قاعدة في المعجزات والكرامات وأنواع خوارق العادات هي ومنافعها ومضارها

الجزءالخامين

علق عليه الْمِيَّةُ فِيْهُ بِمُحَالِّ الْمُشْرِّيِّةُ الْمُؤْمِّةُ الْمُؤْمِّةِ الْمُؤْمِّةِ الْمُؤْمِّةِ الْمُ

# ب الدارم الرحم

#### وبه نستمين

قال الشيخ الامام، العالم العلامة ، العارف الرباني، المقذوف في قلبه النور القرآئي، شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رضي الله عنه وأرضاه، الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيبا مباركا فيه كا يحب ربنا و يرضاه، وأشهد أن لاإله إلا الله وحده لا شريك له ولا إله سواه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي اصطفاه واجتباه وهداه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيراً الى يوم الدين.

## قاعدة شريفة فى المعحزات والكرامات

وإن كان اسم المعجزة يعم كل خارق للمادة في اللغة وعرف الائمة المتقدمين كالامام أحمد بن حنبل وغيره \_ ويسمونها: الآيات \_ لكن كثير من المتأخرين يفرق في اللفظ بينهما، فيجمل المعجزة للنبي، والكرامة للولي. وجماعهما الاصرالخارق للعادة .

فنقول: صفات الكال ترجع الى ثلاثة: العلم، والقدرة، والغنى، وان شئت أن تقول: العلم والقدرة، والقدرة، والقدرة إما على الفعل وهو التأثير، وإما على الترك وهو الغنى، والاول أجود. وهذه الثلاثة لاتصلح على وجه الكال الالله وحده، فانه الذي أحاط بكل شيء علما، وهو على كل شيء قدير، وهو غني عن العالمين. وقد أمر الرسول عليه في أن يبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله (قل لاأقول لكم عندي خزائن الله، ولا أعلم النيب، ولا أقول لكم اني ملك، ان أتبع الاما يوحى إلي) وكذلك قال نوح عليه السلام. فهذا أول أولي العزم، وأول رسول بعثه الله تعالى وكذلك قال الارض. وهذا خاتم الرسل وخاتم أولي العزم، كلاهما يتبرأ من ذلك

وهذا لانهم يطالبون الرسول والمساح اله النيب كقوله (ويقولون متى هذا الوعد ان كنتم صادة بن ويسألونك عن الساعة أيان مرساها ؟ قل انما علمها عند وي ) وتارة بالتأثير كقوله (وقالوا ان نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا أوتكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الانهاو خلالها تفجيرا أو تسقط السهاء كا زعمت علينا كمنا أو تأتي بالله والملائكة قبيلا الى قوله قل سبحان ري، هل كنت الا بشراً رسولا؟ ) وتارة يعيبون عليه الحاجة والبشرية ، كقوله (وقالوا مالهذا الرسول يأكل الطعام وعشي في الاسواق ؟ لولا أنزل اليه ملك فيكون معه نذيراً في أو يلتى اليه كنز أو تكون له جنة يأكل منها ؟) فأمره أن يخبر انه لا يمل النيب، ولا يملك خزائن الله ، ولا هو ملك غني عن الاكل والمال، إن هو الا متبع لما أوحي اليه ، واتباع ماأوحي اليه هو الدين، وهو طاعة الله ، وعبادته علما وعملا بالباطن والظاهر. وانما ينال من تلك الثلاثة بقدر ما يعطيه الله تنه من الامور الخالفة الهاه ، ويقدر منه على ما أقدره الله عليه، ويستغني عما أغناه الله عنه من الامور الخالفة الهاه و يقدر منه على ما الناس .

فاكان من الخوارق من باب العلم، فتارة بأن يسمع العبد مالا يسمعه غيره ، وتارة بأن يرى مالا يراه غيره فيظة ومناما ، وتارة بأن يعلم مالا يعلم غيره وحياً وإلهاما، أو انزال علم ضروري، أو فراسة صادقة ، ويسمى كشفا ومشاهدات، ومكاشفات ومخاطبات، والرؤية مشاهدات، والعلم مكاشفة، ويسمى ذلك كله كشفا ومكاشفة ، أي كشف له عنه .

وماكان من باب القدرة فهو التأثير، وقد يكون همة وصدقا ودعوة مجابة، وقد يكون من فعل الله الذي لا تأثير له فيه بحال، مثل هلاك عدوه بغير أثر منه كقوله (١) «من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة واني لأثأر لا وليائي كمايثاً رااليث

<sup>(</sup>١) أي النبي عَلَيْقِينَةِ عن ربه عز وجل

الحبرد (١) » ومثل تذليل النفوس له ومحبتها اياه ونحوذلك . وكذلك ما كان من باب المم والمكشف قديكشف لنبره من حاله بعض امور ، كاقال النبي وَ الله في المبشر ات « هي الرقيا الصالحة يراها الرجل الصالح او ترى له » وكما قال النبي وَ الله في الارض »

وكل واحد من الكشف والتأثير قد يكون قائما به وقد لا يكون قائما به بل يكشف الله حاله ويصنع له من حيث لا يحتسب ، كا قال يوسف بن اسباط «ماصدق الله عبد إلا صنع له » وقال احمد بن حنبل «لووضع الصدق على جرح لبرأ »لكن من قام بغير دله من الكشف والتأثير فهو سببه أيضاً ، وإن كان خرق عادة في ذلك الغير، فمعجزات الانبياء واعلامهم ودلائل نبوتهم تدخل في ذلك.

وقد جمع لنبينا محدول جميع أنواع المعجزات والخوارق. أماالعلم والخبار الغيبية والسماع والرؤية فمثل اخبار نبينا وكلي عن الانبياء المتقدمين وأنمهم ومخاطباته لهم وأحواله معهم، وغير الانبياء من الاولياء وغيرهم بما يوافق ماعند أهل الكتاب الذين ورثوه بالتواتر أو بغيره من غير تعلم له منهم ، وكذلك اخباره عن أمور الربوبية والملائكة والجنة والنار بما يوافق الانبياء قبله من غير تعلم منهم . ويعلم أن ذلك موافق لنقول الانبياء تارة بما في أيديهم من الكتب الظاهرة و يحو ذلك من القل المتواتر ، وتارة بما يعلمه الخاصة من علما مهم، وفي مثل هذا قديستشهد أهل الكتاب وهومن حكمة ابقائهم بالجزية وتفصيل ذلك ليس هذا موضعه

فاخباره عن الامور الغائبة ماضيها وحاضرها هومن باب العلم الخارق ، وكذلك اخباره عن الامور الستقبلة مثل مملكة أمت وزوال مملكة فارس والروم ، وقتال الترك ، وألوف مؤلفة من الاخبار التي أخبر بها مذكور بعضها في كتب دلائل النبوة وسيرة الرسول و فضائله وكتب التفسير والحديث والمغازي ، مثل دلائل النبوة

<sup>(</sup>١)كذا في الاصل بالحيم ، ولعلما ( المحرد ، أو المحرب ) بالحاء المهملة مُع الدال أو مع الباء والله أعلم

لابي قميم والبيهق وسيرة ابن اسحاق، وكتب الاحاديث السندة كمسند الامام احد، والمدونة كصحيح البخاري وغير ذلك مماهومذكور أيضاً في كتب أهل الدكلام والجدل كاعلام النبوة للقاضي عبد الجبار وللماوردي، والردعلى النصارى لقرطبي، ومصنفات كثيرة جداً. وكذلك ما أخبر عنه غيره مماوجد في كتب الانبياء المتقدمين، وهي في وقتنا هذا اثنان وعشر ون نبوة بايدي اليهود والنصارى كالتوراة والانجيل والزبور وكتاب شعيا وحبقوق ودانيال وأرميا. وكذلك اخبار غير الانبياء من الاحبار والرهبان، وكذلك اخبار الكهنة كسطيح وشق والرهبان، وكذلك اخبار الجن والهواتف المطلقة، واخبار الكهنة كسطيح وشق وغيرهما، وكذلك النامات وتعبيرها كمنام كسرى وتعبير الموبذان، وكذا اخبار الانبياء المتقدمين بما مضى وما عبر هو من اعلامهم.

وأما القدرة والتأثير فاما ان يكون في العالم العلوي أو مادونه، وما دونه إما بسيط أو مركب، والبسيط إما الجو وإما الارض، والركبإما حيوان وإمانبات وإما معدن والحيوان اما ناطق واما بهيم، فالعلوي كانشقاق القمر ورد الشمس ليوشع بن نون، وكذلك ردها لما فاتت عليا الصلاة والني ويتياني نائم في حجره إن صح الحديث فن الناس من صححه كالطحاوي والقاضي عياض. ومنهم من جعله موقوفا كابي الفرج بن الجوزي، وهذا أصح وكذلك معراجه الى السماوات وأما الجو فاستسقاؤه واستصحاؤه غيرمرة ، كحديث الاعرابي الذي في الصحيحين وغيرهما ، وكذلك كثرة الري بالنجوم عند ظهوره ، وكذلك اسراؤه من المسجد الحرام إلى المسجد الاقصى .

وأما الارض والماء فكالهتزاز الجبل تحته وتكثير الماء في عين تبوك وعين الحديبية ، ونبع الماء من بين أصابعه غيرمرة، ومزادة المرأة

وأما المركبات فتكثيره للطعام غير مرة في قصة الخندق من حديث جابر وحديث أبي طلحة، وفي أسفاره، وجراب أبي هريرة، ونخل جابر بن عبدًالله ، وحديث جابر

وابن الزبير في انقلاع النخل له وعوده الى مكانه ، وسقياه لغير واحد من الارض كمين أبى قتادة. وهذا باب واسع لم يكن الفرض هنا ذكر أنواع معجزاته بخصوصه وانما الغرض التمثيل .

وكذلك من باب القدرة عصا موسى عَلَيْكَالَةٌ وفلق البحروالقمل والضفادع والدم، وذاقة صالح، وابراء الاكمه والابرص واحياء الموتى لعيسى، كما أن من باب العلم اخبارهم بما يأكلون وما يدخرون في بيوتهم. وفي الجملة لم يكن المقصود هنا ذكر المعجزات النبوية بخصوصها، وأنما الغرض التمثيل بها

وأما المعجزات التي لغير الانبياء من باب الكشف والعلم فمثل قول عمر في قصة سارية، واخبار الى بكر بان ببطن زوجته أنثى، واخبار عمر بمن بخرج من ولاه فيكون عادلا. وقصة صاحب موسى في علمه بحال الغلام، والقدرة ممثل قصة الذي عنده علم من الكتاب. وقصة أهل الكهف، وقصة مريم، وقصة خالد بن الوليد وسفينة مولى رسول الله ويتالي وابى مسلم الخولاني، وأشياء يطول شرحها . فان تمداد هذا ممثل المطر . وانما الغرض التمثيل بالشيء الذي سمعه أكثر الناس واما القدرة التي لم تتعلق بفعله فمثل نصر الله لمن ينصره واهلاكه لمن يشتمه

#### قصل

الخارق كشفا كان أو تأثيراً ان حصل به فائدة مطلوبة في الدين كان من الاعمال الصالحة المأمور بها دينا وشرعا، اما واجب واما مستحب. وان حصل به أمر مباح كان من نعم الله الدنيوية التي تقتضي شكراً، وان كان على وجه يتضمن ماهو منهي عنه نهي تحريم او نهي تنزيه كان سببا للعذاب او البغض، كقصة الذي أوتي الآيات فانسلخ منها: بلعام بن بإعوراء، لكن قديكون صاحبها معذورا لاجتهاد او تقليد او نقص عقل او علم او غلبة حال او عجز أو ضرورة فيكون

من جنس برح العابد، والنهي قد يعود الى سبب الخارق وقد يعود الى مقصوده فالاول مثل أن يدعو الله دعاء منها عنه اعتداء عليه. وقد قال تعالى (ادعوا ربكم تضرعا وخفية انه لايحب المعتدين) ومثل الاعمال المنهي عنها اذا أورثت كشفا او تأثيرا (والثاني) أن يدعو على غيره بما لايستحقه، أو يدعو للظالم ولاعانة ويعينه بهمته، كخفراء العدو وأعوان الظلمة من ذوي الاحوال فان كان صاحبه من عقلاء الحجانين والمفاويين غلبة بحيث يعذرون والناقصين نقصالا يلامون عليه كانوا برحية (١). وقد بينت في غير هذا الموضع ما يعذرون فيه ومالا يعذرون فيه عادرين كانوا بلعامية، قان من أنى بخارق على وجهمنهي عنه فيه واما أن يكون معذورا معفوا عنه كبرح او يكون متعمدا المكذب كبلعام

فتخلص ان الحارق ثلاثة أقسام: محمود في الدين، ومذموم في الدين ، ومباح لامحود ولا مذموم في الدين. فان كان المباح فيه منفعة كان نعمة وان لم يكن فيه منفعة كان كسائر المباحات التي لامنفعة فيها كاللعب والعبث

قال ابو علي الجوزجاني : كن طالبا للاستقامة لا طالبا للكرامة، فان نفسك منجبلة على طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة

قال الشيخ السهروردي في عوارفه: وهذا الذي ذكره أصل عظيم كبير في الباب، وسر غفل عن حقيقته كثير من أهل السلوك والطلاب، وذلك ان المجتهدين والمتعبدين سمعواعن سلف الصالحين المتقدمين وما منحوا به من الكرامات وخوارق العادات فأبدا نفوسهم لاتزال تتطلع الى شيء من ذلك، ويحبون أن يرزقوا شيئا من ذلك، ولعل أحدهم يبتى منكسر القلب متهما لنفسه في صحة عمله حيث لم يكاشف بشيء من ذلك، ولو علموا سرذلك لهان عليهم الامى، فيعلم

<sup>(</sup>١) نسبة إلى الراهب المتقدم ذكره

إن الله يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك بابا . والحكمة فيه أن يزداد بما يرى من خوارق العادات وآثار القدرة تفننا، فيقوى عزمه على هذا الزهد في الدنيا، والخروج من دواعي الهوى ، وقد يكون بعض عباده يكاشف بصدق اليقين، ويرفع عن قلبه الحجاب ، ومن كوشف بصدق اليقين أغني بذلك عن رؤية خرق العادات، لان المراد منها كان حصول اليقين، وقد حصل اليقين فلو كوشف هذا المرزوق صدق اليقين بشيء من ذلك لازداد يقينا ، فلا تقتضي الحكمة كشف القدرة بخوارق العادات لهذا الموضع استغناء به ، وتقتضي الحكمة كشف ذلك لآخر لموضع حاجته ، وكان هذا الثاني يكون أنم استعدادا وأهلية من الاول ، فسبيل الصادق مطالبة النفس بالاستقامة ، فعي كل الكرامة. ثم اذا وقع في طريقه شيء خارق كان كان لم يقع فها يبالي ولا ينقص بذلك ، وانما ينقص بالاخلال بواجب حق الاستقامة

فتملم هذا لانه أصل كبير للطالبين، والعلماء الزاهدين، ومشايخ الصوفية

### فصل

كلات الله تمالى نوعان: كلات كونية، وكلات دينية. فكلاته الكونية هي التي استعاذ بها النبي وَلِيْكِيْقُ فِي قوله ﴿ اعوذ بكلات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر ﴾ وقال سبحانه (اتما امره اذا أراد شيئا ان يقول له كن فيكون) وقال تمالى (وتمت كلات ربك صدقا وعدلا) والكون كله داخل تحت هذه الكلات وسائر الحوارق الكشفية التأثيرية

( والنوع الثاني ) الكلمات الدينية وهي القرآن وشرع الله الذي بعث يه رسوله وهي : أمره ونهيه وخبره ، وحظ العبد منها العلم بها والعمل ، والأمر (١) وقد كتبت هذه الكلمة في المصحف هكذا (كلت) وقرئت بالافراد

بما أمر الله به ، كما أن حظ العبد عموماً وخصوصاً من الأول العلم بالكونيات ، والتأثير فيها . أي بموجبها

( فالاولى ) قدرية كونية ( والثانية ) شرعية دينية ، وكشف الاولى العلم المحوادث الكونية ، وكشف الثانية العلم الما أمورات الشرعية ، وقدرة الاولى التأثير في الشرعيات ، وكا أن الاولى تنقسم إلى تأثير في نفسه ، كمشيه على الماء وطيرانه في الهوا ، وجلوسه على النار ، وإلى تأثير في غيره باسقام وإصحاح ، وإهلاك وإغناء وإفقار ، فكذلك الثانية تنقسم إلى تأثير في في نفسه بطاعته لله ورسوله . والنمسك بكتاب الله وسنة رسوله باطناً وظاهراً ، في نفسه بطاعته لله ورسوله . والنمسك بكتاب الله وسنة رسوله باطناً وظاهراً ، في نفسه بطاعته لله ورسوله في فلك طاعة شرعية ، وإلى تأثير في غيره بأن يأمر بطاعة الله ورسوله فيطاع في ذلك طاعة شرعية ، بحيث تقبل النفوس ما يأمرها به من طاعة الله ورسوله في الكلمات الدينيات . كا قبلت من الاول ما أراد تكوينه فيها بالكلمات الكونيات

وإذاتقررذلك فاعلم أن عدم الخوارق علما وقدرة لا تضر المسلم في دينه ، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات ، ولم يسخر له شيء من الكونيات، لا ينقصه ذلك في مرتبت عند الله . بل قد يكون عدم ذلك أنفع له في دينه إذا لم يكن وجود ذلك في حقه مأموراً به أمر إبجاب ولا استحباب ، وأما عدم الدين والعمل به فيصير الانسان نافصاً مذموما اما أن يجمله مستحقاً للمقاب، واما أن يجمله محروماً من الثواب ، وذلك لأن العلم بالدين وتعليمه والامر به ينال به العبد رضوان الله وحده وصلانه وثوابه ، وأما العلم بالكون والتأثير فيه فلا ينال به ذلك إلا اذا كان داخلا في الدين، بل قد يجبعليه شكره ، وقد ينا له به إثم

ادُاعرف هذا فالاقسام ثلاثة: اماأن يتعلق بالعلم والقدرة بالدين فقط، أو بالكون فقط (فالاول) كما قال لنبيه على الله وقل رب ادخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق وأجمل ليمن لدنك سلطانا نصيراً) فان السلطان النصير مجمع الحجة

والمنزلة عندالله ، وهو كلماته الدينية والقدرية الكونية عند الله بكلماته الكونيات ، ومعجزات الانبياء عليهم السلام تجمع الاحربن ، فانها حجة على النبوة من الله وهي قدره . وأبلغ ذلك القرآن الذي جاء به محمد على الله هو شرع الله وكلاته الدينيات ، وهو حجة محمد على الله على نبوته ومجيئه من الخوارق للعادات . فهو الدعوة وهو الحجة والمعجزة

( وأما القسم الثاني ) فمثل من يعلم بنا جاء به الرسول خبراً وأمراً ويعمل به ويامر به الناس، ويعلم بوقت نزول المطر و تغير السعر ، وشفاء المريض ، وقدوم الغائب ، ولقاء العدو ، وله ثأثير إما في الاناسي ، وإما في غيرهم باصحاح واسقام واهلاك ، أو ولادة أو ولاية أو عزل . وجماع التأثير إما جلب منفعة كالمال والرياسة ، وإما دفع مضرة كالمعدو والمرض، أولا واحد منها مثل ركوب أسد بلا فائدة ، أو اطفاء نار ونحو ذلك

(واما الثالث) فمن يجتمع له الامران، بأن يؤنى من الكشف والتأثير الكونى، ما يؤيد به الكشف والتأثير الشرعي . وهو علم الدين والعمل به ، والامر به ، ويؤنى من علم الدين والعمل به ، ما يستعمل به الكشف والتأثير الكوني ، بحيث تقع الخوارق الكونية تابعة للاوامر الدينية ، او ان تخرق له العادة في الامور الدينية ، عيث ينال من العالم الدينية ، ومن العمل بها ، ومن الامر بها ، ومن طاعة الخلق فيها ، ما لم ينله غيره في مطرد العادة ، فهذه اعظم الكرامات والمعجزات وهو حال نبينا محمد علي المن بكر الصديق وعمر وكل المسلمين

فهذا القسم الثالث هو مقتضى ( اياك نعبد واياك نستمين ) اذ الاول هو العبادة، والثاني هو الاستعانة، وهو حال نبينا محمد والله والخواص من امته المتمسكين بشرعته ومنها جه باطناً وظاهراً ، فان كر اماتهم كمعجزاته لم يخرجها الالحجة لو حاجة ، فالحجة ليظهر بها دين الله ايؤمن الكافر ويخلص المنافق ويزداد الذين

آمنوا اعاناً، فكانت فائدتها اتباع دين الله علما وعملا كالمقصود بالجهاد، والحاجة كجلب منفعة محتاجون اليها كالطعام والشراب وقت الحاجة اليه أو دفع مضرة عنهم ككسر العدو بالحصى الذي رماهم به فقيل له: (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) وكل من هذين يمود الى منفعة الدين كالاكل والشرب وقتال العدو والصدقة على المسلمين فان هذا من جملة الدين والاعمال الصالحة.

وأما القسم الاول وهو المتعلق بالدين فقط فقد يكون منه مالا يحتاج الى الثاني ولا له فيه منفعة ، كحال كثير من الصحابة والتابعين وصالحي المسلمين وعلمائهم وعبادهم ،مع انه لابد أن يكون لهم شخصاً أو نبوعاً بشى ومن الخوارق، وقد يكون منهم من لا يستعمل أسباب الكونيات ولا عمل بها ، فانتفاء الخارق الكوني في حقه إما لانتفاء سببه وإما لانتفاء فائدته لا يكون نقصا، وأما انتفاؤه لانتفاء سببه فقد يكون نقصا وقد لا يكون نقصا ، فان كان لاخلاله بفعل واجب و ترك محرم كان عدم الخارق نقصا وهو سبب الضرر ، وان كان لاخلاله بالمستحبات فهو نقص عن رتبة المقربين السابقين وليس هو نقصاً عن رتبة أصحاب المين المقتصدين، وان لم يكن كذلك بل لعدم اشتغاله بسبب بالكونيات التي لا يكون عدمها ناقصاً لثواب لم يكن ذلك نقصا ، مثل من يمرض والمه ولذهب ماله فلا يدعوليما في أو يجيء ماله، أو يظلمه ظالم فلا يتوجه عليه لينتصر عليه .

وأما القسم الثاني وهو صاحب الكشف والتأثير الكوني فقد تقدم أنه تارة يكون زيادة في دينه، وتارة يكون نقصا، وتارة لا له ولا عليه ، وهذا غالب حال الهلاستمانة ، كا أن الاول غالب حال أهل العبادة ، وهذا الثاني بمنزلة الملك والسلطان الذي قد يكون صاحبه خليفة نبيا، فيكون خير أهل الارض، وقد يكون خالمامن شرالناس، وقد يكون ملكاعاد لا فيكون من أوساط الناس فان العلم بالكونيات والقدرة على التأثير فيها بالحال والقلب كالعلم باحوالها والتأثير فيها بالملك وأسبابه على التأثير فيها بالملك وأبير فيها بالملك وأبيه الملك وأبير فيها بالملك وأبيا الملك وأبيرا الملك والملك والمل

فسلطان الخال والقلب كسلطان الملك واليد، إلا أن أسباب هـ ذا باطنة روحانية وأسباب هذا ظاهرة جمانية . وبهذا تبين لك ان القسم الاول اذا صح فهو أفضل من هذا القسم ، وخير عند الله وعند رسوله وعباده الصالحين المؤمنين العقلاء وذلك من وجوه: (أحدها) ان علم الدين طلباو خبراً لاينال إلامن جهة الرسول وتلكين وجوه: (أحدها) ان علم الدين طلباو خبراً لاينال إلامن جهة الرسول وتيتهم أفضل على أما العلم بالكونيات فأربا به متعددة ، وما اختص به الرسل ووتيتهم أفضل عما شركهم فيه بقية الناس ، فلاينال علمه إلا هم وأتباعهم عما شركهم فيه بقية الناس ، فلاينال علمه إلا المؤمنون الصالحون الذين هم اهل الجنة وأحباب الله وصفوته وأحباؤه وأولياؤه ولا يأمر به إلاهم .

وأما التأثير الكوني فقد يقع من كافر ومنافق وفاجر ، تأثيره في نفسه وفي غيره كالاحوال الفاسدة والدين والسحر، وكالملوك والجبابرة السلطين والسلاطين الجبابرة ، وما كان من العلم مختصاً بالصالحين أفضل بما يشترك فيه المصلحون والمفسدون (الثالث) ان العلم بالدين والعمل به ينفع صاحبه في الآخرة ولا يضره. وأما الكشف والتأثير فقد لا ينفع في الآخرة بل قد يضره كا قال تعالى (ولوأنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون)

(الرابع) ان الكشفوالتأثير إما ان يكون فيه فائدة أو لا يكون ، فان لم يكن فيه فائدة كالاطلاع على سيئات العباد وركوب السباع لغير حاجة والاجتماع بالجن لغير فائدة والمشي على الماء مع امكان العبور على الجسر فهذا لا منفعة فيه لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وهو بمنزلة العبث واللعب وانما يستعظم هذا من لم ينله وهو يحت القدرة والسلطان في الكون مثل من يستعظم الملك أو طاعة الملوك لشخص وقيام الحالة عند الناس بلا فائدة فهو يستعظمه من جهة سببه لا من جهة منفعته كالمال والرياسة، و دفع مضرة كالعدو والمرض، فهذه المنفعة تنال غائبا بغير الخوارق الكثر مما تنال بالمجالة والرب القليل ولا تدوم الا باسباب

أخرى. وأما الآخرايضاً فلا يحصل بالخوارق الا مع الدين، والدين وحده موجب فلا خرة بلا خارق ، بل الخوارق الدينية الكونية ابلغ من تحصيل الآخرة كحال نبينا محمد عليا في وكذلك المال والرياسة التي تحصل لاهل الدين بالخوارق انما هو مع الدين وإلا فالخوارق وحدها لاتؤثر في الدنيا إلا اثراً ضعيفا

فان قيل: مجرد الخوارق ان لم تحصل بنفسها منفعة لافي الدين ولا في الدنيا خهي علامة طاعة النفوس له، فهوموجب الرياسة والسلطان، ثم يتوسط ذلك فتجتلب المنافع الدينية والدنيوية، وتدفع المضار الدينية والدنيوية

قلت: نحن لم نتكلم الا في منعة الدين او الخارق في نفسه من غير فعل الناس. وأما ان تكلمنا فيا يحصل بسببها من فعل الناس فنقول، اولا: الدين الصحيح اوجب لطاعة النفوس وحصول الرياسة من الخارق المجرد كا هو الواقع، فانه لانسبة لطاعة من اطيع لدينه الى طاعة من اطيع لتأثيره، اذ طاعة الاول اعم واكثر، والمطيع بها خيار بني آدم عقلا ودينا، واما الثانية فلا تدوم ولا تكثر ولا يد خل فيها الاجهال الناس، كا صحاب مسيلة الكذاب وطليحة الاسدي ونحوهم واهل البوادي والجبال ونحوهم عن لا عقل له ولا دين.

ثم نقول ثانيا : لو كان صاحب الخارق يناله من الرياسة والمال أكثر من صاحب الدين لكان غايته ان يكون ملكا من الماوك ، بل ملكه ان لم يقرنه بالدين فهو كفرعون وكمقدمي الاسماعيلية ونحوهم ، وقد قدمنا ان رياسة الدنيا التي ينالها الماوك بسياستهم وشجاعتهم واعطائهم اعظم من الرياسة بالخارق المجرد، فان هذه اكثر ما يكون مدة قريبة

(الخامس) ان الدين ينفع صاحبه في الدنيا والآخرة ويدفع عنه مضرة الدنيا والآخرة من غير ان يحتاج معه الى كشف او تأثير .

وأما الكشف أو التأثير فان لم يقترن به الدين وإلا هلك صاحبه في الدنيا

والآخرة ، اما في الآخرة فلمدم الدين الذي هو اداء الواجبات وترك المحرمات، وأما في الدنيا فأن الخوارق هي من الامور الخطرة التي لا تنالها النفوس إلا يمخاطرات في القلب والجسم والاهل والمال، فانه إن سلك طريق الجوع والرياضة المفرطة خاطر بقلبه ومزاجه ودينه، وربما زال عقله ومرض جسمه وذهب دينه ، وإن سلك طريق الوله والاختلاط بترك الشهوات ليتصل بالارواح الجنية وتغيب النفوس عن أجسامها ، كايفعلم ولهو الاحمدية فقد ازال عقله وأذهب ماله ومميشته، وأشتى نفسه شقاء لامزيد عليه، وعرض نفسه لعذاب الله في الآخرة لما تركه من الواجبات ومافعله من المحرية عرض نفسه المقوبتهم ومحاربتهم ، بل لو لم يكن الحارق من الاقسام والعزائم فقد عرض نفسه المقوبتهم ومحاربتهم ، بل لو لم يكن الحارق الا دلالة صاحب المال المسروق والضال على ماله او شفاء المريض او دفع العدو من السلطان و الحاريين فهذا القدراذافعله الانسان مع الناس ولم يكن عمله ديناً من السلطان و الحارين عله ديناً عنه ومرمان (۱) الناس يحفظ امو الهم، او طبيب او صيدلي يعالج ومراضهم، او اعوان سلطان يقاتلون عنه، اذ عمله من جنس عمل اولئك سواء ومرافعه الوائك سواء

ومعلوم ان من سلك هذا المسلك على غير الوجه الديني فانه بحابي بذلك أقواما ولا يعدل بينهم، وربما اعان الظلمة بذلك كفيل يلمام وطوائف من هذه الامة وغيرهم. وهذا يوجب له عداوة الناس التي هي من آكثر اسباب مضرة الدنيا، ولا يجوز أن يحتمل المرء ذلك إلا أذا أمر الله به ورسوله لان ماأمر الله به ورسوله وإن كان فيه مضرة فمنفعته غالبة على مضرته والعاقبة للتقوى

(السادس) أن الدين علما وعملا اذا صح فلا بد ان يوجب خرق العادة اذا احتاج إلى ذلك صاحبه . قال الله تعالى (ومن يتق الله يجمل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ) وقال تعالى (إن تتقوا الله يجمل لكم فرقانا) وقال تعالى (١) أي خادم

(ولو أنهم فعلوا مابوعظون به لكان خيراً لهم واشد تثبيتا \* واذاً لا تيناهم من لدنا اجراً عظيا \* ولهديناهم صراطا مستقيا ) وقال تعالى ( ألا إن اولياء الله لاخوف عليهم ولاهم محزنون \* الذين آمنوا وكانوا يتقون \* لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الا خرة )

وقال رسول الله عَيْنِينَة «اتقوافر اسة المؤن فانه ينظر بنور الله مُم قر أقوله تعالى ــ إن في ذلك لآيات للمتوسمين » رواه الترمذي وحسنه من رواية ابي سعيد . وقال الله تعالى فيما روى عنه رسول الله عِلَيْكِيْنَةٍ « من عادى لي وليا فقــد بارزي بالحاربة ، وما تقرب إلي عبدي بمشل اداء ماافترضت عليه ، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى احبه،فاذا احببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشيبها ، في يسمم وبي يبصر ، وبي يبطش ، وبي يمشي ، ولئن سألني لا عطينه ، ولئن استعاذ بي لاعيدُنه ، وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بدلة منه، فهذا فيه محاربة الله لمن حارب وليسه ، وفيه ان محبوبه به يعلم سمعاً وبصراً ، وبه يعمل بطشاً وسعياً ، وفيه إنه يجيبه إلى مايطلبه منه من المنافع ، ويصرف عنه مايستميذ به من المضار.وهذا باب واسم وأما الخوارق فقد تكون مع الدين وقد تكون مع عدمه او فساده او نقصه ( السابع ) انالدين هو إقامة حق العبودية وهو فعل ماعليكوما أمرت به ٤ وأما الخوارق فهي من حق الربوبية أذا لم يؤمر العبد بها ءوإن كأنت بسعي من العبد فأن الله هو الذي يخلقها بما ينصبه من الاسباب،والعبد ينبغي له أن يهتم بمـــا عليه وما أمر به ، وأما اهتمامه بما يغمله الله اذا لم يؤمر بالاهتمام به فهو إما فضول فتكون لمافيها من المنافع كالمنافع السلطانية المالية التي يستعان بها على الدين كتكثير الطعام والشراب وطاعة الناس اذا رأوها . ولما فيها من دفع المضار عن الدين بمنزلة الجهاد الذي فيه دفع العدو وغلبته .

ثم هل الدين محتاج اليها في الاصل ، ولان الايمان بالنبوة لا يتم إلا بالحارق او اليس بمحتاج في الخاصة بل في حق العامة ؟ هذا نتكلم عليه

وأنفع الخوارق الحارق الديني وهو حال نبينا محمد عليه . قال عليه هو مامن نبي إلا وقد أعطي من الآيات ماآمن على مثله البشر وانحا كان الذي أوتيته وحياً اوحاه الله إلي فارجو ان اكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة» اخرجاه في الصحيحين. وكانت آيته هي دعوته وحجته بخلاف غيره من الانبياء . ولهذا مجد كثيراً من المنحرفين منا إلى الميسوية يفرون من القال إلى الحال، كال المنحرفين منا إلى الموسوية يفرون من الايمان والحال إلى القال، ونبينا عليه التحديقين منا إلى الموسوية يفرون من الايمان والحال إلى القال، ونبينا عليه التحديقين منا إلى الموسوية يفرون من الايمان والحال إلى القال، ونبينا عليه القرآن والايمان

ثم بعده الخارق المؤيد للدين المين له، لان الخارق في مرتبة ( اياك نستمين) والدين في مرتبة ( اياك نستمين) والدين في مرتبة ( اياك نمبد) فأما الخارق الذي لم يمن الدين فاما متاع دنيا أو مبعد صاحبه عن الله تعالى

فظهر بذلك ان الحوارق النافعة تابعة للدين حادثة له كما أن الرياسة النافعة هي التابعة للدين ، وكذلك المال النافع ، كما كان السلطان والمال بيد النبي عليه وابي بكر وعمر رضي الله عنها، فمن جعلها هي المقصودة وجعل الدين تابعاً لها ووسيلة اليها لا لأجل الدين في الاصل فهو يشبه بمن يا كل الدنيا بالدين، وليست حاله كحال من تدين خوف العذاب أو رجاء الجنة فان ذلك مأمور به وهو على سعيل نجاة وشريعة صحيحة

والعجب أن كثيراً بمن يزعم ان همه قد ارتفع وارتقى عن ان يكون دينه خوفا من النار أو طلبا للجنة يجمل همه بدينه أدنى خارق من خوارق الدنيا ، لعله يجتهد اجتباداً عظما في مثله وهذا عرف ، ولكن منهم من يكون قصده

بهذا تثبيت قلبه وطا نينته وايقانه بصحةطريقه وسلوكه، فهو يطلبالآية علامة ويرهانا على صحةدينه، كما تطلب الايم من الانبياء الآيات دلالة على صدقهم، فهذا أعذر لهم في ذلك

ولهذا لما كان الصحابة رضي الله عنهم مستغنين في علمهم بدينهم وعملهم به عن الآيات بما رأوه من حال الرسول و نالوه من علم، صار كل من كان عنهم أبعد مع صحة طريقته يحتاج إلى ماعندهم في علم دينه وعمله

فيظهر مع الافراد في أوقات الفترات وأماكن الفترات من الخوارق مالا يظهر لهم ولا لغيرهم من حال ظهور النبوة والدعوة

#### فصل

العسلم بالكائنات وكشفها له طرق متعددة: حسية وعقلية وكشفية وسمعية ضرورية ونظرية وغير ذلك، وينقسم الى قطعي وظني وغير ذلك، وسنتكلم إن شاء الله تعالى على مايتبع منها وما لايتبع في الاحكام الشرعية، أعني الاحكام الشرعية على العلم بالكائنات من طريق الكشف يقظة ومناما كما كتبه في الجهاد

أما العلم بالدين وكشفه فالدين نوعان: أمور خبرية اعتقادية وأمور طلبية علية . قالاول كالعلم بالله ، وملانكته ، وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ، ويدخل في ذلك أخبار الانبياء وأمهم ومراتبهم في الفضائل ، وأحوال الملائكة وصفاتهم وأعالم ، ويدخل في ذلك صفة الجنة والنار، وما في الاعمال من الثواب والمقاب، وأحوال الاولياء والصحابة وفضائلهم ومراتبهم وغير ذلك ،

وقد يسمى هذا النوع أصول دين، ويسمى العقد الاكبر، ويسمى الجدال فيه بالمقل كلاما. ويسمى عقائد واعتقادات، ويسمى المسائل العلمية والمسائل الخبرية، ويسمى علم المكاشفة (والثاني) الامورالعملية الطلبية من أعمال الجوارح والقلب كالواجبات والحرمات والمستحبات والمكروهات والمباحات، فان الامر والنهي قديكون بالعلم والاعتقاد، فهو من جهة كونه علما واعتقادا او خبرا صادقا أو كاذبا يدخل في القسم الاول، ومنجهة كونه مأمورا به او منهيا عنه يدخل في القسم الثاني، مثل شهادة أن لا إله إلا الله وأن محداً رسول الله، فهذه الشهادة من جهة كونها صادقة مطابقة لخبرها فهي من القسم الاول، ومن جهة انها فرض واجب وان صاحبها بها يصير مؤمنا يستحق الثواب، و بعدمها يصير كافراً محل دمه وماله، فهي من القسم الثاني

وقد يتفق المسلمون على بعض الطرق الموصلة الى القسمين كاتفاقهم على ان القرآن دايل فيه افي الجلة ، وقد يتنازعون في بعض الطرق كتنازعهم في ان الاحكام العملية من الحسن والقبيح والوجوب والحظر هل تعلم بالعقل كا تعلم بالسمع أم لا تعلم بالسمع وان السمع هل هو منشأ الاحكام او مظهر لها كا هو مظهر للحقائق الثابتة بنفسها أو كذلك الاستدلال بالكتاب والسنة والاجماع على السائل الكبار في القسم الاول، مثل مسائل الصفات والقدر وغيرهما عما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف ، وأبى ذلك كثير من أهل البدع المتكلمين بما عندهم على أن السمع لايثبت الا بعد تلك المسائل فاثباتها بالسمع (1) حتى يزعم كثير من القدرية والمعتزلة أنه لايصح الاستدلال بالقرآن على حكمة الله وعدله وانه خالق كل شيء وقادر على كل شيء ، و تزعم الجهمية من هؤلاء ومن اتبعهم من بعض الاشعرية وغيرهم انه لايصح الاستدلال بذلك على علم الله وقدرته وعبادته ، وانه مستو على العرش

ويزعم قوم من غالية أهل البدع انه لا يصح الاستدلال بالقرآن والحديث على المسائل القطمية مطلقا بناء على ان الدلالة اللفظية لاتفيد اليقين بمازعموا

<sup>(</sup>١) يباض في الاصل لمل الساقط: متوقف على أثبات السمع بها

ويزُعم كثير من أهل البدع انه لايستدل بالاحاديث المتلقاة بالقبول على مسائل الصفات والقدر ونحوهما مما يطلب فيه القطع واليقين .

ويزعم قوم من غالية المتكلمين انه لايستدل بالاجماع على شيء ، ومنهم من يقول لا يصح الاستدلال به على الامور العلمية لانه ظني. وأنواع من هذه المقالات التي ليس هذا موضعها

فان طرق العلم والظن وما يتوصل به اليهما من دليل اومشاهدة ،باطنة او ظاهرة ، عام او خاص ، فقد تنازع فيه بنو آ دم تنازعا كثيراً

وكذلك كثير من أهل الحديث والسنة قد ينغي حصول العملم لاحد بغير العلريق التي يعرفها ، حتى ينغي أكثر الدلالات العقلية من غير حجة على ذلك . وكذلك الامور السكشفية التي للاولياء ، من أهل الكلام من ينكرها ، ومن أصحابنا من ينلو فيها ، وخيار الامور أوساطها

فالطريق العقلية والنقلية والكشفية والخبرية والنظرية طريقة أهل الحديث وأهل الحكلام وأهل التصوف قد تجاذبها الناس نفيا واثباتا ، فمن الناس من ينكر منها مالا يعرفه ، ومن الناس من يغلو فيا يعرفه ، فيرفعه فوق قدره وينغي ماسواه . فالمتكلمة والمتفلسفة تعظم الطرق العقلية وكثير منها فاسد متناقض وهم أكثر خلق الله تناقضا واختلافا ، وكل فريق يردعلى الآخر فيا يدعيه قطميا

وطائفة بمن تدعي السنة والحديث يحتجون فيها بأحاديث موضوعة وحكايات مصنوعة يسلم انها كذب. وقد يحتجون بالضعيف في مقابلة القوي، وكثير من المتصوفة والفقراء يبني على منامات وأذواق وخيالات يعتقدها كشفا وهي خيالات غير مطابقة ، وأوهام غير صادقة ( إن يتبعون إلا الظن وان الظن لاينني من الحق شيئاً ) فنقول :

أما طرق الاحكام الشرعية التي نتكلم عليها في اصول الفقه فهي-باجماع

المسلمين: الكتاب، لم يختلف احد من الأثمة في ذلك كما خالف بعض اهل الضلال في الاستدلال على بعض المسائل الاعتقادية

( والثاني) السنة المتواترة التي لاتخالف ظاهر القرآن بل تفسره ، مثل أعداد الصلاة وأعداد ركماتها، و تُصُب الزكاة وفر ائضها، وصفة الحجوالعمرة وغير ذلك من الاحكام التي لم تعلم الا بنفسير السنة .

وأما السنة المتواترة التي لا تفسر ظاهر القرآن ، أويقال تخالف ظاهره كالسنة في تقدير فصاب السرقة ورجم الزاني وغير ذلك ، فذهب جميع السلف الممل بها أيضا الا الخوارج ، فان من قولهم الوقول بعضهم عالفة السنة، حيث قال أولهم النبي ويناتي في وجهه : ان هذه القسمة ما أريد بها وجه الله . ويحكى عنهم انهم لا يتبعونه ويناتي الا فيا بلغه عن الله من القرآن والسنة المفسرة له وأما ظاهر القرآن إذا خالفه الرسول فلا يعملون الا بظاهره ، ولهذا كانوا مارقة مرقوا من الاسلام كا يمرق السهم من الرمية . وقال النبي ويناتي لا ولم « لقد خبت وخسر ت إن لم أعيل » فاذا جوز أن الرسول مجوز ان يخون ويظلم فيا خبت وخسر ت إن لم أعيل » فاذا جوز أن الرسول مجوز ان يخون ويظلم فيا ائتمنه الله على وجوز ان يخون ويظلم فيا ائتمنه الله على وجوز ان يخون ويظلم فيا ائتمنه الله على من خبر السهاء، ولهذا قال النبي ويناتي والرحي النبي من في السهاء ولا تأمنوني ؟ » أو من خبر السهاء، ولهذا قال النبي ويناتي والوحي الذي أوجب الله طاعته هو للوحي بحكمه وقسميه

وقد ينكر هؤلاء كثيرا من السن طمنا في النقللا رداً للمنقول كاينكر كثير من اهل البدع السنن المتواترة عند اهل العلم كالشفاعة والحوض والصراط والقدر وغير ذلك

(الطريق الثالث) السن المتواترة عن رسول الله مَسَلِينَةُ، إما متلقاة بالقبول

من اهل ألعلم بها ، او برواية الثقات لها . وهذه أيضاً بما اتفق اهل العلم على اتباعها من اهل العقه والحديث والتصوف وأ در اهل العلم ، وقد انكرها بعض اهل المكلام ، وأنكر كثير منهمان بحصل العلم بشيء منها وانما يوجب العلم ، فلم يفرقوا بين الملتاني بالقبول وغيره ، وكثير من اهل الرأي قد ينكر كثيراً منها بشروط اشعرطها ، ومعارضات دفعها بها ووضعها ، كاير دبعضهم بعضا ، لانه بخلاف ظاهر القرآن فها ذهم ، أو لانه خلاف الاصول ، أو قياس الاصول ، اولان علم تأخري أهل المدينة على خلاف اوغير ذلك من المسائل المروفة في كتب الفقه والحديث وأصول الفقه المدينة على خلاف العين المسائل المروفة في كتب الفقه والحديث وأصول الفقه

(الطريق الرابع) الإجاع وهومتفق عليه بين عامة المسلمين من الفقها والصوفية وأهل الحديث والحكلام وغير همني الجاة عواً نكره بعض اهل البدع من المعتزلة والشيعة على الميلوم منه هو ما كان عليه المسحابة عواً ما ما بعد ذلك فتعذر العلم به غالباء ولهذا اختلف أهل العلم فيا يذكر من الاجماعات الحادثة بعد الصحابة واختلف في مسائل منه كاجماع التابسين على أحد قولي الصحابة ، والاجماع الذي لم ينقرض عصر أهل حتى خالفهم بعضهم، والاجماع السكوتي وغير ذلك.

(الطريق الخامس) القياس على النص والاجاع، وهو حجة أيضاعد جاهير الفقهاء للكن كثيراً من أهل الرأي أسرف فيه حتى استعمله قبل البحث عن النص، وحتى ود به النصوص، وحتى استعمل منه الفاسد، ومن أهل الكلام وأهل الحديث واهل التياس من ينكره وأساء وهي مسئلة كبيرة والحق فيها متوسط بين الاسراف والنقض (الطريق السادس) الاستصحاب، وهو البقاء على الاصل فيا لم يسلم ثبوته وانتفاؤه بالشرع، وهو حجة على عدم الاعتقاد بالاتفاق، وهل هو حجة في اعتقاد وانتفاؤه بالشرع، وهو حجة في اعتقاد المسمى على عدم المكم المسمى على عدم المكم المسمى على عدم المكم الشرع، مثل أن يقال : فو كانت الاضحية أو الوتر واجباً لنصب الشرع عليه دليلا شرعياً ، أذ وجوب هسدًا لا يعلم بدون الشرع ، ولا دليل ، فلا وجوب .

فالاول يبقى على نفي الوجوبوالتحريم المعلوم بالمقلحتي يثبت المفير له. وهمذا استدلال بعدم الدليل السمعي المثبت على عدم الحكم ، أذ يازم من ثبوت مثل هذا الحكم ثبوت دليله السمعي ، كما يستدل بعدم النقل لما تتوفر الهم والدواعي على نقله وما توجب الشريعة نقله ، وما يعلم من دين أهلها وعادتهم أنهم ينقلونه على أنه لم يكن ، كالاستدلال بذلك على عدم زيادة في القرآن وفي الشرائع الظاهرة . وعدم النص الجلي بالامامة على علي أو العباس أو غيرهما ، ويعلم الخاصة من أهل العلم بالسنن والآثار وسيرة النبي ﷺ وخلفائه انتفاء أمور من هذا ،لايملم انتفاءهاغيرهم، ولعلمهم بما ينفيها منأمور منقولة يعلمونها هم، ولعلمهم بانتفاء لوازم نقلها؛ فان وجود أحد الضدين ينفىالآخر ، وانتفاء اللازم دليل علىانتفاء الملزوم (العاريق السابع) المصالح المرسلة، وهو أن يرى المجتهد ان هذا الفعل يجلب منعمة راجحة ، وليس في الشرع ماينفيه ، فهذه الطريق فيهــا خلاف مشهور ، فالفقهاء يسمونها الصالح الرسلة، ومنهم من يسميها الرأي، وبعضهم يقرب اليها الاستحسان، وقريب منها ذوق الصوفية ووجدهم وإلهاماتهم، فأن حاصلها انهم يجدون في القول والعمل مصلحة في قاوبهم وأديائهم ويذوقون طعم تمرته، وهذه مصلحة ، لكن بمض الناس يخص الصالح الرسلة بحفظ النفوس والأموال والاعراض والعقول والاديان.وليسكذلك ، بل المصالح المرسلة في جلب المنافع وفي دفع المضار، وما ذكر وممن دفع المضار عن هذه الامور الحنسة فهو أحد القسمين وجلب المنفعة يكون في الدنيا وفي الدين ، فني الدنيا كالمعاملات والاعمال التي يقال فيها مصلحة للخلق من غـير حظر شرعي، وفي الدين ككثير من المارف والاحوال والعبادات والزهادات التي يقال فيها مصلحة للانسان من غير منع شرعي. فن قصر المصالح على المقوبات التي فيها دفع الفساد عن تلك الاحوال ليحفظ الجسم فقط فقد قصر.

وهذافصل عظم ينبغي الاهمام به فانمن جهته حصل في الدين اضطراب عظيم ، وكثير من الامراء والعلماء والعباد رأوا مصالحقاستعملوهابناء على هذا الاصل وقد يكون منها ماهو محظور في الشرع ولم يعلموه، وربما قدم على المصالح المهَدية كلاما بخلاف النصوص ، وكثر منهم من أهمل مصالح بجب اعتبارها شرعا بناء على الشرع لم يرد بها، ففوت واجبات ومستحبات، أو وقع في محظورات ومكروهات، وقد يكون الشرع ورد بذلكولم يعلمه،

وحجة الاول: أن هذه مصلحة والشرع لاسمل المصالح، بل قد دل الكنابوالسنةوالاجماع علىاعتبارها، وحجة الثاني: أن هذا أمر لم يرد بهالشرع نصأ ولا قباسا

والقول بالمصالح المرسلة يشرع من الدينمالم يأذن به الله . وهي تشبه من بعض الوجوء مسئلة الاستحسان والتحسين المقلي والرأي وتحو ذلك ، فان الاستحسان طلب الحسن والاحسن كالاستخراج ، وهو رؤية الشيء حسنًا كما ان الاستقباح رؤيته قبيحاء والحسنهو المعلحة، فالاستحسان والاستصلاح متقاربان، والتحسين العملي قول بأن العمل يدرك الحسن، لكن بين هذه فروق

والقول الجامع أن الشريعة لاتهمل مصلحة قط، بل الله تعالى قد أكل لنا الدن وأتم النممة ، فما من شيء يقرب الى الجنة الا وقد حدثنا به النبي عَلَيْكُنَّةٍ وتركنا على البيضاء ليلها كنهارها لايزيغ عنها بعده الاهالك ، لكن مااعتقده العقل مصلحة وانكان الشرع لم يردبه فأحد الامرين لازمله ،إما ان الشرع دل عليمن حيث لم يعلم هذا الناظر أو انه ليس بمصلحة ، او اعتقد مصلحة لان المصلحة هي المنفعة الحاصلة أوالغالبة ، وكثيراً مايتوهم الناس أن الشيء ينفع في الدين والدنيا ويكون فيه منفعة مرجوحة بالمضرة، كما قال تعالى في الحنر والميسر ( قل فيهما أثم كبير ومنافع للناس وأتمهما أكبر من نفهما)

وكثير مما ابتدعه الناس من المقائد والاعمال من بدع اهلالكلام واهل التصوف واهل الرأي واهل الملك حسبوه منفعة او مصلحة نافعا وحقا وصوالا ولم يكن كذلك ، بلكثير من الخارجين عن الاسلام من اليهود والنصارى والمشركين والصابئين والحبوس يحسبكثير منهم ان ماهم عليه من الاعتقادات والمعاملات و العبادات مصلحة لهم في الدين والدنيا ، ومنفعة لهم ، فقد ( ضل سعيهم في الحيـــاة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنما ) وقد زين لهم سوء عملهم فرأوه حسناً . فاذا كان الانسان يرى حسنا ماهو سيء كان استحسانه او استصلاحه قد یکون من هـ ذا الباب. وهذا بخــلاف الذين جحدوا سها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا. فأن باب جحود الحق ومعاندته من باب جهله والسي عنه ، والكفار فيهم هــذا وفيهم هذا ، وكذلك في اهل الاهواء من المسلمين القسمان . فان الناس كما انهم في باب الفتوى والحديث يخطئون تاريّ و يتممدون الكذب اخرى، فكذلك هم في احوال الديانات،وكذلك في الاضال قد يفعلون مايملمون انه ظلم، وقد يعتقدونانه ليسبظلموهو ظلم، فان الانسان كما قال الله تعالى ( وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا ) فتارة يجهل وتارة يظلم: ذلك في قوة علمه، وهذافي قوة عمله

واعلم أن هذا الباب مشترك بين أهل العلموالقول، وبين أهل الارادة والعمل، فذلك يقول هذاجائز او حسن، بناء على مارآه، وهذا يفعله منغير اعتقادتحريمه <u> او</u> اعتقاد انه خير له كا يجد نفياً في مثل السماع المحدث : سماع المكاء والتصدية واليراع التي يقال لها الشبابة والصفارة والاوتار وغير ذلك ، وهذا يفعله لما يجدمهن لذته، وقد يفعله لما يجدممن منفعة دينه بزيادة أحواله الدينية كما يفعل مع القرآن وهذا يقول جائز لما يرى من تلك المصلحة والمنفعة ، وهو نظير القالات المبتدعة . وهذا يقول هو حق لدلالة القياس المقلي عليه .وهذا يقول يجوزو يجب اعتادها وادخالها في الدين إذ كانت كذلك ، وكذلك سياسات ولاة الأمور من الولاة والقضاة وغير ذلك

واعلم أنه لايمكن المأقل أن يدفع عن نفسه انه قديم زبعقه بين الحق والباطل، والصدق والكذب، وبين النافع والضار، والصلحه والفسدة، ولا يمكن المؤمن أن يدفع عن إيمانه أن الشريعــة جاءت بما هو الحق والصــدق في المتقدات ، وجاءت بما هو النافع والمصلحة فيالاعال التي تدخل فيها الاعتقادات، ولهذا لم يختلف الناس أن الحسن أوالقبيح أذا فسربا لنافع والضار والملائم للانسان والمنافي له واللَّذِيذُ والالم ــ فانه قد يملم بالمثل ، هذا في الافعال

وكَفَالَتُ إذا فسر حسنه بانه موجود اركالالموجود نوصف بالحسن. ومنه قوله تبالى ( ولله الاساء الحسني ) وقوله ( الذي أحسن كل شيء خلقه ) كا نعلم أن الحي أكمل من الميت في وجوده، وإن العالم أكل من الجاهل، وإن الصادق أكنل من الحكاذب \_ فهذا أيضا قد يمسلم بالمقل. وانما اختلفوا في أن المقل هل يبتير للثفية والمضرة. وإنه هل باب التحسين وأحد في الحاتي والمحلوق ?

فأماالوجهان الاولان فثابتان في أنفسها، ومنهاما يعلم المقل الاول في الحق المقصود عمد والثاني في الحق الموجود ( الاول ) متملق بحب القلب وبغضه وارادته وكراهته وخطابه بالامر والنهي (الثاني) متملق بتصديقه وتكذيبه وأثباته ونفيه وخطابه الخبري المشتمل على النفي والاثبات، والحق والباطل يتناول النوعين، فإن الحق يكون بمعنى الموجود التابت ، والباطل بمعنى المدوم المنتني ، والحق بازاءماينبغي قصده وطلبه وعبله، وهو النافع، والباطل بازاء مالا ينبغي قِصدهولا طلبهولاعمله وهو غير النافع. والمنفعة تمود الىحصول النعمة واللذة والسمادةالتي هي حصول الله: ، ودفع الالم هو حصول الطلوب ، وزوال المرهوب حصول النعم وزوال المذاب ، وحصول الخير وزوال الشر ، ثم الموجود والنافع قد يكون ثابتا دائمًا

وقد يكون منقطعاً لاسما اذا كان زمنا يسيراً فيستعمل الباطل كثيراً بازاء مالا يبقى من المنفعة ، وبازاء مالا يدوم من الوجود، كما يقال الموت حق والحياة باطل وحقيقته أنه يستعمل بازاء ما ليس من المنافع خالصاً أو راجحا كما تقدمالقول فيهفيما يزهدفيه، وهو ماليسبنافم،والمنفعةالمطلقةهي الخالصة أو الراجحة ، وأما مايغوت أرجح منها او يعقب ضرراً ايس هو دونها فانها باطل في الاعتبار والمضرة أحق هامم الباطل من المنفعة . وأما مايظن فيه منفعة وليس كذلك أو يحصل به لذة فاسدة فهذا لامنفعة فيه بحال ، فهذه الامور التي يشرع الزهد فيها وتركهاوهي **باطل ، ولذلك مانهي الله عنبه ورسوله باطل ممتنع أن يكون مشتملا على منفعة** خالصة أو راجحة . ولهذا صارت اعال الكفار والمنافقين باطلة لقوله (لاتبطلوا صدقاتكم بالمنوالاذى كالذي ينغق ماله رئاء الناس ولايؤمن باللهواليوم الآخر فمثله كمثل صفوان عليه تراب ) الآية . أخبر ان صدقة المراثي والمنان باطلة لم يبق فيها منفعة له ، وكذلك قوله تعالى ( ياايها الذين آمنوا أطبعوا الله وأطبعوا الرسول ولا تبطلوا اعالكم ) وكذلك الاحباط فيمثل قوله ( ومن يكفر بالايمان فتمد حبط عمله ) ولهذا تسميه الفقهاء العقود

والعبادات بعضها صحيح وبعضها باطل وهو مالم يحصل به مقصوده ولم يترتب عليه اثره، فلم يكن فيه المنفعة المطلوبة منه، ومن هذا قوله (والذين كغروا أعمالهم كسراب بقيمة بحسبه الظآن ماه) الآية وقوله (مثل ماينفقون في هذه الحياة الدنيا كمثل ربح فيها صر أصابت حرث قوم ظلموا أنفسهم فأهلكته )وقوله (وقدمنا إلى ماعملوا من عمل فجملناه هباء منثوراً) ولذلك وصف الاعتقادات والمقالات بانها باطلة ليست مطابقة ولاحقاكا ان الاعمال ليست نافعة

وقد توصف الاعتقادات والمقالات بانها باطلة إذا كانت غير مطابقة إن لم يكن فيها منفعة كقوله عِينِينَةً و اللهم اني أعوذ بك من علم لاينفع ، فيعود الحق فيها

يتملق بالانسان الى ماينعممن علم وقول وعمل وحال ، قال الله تعالى ( أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها .. الى قوله \_كذلك يضرب الله الحق والباطل، فأما الربد فيدُّهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمك في الارض كذلك يضرب الله الامثال) . وقال تعالى (الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات و آمنوا بما نزل على محد \_ الى قوله \_ كذلك يضرب الله للناس أمتالم) وإذا كان كذلك وقد علم أن كل عمل لايراد به وجه الله فهو باطل حابط لاينفع صاحبه وقت الحاجة اليه ، فكل عمل لايراد به وجه الله فهو باطل، لان حَالَمُ بِرِدُ بِهِ وَجِهِهِ إِمَا أَنْ لَا يَنْهُمْ بِحِالَ ، وإمَّا أَنْ يَنْهُمْ فِي الدُّنيا ۚ أَو فِي الآخرة . فالأول ظاهر وكذلك منفعته في الآخرة بعد الموت ، فانه قد ثبت بنصوص المرسلين آنه بعد الموت لاينفع الانسان من العمل الا ماأراد به وجه الله. وأما في الدنيا فقد يعمل له لذات وسرور، وقد يجزى بأعماله في الدنياء لكن تلك اللذات اذا كانت تعقب ضرراً أعظم منها وتفوت أنفع منها وابقاه ، فهي باطلة أيضاً ، فثبت ان كل عمل لا تراد به وجه الله فهو باطل وان كان فيــه لذة ما . وأما الكاثنات فقد كانت معدومة منفية فثبت ان أصدق كلة قالها شاعر كلة لبيد: \* ألا كلشيء ماخلاالله باطل و كما قال ﷺ ﴿ أَصْدَقَ كُلَّهُ قَالْمَا شَاعِرْ قُولُ لَبِيدٍ « ألا كل شيء ماخلا الله باطل » وإنها تجمع الحق الموجود والحقالمقصود،وكل موجود بدون الله باطل ، وكل مقصود بدون قصد الله فهو باطل ، وعلى هذين ختد فسر قوله (كل شي. ها لك الا وجهه) الا ماأريد بهوجهه وكل شيء معدوم الا من جهته . هــذا على قُول ، وأما القول الآخر وهو المأثور عن طائفة من السلف ويه فسر الامام أحمد رحمه الله تعالى في رده على الجمعية والزنادقة

<sup>(</sup>١) أمنه سقط من هنا فقط « الآية » وهو مفعول فسر الامام أحد - كما صقط خير قوله : وأما القول الآخر الح وهو معلوم

قال احمد: وأما قوله ( كل شيء هالك إلا وجهه ) وذلك ان الله أنزل ( قل من عليها فان ) فقالت الملائكة : هلك أهل الارض ، وطمعوا في البقاء ، فأنزل الله تعلى انه يخبر عن اهل السموات والارض انكم بموتون فقال: كل شيء من الحيوان هالك مد يعني ميتا ـ إلا وجهه ، فانه حي لا يموت ، فلما ذكر ذلك أيقنوا عند ذلك بالموت ، ذكر ذلك في رده على الجهمية قولم ان الجنة والنار تفنيان

وقد تبين مما ذكرناه إن الحسن هو الحق والصدق والنافع والمصلحة والحكة والصواب. وإن الشيء القبيح هو الباطل والكذب والضار والمفسدة والسفه والخطأ ، وأما مواضع الاشتباء والنزاع واختلاف الخلائق فوضع واحد وذلك ان فمل الله كله حسن جميل ، قال الله عز وجل (الذي أحسن كل شيء خلقه) وقال تعالى (صنع الله الذي أتقن كل شيء) وقال تعالى (ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها و فروا الذين ياحدون في اسائه سيجزون ما كانوا يعملون)

وقال النبي عَلَيْكُ و ان الله جميل يحب الجال » وهو حكم عدل قال الله تمالى (شهد الله أنه لاإله إلاهو والملائكة واولو العلم قائمًا بالقسط لاإله إلاهو العزير الحكيم) وقال تعالى (إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها) وقال تعالى (وهو الحكيم الخيير) وهذا كله متفق عليه بين الامة مجملا غير مفسر فاذا فسر تنازعوا فيه .

وذلك ان هذه الاعال الفاسدة، والآلام وهذا الشر الوجودي المتعلق بالحيوان، وانه لايخلو عن ان يكون عسلا من الاعال، أو أن يكون ألما من الآلام الواقعة بالحيوان، وذلك العمل القبيح والالم شره من ضرره، وهذا العامل والمعالم، فالمعتزلة ومن اتبعها من الشيعة تزعم فن الاعال ليست من خلقه ولا كونهاشيء، وان ألا لام لا يجوز أن يفعلها إلا جزاء على على سابق. او تعوض بنفع لاحق، وكثير من أهل الاثبات ومن اتبهم من الجبرية يقولون بل الجيع

خلقه وهو يضمل مايشاء ، ويحكم مابريد ، ولا فرق بين خلق المضار والمتافع ، والخير والشر بالتسبة الميه . ويقول هؤلاء : إنه لا يتصور ان يضل ظلما ولا سفها أصلاء بل لو فرض انه ضل أي شيء كان ضلا حكمة وعدلاوحسناً ، إذلاقبيح إلا مانهى عنه وهو لم ينهه أحد ، ويسوون بين تنميم الحلائق وتعذيبهم ، وعقوبة المحسن ، ودفع درجات الكفار والمناقبن .

والفريقان و عقاف على أنه لا ينتفع بطاعات العباد ولا يتضر و بعصيتهم و لكن الاولون يتولون: الاحسان إلى الفير حسن لذاته وإن لم يعد إلى الحسن منه فائدة والآخرون والآخرون مع جهود الحلائق ينكرون و والاولون يقولون: اذا آمر بالشيء فقد أراده منا لا يعقل الحسن والقبيح إلا ما ينفع أو يضر و كنحو ما يأمر الواحد منا غيره بشيء فانه لابد أن يريده منه وصينه عليه ، وقد أقد رالكفار بناية القدرة ، ولم يبق يقدو على أن يجعلهم يؤمنون اختياراً ، وأنها كفرهم وفسوقهم وصيانهم جدون مشيئته واختياره وآخرون يقولون: الامر ليس يمستازم الاوادة أصلا ، وقد بينت التوسطين هذين في غير هذا الموضع ، وكذلك أمره ، والاولون يقولون يقولون الامر المره لا يتوقف على الصلحة . وهنامة معلمة العباد ، والآخرون يقولون أمره لا يتوقف على الصلحة .

(احداها) انه ليس ما حسن منه حسن منا وليس ماقبح منه يقبح منا ، فان المستزلة شبهت الله بخلقه ، وذلك ان الفعل يحسن منا لجلبه المنفعة ، ويقبح لجلب المضرة ، ويحسن لأنا إمرنا به ، ويقبح لانا نهينا عنه ، وهذان الوجهان مشغهان في حق الله تعالى قطعاً ، ولو كان الفعل يحسن باعتبار آخر كاقال بعض الشيوخ:

ويقبح من سواك الفعل عندي وتفسله فيحسن منك ذاكا (المقدمة الثانية) أن الحسن والقبح قد يكونان صفة لافعالنا وقد يدرك

بعض ذلك بالمقل وان فسر ذلك بالنافع والضار والمكل والمنقص، فان أحكام الشارع فيايا، ربه وينهي عنه تارة تكون كاشفة للصفات الفعلية ومؤكدة لهاو تارة تكون مبينة للفعل صفات لم تكن له قبل ذلك، وان الفعل تارة يكون حسنه من جهة الامر به وتارة من الجهتين جميعاً. ومن انكر ان يكون للفعل صفات ذاتية لم يحسن الا لتعلق الامر به وان الاحكام بمجرد نسبة الخطاب الى الفعل فقط، فقد انكر ماجا، ت به الشرائع من المصالح والمقاسد والمعروف والمنكر وما في الشريعة من المناسبات بين الاحكام وعلها، وأنكر خاصة الفقه في الدين الذي هو معرفة حكمة الشريعة ومقاصدها ومحاسنها

( المقدمة الثالثة ) ان الله خلق كل شيء وهو على كل شيء قدبر ومن جمل شيئا من الاعمال خارجاً عن قدرته ومشيئته فقد ألحد في امهائه وآياته بخلاف ما عليه القدرية

(المقدمة الرابعة) ان الله اذاأمر العبد بشي فقد أرادهمنه إرادة شرعية دينية وان لم يرده منه إرادة قدرية كونية فا ثبات إرادته في الامر مطلقا خطأ و نفيها عن الامر مطلقا خطأ و انما الصواب التفصيل كا جاء في التنزيل (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر \* يريد الله ليخف عنكم \* مايريد الله ليجعل عليكم من حرج) وقال (فمن يرد ألله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد أن يضله يجمل صدره ضيقا حرجا) وقال (اولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم) وقال (ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد) وأمثل ذلك كثير

(المقدمة الخامسة) ان عبته ورضاه مستلزم للارادة الدينية والامر الديني وكذلك بغضه وغضبه وسخطه مستلزم لعدم الارادة الدينية فالحبة والرضا والغضب والسخط ليس هو مجرد الارادة. هذا قول جمهوراهل السنة . ومن قال ان هذه الامور بمنى الارادة كما يقوله كثير من القدرية وكثير من اهل الاثبات

فانه يستلزم احد أمرين: إما الكفر والفسوق والمعاصي بما يكرهها دينا فقد كره كونها وانها واقعة بدون مشيئته وارادته. وهذا قول القدرية، أو يقول انه لما كان مريداً لما شاءها فهو محب لها راض بها كما تقوله طائفة من اهل الاثبات، وكلا القولين فيه مافيه ، فإن الله تعالى محب المتقين ومحب المقسطين وقد رضي عن المؤمنين، ويحب ما أمر به أمر ايجاب واستحباب، وليس هذا المهنى ثابتا في المكفار والفجار والظالمين، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب كل مختال فخور، ومع هذا فا شاء الله كان وما لم يشألم يكن

وأحسن ما يعتذر به من قال هذا القول من أهل الاثبات: أن الهبة بمنى الارادة انه أحبها كا أوادها كونا، فكذلك احبها ورضبها كونا، وهذا فيه نظرمذ كور في غير هذا الموضع

(فان قيل) تقسم الارادة لايعرف في حقنا بل ان الامر منه بالشيء أما ان يويده او لايويده، وأما الفرق بين الارادة والحبة فقديمرف في حقنا (فيقال) وهذا هو الواجب فان الله تعالى ليس كثله شيء وليس امره لنا كامر الواحد منا لعبده وخدمه ، وذلك ان الواحد منا اذا أمر عبده فاما أن يأمره لحاجته اليه او الى المأمور به ، أو لحاجته الى الامر فقط ، فالاول كأمر السلطان جنده بما فيه حفظ ملكه ومنافعهم له ، فان هداية الخلق وارشادهم بالامر والنهي هي من باب الاحسان اليهم ، والحسن من العباد يحتاج الى احسانه قال الله تعالى ( ان أحسنهم أحسنهم لانفسكم وان أساتم فلها ) وقال ( من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها )

والله تعالى لم يأمر عباده لحاجته الى خدمتهم ولا هو محتاج الى أمرهم وانما أمرهم الحسانا منه ونسمة انم بها عليهم ، فامرهم بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم . وارسال الرسل ، وانزال الكتب من أعظم نسمه على خلقه كاقال ( وما

أرسلناك الا رحة المالمين ) وقال تمالى ( لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم ) وقال ( يا أيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحة المؤمنين ولا يفضل الله وبرحته فبذلك فليفرحوا ) فمن أنم الله عليه مع الامر بالامتثال فقد تمت النعمة في حقه كا قال ( اليوم أكلت لكم دينكم و آعمت عليه كنموي ) وهؤلاء هم المؤمنون ومن لم ينم عليه بالامتثال بل خدله حتى كفر وعصى فقد شقي لما بدل نعمة الله كفراً كا قال ( ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار ) والامر والنهي الشرعيان لما كانا فعمة ورحة عامة لم يضر ذلك عدم انتفاع بعض الناس والنهي الشرعيان لما كانا فعمة ورحة عامة لم يضر ذلك عدم انتفاع بعض الناس بهما من الكفار، كانزال المطر وإنبات الرزق هو نعمة عامة وان تضرر بها بعض الناس لحكة أخرى، كذلك مشيئته لما شاءه من الخلوقات وأعيانها وأفعالها لا يوجب بمن عبوبا له وإن كان مراداً له ، وإرادته له تكوينا لمني آخر . فالتكوين غير التشريع

(فانقيل) المحبة والرضا يقتضيان ملاءمة ومناسبة بين المحب والمحبوب ويوجب المحب بدرك محبوبه فرحا والذة وسروراً، وكذلك البغض أذى وبغضا و محوذلك ، بين المبغض والمبغض، وذلك يقتضي المبغض بدرك المبغض أذى وبغضا و محوذلك ، والملاءمة والمنافرة تقتضي الحاجة ، اذ مالا يحتاج الحي اليه لا يحبه ، وما لا يضره كيف يبغضه الهاله غي لا يجوز عليه الحاجة ، اذ مالا يحتاج الحي اليه لا يحبه ، وما لا يضره كيف يبغضه الهاله غي لا يجوز عليه الحاجة ، اذ و جازت عليه الحاجة للزم حدوثه وإمكانه وهو غني عن العالمين ، وقد قال تعالى [أي في الحديث القدمي] « ياعبادي انكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني » فالهذا فسرت المحبة والرضا بالارادة اذ يغمل النفع والضر . فيقال الجواب من وجهين :

( أحدهما ) الالزام وهو أن نقول : الارادة لاتكون إلا للمناسبة بيناللريد

والمراد وملاء مته في ذاك تقتضي الحاجة ، والا فالا يحتاج اليه الحيلا ينتفع به ولا يريده مولف المناذ الراد به المقوبة والاضرار لا يكون الا لنفرة وبنض ، والا فالم يتالم به الحي أصلا لا يكره ولا يدفعه ، وكذلك نفس نفع الغير وضره هو في الحي متنافر من الحاجة ، فإن الواحد منا الما يحن الى غيره لجلب منفعة أو لدفع مضرة ، فإذا كان الذي يثبت صفة وينفي والما يغير غيره لجلب منفعة أو دفع مضرة ، فإذا كان الذي يثبت صفة وينفي أخرى يلزمه فيا أثبته نظير ما يلزمه فيا نفاه لم يكن اثبات احداها ونفي الاخرى اولى من العكس، ولو عكس عاكس فنني ما اثبته من الارادة وإثبت مانفاه من الحبة لما ذكره لم يكن بينهما فرق ، وحينئذ فالواجب إما نني الجميع ولا سبيل اليه المضرووي بوجود نفع الحلق والاحسان البهم وان ذلك يستازم الارادة ، وإما أثبات الجميع كا جامت به النصوص، وحينئذ فن يوهم (١) انه يلزم من ذلك محذور وإما أثبات الجميع كا جامت به النصوص، وحينئذ فن يوهم (١) انه يلزم من ذلك محذور

(الجواب الثاني) ان الذي يعلم قطعا [هو]ان الله قديم واجب الوجود كامل، وأنه لا يجوز عليه الحدوث ولا الامكان ولا النقص، لكن كون هذه الامور التي جاءت بها النصوص مستلزمة للحدوث والامكان أو النقص هوموضم النظر، فإن الله غني واجب بنفسه، وقد عرف أن قيام الصفات به لا يلزم حدوثه ولا أمكانه ولا حاجته. وأن قول القائل بلزوم افتقاره إلى صفاته اللازمة بمنزلة قوله معتقر إلى ذاته، ومعلوم أنه غني بنفسه، وأنه واجب الوجود بنفسه، وأنه موجود بنفسه، فتوهم حاجة نفسه الى نفسه، أن عني به أن ذاته لا تقوم الا بذاته في عن العالمين وعن خلقه، وهوغني بنفسه

<sup>(</sup>۱) ينظر أبن خبر هذا المبتدأ ? وأما المراد فظاهر وهو أن يقال لمن يتوجم ماذكر أن اللازم هو أحد الا ربن اللذين ذكرهما وملخصهما أنه لا يلزم من خلك شيء أو يلزم شيء ليس بمحدود

وأما اطلاق القول بانه غني عن نفسه فهو باطــل فانه محتاج الى نفسه ،وفي اطلاق كل منهما إيهام معنى فاسد، ولا خالق الاالله تعالى، فاذا كان سبحانه عالم يحب العلم ، عفوا يحب العفو ، جميلا يحب الجال ، نظيفا يحب النظافة ، طيبا يحب الطيب، وهو يحب المحسنين والمتقسين والمقسطين، وهو سبحانه الجامع لجميع الصفات المحبوبة ، والإسماء الحسني والصفات العلى ، وهو يحب تفسه ويثني بنفسه على نفسه ، والخلق لايحصون ثناء عليه بل هو كما أثنى على نفسه . فالعبد المؤمن يحب نفسه، ويحب في الله من أحب الله وأحبه الله ، فالله سبحانه أولى بأن يحب نفسه ،ويحب في نفسه عباده المؤمنين ، ويبغض الكافرين ، ويرضي عن هؤلاء ويفرح بهم، ويفرح بتوبة عبده التاثب من أولئك ، وعقت الكفار ويبغضهم ، ويحب حمد نفسه والثناء عليه ، كما قال النبي والله الأسود بن سريع لما قال: انتي حمدت ربي بمحامد فقال « ان ربك محب الحمد » وقال عليه « لا أحد أحب اليه المدح منالله، ولا أحد أحباليهالمذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل، ولا أحد أصبر على أذى من الله ، يجملون له ولدا وشريكا وهو يعافيهم ويرزقهم، فهو يفرح بما يحبه، ويؤذيه مايبغضه، ويصبر على مايؤذيه، وحبه ورضاه وفرحه وسخطه وصره على مايؤذيه كل ذلك من كاله وكل ذلك من صفاته وأفعاله ، وهو الذي خلق الحلائق وأفعالم، وهم لن يبلغوا ضر. فيضروه، ولن يبلغوا نفعه فينضوه.واذا فرح ورضي بما ضله بمضهم فهو سبحانه الذي خلق فسله ، كما انه اذا فرح ورضي بما يخلقه فهو الحالق، وكل الذين يؤذون الله ورسوله هو الذي مكنهم وصبر على أذاهم بحكمته، فلم يفتقر الي غير. دولم بخرج شيء عن مشيئته ولم يغمل أحد مالا بريد ، وهذا قول عامة القدرية (١) ونهاية المكال والعزة .

<sup>(</sup>١) كذا في الاصل فليحرو مراده من ذكر القدرية هنا

وأما الامكان (١) اوافتقر وجوده الى فرح غيره ، وأما الحدوث فيبني على قيام الصفات فيلزممنه حدوثه (٧) وقد ذكر في غير هذا الموضع انماسلكه الجممية في نفي الصفات قبنا على القياس الفاسد المحض وله شرح مذكور في غير هذا الموضع، ومن تأمل نصوص الكتاب والسنة وجدها في غاية الاحكام والاتقان وانها مشتملة طىالتقديس لله عن كل نقص ، والاثبات لكل كال، وانه تعالى ليس له كال ينتظر بحيث يكون قبله ناقصا بل من الكال أنه يفعل مايفعله بمدأن لم يكن فاعله ، وانه اذا كان كاملا بذاته وصفاته وأفعاله لم يكن كاملا بنــيره ولا مفتقرآ الى سواء، بل هو النني ونحرالفقراء ، وقال تمالى (لقد سمع الله قول الذين قالوا ان ألله فقير ونحن أغنياء ،سنكتب ماقالوا وقتلهم الانبياءبغير حق) وهوسبحانه في محبته ورضاء ومقته وسخطه وفرحه وأسفه وصعره وعفوه ورأفته لهالكمال الذي لاتدركه الحلائق وفوقالكال، إذكل كال فن كالهيستفاد، وله الثناء الحسن الذي لاتحصيه العبــاد ،وانما هو كما أثنى على نفسه، له الغنى الذي لاينتقر الى سواه ، ( أِنْ كُلُّ مِنْ فِي السموات والأرض إلا آني الرحمن عبدا \* لقد أحصاهم وعدهم عدا " وكلهم آتيه يوم القيامة فردا )

فهذا الاصل العظيم وهومسئلة خلقه وأمره وما يتصل به من صفاته وأفعاله من محبته ورضاء وفرحه بالمحبوب وبغضه وصبره على مايؤذيه هي متعلقة بمسائل القدر ومسائل الشريعة. والنهاج الذي هوالمسئول عنه ومسائل الصفات ومسائل

<sup>(</sup>١) لعله سقط من هناكلمة : فيلزم . التي هي جواب إما الامكان والمعنى انه يلزم كونه تمكنسا لا واجب الوجود أو افتقر وجوده الى فرح ثيره من الحوادث الممكنة وأما فرحه هو ورفعاه وغيرهما من صفاته فلا يلزم منها امكانه

 <sup>(</sup>۲) أي من قيام الصفات بنفسه كالبكلام والسمع والبصر فيلزم منه حدوثه
 برهم • وهبارته كلها هنا غير جلية فلملها محرفة

الثوابوالمقاب والوعد والوعيد ، وهذه الاصول الاربعة كلية جامعة وهي متعلقة به ويخلقه ،

وهي في عمومها وشمولها وكشفها للشبهات تشبه مسئلة الصفات الذاتية والفعلية ، ومسئلة الذات والحقيقة والحد وماينصل بذلك من مسائل الصفات والكلام في حلول الحوادث ونفي الجسم وما في ذلك من تقصيل وتحقيق

فان المطلة والملحدة في اسمائه وآياته كذبوا بحق كثير جاءت به الرسل بناء على ما اعتقدوه من نفي الجسم والعرض ونفي حلول الحوادث ونفي الحاجة ،

وهذه الاشياء يصح نفيها باعتبار ولكن ثبوتها يصحباعتبار آخر ، فوقموافي نغي الحق الذي لاريب فيه الذي جاءت به الرسل ونزلت به المكتب وفطرت عليه الخلائق ودلت عليه الدلائل السمعية والعقلية والله أعلم

( انتعی )



## تفصيل الاجمال

### فيما يجب للّم من صفات الكمال

والفصل فيما اتفق عليه وما اختلف فيه أهل الملاوالنحل

والمذاهب منها

بإختلاف الدلاثل العقلية والنقليةفيها

من فتاوي

سين الايب الأم التيميت تدب التسيره قدب التسيره

# بسم الله الرحمن الرحم

رب يسر وأعن يا كريم

### نص الاستفتا.

المسئول من علماء الاسلام، والسادة الاعلام، أحسن الله توابهم، وأكرم نزلهم ومآبهم؛ أن يرفعوا حجاب الاجمال، ويكشفوا قناع الاشكال، عن مقدمة جميع أرباب الملل والنحل متفقون عليها، ومستندون في آرائهم اليها، حاشى مكابراً منهم ممانداً، وكافراً بربوبية الله جاحداً

وهي: أن يقال «هذه صفة كال فيجب الله اثباتها ، وهذه صفة نقص فيتمين انتفاؤها » لكنهم في تحقيق مناطها في افر ادالصفات متنازعون ، وفي تميين الصفات لاجل القسمين مختلفون . فأهل السنة يقولون : اثبات السمع والبصر والحياة والقدرة والملم والحلام وغيرها من الصفات الخبرية ، كالوجه واليدين والعينين والغضب والرضا \_ والصفات الفعلية كالضحك والنزول والاستواء \_ صفات كال وأضدادها صفات نقصان .

والفلاسفة تقول: اتصافه بهذه الصفات ان أوجب له كالا فقد استكمل بغيره فيكون ناقصا بذاته ، وان أوجب له نقصا لم يجزاتصافه بها

والمعتزلة يقولون: لو قامت بذاته صفات وجودية لكان مفتقراً اليها وهي مفتقرة اليه عنده، ولانها اعراض لاتقوم الا بجسم. والجسم مركب، والمركب ممكن محتاج،وذلك عين النقص

ويقولون أيضا : لوقدر على العباد أعمالهم وعاقبهم عليها كان ظالما وذلك نقص وخصومهم يقولون : لوكان في ملكه مالا يريده لكان ناقصا .

والكلابية ومن اتبعهم ينفون صفات أفعاله ويقولون: لوقامت به لكان محلا للحوادث، والحادث ان أوجب له كالا فقد عدمه قبله، وهو نقص، وان لم يوجب له كالا لم يجز وصفه به

وطائفة منهم ينفون صفاته الخبرية لاستلزامها التركيب المستلزم للحاجة والافتقار . وهكذا نفيهم أيضا لمحبته لانها مناسبة بين المحبوالحبوب، ومناسبة الرب للخلق نقص ، وكذا رحمته لان الرحمة رقة تكون في الراحم ، وهي ضعف وخور في الطبيعة ، وتألم على المرحوم، وهو نقص . وكذا غضبه ولان الغضب غليان دم القلب طلبا للانتقام ، وكذا نفيهم لضحكه وتعجبه لان الضحك خفة روح يكون لتجدد مايسر واندفاع مايضر . والتعجب استعظام للمتعجب منه ،

ومنكرو النبوات يقولون: ليس الحلق بمنزلة أن يرسل اليهمرسولا ، كما ان أطراف الناس ليسوا أهلا أن يرسل السلطان اليهم رسولا

والمشركون يقولون : عظم الرب يقتضي أن لايتقرب اليه الا بواسطة وحجاب، فالتقرب اليه ابتداء من غير شفعا. ووسائط غض من جنابه الرقيع

هذا وان القائلين بهذه المقدمة لايقولون بمقتضاها ولا يطردونها ، فلو قيل لهم: ايما أكمل دات توصف بسائر أنواع الادراكات : من الشموالذوق واللس أم ذات لا توصف بها كاما ؟ لقالوا الاولى أكمل، ولم يصفوابها كلما الحالق

وبالجلة فالكال والنقص من الامور النسبية ، والماني الاضافية ، فقد تكون الصفة كالإ لذات ونقصا لاخرى ، وهذا نحو الا كل والشرب والنكاح كال للمخلوق ، نقص للخالق ، وكذا التعاظم والتكبر والتفاعل النفسي كال للخالق نقص للمخلوق ، واذا كان الامر كذلك فلمل ماتذكرونه من صفات الكال انعا يكون كالا بالنسبة الى الشاهد ، ولا يازم أن يكون كالا للغائب كا بين الاسيامع تباين الذاتين

وان قلتم : نحن نقطع النظر عن متعلق الصفة و ننظر فيها ، هل هي كال أو نقص الله في الله في الله في الله الله في الله في

وهذا من المجب أن مقدمة وقع عليها الاجماع ، هي منشأ الاختلاف والمزاع ، فرضي الله عن يبين لنا بيانا يشني العليل ، ويجمع بين معرفة الحكم وإيضاح الدليل، انه تعالى سميع الدعاء ، وأهل الرجاء ، وهو حسبنا ونعم الوكيل أجاب رضى الله عنه :

### فتوى شيخ الاسلام

الحمدلله ، الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمتين (إحداهما) أن يعلم أن الكال ثابت لله ، بل اثنا بت له هو أقصى ما يمكن من الاكلية بحيث لا يكون وجود كال لانقص فيه الا وهو ثابت الرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة، وثبوت ذلك مستلزم نني نقيضه ، فثبوت الحياة يستلزم نني الموت، وثبوت العلم يستلزم نني الجهل ، وثبوت انقدرة يستلزم نني العجز، وان هذا الكال ثابت له بمقتضى الادلة العقلية والبر اهين اليقينية مع دلالة السمع على ذلك

ودلالة القرآن على الامور نوعان (أحدهما) خبر الله الصادق، فما اخبر الله ورسوله به فهو حق كما أخبر الله به (والثاني) دلالة القرآن بضرب الامسال وبيان الادلة العقلية لدالة على المطلوب. فهذه دلالة شرعية عقلية، فهي شرعية لان الشرع دل عليها، وأرشد اليها. وعقلية لانها تعلم صحتها بالعقل. ولا يقال انها لم تعلم الا بمجرد الخبر . واذا أخبر الله بالشيء ودل عليه بالدلالات العقلية صار مدلولا عليه بخبره، ومدلولا عليه بدليله العقلي الذي يعلم به، فيصير ثابتا بالسمع والعقل، وكلاهما داخل في دلالة القرآن التي تسمى الدلالة الشرعية

وثبوت معنى الكال قد دل عليه القرآن بعبارات مثنوعة دالة على معاني متضمنة لهذا المعنى. فإفي القرآن من اثبات الحمد له وتفصيل محامده وان له المثل الأعلى، واثبات معانى أسما ثه و محو ذلك كله دال على هذا المعنى.

وقد ثبت لفظ الكامل فيارواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير (قل هو الله احد \* الله الصمد) ان الصمد المستحق الدكمال، وهو السيد الذي كمل في سؤدده والشريف الذي قد كمل في شرفه ، والعظيم الذي قد كمل في عظمته ، والحكم الذي قد كمل في حكمه ، والغني الذي قد كمل في عناه ، والجبار الذي قد كمل في جبروته ، والعالم الذي قد كمل في حكمته ، والحدكيم الذي قد كمل في حكمته ، وهو الله سبحانه وتعالى. وهذه الشريف الذي قد كمل في جميع الشرف والسؤدد ، وهو الله سبحانه وتعالى. وهذه صفة لا تنبغي إلاله، ليس له كفؤ ولا كمثله شيء ، وهكذا سائر صفات الكمال ولم يعلم أحد من الامة نازع في هذا المغنى ، بل هذا المغنى مستقر في فطرالناس ، بل هم مفطورون عليه، فانهم كما أنهم مفطورون على الاقرار بالخالق، فانهم مفطورون على انه أجل وأكبرو أعلى وأعلم وأكمل من كل شيء

وقد بينا في غير هذا الموضع ان الاقرار بالخالق وكماله يكون فطرياضروديا في حق من سلمت فطرته، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الادلة الكثيرة، وقد يحتاج إلى الادلة عليه كثير من الناس عند تغير الفطرة وأحوال تعرض لها

وأما لفظ الكامل فقد نقل الاشمري عن الجبائي انه كان يمنع أن يسمى الله كاملا ، ويقول:الكامل الذي له ابماض مجتمعة

وهـــذا النزاع إن كان في المنى فهو باطل، وإن كان في اللفظ فهو نزاع الغظي . والمقصود هنا ان ثبوت الكمال له و نفى النقائص عنه مما يعلم بالمقل

وزَعت طائفة من أهل الكلام كابي المسالي والرازي والآمدي وغيرهم ان ذلك لايملم إلا بالسمع الذي هو الاجماع ، وان نفي الآفات والنقائص عنه لم

يملم إلا بالاجماع، وجعلوا الطريق التي بها نفوا عنه مانفوه انما هو نفي مسمى الجسم و يحو ذلك ، وخالفوا ما كان عليه شيوخ متكامة الصفاتية كالاشعري والقاضي و ابي بكر و ابي اسحاق و من قبلهم من الساف و الائمة في اثبات السمع والبصر والكلام له بالادله العقلية و تنزيهه عن النقائص بالادلة العقلية ، و لهذا صار هؤلا . يعملون في اثبات هذه الصفات على مجر دالسمع و يقولون اذا كنا نثبت هذه الصفات بناء على نفي في اثبات هذه الصفات على يحر دالسمع و يقولون اذا كنا نثبت هذه الصفات بناء على نفي الا فات و نفي الا فات انما يكون بالاجماع الذي هو دليل سمعي ، و الاجماع انما يثبت عادلة سمعية من الكتاب و السنة ، قالو السموص المثبتة للسمع و البصر و الكلام اعظم من الآيات الدالة على كون الاجماع حجة ، فالاعتماد في اثباتها ابتداء على الدليل السمعي الذي هو القرآن أولى وأحرى

والذي اعتمدوا عليه في النفي من نفى مسمى التحيز ونحوه ـ مع انه بدعة في الشرع لم يأت به كتاب ولا سنة ولا أثرعن احد من الصحابة والتابعين — هو متناقض في المقل لا يستقيم في المقل ، قانه مامن احد ينفي شيئا خوفا من كون ذلك يستازم ان يكون الموصوف به جسما الا قيل له فيا اثبته نظير ماقاله فيا نفاه ، وقيل له فيا نفاه نظير ما يقوله فيا اثبته ، كالمعتزلة لما اثبتوا انه حي عليم قدير ، وقالوا انه لا يوصف بالحياة والعلم والقدرة والصفات لان هده اعراض لا يوصف بها الا ماهو جسم ولا يعقل موصوف الا جسم . فغيل لهم : فأ نتم وصفتموه بانه حي عليم قدر ولا يوصف بيء بانه عليم حي قدر الا ماهو جسم، ولا يعقل موصوف المراجوا بكم عن الاسماء كان جوا بنا عن الصفات ،

فان جاز ان يقال ما يسمى بهـنده الاسماء ليس بجسم ، جاز أن يقال فكذلك يوصف بهـنده الصـفات ما ليس بجسم ، وأن يقـال : هـنده الصفات ليست اعراضا ، وان قيل لفظ الجسم مجمل أو مشترك وان المسمى

منه الاسماء لا يجب أن يماثله غيره ولا أن يثبت له خصائص غيره جاز أن يقال الموصوف بهذه الصفات لا يجب أن بماثله غيره ولا ان يثبت له خصائص غيره ، وكذلك اذا قال نفاة الصفات المعلومة بالشرع أوبالمقل معالشرع، كالرضى والغضب والحب والفرح ونحو ذلك : هذه الصفات لا تعقل إلا لجسم . قبل لهم هذه منه الارادة والسمع والبصر والكلام، فما لزم في أحدهما لزم في الآخر مثله . وهكذا نفاة الصفات من الفلاسفة ونحوهم اذا قالوا ثبوت هذه الصفات يستلزم كثرة المعاني فيه ، وذلك يستلزم كونه جسما أو مركبا ، قبل لهم هذا كا ولذة ، وعاشق ومعشوق وعشق، ونحو ذلك ، فان قالوا هذه أ ترجع الى مشى واحد ، قبل لهم ان كان هذا ممتناً بطل الفرق ، وإن كان ممكنا أمكن أن يقال واحد ، قبل لهم ان كان هذا معتوصفة . والكلام على ثبوت الصفات و بطلان في تلك مثل هذه ، فلافرق بين صفة وصفة . والكلام على ثبوت الصفات و بطلان أقوال النفاة مبسوط في غير هذا الموضع .

#### ﴿ ثبوت الـكال لله تعالى بالعقل من وجوه ﴾

(۱) وجوب وجوده وقيوميته وقدمه

الوجود تقال في جميع هذه الماني .

والمقصود هنا أن نبين ان ثبوت الكال لله معلوم بالعقل وان نقيض ذلك منتف عنه ، فان الاعتماد في الاثبات والنفي على هـذه الطريق مستقم في العقل والشرع دون تلك ،خلاف ماقاله هؤلاء المتكلمون. وجهور اهل الفلسفة والكلام يوافقون على أن الكال لله ثابت بالمقل والفلاسفة تسميه التمام ، وبيان ذلك من وجوه ، (منها) أن يقال: قد ثبت ان الله قديم بنفسه ، واجب الوجود بنفسه ، قيوم بنفسه ، خالق بنفسه الى غير ذلك من خصائصه . والطريقة المعروفة في وجوب

فاذا قيل: الوجود إما واجب واما ممكن والممكن لابد له من واجب فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين ، فهو مثل أن يقال . الموجود إماقديم وإما حادث والحادث لابد له من قديم فيلزم ثبوت القديم على التقديرين ، والموجود إما غني واما فقير ، والفقير لابد له من الغني، فلزم وجود الغني على التقديرين . والموجود إما قيوم بنفسه وإما غير قيوم ، وغير القيوم لابد له من القيوم . فلزم ثبوت القيوم على التقديرين . والموجود اما مخلوق واما غير مخلوق والمخلوق المخلوق على التقديرين . والموجود أما مخلوق على التقديرين . والموجود أما مخلوق على التقديرين ونظائر ذلك متعددة .

تم يقال : هذا الواجب القديم الخالق اما ان يكون ثبوت الكمار الذي لا نقص فيه المكن الوجو دمكناله واماأن لايكون والثاني ممتنع لان هذامكن للموجو دالحدث الفقير المكن، فلا أن مكن الواجب الغني القديم بطريق الاولى والاحرى، فان كلاهما موجود ، والكلام في الكال المكن الوجود الذي لا نقص فيه فاذا كان الكال الممكن الوجود ممكنا المفضول فلأن عكن الفاضل بطريق الاولى، لأن ما كان ممكنـا لمـا وجوده ناقص فلانًن عكن لمـا وجوده أكملمنـه بطريق الاولى، لاسيا وذلك افضل من كل وجه فيمتنع اختصاص المفضول من كل وجه بكال لايثبت للاقضل من كل وجه، بل ماقد ثبت من ذلك للمفضول فالفاضل أحق به فلاًن يثبت للفاضل بطريق الاولى ، ولان ذلك الكمال انما استفاده المخلوق من الخالق والذي جمل غـ يره كاملاً هو أحق بالكمالمنه؛ فالذي جمل غيره قادراً أولى بالقدرة ، والذي علم غيره أولى بالعلم ، والذي أحيا غـيره أولى بالحياة . والفلاسفة توافق على هذا ، ويقولون: كل كمال للمعلول فهو من آثار العلة والعلة أولى به واذا ثبت امكان ذلك له فما جَاز له من ذلك الكمال الممكن الوجود فانه واجب له لا يتوقف على غيره فانه لو توقف على غيره لم يكن موجوداً له إلابذلك الغير ، وذلك الغير إن كان مخلوقا له لزم الدور القبلي الممتنع فان مافي ذلك الغير

من الامور الوجودية فهي منه، ويمتنع أن يكون كل من الشيئين فاعلا للآخر، وهذا هو الدور القبلي فان الشيء يمتنع ان يكون فاعلالنفسه فلأ ن يمتنع أن يكون فاعلا لفاعله بطريق الاولى والاحرى ، وكذلك يمتنع ان يكون كل من الشيئين فاعلا لما به يصير للآخر فاعلا، ويمتنع أن يكون كل من الشيئين معطيا الآخر كماله فان معطى الكمال أحق بالكمال فيلزم أن يكون كل منها أكمل من الآخر ، وهذا ممتنع لذاته وفان كون هذا أكمل يقتضي ان هذا أفضل من هذا ، وهذا أفضل من هذا ، وفضل أحدهما يمنع مساواة الآخر له،فلأن يمنع كون الآخر أفضل بطريق الاولى ، وأيضاً فلوكان كالهموقوفاعلى ذلك الغير للزم أن يكون كاله موقوفًا على فعله لذلك الغير وعلى معاونة ذلك الغير في كماله ومعاونة ذلك الغيرفي كماله موقوف عليه، اذ فعل ذلك الغير وأفعاله موقوفة على فعل المبدعلاتفتقر إلى غيره ، فيلزم ان لايكون كاله موقوفا علىغيره ، فاذا قيل كماله موقوف على مخلوقه ازم ان لايتوقف على مخلوقه، وما كان ثبوته مستلزما لعدمه كان باطلا من نفسه ، وأيضاً فذلك الغير كل كمال له فمنه، وهو أحق بالكمال منه ، ولو قيل يتوقف كماله عليه لم يكن متوقفاً إلا على ماهو من نفسه ، وذلك متوقف عليه لاعلى غيره

وإنقيل ذلك الغير ايس مخلوقا بل واجباً آخر قديما بنفسه فيقال: إن كان أحد هذين هو المعطي دون العكس فهو الرب والآخر عبده ، وإن قبل: بل كل منها يعطي الآخر الكمال لزم الدور في التأثير، وهو باطل، وهو من الدور القبلي لامن الدور المعي الاقتراني، فلايكون هذا كاملا حتى يجعله الآخر كاملاء والآخر لا يجعله كاملاحتى يكون في نفسه كاملا، لان جاعل الكامل كاملا أحق بالكمال، ولا يكون الآخر كاملاحتى يجعله كاملا، فلايكون واحدمنها كاملا بالضرورة، فانه لو قبل لايكون كاملاحتى يجعل نفسه كاملا ولا يحمل كاملا حتى يكون كاملا لكان ممتنها، فكيف إذا قبل حتى يجعل ما يجعله كاملا كاملا

وان قبل كل وأحد له آخر يكمله الى غير بهاية لزمالتسلسل في المؤثرات وهو باطل بالضرورة وانفاق المقلاه ، فان تقدير مؤثرات لاتتناهى ليس فيها مؤثر بنفسه لا يقتضي وجود شيء منها ولا وجود جيعها ولا وجود اجماعها هو المبدع للموجودات لابد أن يكون موجوداً بالضرورة ، فلو قدر أن هذا كامل فكاله ليس من نفسه بل من آخر ، وهلم جرا ، للزم أن لا يكون لشيء من هذه الاموركال وقد قدر أن الاول ، كامل فلزم الحم بين النقيضين ، وأذا كان كاله بنفسه لا يتوقف على غيره كان الكال له واجب بنفسه ، وامتنع تخلف شيء من الكال الممكن عنه ، بل ماجاز لهمن الكال وجبله ، كا أقر بذلك الجمهور من أهل الفقه والحديث والتصوف والكلام والفلسفة وغيرهم . بل هذا ثابت في مفعولاته فاشاء كان ومالم يشأ لم يكن وكان ممتنعاً بنفسه او ممتنعا لغيره فاشم الا موجود واجب إما بنفسه واما بغيره والا كان ممتنعا لغير ، والمكن بنفسه اما واجب طغيره واما ممتنع لغيره والا كان ممتنعا لغير ، والمكن بنفسه اما واجب لغيره واما ممتنع لغيره واما ممتنع لغيره واما ممتنع لغيره

### ﴿ ثُبُوتَ الكمال لله تعالى بالنقل من كتابه ﴾

وقد بين الله سبحانه انه أحق الكال من غيره وان غيره لا يساو به في الكال في مثل قوله تعالى ( أفمن يخلق كمن لا يخلق ؟ أفلاتذ كرون) وقد بين أن الخلق صفة كال، وان الذي يخلق افضل من الذي لا يخلق ، وان من عدل هذا بهذا فقد ظلم . وقال تعالى ( ضرب الله مثلا عبداً مملوكا لا يقدر على شيء ، ومن رزقناه منا رزقا حسنا فهو ينفق منه سرا وجهراً -هل يستوون ؟ الحدلله بل أكثرهم لا يعلمون ) فبين أن كو نه مملوكا عاجزاً صفة نقص ، وان القدرة والملك والاحسان صفة كال ، وانه ليس هذا مثل هذا ، وهذا لله ، و [ ذاك ] لما يعبد من دونه

وقال تعالى ( وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه أيمًا يوجهه لايأت بخير، هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم?) وهذا مشل آخر فالاول مثل العاجز عن الكلام، وعن الفعل الذي لا يقدر على شيء، والآخر المتكلم الآمر بالمدل الذي هو على صراط مستقيم، فهو عادل في أمره، مستقيم في فعله، فبين أن التفضيل بالكلام المتضمن للعدل والعمل المستقيم، فان مجر دالكلام والعمل قديكون محموداً ، وقد يكون مذموما . فالحمود هو الذي يستحق صاحبه الحمد، فلا يستوي هذا والعاجز عن المكلام والفعل

وقال تعالى ( ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاه فيا رزقنا كم فأنتم فيهسواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم كذلك نفصل الآيات لقوم يعقلون ) يقول تعالى : اذا كنتم أنتم لاترضون بان المعاوك يشارك مالكه لما في ذلك من النقص والظلم؛ فكيف ترضون ذلك لي وأنا أحق بالكمال والغنى. منكم ؟ وهذا يبين انه تعالىأحق بكل كال من كل أحد ، وهذا كقوله ( واذا بشر أحدهم بالانبي ظل وجهه مسودا وهو كظم \* يتوارئ من القوم من سوء مابشر به ،أيمسكه على هون أم يدسه في التراب؛ ألا ساء ما حكمون \* للذين لا يؤمنون بالآخرةمثلالسوءولله المثل الاعلى وهو العزيز الحكيم \* ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم. ماترك عليها من دابة ولكن يؤخرهم إلى أجل مسمى فاذا جاء أجلهم لايستأخرون ساعة ولا يستقدمون ﴿ وَجِعلُونَ للهُ مَا يَكُرُ هُونَ \* وَتَصَفَ أَلَسْنَتُهُمُ الْكَذْبِ انْهُمُ الحسني لاجرم أن لهم النار وأنهم مفرطون ) حيث كانوا يقولون: الملائكة بنات الله ، وهم يكرهون أن يكون لاحدهم بنت فيمدون هذانقصاً وعيباً ، والرب تعالى أَحَق بتنزيههُ عن كل عيب ونقص منكم، فان له المثل الاعلى. فكل كال ثبت المخلوق فالخالق أحق بثبوته منه اذا كان مجردا عن النقص، وكل ما ينز. عنه المحلوق

من نقص وعيب فالخالق أولى بتنزيمه عنه . وقال تعالى (هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون) وهذا يبين ان العالم أكمل ممن لايعلم وقال تعالى (وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولاالظل ولا الحرور) فبين أن البصير أكمل والنور أكمل والظل أكل ،وحينئذ فالمتصف به اولى، ولله المثل الاعلى . وقال تعالى (واتخذ قومموسى من بعده من حليهم عجلا جسدا له خوار، ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا ؟ اتخذوه وكانوا ظالمين ) فدل ذلك على ان عدم التكلم والهداية نقص ، وان الذي يتكلم ويهدي أكمل ممن لا يتكلم ولا يهدي، والرب أحق بالكمال

وقال تمالى (قل هل من شركائكم من يهدي الي الحق ؟ قل الله يهدي المحق. أفهن يهديالى الحق أحق أن يتبع أم من لايهدي الاأن يهدي؟ فالم كيف عكون ) فبين سبحانه بما هو مستقر في الفطر ان الذي يهدي إلى الحق أحق بالاتباع ممن لابهدي إلا ان يهديه غيره، فلزم أن يكون الهادي بنفسه هوالكامل دون الذي لايهدي إلا بفيره . واذا كان لابد من وجوب الهادي لغير المهتدي بنفسه فهو الاكمل ، وقال تمالى في لآية الاخرى (أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا ولا يملك لهم ضراً ولا نفاهاً ) فدل على ان الذي يرجع اليه القول ويملك المضر والنفع أكمل منه

وقال ابراهيم لابيه (ياأبت لم تعبد مالا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئاً) فدل على ان السميع البصيرالغني أكمل، وان المعبود يجبأن يكون كذلك، ومثل هذا في القرآن متعدد من وصف الاصنام بسلب صفات الكمال كعدم التكلم والفعل وعدم الحياة ونحو ذلك مما يبين ان التصف بذلك منتقص معيب كسائر الجمادات، وان هذه الصفات لاتسلب إلا عن ناقص معيب

وأمارب الخلق الذي هو أكمل من كل موجود فهو أحق الموجودات بصفات الكمال، وانه لا يستوي المتصف بصفات الكمال والذي لا يتصف بها، وهو يذكر ان الجادات في

المادة لا تقبل الا تصاف بهذه الصفات، فمن جمل الواجب الوجود لا يقبل الا تصاف (١) فقد جعله من جنس الاصنام الجامدة التي عابها الله تعالى وعاب عابديها

فقد جعله من جنس الاصنام الجامدة التي عابها الله تعالى وعاب عابديها ولهذا كانت القرامطة الباطنية من أعظم الناس شركا وعبادة لغير الله، إذ كانوا لايمتقدون في إلهم أنه يسمع أو يبصر أو يغني عنهم شيئاً. والله سبحانه لم يذكر هذه النصوص لحبرد تقربر صفات الكمال له، بل ذكرها لبيان أنه المستحق للعبادة دون سواه ، فافاد الاصلين اللذين بهما يتم التوحيد وهو إثبات صفات الكمال رداً على أهل التعطيل، وبيان انه المستحق للعبادة لا إله إلاهورداً على المشركين، والشرك في العالم أكثر من التعطيل، ولا يلزم من اثبات البحال لقول المعطلة الرد ابطال قول أهل التعطيل، ولا يلزم من مجرد الاثبات المبحال لقول المعطلة الرد على المشركين إلا ببيان آخر ، والقرآن يذكر فيه الرد على المعطلة تارة كالردعلى فرعون وأمث له، ويذكر فيه الرد على المشركين وهذا أكثر، لان القرآن شفاء لما في الصدور ، ومرض الاشراك أكثر في الناس من مرض التعطيل ، وأيضاً فان في المستحانه أخبر ان له الحمد وانه حميد مجيد وان له الحمد في الاولى والآخرة وله الحمد ونعو ذلك من أنواع المحامد

والحد نوعان : حمد على احسانه إلى عباده وهو من الشكر ، وحمد لما يستحقه هو بنفسه من نعوت كاله، وهذا الحمدلايكون إلا على ماهو في نفسه مستحق للحمد ، وانما يستحق ذلك ماهو متصف بصفات الكمال، وهي أمور وجودية فان الامور المدمية المحضة لاحمد فيها ولا خير ولا كال

ومعلوم أن كل مايحمد فاتما يحمد على مايحمد به الحال من صفات المكال، فكل مايحمد به الحال فهو من الحال المستحق (٢) الحاملة وهو أحق من كل محمود والحمد والسكال من كامل وهو المطاوب (١) أي بصفات السكال المذكورة ممطلة الصفات من الجيمية والمعزلة دع الباطنية الملاحدة (٢) قوله فثبت أن المستحق الح هو كما ترى مختل التركيب ولمل أصله: فنبت أنه المستحق المحامد كلها وهو أحق بالحمد من كل محمود وبالسكال من كل كامل، أو أن المستحق المحامد كلها أحق بالحمد الح

#### فصل

وأما المقدمة الثانية فنقول: لابد من اعتبار أمرين (احدهما) أن يكون المكال ممكن الوجود، و(الثاني) أن يكون سلياعن النقص، فان النقص ممتنع على الله الكالم معض الناس قديسمي ماليس بنقص نقصا ، فهذا يقال له الما الواجب اثبات ما أمكن ثبوته من الكال السليم عن النقص ، فاذا سميت أنت هذا نقصا وقدر ان انتفاء وممتنع لم يكن نقصه من الكال المكن، والذات التي لاتكون حية عليمة قديرة سميعة بصيرة متكلمة ليست أكمل من الذات التي تكون حية عليمة سميعة بصيرة قديرة متكلمة

واذا كان صريح العقل يقضي بأن الذات المسلوبة هـذه الصفات ليست مثل الذات المتصفة بها فضلاعن ان تكون اكل منها، ويقضي بأن الذات المتصفة بها اكل ، علم بالضرورة امتناع كال الذات بدون هذه الصفات . فاذاقيل بمدذلك: لا تكون ذاته ناقصة متساوية الكال الا بهذه الصفات . قيل الكال بدون هـذه الصفات ممتنع، وعدم الممتنع ليس نقصا، وانما النقص عدم ما يمكن ، وأيضا فاذا ثبت أنه يمكن اتصافه بالكال ، وما اتصف به وجب له ، امتنع تجرد ذاته عن هذه الصفات، فكان تقدير ذاته منفكة عن هذه الصفات تقديراً ممتنع وقيل انها ناقصة صفة كان ذلك ما يدل على امتناع ذلك التقدير لا على امتناع نقيضه ، كما لو قيل اذا مات ناقصا فهذا يقتضي وجوب كونه حيا ، كذلك إذا كان تقدير ذاته خانية عن هذه الصفات بوجب أن تكون ناقصة كان ذلك مما يستازم أن بوصف بهذه الصفات،

وأيضا فقول القائل اكتمل بغيره ممنوع فانا لانطلق على صفاته انهاغيره ولاأنها ليست غيره على ماعليه أنمة الساف كالامام احمد بن حنبل وغيره ، وهو اختيار حذاق المثبتة كابن كلاب وغيره ، ومنهم من يقول: انا أطلق عليها انها ليست غيره ، ولا أجع بين السلبين فأقول لاهي هو ولا هي غيره ، أطلق عليها انها ليست غيره ، ولا أجع بين السلبين فأقول لاهي هو ولا هي غيره ، وهو اختيار طائفة من المثبتة كالاشعري وغيره ، وأظن قول أبي الحسن النمتي هو هذا

أو مايشبه هذا . ومنهم من يجوز اطلاق هذا السلب وهذا السلب في اطلاقعها جميعا كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى

ومنشأ هذا أن لفظ الغير يراد به المغاير للشيء، ويراد به ماليس هو إياه ، وكان في اطلاق الالفاظ المجملة إيهام لما ي فاسدة . ونحن نجيب بجواب علمي فتقول: قول القائل : يتكمل بفيرة . أيريد به بشيء منفصل عنه ام يريد بصفة لوازم ذاته لا يمكن وجود ذاته بدونها كا لاء كن وجودها بدونه، وهذا كال نفسه لاشيء مباين لنفسه

وقد نص الأعمة كاحمد بن حنبل وغيره وأعمة المثبتة كابي محدين كلاب وغيره على ان القائل أذا قال الحمد لله أو قال دعوت الله وعبدته أو قال بالله فاسم الله متناول لذاته المتصفة بصفاته ، وليست صفاته زائدة على مسمى أسمائه الحسى واذا قيل هل صفاته زائدة على الذات الحجودة التي يقربها نفات الصفات فالصفات زائدة عليها ، وان أريد بالذات الذات الموجودة في الخارج فتلك لا تكون موجودة الا بصفاتها اللازمة ، والصفات ليست زائدة على الذات المتصفة بالصفات، وان كانت زائدة على الذات التي يقدر تجردها عن الصفات

#### فصل

وأما قول القائل: لوقامت به صفات وجودية لكان مفتقراً اليها وهي مفتقرة اليه عنيكون الرب مفتقراً الى غيره عفهومن جنس السؤال الاول

فيقال أولا: قول القائل لوقامت به صفات وجودية لكان مفتقراً اليها يقتضي إمكان جوهر تقوم به الصفات وإمكان ذات لا تقوم بها الصفات ، فلو كان أحدهما ممتنما ، فلا هذا الكلام فكيف إذا كان كلاهما ممتنما ، فان تقدير ذات مجردة عن جميع الصفات الما مكن في الذهن لا في الخارج ، كتقدير وجود مطلق لا يتمين في الخارج . ولفظ ذات تأنيث ذو ، وذلك لا يستعمل الا فيا كان مضافا الى غيره ، فهم يقولون فلان ذو علم وقدرة ، ونفس ذات علم وقدرة . وحيث جاء في القرآن أو لفة العرب لفظ ذو ولفظ ذات لم يجيء الا مقرو ما بالاضافة كقوله ( فاتقوا الله

وأصلحواذات بينكم ) وقوله ( عليم بذات الصدور ) وقول خبيب رضي الله عنه '' وذلك في ذات الاله . ونحو ذلك

لكن لما صار النظار يتكلمون في هذا الباب قالوا انه يقال انها ذات علم وقدرة ،ثم انهم قطعوا هذا اللفظ عن الاضافة وعرفوه فقالوا:الذات ، وهي لفظ مولد ليس من لفظ العرب العرباء ، ولهذا أنكره طائفة من أهل العلم كأبي الفتح ابن برهان وابن الدهان وغيرهما وقالوا ليست هذه اللفظة عربية ، ورد عليهم آخرون كالقاضي وابن عقيل وغيرهما

وفصل الخطاب انها ليستمن العربية العرباء بل من الواحة كلفظ الموجود ولفظ الماهية والكيفية ونحو ذلك اللفظ يقتضي وجود صفات تضاف الذات اليها فيقال ذات علم وذات قدرة وذات كلام والمعنى كذلك، فانه لا يمكن وجودشي، قائم بنفسه في الخارج لا يتصف بصفة ثبوتية أصلا، بل فرض هذا في الخارج كفرض عرض يقوم بنفسه لا بنفسه لا بنفسه فلا بنفسه لا صفة لا تقوم بنعيرها، وكلاها ممتنع، فاهو قائم بنفسه فلا بدله من صفة عن منفسه متصف به. ولهذا سلم المنازعون انهم لا يعلمون قائم بنفسه لا سفاء سموه جوهر معرسى عن جيع الاعراض ممتنع، فمن قدر المكان موجود قائم بنفسه لا صفة له فقد قدر ما لا يعلم وجوده في الخارج ولا يعلم إمكانه في الخارج، فكيف اذا علم أنه ممتنع في مناذه من الذهن

وكلام نفاة الصفات جميعه يقتضي أن ثبوته ممتنعوانما يمكن فرضه في المقل، فالمقل يقدره في نفسه كما يقدر الممتنعات لا يعقل وجوده في الوجود ولا إمكانه في الوجود وأيضا فالرب تمالى إذا كان اتصافه بصفات الكمال ممكناً، وما أمكن له وجب امتنع أن يكون مسلوبا صفات الكمال، ففرض ذاته بدون صفاته اللازمة

<sup>(</sup>١) حين قدمه كفار قريش للفتل · هذا نص البيت : وما قبله ولست أبالي حين أفنل مساساً على أي جنب كان في الله مصرعي وذلك في ذات الآله وان يشائ يرارك على أوصال شلو ممزع

الواجبة له فرض ممتنع، وحينئذ فاذا كان فرض ع<del>دم هذا مم</del>تنما عموما وخصوصاً فقول القائل يكون مفتقراً اليها وتكون مفتقرة اليه أنما يمقل مثل هذا في شيئين يمكن وجود كل واحد منهما دون الآخر، فاذا امتنع هذا بطل هذا انتقدير

مم يقال: ما تعني بالافتقار في أته في ان الذات تكون فاعلة للصفات مبدعة لها أو بالعكس في التسلام وهو أن لا يكون أحدهما إلا بالآخر في فان عنيت افتقار المعمول الى الفاعل فهذا باطل، فان الرب ليس بفاعل لصفاته اللازمة له بل لا يلزمه شيء معين من أفعاله ومفعولاته فكيف تجمل صفاته مفعولة له ، وصفاته لا زمة لذاته ليست من مفعولاته في وان عنيت التسلازم فهو حق . وهذا كما يقال لا يكون موجوداً ويقال أيضا لا يكون موجوداً إلا أن يكون قديما واجبا بنفسه ولا يكون عالما قادراً الا ان يكون حيا ، فاذا كانت صفاته متلازمة كان ذلك أبلغ في الكمال من جولة التفريق بينهما ، فانه لو جاز وجوده بدون صفات الكمال لم يكن الكمال واجبا له بل ممكنا له ، وحينتذ فكان يفتقر في ثبوته له الى غيره ، وذلك نقص ممتنع عليه كما تقدم بيانه ، فمل أن التلازم بين الذات وصفات الكمال هو كمال الكمال عليه كما تقدم بيانه ، فمل أن التلازم بين الذات وصفات الكمال هو كمال الكمال

#### فصل

وأما القائل: انهاأعراض لا تقوم الا بجسم مركب والمركب بمكن محتاج ، وذلك عين النقص. فللمثبتة للصغات في إطلاق لفظ العرض على صفاته ثلاث طرق: منهم من يمنع أن تكون أعراضا و يقول: بل هي صفات وليست أعراضا كا يقول ذلك الاشعري وكثير من الفقها، من أصحاب احمد وغيره ، ومنهم من يطلق عليها لفظ الاعراض كهشام وابن كرام وغيرهما ، ومنهم من يمتنع من الاثبات والنفي كا قالوا في لفظ الغير، وكا امتنعوا عن مثل ذلك في لفظ الجسم و نحوه ، فان قول القائل « العلم عرض » بدعة ، وقوله « ليس بعرض — بدعة — كما ان قوله « الرب جسم » بدعة ، وقوله « ليس بجسم » بدعة

وكذلك ان لفظ الجسم يُراد به في اللغة : البدن والجسد، كما ذكر ذلك الاصمعي وَأُبُوزِيد وغيرهمامن إهل اللغة . وأما أهل الكلام فمنهم من يريد به

المركب ويطلقه على الجوهر الفرد بشرط التركيب أو على الجوهر بن أوعلى أربعة جواهر او ستة اوثمانية أو ستةعشر او اثنين وثلاثين، والمركب من المادة والصورة ومنهم من يقول :هو الموجود اوالقائم بنفسه

وعامة هؤلاء وهؤلاء بجعلون المشار اليه مساويا في العموم والخصوص، فلما كان اللفظ قد صاريفهم منه معان بعضها حق وبعضها باطل صار مجملا، وحينئذ فالجواب العلمي أن يقال: أتعني بقولك الها اعراض الها قائمة بالذات او صفة للذات ونحو ذلك من المعاني الصحيحة ? ام تعني بها انها آفات و نقائص؟ ام تعني بها انها تعرض و تزول و تبقى زمانين ? فان عنيت الاول فهو صحيح، وان عنيت الثاني فهو ممنوع، وان عنيت الثالث فهذا مبني على قول من يقول: العرض لا يبقى زمانين . فان قال ذلك وقال هي باقية قال اسميها اعراضا — لم

وقولك: العرض لايقوم الا بجسم. فيقال: يقال للحي عليم قدير عندك وهذه الاسماء لايتسمى بها الاجسم كما أن هذه الصفات التي جعلتها اعراضا لايوصف بها الاجسم؟ فما كان جوابك عن ثبوت الاسماء كان جوابا لاهل الاثبات عن أثبات الصفات

ويقال له : ماتعني بقولك هذه الصفات اعراض لاتقوم الا بجسم ؟ أتعنى بالجسم المركب الذي كان مفترقا فاجتمع ؟ أو ركبه مركب فجمع أجزاءه ؟ او ما أمكن تفريقه وتبعيضه وانفصال بعضه عن بعض فحو ذلك ؟ أم تمني به ماهو مركب من الجواهر الفردة ، او من المادة والصورة ؟ أو تعنى به ما يمكن الاشارة اليه ؟ او ماكان قائمًا بنفسه ? او ماهو موجود ؟

فان عنيت الاول لم نسلم ان هذه الصفات التي سميتها اعراضا لانقوم الا بمجسم بهذا التفسير، وإن عنيت به الثاني لم نسلم امتناع التلازم فان الرب تعالى موجود قائم بنفسه مشار اليه عندنا، فلا نسلم انتفاء التلازم على هذا التقدير

وقول القائل: المركب ممكن، ان أراد بالمركب المعاني المتقدمة مثل كونه كان مفترقا فاجتمع، او ركبه مركب او يقبل الانفصال — فلا نسلم المقدمة الاولى

التلازمية، وان عنى به مايشار اليه وما يكون قائما بنفسه موصوفا بالصفات - قلا نسلم انتفاء الثانية . فالقول بالاعراض مركب من مقدمتين تلازمية واستثنائية بألفاظ مجملة فاذا استفصل عن المراد حصل المنع والابطال لأحداهما أو لكليهما. واذا بطلت إحدى المقدمتين على كل تقدير بطلت الححة

#### فصل

وأما قول القائل: لو قامت به الافعال لكان محلا للحوادث، أن أوجب له كالا فقد عدمه قبله وهو نقص، وأن لم يوجب له كالا لم يجز وصفه به -: فيقال أولا: هذا معارض بنظيره من الحوادث التي يفعلها فان كليهما حادث بقدرته ومشيئته، وأنما يفترقان في المحل، وهذا التقسيم وارد على الجهتين

وان قبل في الجواب: بل هم يصفونه بالصفات الفعلية . ويقسمون الصفات الى نفسية وفعلية ، فيصفونه بكونه خالقا ورازةا بعد ان لم يكن كذلك ، وهذا التقسيم وارد عليهم ، وقد أورده عليهم الفلاسفة في مسألة حدوث العالم فزعموا أن صفات الافعال ايست صفة كالولانقص —: فيقال لهم : كاقالوا لهؤلاء في الافعال التي تقوم به أنها ليست كالا ولا نقصاً. فان قبل: لابد أن يتصف إما بنقص واما بكال ، فان جاز خلو أحدهما عن القسمين أمكن الدعوى في الآخر مشله والا فلواني مشمرك

وأما المتفلسفة فيقال لهم: القديم لا تعلد المحال المكن الدي لا يمكن القدم ما فعا من ذلك عندكم، بل عندكم هذا هوال كال المكن الذي لا يمكن غيره. وانما نفوه عن واجب الوجود لظنهم اتصافه به، وقد تقدم التنبيه على إبطال قولهم في ذلك لاسيا وما قامت به الحوادث المتعاقبة يمتنع وجوده عن علة تامة أزلية موجبة لمعلولها، فإن العلة التامة الموجبة يمتنع أن يتأخر عنها معلولها أو شيء من معلولها، ومتى تأخر عنها شيء من معلولها كانت علة له بالقوة، من معلولها، ومتى تأخر عنها من النقص المكن انتفاؤه، فإذا قيل: خلق المحلوقات في هذا عند من سهاه نقصا من النقص المكن انتفاؤه، فإذا قيل: خلق المحلوقات في الازل صفة كال فيجب إن تثبت له، قيل: وجود الجادات كلها أو واحد منها

يستأذم الحوادث كلها او واحدا منها في الازل، فيمتنع وجود الحوادث المتعاقبة كلها في آن واحد سوا قدر ذلك الآن ماضياً أو مستقبلا، فضلاعن ان يكون أزليا ، وما يستلزم الحوادث المتعاقبة يمتنع وجوده في آن واحد فضلا عن ان يكون أزلياً ، فليس هذا بمكن الوجود فضلا عن أن يكون كالا ، لكن فعل الحوادث شيئاً بعد شيء اكمل من التعطيل عن فعلها بحيث لا يحدث شيئاً بعد أن لم يكن، فان الفاعل القادر على الفعل أكمل من الفاعل العاجز عن الفعل. فاذا قيل لا يمكنه احداث الحوادث بل مفعوله لازم لذاته، كان هذا نقصا بالنسبة إلى القادر الذي يفعل شيئاً بعد شيء ، وكذلك اذا قيل : جعل الشيء الواحد متحركا ساكنا موجوداً معدوما صفة كال، قيل هذا ممتنع لذاته

وكذلك اذا قيل ابداع قديم واجب بنفسه صفة كال وقيل هذا ممتنع لنسفه، فان كونه مبدعا يقتضيأن لايكون واجباً بنفسه بل واجبا بغيره،فاذا قيل هو واجب موجود بنفسه وهو لم يوجد إلا بغيره كان هذا جماً بين النقيضين

وكذلك اذا قيل: الافعال القائمة والمفعولات المنفصلة عنه اذا كان اتصافه بها صفة كمال فقد فاتته في الازل، وإن كان صفة نقص فقد لزم اتصافه بالنقائص. قيل الافعال المنفعلة بمشيئته وقدرته يمتنع ان يكون كل منها ازليا

وأيضا فلا يلزم ان يكون وجودها، في الازل صفة كال بل الكال ان توجد حيث اقتضت الحكمة وجودها، وأيضا فلو كانت ازلية لم تكن موجودة شيئا بعد شيء فينبغي ان يكون في الازل بعد شيء فينبغي ان يكون في الازل جع بين النقيضين. وأمثال هذا كثير الخلهذا فلناالكال المكن الوجود، فماهو ممتنع في نفسه فلا حقيقة له فضلا عن ان يقال هو موجود او يقال هو كال الموجود، وأما الشرط الآخر وهو قولنا الكال الذي لا يتضمن نقصاً على التعبير بالعبارة السديدة او الكال الذي لا يتضمن نقصاً يمكن انتفاؤه على عبارة من يجعل ماليس بنقص نقصاً عاحراز عما هو لبعض المخلوقات كالدون بمض الهو نقص ماليس بنقص نقصاً خاحتراز عما هو لبعض المخلوقات كالدون بمض الهو نقص بالاضافة الى الخالق لاستبلزامه نقصاً كالاكل والشرب مثلا الذي لا يشمهي الاكل

والشربلان قوامه بالاكل والشرب، فاذا قدرغبر قابل له كان اقصاعن القابل لهذا الكال، كنهذا يستلزم حاجة الآكل الشارب الى غيره، وهو مايدخل فيه من الطعام والشراب، وهو مستلزم لحروج شيء منه كالفضلات وما لا يحتاج إلى دخول شيء فيه وما يتوقف كاله على غيره أنقص بما لا يحتاج في كاله إلى غيره، فإن الغني عن شيء أعلى من الغني به والغني بنفسه أكمل من الغني بغيره، ولهذا كان من الكالات ماهو كال المخلوق وهو نقص بالنسبة الى الخالق وهو كل ما كان مستلزما لا مكان المدم عليه المنافي لوجوبه وقيوميته و مستلزما للحدوث المنافي لقدمه ، أو مستلزما لفقره المنافي لغناه

#### فصل

﴿ فِي تَيْجَةُ مَا تَقْدُمُ وَهُو كُونَ مَا جَاءُ بِهُ الرَّسُولُ عَلَيْكَانِيُّ هُو الحَقِ ﴾ وكون اولى الناس به سلف هذه الامة (١)

اذا تبين هذا تبين أن ما جاء به الرسول هو الحق الذي يدل عليه المقول وأن اولى الناس بالحق أتبعهم له وأعظمهم له موافقة، وهم سلف الامة وأغنها الذين أثبتوا مادل عليه الكتاب والسنة من الصفات، ونزهوه عن مماثلة المحلوقات، فأن الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام صفات كال ممكنة بالضرورة ولانقص فيها ، فان ما اتصف بهذه قبوا كمل مما لا يتصف بها ، والنقص في انتفائها لافي ثبوبها . والقابل للاتصاف بها كالحيوان أكمل من لا يقبل الاتصاف بها كالحاد وأهل الاثبات يقولون للنفاة : لو لم يتصف بهذه الصفات لاتصف بأضدادها من الجهل والبكم والعمى والصم ، فقال لهم النفاة : هذه الصفات متقابلة تقابل العدم والملكة انما العدم والملكة انما العدم والملكة انما للعدم والملكة انما للعدم والملكة انما للا يخلو إما أن يكون أعى وإما أن يكون بصيراً لانه قابل لها بخلاف الجاد فانه لا يوصف لا بهذا ولا بهذا

<sup>(</sup>١) هذا المنوان للقصل ليس من الاصل

فيقول لهم أهل الاثبات:هذا باطل من وجوه

وقوع لا يقبله كالجاد . ومعلوم ان القابل للاتصاف بصفات الكال أكمل مما لا يقبل فلات عوضة لا يقبل أكمل مما لا يقبل فلك عوضيته فالرب إن لم يقبل الاتصاف بصفات الكال لزم انتفاء اتصافه بها وأن يكون القابل لها وهو الحيوان الاعمى الاصم الذي لا يقبل السمع والبصر أكمل منه ، فإن القابل للسمع والبصر في حال عدم ذلك أكمل ممن لا يتبل ذلك فكيف المتصف بها فم فلزم من ذلك ان يكون مسلوبا لصفات الكال على قولهم ممتنعاً عليه صفات الكال ، فانهم فررتم من تشبيهه بالاحياء فشهرتموه بالجادات وزعم انكال ، فانهم فوصفتموه بها هو أعظم النقص

( الوجـهالثاني) أن يقال : هذا التقريق بين السلب والانجاب وبين المدم والملكة أمر اصطلاحي، وإلا فكل ماليس بحي فانه يسمى ميتا كاقال تعالى ( والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون \* أموات غير أحياء وما يشعرون أيان يبعثون )

(الوجه الثالث) أن يقال: نني سلب هذه الصفات نقصوان لم يقدر هناك صد ثبوي فنحن نعلم الضرورة أن ما يكون حياً عليا قديراً متكلما سميعاً بصيراً أكمل ممن لايكون كذلك، وان ذلك لايقال سميع ولا اصم كالجاد، وإذا كان مجرد إثبات هذه الصفات من الكال ومجرد سلبها من النقص وجب ثبوتها لله تعالى لانه كال ممكن للوجود ولا نقص فيه بحال بل النقص في عدمه، وكذلك إذا قدر ناموصوفين بهذه الصفات أحدهما يقدرعلى التصرف بنفسه فيأتي ويجيء وينزل ويصعد ونحو ذلك من أنواع الافعال القائمة به و الآخر يمتنم ولك منه فلا يمكن أن يصدر منه شيء من هذه الافعال كان هذا القادر على الافعال التي تصدر عنه أكمل ممن يمتنع صدورها عنه

واذا قيل قيام هذه الافعال يستلزم قيام الحوادث به كان كما اذا قيل قيام الصفات به يستلزم قيام الاعراض به ، والاعراض والحوادث لفظان مجملان، فان أريد بذلك ما يعقله أهل اللغة من ان الاعراض والحوادث هي الامراض

والآفات، كما يقال: فلانقدعرض له مرض شديد، وفلان قد أحدث حدثا عظما ، كما قال النبي عَلَيْتِيلَةُ « إبا كم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل يدعة ضلالة » وقال « لعن الله من أحدث حدثا أو آوى محدثا » وقال « اذا أحدث أحد كم فلا يصلي حتى يتوضأ » ويقول الفقهاء: الطهارة نوعان، طهارة الحدث وطارة الحبث. ويقول أهل الحكلام: اختلف الناس في أهل الاحداث من أهل القبلة، كالربا والسرقة وشرب الحر، ويقال فلان به عارض من الجن، وفلان حدث له مرض. فهذه من النقائص التي تنزه الله عنها

وإن أريد بالاعراض والحوادث اصطلاح خاص فاعا أحدث ذلك الاصطلاح من احدثه من أهل الحكلام ، وليست هذه لفة العرب ولالغة أحد من الابم ، لالغة القرآن ولا غيره ولا العرف العام ولا اصطلاح أكثر الخائضين في العمة بلمبتدعو هذا الاصطلاح هم من أهل البدع المحدثين في الامة الداخلين في ذم النبي علي المنتقبة وبكل حال مجرد هذا الاصطلاح وتسمية هذه اعراضاً وحوادث لا يخرجها عن أنها من الكمال الذي يكون المتصف به أكل ممن لا يمكنه الاتصاف بها أو يمكنه ذلك ولا يتصف بها .

وأيضاً فاذا قدر اثنان أحدهما موصوف بصفات الكمال التي هي اعراض وحوادث على اصطلاحهم كالعلم والقدرةوالفعلوالبطش، والآخر يمتنع ان يتصف بهذه الصفات التي هي اعراض وحوادث كان الاول أكل، كما ان الحي المتصف بهذه الصفات أكمل من الجادات

وكذلك اذا قدر اثنان أحدها يحب نعوت الكمال ويفرح بها وبرضاها والاخر لافرق عنده بين صفات الكمال وصفات النقص فلا يحبلاهذا ولاهذا ولا برضى لاهذا ولا هذا ، ولا يفرح لا بهذا ولا بهذا كان الاول أكمل من الثاني ومعلوم أن الله تبارك وتعالى يحب الحسنين والمنقين والصابرين والمقسطين وبرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وهذه كلها صفات كال .

وكذلك أذا قدر اثنان أحدهما يبغض المتصف بضد الكمال كالظلم والجهل والحكذب ويغضب على من يفعل ذلك،والآخر لافرق عنده بين الجاهل الكاذب

الظالم وبين العالم الصادق العادل لا يبغض لا هذا ولا هذا ، ولا يغضب لاعلى هــذا ولا على هذا كان الاول أكل

وكذلك اذا قدر اثنان أحدهما يقدر ان يفعل بيديه ويقبل بوجه والآخر لايمكنه ذلك إما لامتناع أن يكون له وجه ويدان ، وإما لامتناع الفعل والاقبال عليه باليدين والوجه كان الاول أكمل

فالوجه والبدان لايمدان من صفات النقص في شيء مما يوصف بذلك، ووجه كل شيء بحسب مايضاف اليه وهو ممدوح به لامذموم كوجه النهار ، ووجه الثوب ، ووجه القوم ، ووجه الخيل ، ووجه الرأي، وغير ذلك ، وليس الوجه المضاف الى غيره هو نفس المضاف اليه في شيء من موارد الاستمال سواء كان الاستمال حقيقة او مجازاً.

فان قيل: من يمكنه الفعل بكلامه أو بقدرته بدون يديه أكمل بمن يفعل بيديه . قبل من يمكنه الفعل بقدرته أو تكايمه اذا شاء وبيديه إذا شاء هو أكمل بمن لا يمكنه الفعل إلا بقدرته او تكليمه ، ولا يمكنه أن يفعل باليد ، ولهذا كان الانسان أكمل من الجادات التي تفعل بقوى فيها كالنار والماء فاذا قدر اثنان أحدهما لا يمكنه الفعل الا بقوة فيه، والا خريمكنه الفعل بقوة فيه وبكلامه فهذا أكمل، فاذا قدر آخر يفعل بقوة فيه وبكلامه وبيديه اذا شاء فهو أكمل وأكمل

وأما صفات النقص فمثل النوم، فإن الحي اليقظان أكمل من النائم والوسنان والله لاتأخذه سنة ولا نوم، وكذلك من يحفظ بلا اكتراث أكمل بمن يلزمه ذلك والله تعالى وسع كرسيه السموات والارض ولا يؤوده حفظهما، وكذلك من ينعل ولا يتعب أكمل بمن يتعب والله تعالى خلق السموات والارض وما يينهما في ستة أيام ومامسه من لغوب. ولهذا وصف الرب الملم دون الجهل والقدرة دون المعجز، والحياة دون الموت، والسمع والبصر والكلام دون الصمم والعمى والبكاء، والفرح دون الحزن

وأما الغضب مع الرضاء والبغض مع الحب فهو أكمل بمن لايكون منــه الا الرضى والحب دون البغض والغضب للإمور التي تستحق أن تدّم وتبغض، ولهذا كان اتصافه بأنه يعطي ويمنع،ويخفض وبرفع،ويعزويذل، أكمل من اتصافه يمجرد الاعطاء والاعزاز والرفع، لانالفعل الآخر حيث تقتضي الكلمة ذلك أكل من لايفعل إلا أحد النوعين ويخل بالآخر في الحل المناسب له من اعتبر عذا الباب، وجد على قانون الصواب، والله المادي لا ولي الالباب

#### فصل

وأماقول ملاحدة المتفلسفة وغيرهم: ان انصافه مذه الصفات ان أوجب له كالافقد استكمل بغيره فيكون ناقصاً بذاته ، وان أوجب له نقصاً لم يجز اتصافه بها - فيقال:

الكال المعين هو الكار الممكن الوجود الذي لا نقص فيه . وحينتذ فقول القائل يكون نقصاً بذاته إن أراد به انه يكون بدون هذه الصفات ناقصاً فهذا حق ، لكن من هذا فررنا وقدرنا انه لابد من صفات الكال وإلا كان نقصا . وان اراد به أنه انحا صار كاملا بالصفات التي اتصف بها فلا يكون كاملا بذاته الحجردة عن هذه الصفات — فيقال

(أولا): هذا إنما يتوجه أن لوأمكن وجود ذات مجردة عن هذه الصفات أو أمكن وجود ذات كاملة مجردة عنهذه الصفات، فاذا كان أحدهذي ممتنعا امتنع كاله بدون هذه الصفات فكيف اذا كان كلاها ممتنعا، فان وجود ذات كاملة بدون هذه الصفات ممتنع، فانا فعلم الضرورة ان الذات التي لا تصير علة بالفعل واحتاج مصيرها علة بالفعل الى سبب آخر فان كان المخرج لهامن القوة الى الفعل هو نفسه صار فيه ماهو بالقوة وهو المخرجله الى الفعل، وذلك يستلزم أن يكون قابلا أو فاعلا، وهم منعون فلك لامتناع الصفات التي يسمونها التركيب، وان كان المخرج له غيره كان ذلك ممتنعا بالمسرورة والاتفاق، لان ذلك ينافي وجوب الوجود ولانه يتضمن الدور المعي والتسلسل في المؤثرات، وان كان هو الذي صار فاعلا للمعين بعد ان لم يكن امتنع والتسلسل في المؤثرات، وان كان هو الذي صار فاعلا للمعين بعد ان لم يكن امتنع أن يكون علة تامة أزلية ، فقدم شيء من العالم يستازم كونه علة تامة أزلية ، فقدم شيء من العالم يستازم كونه علة تامة أزلية ، فقدم شيء بواسطة و بغير واسطة وهذا مخالف للمشهود.

ويقال (ثانيا) في إبطال قول من جمل حدوث الحوادث ممتنعا: - هذا مبني على

تجدده في المامور بتجدد الاضافات والاحوال والاعدام فان الناس متفقون على تجدد هذه الامور، وفرق الآمدي بينهما من جهة اللفظ، فقال هـ في حوادث وهذه متجددات، والفروق اللفظية، لا تؤثر في الحقائق العلمية، فيقال: تجدده في الحقائق العلمية، فيقال: تجدده في الحقائق العلمية، فيقال تجدده في المحقود به المناسبة كالافقد عدمه قبله وهو نقص، وإن أوجب له نقصا لم يجز وصفه به المحتود المناسبة المناس

ويقال (ثالثا): الكمال الذي يجب اتصافه بههو المكن الوجود، وأما الممتنع فليس من الكمال الذي يتصف به موجود، والحوادث المتعلقة بقدرته ومشيئته يمتنع وجودها جميعا في الازل، فلا يكون انتفاؤها في الازل نقصاً لان انتفاء الممتنع ليس بنقص.

ويقال(رابعا): اذا قدر ذات تفعل شيئا بعد شيء وهي قادرة على الفعل بنفسها وذات لايمكنها أن تفعل بنفسها شيئا بل هي كالجماد الذي لايمكنه أن يتحرك كانت الاولى أكل من الثانية . فعدم هذه الافعال نقص بالضرورة . وأما وجودها بحسب الامكان فهو الكال

ويقال (خلمسا): لانسلم ان عدم هذه مطلقا نقص ولا كال ولاوجودها مطاقا نقص ولا كال ، بل وجودها في الوقت الذي اقتضته مشيئته وقدرته وحكمت هو السكال ووجودها بدون ذلك نقص ، وعدمها مع اقتضاء الحكمة كال، واذن فالذيء الواحديكون وجوده تارة كالاوتارة نقصا، وكذلك عدمه. فبطل التقسيم المطلق، وهذا كالماء يكون رحمة بالخاق اذا احتاجوا اليه كالمطر ويكون عذابا اذا ضرهم ، فيكون إنزاله لحاجتهم رحمة واحسانا ، والمحسن الرحيم متصف بالكال ولا يكون عدم إنزاله حيث يضرهم نقصا، بل هو أيضاً رحمة واحسان فهو محسن بالوجود حين كان رحمة، وبالعدم حين كان العدم رحة.

#### فصل

وأما نغيالنافي للصفات الحبرية المعينة فلاستلزامها التركيب المستلزم للحاجة والافتقار فقد تقدم جواب نظيره ، فانه إن أريد بالتركيب ماهو المفهوم منه في اللغة أو في العرف العام أو عرف بعض بالناس وهو ماركبه غيره أو كان مفترقا

فاحتمع،أو ماجع الجواهرالفردة أوالمادة والصورة، أوما أمكن مفارقة بعضه ابدض، فلا نسلم المقدمة الاولى ولانسلم أن اثبات الوجه واليدمستازم التركيب بهذا الاعتبار، وإن أريد به التلازم على معنى امتياز شيء عن شي، في نفسه وان هذا ليس هذا، فهذا لازم لهم في الصفات المعنوية المعلومة بالعقل كالعلم والقدرة والسمع والبصر، قان ألو احدة من هذه الصفات ليست هي الاخرى بل كل صفة ممتازة بنفسها عن الاخرى، وإن كانتا متلازمتين يوصف بهما موصوف واحد. ونحن نعقل هذا في صفات المخلوقين كابعاض الشمس وأعراضها

وأيضاً فان أريداً الابدمن وجود ما بالحاجة والافتقار الى مباين له فهو ممنوع، وان أريد انه لابد من وجود ماهو داخل في مسمى اسمه وانه يمتنع وجود الواجب بدون تلك الامور الداخلة في مسمى اسمه فماوم انه لابد من نفسه فلا بد له مما يدخل في مسماها بطريق الاولى والاحرى . واذا قيل هو مفتقر الى نفسه لم يكن معناه ان نفسه تفعل نفسه . فكذلك ماهو داخل فيها ولكن العبارة موهمة مجملة فاذ! فسر المنى زال الحذور

ويقال أيضاً: نحن لانطلق على هذا اللفظ الغير فلا يلزمه ان يكون محتاجا الى الغير، فهذا من جهة الاطلاق الله فلي، وأما من جهة الدليل العلمي فالدليل دل على وجود موجود بنفسه لافاعل ولا علة فاعلة وانه مستفن بنفسه عن كلما يباينه أما الوجود الذي لايكون له صفة ولا يدخل في مسمى اسمه معنى من المعاني الثبوتية فهذا اذا أدى المدعي انه المهني بوجوب الوجود وبالغني، قيل له لكن هذا المهني ليس هو مدلول الادلة، ولكن أنت قدرت ان هذا مسمى الاسم، وجعل اللفظ دليلا على هذا المهنى لا ينفعك إن لم يثبت ان المهنى حق في نفسه ، ولادليل على ذلك بل الدليل يدل على نقيضه. فهؤلاء عمدوا إلى لفظ الغني والقديم والواجب بنفسه فصاروا يجعلونها على معاني (١) تستازم معاني تناقض ثبوت الصفات وتوسعوا في التعبير ثم ظنوا ان هذا الذي فعلوه هو موجب الادلة العقلية وغيرها. وهذا غلط منهم، فوجب الادلة العقلية وغيرها. وهذا غلط منهم، فوجب الادلة العقلية لايتلق من مجرد التعبير، وموجب الادلة السمعية منهم، فوجب الادلة العقلية لايتلق من مجرد التعبير، وموجب الادلة السمعية

<sup>(</sup>١)كذا في الاصل والمراد أ.هم يطلقونها على مسميات مخترعة محدثة

يتلقى من عرف المتكلم بالخطاب لامن الوضع المحدث، فليس لاحدان يقول ان الالفاظ التي جامت في القرآن موضوعة لما ني (١) نم بربد أن يفسر مم ادالله بتلك المعاني هذا من فعل أهل الالحاد المفترين فان هؤلاء عمدوا إلى المعاني وظنوها ثابتة فجملوها هي معنى الواحد والوجوب والغنى والقدم ونني المثل ، ثم عمدوا إلى ماجاء في القرآن والسنة من تسمية الله تعالى بانه أحد وواحد علي ونحو ذلك من نفي المثل والكفؤ عنه فقالوا هذا يدل على المعاني التي سميناها بهذه الاسماء وهذا ، من أعظم الافتراء على الله الله المناء وهذا ، من المناه المؤتراء على الله المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناء على المناه المناء الله المناه المناه

وكذلك المتفلسفة عدوا الى لفظ الخالق والفاعل والصانع والمحدث ونحوذلك فوضعوها لمنى ابتدعوه ، وقسموا الحدوث الى نوعين : ذا يي وزماني ، وأرادوا بالذا يي كون المربوب مقارنا للرب أزلا وأبداً ، وان اللفظ على هذا المعنى لا يعرف في لغة احد من الايم ، ولو جعلوا هذا اصطلاحا لهم لم ننازعهم فيه ، لكن قصدوا بذلك التلبيس على الناس وان يقولوا نحن نقول محدوث العالم وأن لا خالق له ولا فاعل له ولا صانع و نحو ذلك من المعاني التي يعلم بالاضطرار انها تقتضى تأخير المفعول لا يطلق على ما كأن قديما بقدم الرب مقارنا له أزلا وأبداً ، وكذلك فعل من فعل بلفظ المتكلم وغير ذلك من الاسماء ولو فعل هذا بكلام سيبويه وبقراط لفسد بلفظ المتكلم وغير ذلك من الاسماء ولو فعل هذا بكلام سيبويه وبقراط لفسد ماذكروه من النحو والطب ، ولو فعل هذا بكلام آحاد العلماء كالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة لفسد العلم بذلك و لكان ملبوسا عليهم فكيف إذا فعل هذا بكلام رب العالمين ؟

وهذه طريقة الملاحدة الذين ألحدوا في أسهاء الله وآياته ومن شاركهم في بعض ذلك مثل قول من يقول الواحد الذي لاينقسم، ومعنى قوله : لاينقسم، أي لايتميز منه شيء عن شيء ، ويقول لانقوم به صفة ممزعوا ان الأحد والواحد في القرآن يراد به هذا .

ومعلوم أن كل ما في القرآن من اسم الواحد والأحد كتوله تعالى ( واذا كانت واحدة فلها النصف)وقوله ( قالت إحداهما يا أبت استأجره ) وقوله ( ولم

<sup>(</sup>١)كذا في الاصل والمراد معاني محدثة اصطلاحية فلعله سقط الوصف

ومن خلقت وحيداً ) وأمثال ذلك يناقض ما ذكروه فان هذه الاسماء اطلقت على ومن خلقت وحيداً ) وأمثال ذلك يناقض ما ذكروه فان هذه الاسماء اطلقت على قائم بنفسه مشار اليه يتمنز منه شيء عن شيء وهذا الذي يسمو نه في اصطلاحهم جسما وكذلك إذا قالوا الموصوفات تماثل والاجسام تماثل والجواهر تتماثل عوارادوا ان يستدلوا بقوله تعالى (ليس كمثله شيء) على نني مسمى هذه الامور التي سموها بهذه الاسماء في اصطلاحهم الحادث، كان هذا افتراء على القرآن، فان هذا ليس هو المثل في لنة العرب ولالغة القرآن ولا غيرهما . قال تمالى (وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم) فنفي مماثلة هؤلاء مع اتفاقهم في الانسانية فكيف يقال ان لغة العرب توجب أن كل ما يشار اليه مثل كل ما يشار اليه على وقال تمالى (ألم تركيف فعل ربك بعاد \* إرم ذات الماد \* التي لم يخلق مثلها في البلاد ) فأخبر انه لم يخلق مثلها في البلاد وكلاهما بلد فكيف يقال ان كل جسم في لغة العرب، حتى يحمل على ذلك قوله (ليس كمثله شيء) فهو مثل لكل جسم في لغة العرب، حتى يحمل على ذلك قوله (ليس كمثله شيء) وقدقال الشاعر : \* ليس كمثل الفتى زهير \*

ماإن كمثلهم في الناس من بشر

وقال:

ولم يقصد هذا أن ينني وجود جسم من الاجسام، وكذلك لفظ التشابه ليسهو الماثل في الله قال تعالى (وأتوا به متشابها) وقال تعالى (متشابها وغير متشابه ) ولم يرد جه شيئا هو مماثل في اللغة، وليس المراد هنا كون الجواهر متاثلة في العقل وليست مماثلة فان هذا مبسوط في موضعه بل المراد أن أهل اللغة التي بها نزل القرآن لا يجعلون بني المثل نفيا لهذا فحمل المتحلون بني المثل نفيا لهذا فحمل القرآن على ذلك كذب على القرآن

#### فصل

وقول القائل ( المناسبة» لفظ محل فانه قد يراد بها التولد والقرابة فيقال : هذا فسيب فلان ويناسبه. اذا كان بينهم قرابة مستندة الى الولادة والآدمية والله صبحانه وتعالى منزه عن ذلك ، ويراد بها المائلة فيقال : هذا يناسب هذا أي

الله والله سبحانه وتعالى أحد صمد ، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد. ويراد مها الموافقة في معنى من المعاني (١) وضدها الحالفة

والمناسبة بهذا الاعتبار ثابته فإن أولياء الله تعالى يوافقونه فبايأمر به فيفعلونه وفيا يحبه فيحبه فيحبه فيحب فيما نهى عنه فيتركونه وفيها يعطيه فيصيبونه والله وتر يحب الوتر، جيل يحب الحال، عليم محب العلم، نظيف يحب النظافة ، محسن يحب الحسنين، مقسط بحب المقسطين، الى غير ذلك من المعاني. بل هو سبحانه يفرح بتوبة بعد اليأس، فالله أشد فرحاً بتوبة عيده من هذا براحلته كاثبت ذلك في الصحاح عن النبي والله فاذا أريد بالمناسبة هذا وأمثاله فهذه المناسبة حقوهي من صفات الكال كالتقص والكال أولا عب صفات الكال واذا قدر موجودان أحدها يحب العلم والصدق والعدل والأحسان ونحو ذلك ، والآخر لا فرق عنده بين هذه الامور وبين الجهل والدكذب والظلم و نحوذلك لا لا يعض هذا، كان الذي يحب تلك الامور أكمل من هذا

قدل على ان من جردعن صفات السكال والوجود بان لايكون له علم كالجاد فالذي يعلم أكدل من والعالم الذي يحب الحمود ويبغض المذموم أكدل من لا يحبهما واما أن يحبها لحمود ويبغض المذموم أكدل من يحبهما اويبغضهما وأصل هذه المسئلة هي الفرق بين محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه وبين أوادته كما هو مذهب السلف والفقهاء وأكثر المثبتين للقدر من أهل السنة وغيره وصار طائفة من القدرية والمثبتين للقدر الى انه لاقرق بينهما من قالت القدرية ومعارضا والفسوق والمصيان ولا يريدذلك فيكون ما لميشاء ويشاء ما لم يكن وقالت المثبتة ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وإذن قد أراد الكفر والفسوق والمسوق والموق

 <sup>(</sup>١) من الشواهد على هذا تول الشريف الرضي في ابراهم الصابي :
 القصل ناسب بينك ان لم يكن شرقي يتاسبه ولا ميلادي
 (٣) لدل أصل السكلام : فهو إما أن يغضها معا وإما أن يجهما الخ

والعصيان، ولم يرده دينا، أو أراده من الكافر ولم يرده من المؤمن، فهولذلك يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يحبه دينا وبحبه من الكافر ولا يحبه من المؤمن.

وكلا القولين خطأ مخالف السكتاب والسنة واجماع سلف الامة وأنمتها فانهم متفقون على انه ما شاء الله كان ومالم يشأ لم يكن . وانه لا يكون شيء الا بمشيئته ومجمون على انه لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وان الكفار يبيتون مالا يرضى من القول والذين نفوا محبته بنوها على هذا الاصل الفاسد

#### فصال

وأما قول القائل: الرحمة ضعف وخور في الطبيعة وتألم على المرحوم، فهذا باطل اما أولا: فلان الضعف والحور مسذموم من الآدميين، والرحمة ممدوحة وقد قال تعمالي (وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة) وقد نهى الله عباده عن الوهن والحزن فقال تعمالي (ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الاعلون إن كنتم مؤمنين) وندبهم إلى الرحمة، وقل النبي عَلَيْنِيْنِيْ في الحديث الصحيح «لا تنزع الرحمة إلا من شقي وقال «من لا برحم لا برحم » وقال «الراحمون برحمهم الرحمن ارحوا من في الارض برحمكم من في السماء »ومحال أن يقول لا ينزع الضعف والخور الإ من شقي و لكن لما كانت الرحمة تقارن في حق كثير من الناس الضعف والخور كما في رحمة النساء ونحوذاك ظن الغالط انها كذلك مطالقاً

وأيضا فلو قدر انهافي حق المحلوقين مستلزمة لذلك لم يجب أن تكون في حق الله تعالى مستلزمة لذلك كما ان العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام فينا يستلزم من النقص والحاجة ما يجب تنزيه الله عنه

وكذلك الوجود والقيام بالنفس فينا يستلزم احتياجا إلى خالق يجعلنا موجودين والله منزه في وجوده عما يحتاج اليه وجودنا ، فنحن وصفاتنا وأفعالنا مقرونون بالحاجة إلى الغير والحاجة لنا أمر ذاتي لا يمكن أن نخلو عنه، وهو سبحائه الغنى له أمر ذاتي لا يمكن أن يخلو عنه، فهو بنفسه حي قيوم واجب الوجود ، وتحن بانفسنا محتاجون فقراء ، فاذا كانت ذاتنا وصفاتنا وأفعالنا وما اتصفنا به من الكمال من

الملم والقدرة وغير ذلك هو مقرون بالحاجة والحدوث والامكان لم يجب أن يكون فأدات ولا صفات ولا أضال، ولا يقدر ولا يعلم، لكون ذلك ملازما للحاجة فينا. فكذلك الرحمة وغيرها أذا قدر أنها في حننا ملازمة للحاجة والضمف لم بجب أن تكون في حق الله ملازمة قدلك .

وأيضاً فنحن نبلم بالاضطرار أنا اذا فرضنا موجودين أحدهما برحم غيره فيجلب له النفعة ويدفع عنه المضرة ، والآخر قد استوى عنده هذاوهذا وليس عنده مايقتضي جلب منفعة ولا دفع مضرة كان الاول أكمل

#### فصل

وأما قولالقائل: النضب غليان دم القلب بطلب الانتقام: فليس بصحيح في حقنا بل النضب قد يكون لدفع المنافي قبــل وجوده فلا يكون هناك انتقام أصلا . وأيضاً فتليان دم القلب يقارنه النضب ليس ان مجرد الغضب هوغليان دم القلب، كماان الحياء يقارن حرة الوجه والوجل يقادن صفرة الوجه ، لا انه هو ، وهذا لان النفس اذا قام بها دفع للؤذي فاناستشعرت القدرة فاض الدم إلى خارج فكأن منه النضب وإن استشعرت المجز عاد الدم إلى داخل فاصفر الوجه كايصيب الحزين وأيضاً فلو قدر ان هذا هو حقيقة غضبنا لم يلزم أن يكون غضب الله تعالى مثل غضبنا، كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذاتنا، فليس هو مماثل لنا لالذاتناولا لارواحنا،وصفاته كذاته.ونحن فيلم بالاضطرارأنا اذا قدرنا موجودين أحبدهما عنده قوة يدفع بها الفساد والآخر لافرق عند بين الصلاح والفساد كان الذي عنده تلك القوة أكمل. ولهذا ينم من لاغيرة له على الفواحش كالديوث،ويذم من لاحمية له يدفع بهاالظلم عن الظلومين ، ويمدح الذي له غيرة يدفع بهاالفواحش وحمية يدفع بها الظلم. ويعلم ان هذا أكمل من ذلك. ولهــذاوصف النبي عَلَيْكُ الرب بالا كملية في ذلك فقال في الحديث الصحيح « لاأحد أغير من الله من أجل ذلك حرم النواحش ماظهر منها وما بطن» وقال « أنمجبون من غيرة سمد ٩ أَمَّا أُغير منه والله أُغير مني ﴾

وقول القائل: أن هذه انتمالات نفسانية . فيقال : كل ماسوى الله مخلوق منفعل ونحن وذواتنا منفعلة، فكونها انفعالات فينا لغيرنا فعجز عن دفعها، لا يوجب أن يكون اللهمنفملا لها عاجزاً عن دفعها، وكانكلمايجري فيالوجود فانه بمشيئته وقدرته لايكون إلا مايشاء ولايشاء إلا مايكون له الملك وله الحمد

وقول القائل : إن الضحك خفةروح ليس بصحيحوإن كأنذلك قديقار نه. ثم قول القائل« خفة الروح» إن أراد به وصفاً منسوماً فهذا يكون لما لاينبغي أن يضحك منه، وإلا فالضحك في موضمه المناسب له صفة مدح وكال ، وأذا قدر حيان أحدهما يضحك مما يضحك منه والآخر لايضحك قطءكان الاول أكمل من الثاني، ولهذا قال النبي مَنْظِينًا ﴿ ينظر البكم الرب قنطين فيظل يضحك ، يعلم أن فرجكم قريب » فقال له أبو رزين المقيلي بارسول الله : أويضحك الرب ؟ قال « نم » قال أن نمدم من رب يضحك خيراً (١). فيمل الاعرابي الماقل بصحة فطوته ضحكه دليلا على أحسانه وانعامه ، فدل على أن هذا الوصف مقرون بالاحسان الحمود وانه من صفات الكال والشخص العبوس الذي لايضحك قطهو مذموم بذلك ، وقد قيل في اليوم الشديد المذاب أنه( يوماعبوسا قمطريراً )

وقد روي ان الملائكة قالت لآدم : حياك الله وبياك ، أي أضحكك . والانسان حيوان ناطق ضاحك ، وما يميز الانسان عن البهيمة صفة كال، فكما ان النطق صفة كال فكذلك الضحك صفة كال ، فمن يتكلم أكمل بمن لايتكلم، ومن يَضِحكُ أَ كُمِلَ مَن لايضحك ، وإذا كان الضحك فينا مستارما لشي من النقص فالله منزه عن ذلك ، وذلك الاكثر مختص لا عام فليس حقيقة الضحك مطلقاً مقرونة بالنقصكا ان ذوائنا وصفاتنا مقرونة بالنقص،ووجودنامقرونا بالنقص، ولا يلزم أنَّ يكون الرب موجداً وأن لا تكون له ذات

<sup>(</sup>١) أورد البيهقي الحديث في الاماء والصفات بسنده وقال: وروي عن عائشة مرفوط في معني هذا

ومن هنا ضلت القرامطة الفلاة كصاحب الاقليد وأمثاله فأرادوا أن ينفوا عنه كل ما يمله القلب وينطق به اللسان من نفي واثبات، فقالوا: لانقول موجود ولا لاموجود، ولا موصوف ولا لاموصوف الما في ذلك على على على الله أن وهذا يستازم أن يكون ممتنعاً وهو مقتضى التشبيه بالممتنع والتشبيه الممتنع على الله أن يشارك المخلوقات في شيء من حصائصها ، وأن يكون مماثلا لها في شيء من صفاته يشارك المخلوقات في شيء من حفاته كالحياة والعلم والقدرة ، فانه وان وصف بها فلا تماثل صغة الخالق صفة المخلوق كالحدوث والموت والفراء والامكان

#### فصل

وأما قوله : التعجب استعظام للمتعجب منه - فيقال: نعموقد يكون مقرونا مجهل بسبب التعجب ، وقد يكون لما خرج عن نظائره ، والله تعالى بكل شيء عليم ، فلا يجوز عليه أن لايملم سبب التعجب منه بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيما له . والله تعالى يعظيما هو عظيم المالعظمة سببه او لعظمته . فا نه وصف بعض الخير فأنه عظيم ، وقال المعلم ) وقال ( رب العرش العظيم ) وقال ( ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم ) وقال ( ولوانهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشد تثبيتاً \* وإذاً لا تيناهم من لدنا أجراً عظيم ) وقال ( إن الشرك لظلم عظيم ) وقال ( بل عجبت ويسخرون ) على قراءة الضم فهنا هو عجب من كفرهم مع وضوح الادلة

<sup>(</sup>١) الشظية قطعة مرتفعة في رأس الحبل وأصلها الفلقة المسكسورة من العصا أو العظم أو الصدفة وغيرها بما ينكسر ويتشظى

### فصل

وأما قول القائل: لوكان في ملكه مالا يريده لكان نقصا. وقول الآخر لو قدر وعذب لكان ظلما، والظلم نقص\_ فيقال: اما المقالة الاولى فظاهرة فانه اذا قدر انه يكون في ملكه مالا يريده وما لايقدر عليه وما لا يخلقه ولا يحدثه الكان قصا من وجوه:

(أحدها) ان انفراد شيء من الاشياء عنه بالاحداث نقص لو قدر انه في غير ملكه فكيف في ملكه ? فانا نعلم انا اذا فرضنا اثنين أحدهم ايحتاج اليه كل شيء ولا يحتاج الى شيء ، والآخر محتاج اليه بعض الاشياء ويستغنى عنه بعضها كان الاول أكمل فنفس خروج شيء عن قدرته وخلقه نقص ، وهذه دلائل الوحدانية، فان الاشتراك نقص بكل من المشتركين ، وليس المكال المطلق الاقي الوحدانية، فان الاشتراك نقص بكل من المشتركين ، وليس المكال المطلق الاقي الوحدانية، فان الاشتراك نقص بكل من المشتركين ، وليس المكال المطلق الاقي المحدانية، فان أكمل ممن قدر بنفسه كان أكمل ممن يحتاج الى معين ، ومن فتقر اليه المجيع بنفسه فهو أكمل ممن له مشارك ومعاون على فعل البعض، ومن افتقر اليه كل شيء فهو أكمل ممن استغنى عنه بعض الاشياء

ومنها أن يقال: كونه خالقاً لكل شيء وقادراً على كل شيء أكمل من كونه خالقا للبمضوقادراً على البعض

والقدرية لا يجملونه خالقا لكل شي، ولاقادراً على كل شيء والمتفلسفة القائلون على علة عائية شر منهم، فانهم لا يجعلونه خالقاً لشيء من حوادث العالم لا لحركات الافلاك ولا غيرها من المتحركات ، ولا خالقاً لما يحدث بسبب ذلك ولا قادراعلى شيء من ذلك ولا عالما بتفاصيل ذلك والله سبحانه وتعالى يقول (الله الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن يتنزل الامر بينهن لتعلموا ان الله على كل شيء قدير وان الله على كل شيء علما) وهؤلاء ينظرون في العالم ولا يعلمون ان الله على كل شيء قدير، ولا ان الله قد أحاط بكل شيء علما .

(ومنها) أنا أذا قدرنامالكين أحدها بريد شيئا فلا يكونويكون مالابريد، والآخر لا يريد شيئا إلا كان ولا يكون إلا مايريد، علمنا بالضر ورةان هذا أكل.

وفي الجملة قول الثبتة للقدرة يتضمن انه خالق كل شيء وربه ومليكه وانه على كل شيء قدير وانه ما شاء كان فيقتضي كال خلقه وقدرته ومشيئته، ونفاة القدر يسلمونه هذه الكالات.

وأما قوله ان التعذيب على القدر ظلم منه فهذه دعوى مجردة ليس معهم فيها إلا قياس الرب على أنفسهم، ولا يقول عاقل ان كل ما كان نقصاً من أي موجود كان نزم أن يكون نقصاً من الله ، بل ولا ينتج هذا من الانسان مطلقا ، بل اذا كان له مصلحة في تعذيب بعض الحيوان وأن يفعل به مافيه تعذيب له حسن ذلك عنه كالذي يصنع القر فانه هو الذي يسعى في أن دود القرينسجه ، ثم يسعى في أن يعلى في الشمس ليحصل له القصود من القر ، وهو هنا له سعي في حركة الدودالتي يلقى في الشمس ليحصل له القصود من القر ، وهو هنا له سعي في حركة الدودالتي كانت سبب تعذيبه . و كذلك الذي يسعى في أن يتوالد له ماشية و تبيض له دجاج مم يذبح ذلك لينتفع به فقد تسبب في وجود ذلك الحيوان تسباً أفضى الى عذا به المسلحة له في ذلك ١٠

فغي الجلة: الانسان يحسن منه إيلام الحيوان لمصلحة راجحة في ذلك، فليس جنس هنذا مذموما ولا قبيحا ولا ظلما، وان كان من ذلك ماهو ظلم. وحينتذ فالظلم من الله إما أن يقال: هو ممتنع لذاته لان الظلم تصرف المتصرف في غير ملكه والله له كلشيء، او الظلم مخالفة الامرالذي يجبطاعته والله تعالى يمتنع منه التصرف في ملك غيره أو مخالفة أمر من يجب عليه طاعته. فاذا كان الظلم ليس إلا هذا أوهذا امتنع الظلم منه.

وإما أن يقال : هو ممكن لكنه سبحانه لايفعله لفناه وعلمه بقبحه ولاخباره النه لايفعله ، ولكال نفسه يمتنع منه وقوعالظلم منه اذكان العدل والرحمة من لوازم ذاته فيمتنع اتصافه بنقيض صفات الكال التي هي من لوازمه . على هذا القول ، فالذي يفعله لحكمة اقتضت ذلك ، كما أن الذي يمتنع منه فعله حكمة متضى تنزمه عنه .

وعلى هذا فكلماضله علمنا ان له فيه حكمة وهذا يكفينا من حيث الجلة . وإن لم

<sup>(</sup>١) أُوضَع من هذا المثل تعذيب الطبيب للمريض أُوالْجَرَ عِنْي معالجته اصلحته

تعرف التفصيل، وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكفية ذاته، وكا ان بوت صفات الكال له معلوم لنا . وأما كنه ذاته فنير معلومة لناه فلانكذب بماعلمناه مالم فعلمه، وكذلك يحن نعلم انه حكيم فيا يفعله ويأمره ، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيات لايقدح فيا علمناه من أصل حكمته، فلا نكذب بماعلمناه من حكمته ما لم نعلم عن تفصيلها . وعن نعلم أن من علم حذق أهل الحساب والطب والنحو ولم يكن متصفا بحسفاتهم التي استحقوا بها أن يكونوا من أهل الحساب والطب والنحو لم يكنه أن يقدح فياقالوه لعدم علمه بتوجيه ، والعباد أبعد عن معرفة الله و حكمته في خلقه من معرفة عوامهم بالحساب والطب والنحو ، فاعتراضهم في حكمته أعظم جهلا و تسكلها للقول بلاعلم من العامي الحض إذا قدح في الحساب والطب والنحو بغير علم بعرفة من ذلك .

وهذا يتبين بالاصل الذي ذكرناه في الكمال وهوقولنا إن الكمال الذي لانقص فيه المكن الوجود يجب اتصافه به وتنزيهه عما يناقضه، فيقال خلق بعض الحيوان وضله الذي يكون سببا لعذابه هل هو نقص مطلقا أم يختلف

وأيضًا فاذا كان فيخلق ذلك حكمة عظيمة لاتحصل إلابذلك ، فأيما أكمل تحصيل ذلك بثلك الحكمة العظيمة أو تفويتها ?وأيضا فهل يمكن حصول الحكمة المطلوبة بدون حصول هذا ?

فهذه أمور إذا تدبرها الانسان علم آنه لايمكنه أن يقول خلق فعل الحيوان الذي يكون سببا لتعذيبه نقص مطلقا

والمثبتة للقدر قد تجيب بجواب آخر لكن ينازعهم الجمهور فيه فيقولون كونه يغمل ما يشاء ويحكم ما يريد صفة كال بخلاف الذي يكون مأموراً منهيا الذي يؤمر بشيء وينهى عن شيء. ويقولون انما قبح من غيره أن يفعل ماشاء لما يلحقه من الضرر وهو سبحانه لا يجوز أن يلحقه ضرر

والجمهور يقولون إذا قدرنا من يفعل مابريد بلاحكمة محبوبة تموداليه ولارحمة وإحسان يعودالى غير مكان الذي يفعل لحكمة ورحمة أكمل بمن يفعل لحكمة ولالرحمة . ويقولون إذا قدرنا مريداً لا يميز بين مراده ومراد غير دومريدا يميز بينهما فيريد مايسلح أن يراد وينبغي انبراد دون ما هو بالضد كان هذا الثاني أكمل

ويقولون: المأمور المنهي الذي فوقه آمر ناه هو ناقص بالنسبة الى من ليس فوقه آمر ناه ، لكن إذا كان هو الآمر لنفسه بما ينبغيأن يفعل والمحرم عليها ما لاينبغي أن يفعل او آخر يفعل مايريده بدون أمر ونهي من نفسه .فهذا الملتزم لأمره ونهيه الواقعين على وجه الحكمة أكمل من ذلك وقد قال تعالى (كتب ربكم على نفسه الرحمة) وقال « يا عبادي أبي حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم مجرما فلا تظالموا »

وقالوا أيضا: إذا قيل يفعل مايشاء ويحكم ايريد على وجه بيان قدرته، وانه لا مائع له ولا يقدر غيره أن يمنعه مراده ، ولا أن يجعله مريداً ، كان هذا أكمل من له مانع يمنعه مراده ومعين لا يكون مريداً أو غاعلا لما يريد إلا به

وأما إذا قيل :يفمل مايريدباعتبار انه لايفعل على وجه مقتضى العلم والحكمة بل هو متوسل فيايفعله ، وآخر يفعل ما يريد لكن ارادته مقرونة بالعلم والحكمة كان هذا الثاني أكمل

وجماع الامر في ذلك: ان كال القـدرة صفة كال ، وكون الارادة نافذة لاتحتاجإلى معاون ولا يعارضها مانعوصفكال

وأما كون الارادة لا تميز بين مواد ومراد بلجيع الاجناس عندها سواء فهذا ليس وصف كال، بل الارادة المميزة بين مراد ومراد كايقتضيه العلم والحكمة هي الموصوفة بالكال، فمن نقصه في قدرته وخلقه ومشيئته فلم يقدره قدره . ومن نقصه من حكمته ورحمته فلم يقدره حق قدره . والكال الذي يستحقه إثبات هذا وهذا

#### فصل

## ﴿ فِي الرد على منكري النبوات بالمقل ﴾

وأما منكرو النبوات وقولم : ايس الخلق أهلا أن يرسل الله اليهم رسولا كما أن أطراف الناس ليسو أهلا أن يرسل الساطان اليهم رسولا . فهذا جهل واضح في حق المخلوق والخالق ، فان من أعظم ما يحمد به الملوك: خطابهم بأنفسهم لضعفاء الرعية فكيف بارسال رسول اليهم

وأما في حق الخالق فهو سبحانه أرحم بعباده من الوالدة بولدها ، وهو قادر مع كال رَحمته ، فاذل كان كامل القدرة كامل الرحمة فما المانع أن يرسل اليهم رسولا رحمة منه على كاقال تعالى ( وماأرسلناك الا رحمة للعالمين ) وقال النبي عليه و انحا أنا رحمة مهداة » ولان هذامن جلة إحسانه إلى الخلق بالتعليم والهداية و بيان ما ينفهم وما يفرح كاقال تعالى ( لقدمن الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلوعلهم الكتاب والحكمة ) فبين تعالى ان هذامن مننه على عباده المؤمنين فان كان المنكر ينكر قدرته على ذلك فهذا قدح في كال قدرته ، وان كان ينكر إحسانه بذلك فهذا قدح في كال قدرته ، وان كان من أعظم الدلالة على كال قدرته وإحسانه ، والقدرة والاحسان من صفات الكال من أعظم الدلالة على كال قدرته وإحسانه ، والقدرة والاحسان من صفات الكال النقص . وأما تعذيب المكذبين فذلك داخل في القدر لما له فيه من الحكمة

# فصل

وأما قول المشركين: انعظمته وجلاله يقتضي أن لايتقرب اليه إلا بو اسطة وحجاب، والتقرب بدون ذلك غض من جنابه الرفيع: فهذا باطل من وجوه: (منها) ان الذي لا يتقرب اليه إلا بوسائط وحجاب إما أن يكون قادراعلى سماع كلام جنده وقضاء حوائجهم بدون الوسائط والحجاب، وإما أن لا يكون قادراً ، فان لم يكن قادراً كان هذا نقصا والله تعالى موصوف بالكال فوجب أن يكون متصفا بأنه يسمع كلام عباده بلا وسائط، ويجيب دعاءهم، ويحسن اليهم بدون حاجة إلى حجاب، وان كان الملك قادرا على فعل أموره بدون الحجاب، وترك الحجاب إحسانا ورحمة كان ذلك صفة كال

وأيضا : فقول القائل ان هذا غض منه انما يكون فيمن يمكن الخلق أن يضروه ويغتقر في نفعه اليهم ، فأما مع كال قدرته واستغنائه عنهم وأمنه أن يؤذوه فليس تقربهم اليه غضاً منه، بل اذا كان اثنان أحدهما يقرب اليه الضعفاء احسانا اليهم ولا يخاف منهم . والآخر لا يغمل ذلك إما خوفاواما كبراً واما غير ذلك كان الاول أكمل من الثاني

وأيضا فان هـذا لا يقال اذا كان ذلك بأمر المصاع بل اذا أذن للناس في التقرب منه و دخول داره لم يكن ذلك سوء أدب عليه ولاغضامنه ، فهذا إنكار على من تعبده بنير ما شرع . ولهذا قال تعالى (انا أرسلنا كشاهداً و ، بشراً و نذبراً و داعياً الى الله باذنه ) وقال تعالى (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم ياذن به الله )

# فصل

وأماقول القائل: انه لوقيل لهم إعا أكل الأذات توصف بسائر أنواع الادراكات من الذوق والشم و اللمس أمذات لا توصف بها ? لقالوا: الاول أكل ، ولم يصفوه بها فنقول مثبتة الصفات لهم في هذه الادراكات ثلاثة أقو ال معروفة

المحده البات هذه الادراكات لله تعالى كما يوصف بالسمع والبصر وهذا قول القاضي أبي بكرو أبي المعالي وأظنه قول الاشعري نفسه بل هو قول المعتزلة البصر بين الذين يصفونه بالادراكات وهؤلاء وغيرهم يقولون تتعلق به الادراكات الجسمة أيضا كما تتعلق به الرؤية . وقدوا فقهم على ذلك القاضي أبو يعلى في المعتمد وغيره . (والقول الثاني) قول من ينفي هذه الثلاثة كما ينفي ذلك كثير من الثبتة أيضا من الصفاتية وغيرهم: وهذا قول طوائف من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وكثير من أصحاب الشافعي وأحمد وكثير من أصحاب الاشعري وغيره .

(والقول الثالث) إثبات أدراك اللمس دون إدراك الذوق لان الذوق أنما يكون بالمطعوم فلا يتصف به إلا من يأكل ولا يوصف به إلا ما يؤكل والله سبحانه مغزه عن الاكل بخلاف اللمس فانه بمنزلة الرؤية وأكثر أهل الحديث يصفونه باللمس وكذلك كثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ولا يصفونه بالذوق وذلك أن نفاة الصفات من الممتزلة قالوا للمثبتة : أذا قاتم إنه يرى فقولوا أنه يتعلق به سائر أنواع الحس وإذا قلم إنه سميع بصير فصفوه بالإدراكات الحسة فقال أهل الاثمات قاطمة : نحن نصفه بأنه يُرى وأنه يُسمع كلامه كما جاءت بذلك النصوص ، وكذلك نصفه بأنه يسمع ويرى ، وقال جهور أهل الحديث بالسنة نصفه أيضاً بادراك اللمس لان ذلك كمال لانقص فيه ، وقددلت عليه والسنة نصفه أيضاً بادراك اللمس لان ذلك كمال لانقص فيه ، وقددلت عليه

النصوص بخلاف إدراك النوق ، فانه مستلزم للأكل وذلك مستلزم للنقص ⁄ كما تقدم . وطائفة من نظار الثبتة وصفوه بالاوصاف الحس من الجانبين

ومنهم من قال إنه يمكن أن يتعلق به هــذه الانواع كما تتعلق به الرؤية ، الاعتقادهم أن مصحح الرؤية الوجود ، ولم يقولوا أنه متصف بها

وا كثرمثبتي الرؤية لم مجملوا مجرد الوجودهو المصحح الرؤية ، بل قالوا ان المقتضى أمور وجودية ، لا أن كل موجود يصحرؤيته، وبين الامرين فرق، فان الثاني يستازم رؤية كل موجود بخلاف الاول ، واذا كان المصحح للرؤية هي أمور وجودية لا يشترط فيها أمور عدمية ، فما كان أحق بالوجود وأبعد عن العدم كان أحق بأن يجوز رؤيته ، ومنهم من نفي ما سوى السمع والبصر من الجانبين

## فصل

وأما قول القائل: الكمال والنقص من الامور النسبية \_ فقد بينا أن الذي يستحقه الرب هو الكمال الذي لانقص فيه بوجه من الوجوه ، وأنه الكمال الممكن للوجود ، ومثل هذا لاينتني عن الله أصلا ، والكمال النسبي هو المستلزم للنقص فيكون كمالا من وجه دون وجه كالاكل للجانع كمال له وللشبعان نقص فيه ، لائه ليس بكال محض بل هو مقرون بالنقص

والتعالي والتكبر والثناء على النفس وأمر الناس بعبادته ودعائه والرغبة اليه ونحوذلك بماهومن خصائص الربوبية هذا كال محود من الرب تبارك و تعالى ، وهو نقص مذموم من الخلوق ، وهذا كالخبر عاهو من خصائص الربوبية كقوله (إنني أناالله لا إله إلا أنا فاعبد بي) وقوله تعالى (ادعو بي أستجب لهم ) وقوله (ان تبدو مافي أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ) وقوله (أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا) وقوله (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان) وقوله (انا لننصر رسلنا والذين وقوله (انا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد) وقوله (ومن يتق الله يجمل له مخرجا ويورقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه) وأمثال هذا السكلام الذي يذكر الرب فيه عن نفسه بمض خصائصه وهو في ذلك صادق

في اخباره عن نفسه بما هو من نعوت الكمال— هو أيضاً من كما له ، فان بيانه لمباده و تعريفهم ذلك هو أيضاً من كما له . وأما غيره فلو أخبر بمثل ذلك عن نفسه لكان كاذباً مفترياً ، والكذب من أعظم العيوب والنقائص

وأما إذا أخبر المخلوق عن نفسه بما هو صادق فيه فهذا لا يذم مطلقاً ، بل قد يحمد منه اذا كان في ذلك مصلحة كقول النبي والمسلخة هم أنا سيدولد آدمولا فحر » وأما إذا كان فيه مفسدة راجحة أو مساوية ، فيذم لفعله ما هو مفسدة لا لكذبه ، والرب تعالى لا يفعل ما هو مذموم عليه بل له الحد على كل حال فكل ما يفعله هو منه حسن جميل محود .

4 4

وأما قول من يقول: الظلم منه عمته لذاته فظاهر. وأماعلى قول الجمهور من أهل السنة والقدرية فانه أعايفهل عقتضى الحكمة والعدل فاخباره كاما وأقواله وأفعاله كلها حسنة محمودة، واقعة على وجه الكمال الذي يستحق عليه الحمد وله من الامورالتي يستحق بها الكبرياء والعظمة ما هو من خصائصه تبارك وتعالى ف لكبرياء والعظمة له ممنزلة كونه حياً قيوماً قديماً واجباً بنفسه وأنه بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وأنه العزيز الذي لاينال وأنه قهار لكل ماسواه فهذه كلها صفات كمال لايستحقها للاهو كيف يكون كما لامن غيره وهو معدوم لغيره؛ فمن ادعاه كان مفتريا منازعا للربوبية في خواصها كما ثبت في الحديث الصحيح عن الذي كان مفتريا منازعا للربوبية في خواصها كما ثبت في الحديث الصحيح عن الذي منها عذبته » وجملة ذلك أن الكمال الحتص بالربوبية ليس لغيره فيه نصيب عفهذا منها قال الذي لانصيب لغيره فيه . ومثل هذا الكمال لايكون لغيره فحقيق اتصافه بالكمال الذي لانصيب لغيره فيه . ومثل هذا الكمال لايكون لغيره فلاعاق منازعة للربوبية وفرية على الله

ومعلوم أن النبوة كمال للنبي وإذا ادعاه المفترون كمسيلمة وأمثاله كان ذلك هما منهم لا لان النبوة نقص ولكن دعواها ممن ليست له هوالنقص، وكذلك و ادعى العلم والقدرة والصلاح من ليس متصفاً بذلك كان مذموما ممقوتا، وهذا

يقتضي ان الرب تعالى متصف بكمال لا يصلح للمخلوق، وهذا لا ينافي ان ما كان كمالا للموجود من حيث هوموجود فالحالق أحق به واكن يفيد ان الكمال الذي موصف به المخلوق عا هو منه اذا وصف الخالق بما هو منه فالذي للخالق لا يماثله ماللمخلوق ولا يقاربه ، وهذا حق فلرب تعالى مستحق للكمال مختص به على وجه لا يماثله فيه شيء فليس له سعي ولا كفؤ، سواء كان الكمال مما لا يثبت منه في المخلوق كر بوبية العباد والغنى المطلق ونحوذاك ، أو كان مما يثبت منه نوع هو أعظم مما يثبت من ذلك للمخلوق عظمة هي أعظم من فضل أعلى المحلوقات على أدناها

وملخص ذلك أن الخلوق يذممنه الكبريا، والتجبرو تزكية نفسه أحيانا و محوذلك،

وأما قول السائل فان قاتم نحن نقطع النظر عن متعلق الصفة وننظر فيها هل هي كمال أم نقص ? فذلك يحيل الحكم عليها باحدهما لانها قد تمكون كمالا لذات نقصاً لاخرى على ماذ كرفيقال بل نحن نقول الكمال الذي لانقص فيه المكن الوجود هو كمال مطلق لكل مايتصف به . وأيضاً فالكمال الذي هو كمال للموجود من حيث هو موجود يمتنع أن يكون نقصاً في بعض الصور ، لان ماكان نقصاً في بعض الصور ، ون نوع من الموجودات دون نوع فلا يكون كمالا للموجود من حيث هو موجود

ومن الطرق التي بها يعرف ذلك أن نقدر موجودين أحدهما متصف بهذا والآخر بنقيضه فانه يظهر منذلك أيهما أكمل، واذا قيل هذا أكدل من وجه وهذا أنقص من وجه لم يكن كمالا مطلقا

والله أعلم والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم وافق الفراغ من تعليقها يوم الحيس بعد العصر ثامن عشر المحرم من سنة وست ثلاثين وسبعائة

# يقول محدر شيدرضا

ان هذه الرسالة من أنفس ما كتبه شيخ الاسلام وامتاز به على جميع علماء اللة ، وأدلها على اتقا نه لجميع العلوم العقلية ولا سيا المنطق والفلسفة ، وهي حجة من حجج الله تعالى على حقية مذهب السلف في إثبات جميع ما وصف الله تعالى به نفسه في كتا به وعلى لسان رسوله (ص) من الصفات والافعال بدون تأويل ولا تعطيل ولا تمثيل ، وخطأ نظار المتكلمين والفلاسفة الذي انكروها أو أولوها ، و بطلان نظرياتهم التي بنواعليها مذاهبهم . وكونها اصطلاحات مجملة موهمة أساسها قياس الخالق على المخلوق ، فليقرأ ها المخدوعون بتاويلات كتب الكلام القائلين بان مذهب السلف اسلم ، ومذهب الخلف علم ، يعلموا ان من قال مدا فهو لا يعلم ولا يعهم ، فذهب السلف هو الاسلم والاعلم والاحكم ، وقد رجع اليه اكبرعاماء نظارهم، في أو اخراعماره ، ولكن لم يستطع منهم لامن المتقدمين ولامن الميا أخرين ان يثبته بالبراهين المقلية ، على الاساليب الفلسفية ، والقوانين المنطقية ،



# رسالة العبادات الشرعية

﴿ والفرق بيها وبين البدعية ﴾ بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستمين

قال الشيخ الامام العالم العلامة شيخ الاسلام ، يقية السلف الـكرام ، العالم الرباني ، المقدوف في قليه النور القرآني، ابو العباس احمد بن تيمية الحراني، قدس المئه روحه ، ونور ضريحه ، وأسكنه فسيح الجنان :

الحد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، ونشهد أن محداً عبده ورسوله ، أرسله بلغدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفي بالله شهيدا . فبلغ الرسالة ، وأدى الامانة ، ونصح الامة، وكشف الغمة ، وجاهد في الله حق جهاده، وعبدالله مخلصا حتى أتاه اليقين من ربه . وسليا كثيرا الى يوم الدين

#### و نصل ﴾

في العبادات، والفرق بين شرعها وبدعها فان هذا باب كثرفيه الاضطراب كا كثر في باب الحلال والحرام. قان أقواما استحلوا بعض ماحرمه الله، وأقواما حرموا بعض ماأحل الله تعالى، وكذلك أقواما أحدثوا عبادات لم يشرعها الله بل نعى عنها . وأصل الدين أن الحلال ماأحله الله ورسوله ، والحرام ماحرمه الله ورسوله، والدين ماشرعه الله ورسوله، ليس لأحد أن يخرج عن الصراط المستقيم الذي بعث الله به رسوله . قال الله تعالى (وان هذا صراطي مستقياً غاتموه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن صبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون)

وفي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عنالنبي عَلَيْكَيْهُ انه خط خطا وخط خطوطا عن يمينه وشماله مم قال « هذه سبيل الله وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو اليه » ثم قرأ (وان هذا صراطي مستقيا فاتبموه ولا تتبموا السبل فَتَهُ رَقْ بكم عن سبيله )

وقد ذكر الله تعالى في سورة الانعام والاعراف وغيرهماماذم به المشركين حيث حرموا مالم يحرمه الله تعالى ، كالبحيرة والسائبة ، واستحلوا ماحرمه الله كقتل أولادهم ، وشرعوا دينا لم يأذن به الله ، فقال تعالى ( أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ) ومنه أشياء هي محرمة جعلوها عبادات كالشرك والفواحش، مثل الطواف بالبيت عراة وغير ذلك

والكلام في الحلال والحرام له مواضع أخر. والمقصودهنا العبادات فنقول:
العبادات التي يتقرب بها الى الله تعالى منهاما كان محبوبا لله ورسو له مرضياً لله ورسوله، إما واجب والها مستحب، كما في الصحيح عن النبي عين الله الله وأمالي و ماتقرب الي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه، فاذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، في يسمع وبي يبصر وبي يبطش وبي يمشي، ولئن سألني لا عطينه، ولئن استعاذبي لا عيدنه، وما ترددت عن شيء أنافاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساء ته ولا بد له منه»

ومعلوم ان الصلاة منها فرض، وهي الصلوات الخس، ومنها فافلة كقيام الليل وكذلك الصيام فيه فرض، وهوصوم شهر رمضان ، ومنه فافلة كصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وكذلك السفر الى المسجد الحرام فرض، والى المسجدين الآخرين: مسجد النبي عَيْنَاتُهُ وبيت المقدس مستحب

وكذلك الصدقة منها ماهو فرض ومنها ماهو مستحب، وهو العفو كما قال تمالى ( ويسألو لك ماذا ينفقون قل العفو )

وفي الحديث الصحيح عن النبي عَلَيْكَا أَنْهُ قَالَ «يَا ابن آدم انك ان تنفق الفضل خير لك ، وان يمسكه شر لك ، ولا تلام على كفاف ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، وابدأ بمن تعول » والفرق بين الواجب والمستحبله موضع آخر غير هذا،

وللقصود هنا الفرق بين ماهومشروع سواء كان واجباً اومستحباً، وماليس بمشروع فالمشروع هو الذي يتقرب به الى الله تعالى ، وهو سبيل الله ، وهو البر والمعروف ، وهو طريق السالكين ، ومهاج القاصدين والعابدين ، وهو الذي يسلكه كل من أراد الله وسلك طريق الزهد والعبادة ، وما يسمى بالفقر والتصوف ونحو ذلك ،

ولا ريبانهذا يدخل فيه الصنوات المشروعة واجها ومستحها، ويدخل في ذلك فيام الليل المشروع وقراءة القرآن على الوجه المشروع، والاذكار والدعوات الشرعية. وما كان من ذلك موقتاً بوقت كطرفي الهار، وما كان متعلقاً بسبب كتحية المسجد، وسجود التلاوة، وصلاة الكسوف، وصلاة الاستخارة، وماورد من اللاذكار والادعية في ذلك، وهذا يدخل فيه أمور كثيرة، وفي ذلك من الصفات ما يطول وصفه، وكذلك يدخل فيه الصيام الشرعي كصيام نصف الدهر وثلثه او ثلثيه او عشره وهو صيام ثلاثة أياممن كل شهر، ويدخل فيه السفر الشرعي، كالسفر الى مكة والى المسجدين الآخرين، ويدخل فيه المغرافية في الصلاة المام ويدخل فيه المغرافية في الصلاة المناوع والجهاد، ويدخل فيه وانتالات أنواعه، وأكثر الاحاديث النبوية في الصلاة والجهاد، ويدخل فيه في انتالات الوجه المشروع

والمسادات الدينية أصولها الصلاة والصيام والقراءة التي جاء ذكرها في الصحيحين في حديث عبدالله بن عرو بن الماص، الما اناه النبي ويتطالله وقال «ألم أحد شانك قلت لأصومن النهار، ولا قومن الليل، ولا قرأن القرآن في ثلاث؟ » قال بلي . قال « فلا تفعل: فانك اذا فعلت ذلك هجمت له المين ، ونفيت له النفس (۱) » ثم أمره بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، فقال أني أطبق أكثر من ذلك، فانتهى به الى صوم يوم وفطر يوم فقال: أني اطبق أكثر من ذلك فقال « لا أفضل من ذلك » وقال « افضل الصيام صيام داود عليه السلام، كان يصوم يوما ويفطر يوما ، ولا يقر اذا لا قي . وأفضل القيام قيام داود، كان ينام نصف الليل ويقوم شده وينام سدسه » وأمره أن يقرأ القرآن في سبع

<sup>(</sup>١) حجمت : أي غارت و دخلت في موضعها ٠ و نفهت : أعبت وكلت

ولما كانت هذه العبادات هي المعروفة قال في حديث الخوارج الذي في الصحيحين « يحقر أحدكم صلاته مع صلابهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم ، يقرءون القرآن لايجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، فذكر اجمادهم بالصلاة والصيام والقراءة ، والهم يغلون في ذلك حتى تحقر الصحابة عبادتهم في جنب عبادة هؤلاء

وهؤلاء غلوا في العبادة بلا فقه فآل الامر بهم الى البدعة فقال « يمرقون من الاسلام كا عرق السهم من الرمية . أيناوجد عوهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة »فانهم قداستحلوا دماء المسلمين و كفروا من خالفهم وجاءت فيهم الاحاديث الصحيحة ، قال الامام احمد بن حنبل رحمه الله تعالى: صحفيهم الحديث من عشرة أوجه وقد اخرجها مسلم في صحيحه وأخرج البخاري قطمة منها ثم هذه الاجناس الثلاثة مشروعة (اولكن يبقى الكلام في القدر المشروع منها . وله صنف كتاب الاقتصاد في العبادة . وقال أبي بن كعب وغيره « اقتصاد في سنة ، خير من اجتهاد في بدعة »

والكلام في سرد الصوم وصيام الدهر سوى يومي الميد وأيام التشريق وقيام جميع الليل، هل هومستحب كاذهب الى ذلك طائفة من الفقهاء والصوفية والعباد، أوهو مكروه \_ كادلت عليه السنة وان كان جائزا ؟ لكن صوم يوم وفطر يوم افضل، وقيام ثلث الليل افضل، ولبسطه موضع آخر

إذ المقسود هنا الكلام في اجناس عبادات غير مشروعة حدثت في المتأخرين كالخلوات فانها تشبه بالاعتكاف الشرعي . والاعتكاف الشرعي في المساجد كالمان النبي مسالة يفعله هوو أصحابه من العبادات الشرعية

وأماالخلوات فبعضهم يحتجفيها بتحنثه (٢) بنار حراء قبل الوحي وهذاخطأ،

<sup>(</sup>١) أىالصلاة والصيام والقراءة (٢) النحنث التعبد وأصله التنزه من الحنث وهو الآم وزنا ومعنى كالتحرج ويقرب منهالتحنف أصل معناه الميل عن القبيح الحسن والحذيفة ملة ابراهيم واختلف في عبادة نبينا(ش) في غارحرا ، قبل النبوة فقيل كانت تفكرا وقيل غير ذلك

قان مافعة والما النبوة إن كان قد شرعه بعد النبوة فنحن مأمورون باتباعه فيعوالا فلا. وهو من حين نبأه الله تعالى لم يصعد بعد ذاك إلى فار حواء ولا خلفاؤه الراشدون . وقد أقام صاوات الله عليه بمكة قبل المجرة بضع عشرة سنة ودخل مكة في عرة القضاء وعام الفتح أقام بها قريبا من عشرين ليلة وأتاها في حبة الوداع وأقام بها أربع ليالى، وغار حراء قريب منه ولم يقصده وذاك أن هذا الشرعية التي جاء بها بعد النبوة صلوات الله عليه كانصلاة والاعتكاف في المساجد، فهذه تغفي عن اتبان حراء بخلاف ما كانوا عليه قبل نزول الوحي، فانه لم يكن يقرأ بل قال له الملك عليه السلام (اقرأ) قال صلوات الله عليه وسلامه و فقلت لست بقاري عن ولا كانوا يعرفون هذه الصلاة و ولمذا لما صلاها الذي يتهي عبداً إذا صلى يأرأيت المشركين كابي جهل، قال الله تعالى (أرأيت الذي ينهى عبداً إذا صلى يأرأيت إن كذب وتولى \* ألم يعلم بان الله يرى يكل الن لم ينته لنسفين بالناصية \* ناصية كاذية خاطئة \* فليدع ناده \* مندع الزبانية \* كلا لا تطعه واسجد واقترب)

وطائفة بجملون الخلوة أربعين يوما ويعظمون أمر الاربعينية ويحتجون فيها بان الله تعالى واعد موسى عليه السلام ثلاثين ليلة وأتمها بعشر، وقدروي أن موسى عليه السلام صامها وصام المسبح أيضا أربدين لله تعالى وخوطب بعدها. فيقولون يحصل بعدها الخطاب والتنزل كما يقولون في غار حراء حصل بعده نزول الوحي وهذا أيضاً غلطفان هذه ليست من شريعة محمد وكاحرم في شرعت لموسى عليه السلام كما شرع له السبت والمسلمون لا يسبتون ، وكماحرم في شرعه أشياء لم محرم في شرع محمد وقد خرب أن من سلك هذه العبادات البدعية أتته الشياطين وحصل له تنزل شيطاني، وخطاب شيعاني ، وبعضهم يعاير به شيطانه ، وأعرف من هؤلاء عدداً طلبوا ان يحصل لهم من جنس ماحصل للانبياء من التنزل فنزات عليهم عدداً طلبوا ان يحصل لهم من جنس ماحصل للانبياء من التنزل فنزات عليهم الشياطين لانهم خرجوا عن شريعة النبي عليه التي أمروا بها . قال تعالى (ثم

جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها ولا تتبع أهواءالذين لايعلمون " انهم لن يغنوا عنك من الله شيئا ، وأن الظالمين بعضهم أوليا. يعض ، والله ولي المتقين ) وكثير منهم لايحد للخلوة مكاما ولا زمانا بل بأمر الانسان أن بخلو في الجلة

ثم صارأ صحاب الخلوات فيهم من يتمسك بجنس العبادات الشرعية : الصلاة والصيام والقراءة والذكر . وأكثرهم بخرجون الى أجناس غير مشروء ته فمن ذلك طريقة أبي حامد ومن تبعه ، وهؤلاء يأمرون صاحب الحلوة أن لا يزيد على الفرض ، لا قراءة ولا فظراً في حديث نبوي ولا غير ذلك، بل قد يأمرونه بالذكر، ثم قد يقولون ما يقولة أبو حامد: ذكر العامة : لا إله إلا الله ، وذكر الحاصة : الله الله ، وذكر خاصة الحاصة : هو هو

والذكر بالاسم المفرد مظهراً ومضمراً بدعة فيالشرع وخطأ في القول واللغة ، فان الاسم الحجرد ليس هو كلاما لا إيماناً ولاكفراً

وقد ثبت في الصحيح عن الذي عَلَيْكِيْ أنه قال ﴿ أَفْضَلَ الْكَلَامُ بِعَدَالَمُو آنَ أُربِعُ وَقَدَ ثَبِتُ فَي اللّهِ عَلَيْكِيْ أَنّهُ قَالَ ﴿ أَفْضَلُ مِنْ القَرْ آنَ سَبَحَانَ اللّهُ ﴾ وقال ﴿ أَفْضَلُ مَا قَلْتَ أَنَا وَالْنِيونَ مِن قَبَلِي : لا ﴿ أَفْضُلُ مَا قَلْتَ أَنَا وَالْنِيونَ مِن قَبَلِي : لا إله إلا الله إلا الله ﴾ وقال ﴿ أَفْضُلُ مَا قَلْتَ أَنَا وَالْنِيونَ مِن قَبَلِي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحد ، وهو على كل شيء قدير ﴾ والاحاديث في فضل هذه الكلمات كثيرة صحيحة

وأما ذكر الاسم الفر دفيدعة لم يشرع وليس هو بكلام يعقل ولا فيه إيمان، ولهذا صار بعض من يأمر به من المتأخرين يبين أنه ليس قصدنا ذكر الله تعالى، ولكن جمع القلب على شيء معين حتى تستعد النفس لما يودعليها، فكان يأمر مريده بأن يقول هذا الاسم مرات، فاذا اجتمع قلبه ألقي عليه حالا شيطان يأفيلبسه الشيطان ويخيل اليه أنه قد صار في الملا الاعلى، وأنه أعطى مالم يعطه محمد والمنافي للة المعراج ولاموسى عليه السلام يوم الطور، وهذا وأشباهه وقع لبعض من كان في زماننا ولاموسى عليه السلام يوم الطور، وهذا وأشباهه وقع لبعض من كان في زماننا

وأبلغ من ذلك من يقول ليس مقصودنا إلا جمع النفس بأي شيء كان ، حتى يقول لافرق بين قولك يا حي وقولك ياجحش. وهذا مما قاله لي شخص منهم وأنكرت ذلك عليه ، ومقصودهم بذلك أن يجتمع النفس حتى يتنزل فيها الشيطان

ومنهم من يقول اذاكان قصد وقاصد ومقصود فاجمل الجميع واحدا فيدخله في أول الامرفي وحدة الوجود

واما أبو حامد وأمثاله (۱) بمن أمروا بهذه الطريقة فلم يكونوا يظنون انها تفضي الى الكفر ، لكن ينبني ان يعرف ان البدع بريد الكفر ، ولكن أمروا المريد أن يفرغ قلبه من كل شيء ،حتى قد يأمروه أن يقمد في مكان مظلم وينعلي رأسه ويقول : الله الله ، وهم يعتقدون انه إذا فرغ قلبه استمد بذلك فينزل على قلبه من المعرفة ماهو المطلوب، بل قد يقولون: انه يحصل له من جنس ما يحصل للانبياء ومنهم من بزعم أنه حصل له أكثر مما حصل للانبياء ، وأبو حامد يكثر من مدح هذه الطريقة في الاحياء وغيره (٢) كما انه يبالغي مدح الزهد ، وهذا من بقايا الفلسفة عليه . فإن المتفلسفة كابن سينا وأمثاله بزعون أن كل ما يحصل في القلوب من الملم اللانبياء وغيرهم فأعا هو من المقل الفعال . ولهذا يقولون النبوة مكتسبة فإذا تفرغ صنى قلبه عندهم وفاض على قلبه من جنس مافاض على الانبياء وعندهم أن مومى من عمران ويتليق كلم من ساء عقله لم يسمع الكلام من خارج فلهذا يقولون إنه يحصل لهم مثل ما حصل لموسى وأعظم مما حصل لموسى وأعظم مما حصل لموسى وأعظم مما حصل لموسى وأعظم مما حسل لموسى وأعظم مما حسل لموسى عليه السلام وان لم يقصد هو بالخطاب، وهذا كله لنقص إيمانهم بالرسل وانهم آمنوا ببعض ماجاءت به الرسل وكفروا ببعض ، وهذا الذي قالوه باطل من وجوه:

( أحدها ) ان هــذا الذي يسمونه العقل الفعال باطل لاحقيقة له كما قد بسط هذا في موضع آخر

(الثاني ) أن ما يجمله الله في القلوب يكون تارة بواسطة الملائكة، ان كان

<sup>(</sup>١) يمنى بأمثاله من سلكوا طريقة التصوف بمد التققه في الدين وقاما الهضي بأمثالهم الكفر الا اذا اختلت عقولهم بالافراط في النقشف والاستسلام التخيلات (٢) ولكنه لم يزعم انه حصل له أكثر مما حصل للانبياء ولا مثله بل هو يقضل مثل الشافي بل بين غرور بخس يقضل مثل الشافي بل بين غرور بخس الصوفية وضلالهم في ذلك في كتاب ذم النرور من الاحياء

حقاً، وتارة بواسطة الشياطين اذا كان باطلا ('') والملائكة والشياطين أحياء ناطقون كا قد دلت على ذلك الدلائل الكثيرة من جه الانبياء، وكما يدعي ذلك من باشره من أهل الحقائق. وهم يزعون أن الملائكة والشياطين صفات لنفس الانسان فقط. وهذا ضلال عظيم

(الثالث) ان الانبياء جاميهم الملائكة من ربهم بالوحي ومنهم من كله الله تعالى عتر بهو ناداه، كما كلم موسى عليه السلام الم يكن ما حصل للم بحر دفيض كما يزعم هؤلاء (الرابع) ان الانسان اذا فرغ قلبه من كل خاطر ، فمن أبن يعلم ان ما يحصل فيه حق الاهذا إما ان يعلم بمقل أو سمع ، وكلاهما لم يدل على ذلك (1)

(الخامس) أن الذي قد علم السمع والعقل أنه اذا فرغ قابه من كلشيء (٢) حلت فيه الشياطين مم تنزلت عليه الشياطين، كما كانت تتنزل على السكمان، فان الشيطان انما يمنعه من الدخول الى قلب ابن آدم مافيه من ذكر الله الذي ارسل بهرسله، فاذا خلا من ذلك تولاه الشيطان، قال الله تعالى (ومن يعشعن ذكر الرحمن نقيض له شيطاناً فهو له قرين \* وانهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون انهم مهتدون) وقال الشيطان فيما اخبر الله عنه (فبعزتك لاغوينهم اجمعين \* إلا عبادك منهم المحلصين) وقال تعالى (ان عبادي ليس اك عليهم سلطان الا

<sup>(</sup>١) وأبو حامد قال هذا بعينه في شرح عجائب القاب واستشهد له عديث الترمذي والنسانى في الكبير في لمة الملك بابن آدم ولمة الشيطان فهو لا يقول ان الملائكة والشياطين صفات النفس بل يقول فبها ما قاله أهل السنة الجاعة في مواضع كثيرة من الاحياء فن المستغرب من الشبخ انكاره عليه

<sup>(</sup>۲) فيه انه اذا وافق الشرع يعلم به انه حق و إلا حكم بانه باطل كما روى عن الشيخ عبدالقادر الجيلي الذي يعترف له شيخ الاسلام بالولاية والكرامات انه وأى مرة نوراً وصمع منه خطابا فيه ان ربه يقول له قد أحللت لك المحرمات ، فابقه اخساً يالمين ، فأنقلب دخاناً وقال له نجوت منى بفقهك .

<sup>(</sup>٣) تفريغ القلب من كل شيءمحال وانما يجتهدون في تفريغه من الحواطرالتي تشغله عن ذكر الله ومراقبته كا صرح به أبو حامد

من اتبعك من الناوين ) والخلصون هم الذين يعبدونه وحده لايشركون به شيئاً . وانما يعبد الله بما أمر به على ألسنة رسله ، فمن لم يكن كذلك تولته الشياطين.

وهذا باب دخل فيه أمر عظيم على كثير من السالكين واشتبهت عليهم الاحوال الرحمانية بالاحوال الشيطانية، وحصل لهم من جنس ما يحصل للكهان والسحرة، وظنوا انذلك من كرامات أولياء الله المتقين كما قد بسطالكلام على هذا في غير هذا الموضع ( السادس ) ان هذه الطريقة لو كانت حقاً فانما تكون في حق من لم يأته من المسادس ) فاماد ، أتاه سعار مأه وساء أو طرية فعن خالفه ضار وخاتم الرساعيلية

رسول. فامامن أتاه رسول وأمر بسلوك طريق فمن خالفه ضل. وخاتم الرسل عَلَيْكُمْ قد أمر أمّته بمبادات شرعية من صلاة وذكر ودعاء وقراء علم يأمرهم قطبتفريغ القلب من كل خاطر و انتظار ما ينزل

فهذه الطريقة لو قدر انها طريق لبعض الانبياء لكانت منسوخة بشرع عد وَلَيْكُلِيّهُ وَكَيْفُ وهي طريقة جاهلية لاتوجب الوصول الى المطلوب الا بطريق الاتفاق وهذا قد يحصل لكل احد ليس هو من لوازم هذه العاريق ؟

ولكن التفريغ والتخلية التي جاء بها الرسول ان يفرغ قلبه مما لا يحبه الله، و بملؤه بما يحبه الله، و في خبه في في في الله و يملؤه بمادة الله، وكذلك يفرغه عن محبة غير الله و يملؤه بمحبة الله، وكذلك يغرج منه عندخوف غير الله ويملؤه بمحبة الله، وكذلك يخرج منه عندخوف غير الله ويدخل فيه خوف الله تعالى وينفي عنه التوكل على غير الله ويثبت فيه التوكل على الله (١٠) وهذا هو الاسلام المتضمن للايمان الذي يمده القرآن ويقويه، لا يناقضه وينافيه، كما قال جندب وابن عر « تعلمنا الايمان مم تعلمنا القرآن فا زددنا إيمانا »

وأما الاقتصار على الذكر المجرد الشرعي مثل قول: لاإله إلا الله\_ فهذا قد ينتفع به الانسان أحيانا لكن ايس هذا الذكر وحده هو الطريق إلى الله تعالى

<sup>(</sup>١) وأبو حامد يقصدكل هذا بتصوفه وفصله في أحيائه ، وقد أخطأ في بعض المسمائل كللبالغة في الزهدكاكثر العبادمن السلف والحلف ، والقول بالجبر كاكثر الاشهرية وهذا من خطأ العلماء الاجتهادي الذي ذكر شيخ الاسلام مسائل منه عن الصحابة والنابعين وغيرهم وعذرهم فيه بتأولهم واجتهادهم

دون ماعداه، بل أفضل العبادات البدنية الصلاة ثم القراءة ثم الذكر ثم الدعاء (اوالفضول في وقته الذي شرع فيه أفضل من الفاضل كالتسبيح في الركوع والسجود فانه أفضل من القراءة ، ثم قديفتح على الانسان في العمل المفضول مالايفتح عليه في العمل الفاضل. وقد ييسر عليه هذا دون هذا فيكون هذا أفضل في حقه لمجزه عن الافضل كالجائع اذا وجد الخبر المفضول متيسراً عليه والغاضل متعسراً عليه فانه ينتفع بهذا الخبر المفضول ، وشبعه واغتذاؤه به حينئذ أونى به

(السابع) ان أباحامد يشبه ذلك بنقش الصين والروم على تزويق الحائطو أولئك عقلوا حائطهم حتى بمثل ماصقله هؤلاء (٢) وهذا قياس فاسدلان هذا الذي فرغ قلبه لم يكن هناك قلب آخر يحصل له به التحلية كماحصل لهذا الحائط من هذا الحائط، بل هو يقول ان العلم منقوش في النفس الفلكية و يسمى ذلك اللوح المحفوظ تبعا لا بن سينا (٣)

(١) الصوفية الشرعبون كاني حامد يوافقو نه في كل هذا الا أنهم بقولون بالا كثار من الذكر وقد تكرر في الغرآن الترغيب فيه (٢) يشير الى المثل الذي ضربه لتطهير الفلب وهو ان صناع الروم نقشو اجانباً من صفة بيت لاحد الملوك بأبدع النقوش وصناع الصين صقلوا الجانب الآخرحتى صاركالمرآة فللذال الحجاب المضروب بينها أنطبع ذلك النقش كلهفي الجانب المصقول فكذلك الفلب الذي يصقل بذكر الله تمالى ينطبع فيه بعض العلوم المكتوبة فى اللوح المحفوظ أوقلوب الملائكة (٣) أعاقال أبوحامد فى اللوح ماقاله علما. الشرع لا الفلاسفة، وعبارته في الاحياء هكذا: فكاأن المهندس يصوراً بنية الدارفي بياض تم بخرجها الى الوجود على وفق تلك النسخة فكذلك فاطر السموات والارض كتب نسخة العالم من أُوله الى آخره في اللوح المحفوظ ثمَّ أخرجه الى الوجود على وفق تلك النسخة الهُ فهو يقول أن كتابة مقادير الحلق هي من اضال العاطر الاختيارية ، والنفس الفلكية عند الفلاسفة قديمة أزلية بما فيها • وقال أبوحا مد ان حفائق الاشياء المسطورة في اللوح المحفوظ مسطورة في قلوبالملائكة المقربين ، وضرب مثلالاستفادة الفلبالعلم منهم ومن اللوح بالرؤيا الصــادقة واستشهد لاستعداده لذلك محديث « سبق المفردون » و تفسيره عَلَيْكَ في هم « بالذاكر بن الله كثير أو الذاكر ات » وهو في محيح مسلم و المستدرك ، واستشهدقي فصل آخر محديث الحدثين أي الماه بين وكون عمر (رض) منهم ولا تتسع هذه الحاشية لبسط هذا الموضوع

وقد بينافي غيرهذا الموضع أن اللوح المحفوظ الذي ذكره الله ورسوله ليسهو النفس الفلكية، وابن سيناو من تبعه أخذوا أساء جاءبها الشرع فوضعوا لهامسميات مخالفة لمسميات صاحب الشرع ثم صاروا يتكلمون بتلك الاسماء فيظن الجاهل انهم يقصدون بهاما قصده صاحب الشرع فأخذوا من الفلسفة وكسوه لحاء الشريعة وهذا كلفظ الملك والملكوت والجبروت واللوح المحفوظ والملك والشيطان والحدوث والقدم وغير ذلك وقد ذكر فا من ذلك طرفافي الرد على الاتحادية لماذكر فاقول ابن سبعين وابن عربي وما يوجد في كلام ابي حامد و نحوه من أصول هؤلاء الفلاسفة الملاحدة وابن عربي وما يوجد في كلام ابي حامد و نحوه من أصول هؤلاء الفلاسفة الملاحدة الذين يحرفون كلام الله ورسوله عن مواضعه كما فعلت طائفة القرامطة الباطنية

والمقصود هنا أنه لو كانت العلوم تنزل على القلوب من النفس الفاحكية كا يزعم هؤلاء فلا فرق في ذلك بين الناظر والمستدل والمفرغ قلبه ، فتمثيل ذلك بنقش أهل الصين والروم تمثيل باطل(١)

ومن أهل هذه الخلوات من لهم أذكار معينة وقوت معين ولهم تنزلات معروفة . وقد بسط الكلام عليها ابن عربي الطائي ومن سلك سبيله كالناساني وهي تنزلات شيطانية قدعرفتها وخبرت ذلك من وجوه متعددة، لكن ليس هذا موضع بسطها ،وانما المقصود التنبيه على هذا الجنس

ومما يا مرون به الجوع والسهر والصمت مع الحلوة بلاحدود شرعية ، بلسهر مطلق، وجوع مطلق، وصمت مطلق ، مع الحلوة ، كاذ كر ذلك ابن عربي وغير ، وهي تولد لم أحو الاشيطانية . وابوطالب قد ذكر بعض ذلك ، لكن ابوطالب أكثر اعتصاما

(١) ليس فى هذا الموضوع شيء من التحقيق الذي نعهده فى كلام شيخ الاسلام والمظلوم فيه أبو حامد فانه ليس بمن قرنه بهم من الفلاسفة واتحدادية الصوفية ولم يقسل بنزول العاوم من النفس الفلكية ، وقد فرق بين الناظر والمستدل وبين الفرغ قلبه بذكر الله من الخواطر الشيطانية باوضح بيان ومنها هذا التمثيل وكان الشيخ لم يراجع كلامه حين كتب هذا ولم يكن بما عنى بحفظه كا محفظ كتب الحديث وألفاظها ، ولا بمانيه كما عنى بمذاهب الفقه وغيرها ، لانه لم يكن يراه يستحق هذه العناية ، وسبحان من أحاط بكل شيء علما ، وقال في وصف كتابه ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا )

بالكتاب والسنة من هؤلاء، ولكن يذكر أحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعة، من جنس أحديث المسبعات التي رواها عن الخضر عن النبي والمسائلة وهو كذب محض وإن كان ليس فيه إلا قراءة قرآن و بذكر أحيا ناعبا دات بدعية من جنس ما بالغني معراج الجوع هو وأبو حامد وغيرهما وذكروا انه بزن الحبز بخشب رطب، كما جف نقص الا كل (١٠)

وذكروا صلوات الايام والليالي، وكاما كذب موضوعة، ولهذا قد مذكرون مع ذلك شيئاً من الخيالات الفاسدة وليس هذا موضع بسطذلك

وانما الغرض التنبيه بهذا على جنس من العبادات البدعية . وهي الخلوات البدعية وهي الخلوات البدعية وهي الخلوات البدعية سواء قدرت بزمان أو لم تقدر لما فيهامن العبادات البدعية إما التي جنسها مشروع ولكن غير مقدرة . وإما ما كان جنسه غدير مشروع، فأما الخلوة والعزلة والانفراد المشروع فهو ما كان ما موراً به أمر إيجاب او استحباب (٢)

فالاول كاعترال الامور الهومة ومجانبها ثما قال تعالى (واذا رأيت الذبن يخوضون في آياتنا فاعرض عهم حتى بخوضوا في حديث غيره) ومنه قوله تعالى عن الحليل (فلما اعترام م وما يعبدون من دون الله وهبنا له اسحاق ويعقوب عن الحليل نبياً) وقوله عن اهل الكهف (واذ اعترائه وهم وما يعبدون الا الله فاموا الى الكهف) فان اولئك لم يكونوا في مكان فيه جمعة ولا جماعة ، ولامن فاموا الى الكهف) فان اولئك لم يكونوا في مكان فيه جمعة ولا جماعة ، ولامن يأمى بشرع نبي فلمذا أووا الى الكهف وقد قال موسى (وان لم تؤمنوالي فاعتران ن) وأما اعترال الناس في فضول المباحات وما لا ينفع، وذلك بالزهد فيه فهو وأما اعترال الناس في فضول المباحات وما لا ينفع، وذلك بالزهد فيه فهو مستحب وقد قال طاوس : نعم صومعه الرجل بيته يكف فيه بصره وسمعه وإذا أراد الانسان محقيق علم أو عمل فتخلى في بعض الاماكن مع محافظته وإذا أراد الانسان محقيق علم أو عمل فتخلى في بعض الاماكن مع محافظته

على الجمعة والجماعة ، فهذا حق كما في الصحيحين أن النبي عَيَالِيَّتُهُ سَمَّل: اي الناس

 <sup>(</sup>١) ان بعض هذه الرياضات لم يكونوا يعدونها عبادة مطلوبة شرعابل تجارب نافعة كتقليل الطعام بالتدريج الذي يؤمن به ضرر تغيير المادة

 <sup>(</sup>٢) ومنه ما يقوم الدايل على شرعية جنسه وإن لم يرد نص في الامر به بسينه على وقد بسط أبو حامد في كتاب البزلة من الاحياء فوائد الدزلة وغوائلها لمعرفة الراجع من المرجوح منها

أفضل على الله وحل آخذ بعنان فرسه في سبيل الله كما سمع هيمة الحاراليها يتتبع الموت مظانه ، ورجل معتزل في شعب من الشعاب يقيم الصلاة ويؤي الزكاة » دليل على أن له ويدع الناس إلا من خير » وقوله « يقيم الصلاة ويؤي الزكاة » دليل على أن له مالا يزكيه وهوسا كن مع ناس يؤذن بينهم وتقام الصلاة فيهم فقد قال صلوات الله عليه « مامن ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة جماعة إلا وقد استحوذ عليهم الشيطان ، وقال « عليكم بالجماعة فانما يأخذ الذئب القاصية من الغنم »

#### فصل

وهذه الخلوات قد يقصد اسحابها الاماكن التي ليس فيها أذان ولا إقامة ولا مسجد يصلى فيه الصلوات الخس إما مساجد مهجورة وإما غير مساجد مثل الكهوف والغيران التي في الجبال ، ومثل المقابر لاسيا قبر من يحسن به الظن ومثل المقابر التي يقال ان الرنبي أو رجل صالح ولهذا يحصل لهم في هذه المواضع أحوال شيطانية ، يظنون أمها كرامات رحمانية .

فنهم من برى أن صاحب القبر قد جاء اليه وقد مات من سنين كثيرة ويقول أنا فلان، وربما قال أنه من إذا وضعنا في القبر خرجنا كا للتونسي مع نعان السلامي والشياطين كثيراً عايتصورون بصورة الانس في اليقظة والمنام، وقد تأييلن لا يعرف فتقول: أنا الشيخ فلان اوالعالم فلان، وربما قالت: أنا ابو بكر وعرور عاقل: أنا المسيح أنا موسى أنا محد، وقد جرى مثل ذلك أنواع أعرفها (٢) وتممن يصدق بان

(١) الهيمة الصوت الذي نفزع منه وتخافه من عدو

(٣) من ذلك أنه ذكر له رحمه أقد أنه رؤى في بعض البلاد يعظ التنار وهو لم يذهب ألى تلك البلاد فعلل ذلك بقوله لمل بعض أخوا نسا من مسلمي الجن عمل في صورتنا وصار يعظ هؤلاء الناس لاجل أن يقبل وعظه ، ولم يقل أن ذلك شيطان لانه كان يامر بالحير وبناء عليه لا ينبني أن يقال فيمن يرون بدني الانبياء أو الصحابة يامروم بالحق والحير أمم رأوا شياطين بصورتهم تأمرهم بذلك وأيما يوسيح أن يقال ذلك فيمن يامر بالمنكر وينهي عن المعروف شرعاكا وقع الشيخ جد القادر ، والتحقيق أن أكثر هذه الصور خيالية سبم كثرة الفكر

الانبياء يأنون في اليقظة في صورهم، ومم شيو خلم زهدو علم وين يصدقون بمثل هذا ومن هؤلاء من يظن انه حين يأتي الي قبر نبي ان النبي يخرج من قبره في صورته في كلمه . ومن هؤلاء من رأى في دا رال كعبة صورة شيخ قال انه ابر اهيم الحليل ، ومنهم من يظن ان النبي علي في خرج من الحجرة و كله . وجعلوا هذا من كراماته ، ومنهم من يعتقد انه أذا سأل القبور أجابه ،

وبعضهم كان يحكي ان ابن منده كان اذا أشكل عليه حديث جاء إلى الحجرة النبوية ودخل فسأل الذي علي الله عن ذلك فأجابه وآخر من أهل المفرب حصل له مثل ذلك ، وجمل ذلك من كراماته، حتى قال ابن عبدالبر لمن ظن ذلك ويحك أترى هذا أفضل من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ? فهل في هؤلاء من سأل الذي علي الله عن الموت وأجابه ? وقد تنازع الصحابة في أشياء ، فهلا سألوا الذي علي الله فأجابهم، وهذه ابنته فاطمة تنازع في ميرا أنه فهلاساً لنه فأجابها ؟ (1)

## فصل

والانبياء صلوات الله عليهم وسلامه أجمين قد أمرنا أن نؤمن بما أوتوه وأن نقتدي بهم وبهداهم. قال الله تعالى ( قولوا آمنا بالله وما أنزلالينا وماأنزل إلى ابراهيم واساعيلواسحاق ويعقوبوالاسباط وماأو يوموسى وعيسى وماأو يي

<sup>(</sup>١) في هذا انه ان صع ما ذكروه لا يقتضي ان يكون من يرى ذلك أفضل من المهاجرين والانصار ولا من كل من لا يرى ما رآه اذ يوجد في المفضول مالا يوجد في الفاضل ولا الافضل كايينه المؤلف في رسالة المعجزات والكرامات وأما المسألة في نفسها فلا شك ان أكثر ما يروي في روبة الارواح تخيلات تعرض للمستعدين لها من المرتاضين ولا سيا أصحاب الامزجة المصبية ولذلك نرى كل واحد منهم ينقل عنهاما يوافق اعتقاده وممارفه من حق أوباطل وبعض الصوفية وغيرهم يذكرون فرقابين الرؤية الحيالية التي تشبه الرؤيا المنامية وبين رؤية الارواح الحقيقية وهذه المسألة قد شغلت فريقاً من على ولا بتجربة واضحة لا لبس فيها وقائع غريبة ، ولما تثبت المجاهير ببرهان على ولا بتجربة واضحة لا لبس فيها

النبيون من ربهم لانفرق بين أحد منهم و يحن له مسلمون ) وقال تعالى ( أو لذك الذين هدى الله فيهداهم اقتده ) ومحمد على الله الااتباع محمد على الله الااتباع محمد على الله الله التباع محمد على الله الله التباع محمد على الله الااتباع محمد على الله الله المعادات أمر إيجاب او استحباب فهو مشر وعومار غب فيه وذكر ثو ابهو فضله ولا يجوز أن يقال ان هذا مستحب او مشر وع ومار غب فيه ولا بجوز أن يثبت شريعة بحديث ضعيف ، لكن اذا ثبت ان الهمل مستحب بدليل شرعي ، وروي له فضائل بأسانيد ضعيفة جاز أن تروى اذا لم يعلم انها كذب ، وذلك ان مقادير الثواب غير مملومة ، فاذا روي في مقدار الثواب حديث لا يعرف انه كذب لم يجز أن يكذب به وهذا هو الذي كان للامام احمد بن حنبل وغيره يرخصون فيه وفي روايات أحاديث الفضائل . وأما ان يثبتوا ان هذا عمل مستحب مشروع بحديث ضعيف فاشي لله ، كان الهم اذا عرفوا ان الحديث كذب فانهم مشروع بحديث ضعيف فاشي لله ، كذب له وأحد الكاذبين » الصحيح « من روى عني حديثا يرى انه كذب فهو أحد الكاذبين »

وما فعله النبي عَلَيْنَةُ على وجه التعبد فهو عبادة يشرع التأسي به فيه . فاذا تخصص زمان او مكان بعبادة كان تخصيصه بتلك العبادة سنة كتخصيصه مقام ابراهيم بالصلاة فيه فالتأسى به أن يفعل مثل مافعل على الوجه الذي فعل لانه فعل وذلك انما يكون بان يقصد مثلا قصد ، فأذا سافر لحج أو عمرة أو جهاد وسافر فا لذلك كنا متبعين له، وكذلك اذا ضرب لاقامة حد، بخلاف من شاركه في السفر وكان قصده غير قصده أوشاركه في الضرب وكان قصده غير قصده في السفر وكان قصده غير قصده في السفر وكان قصده غير قصده بغير أن يضب في أداوته ماء فصبه في أصل شجرة ، أو ان تمشي راحلته في احد جانبي يضب في أداوته ماء فصبه في أصل شجرة ، أو ان تمشي راحلته في احد جانبي الطريق ونحو ذلك ، فهل يستحب قصدمتا بعته في ذلك ؟كان ابن عمر يحب أن يفعل مثل ذلك ، وأما الخلفاء المراشدون وجمهور الصحابة فلم يستحبوا ذلك لان بغمل مثل ذلك . وأما الخلفاء المراشدون وجمهور الصحابة فلم يستحبوا ذلك لان بغمل مثل ذلك . وأما الخلفاء المراشدون وجمهور الصحابة فلم يستحبوا ذلك لان

بل حصله بحكم الانفاق(١)كان في قصده غير متابع له وابن عمر رحمه الله يقول: وان لم يقصده(٣)لكن نفس فعله حسن على اي وجه كان فاحب ان أفعل مثله، إما لان ذلك زيادة في محبته واما لتركه مشابهته

ومنهذا البابإخراج المر في صدقة الفطر لمن ليس ذلك قوته واحمد قدوافق ابن عمر على مثل ذلك وبرخص في مثل ما فعله ابن عمر وكذلك رخص احمد في المتسح بمقعده من المنبر اتباعا لابن عمر وعن احمد في المتسح بالمنبر رو ايتان: اشهرهما آنه مكروه كقول الجمهور و امامالك وغيره من العلماء فيكرهون هذه الامور وان فعلها ابن عمر فان اكابر الصحابة كابي بكر وعمر وعمان وغيرهم لم يفعلها فقد ثبت بالاسناد الصحيح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان في السفر فر آهم ينتابون مكانا يصلون فيه فقال ماهذا ققال المجاهدة إناهاك من كان قبلك مهذا فقال الريدون المستخدوا آثار انبيائه مساجد إنماهاك من كان قبلهم بهذا من ادركته فيه الصلاة فليصل فيه وإلا فليمض. وهكذا للناس قولان فيا فعله من ادركته فيه الصلاة فليصل فيه وإلا فليمض. وهكذا للناس قولان فيا فعله من المباحات على غير وجه القصد هل متابعته فيه مباحة فقط أو مستحبة على قولين في مذهب الحدوغيره كا قد بسط ذلك في موضعه ولم يكن ابن عمر ولاغيره من الصحابة منفازيه ، وإنما كان الكلام في مشابهته في صورة الفعل فقطوان كان هو لم يقصد لتعبد به فاما الامكنة نفسها فالصحابة متفقون على انه لا يعظم منها الاماعظمه الشارع التعبد به فاما الامكنة نفسها فالصحابة متفقون على انه لا يعظم منها الاماعظمه الشارع

# فصل

وأما قصد الصلاة والدعاء والعبادة في مكان لم يقصد الانبياء فيه الصلاة والعبادة بل روي انهم مروا به ونزلوا فيه أوسكنوه فهذا كا تقدم لم يكن ابن

<sup>(</sup>١) وقد نبه عَلَيْكِيَّةِ لمثل هذا الثلا يقصد فقال في نسكه في حجة الوداع ﴿ وقفت هنا وعرفة كلها موقف ، ومنىكلها منحر » واذا لم يرد أن يتبع في مثل هذه الامور الاتفاقية في النسك فغير النسك أولى ، ومخالفة ابن عمر لجهور الصحابة في هذا بعذر فيها بحسن نيته ولا يتبع (٢) أي لم يقصد النبي عَلَيْكِيْنَ هذا الفعل

عمرولاغبره يفعله فأنه ليس فيه متابعتهم لا في عمل علومولا قصد قصد و معلوم ان الامكنة التي كان النبي و التي يعلق في المافي سفره و امافي مقامع على النبي كان يسكنها والبيوت التي كان يأتي اليها أحيانا (١) فلا تتخفوا القبور مساجد فأني أنها كم عن ذلك »

فهدفه نصوصه الصريحة نوجب تجربم أنخاذ قبورهم مساجد مع أنهسم معنونون فيها، وهمأحياء في قبورهم وستحب إنيان قبورهم السلام عليهم، ومعمله يحرم إنيانها للصلاة عندها وانخاذها مساجد

ومعلوم أن هذا انما نهى عنه لانه ذريعة إلى الشرك وأراد أن تكون المساجد خالصة لله تعالى تبنى لاجل عبادته فقط ، لا يشركه في ذلك مخلوق عفاذا بني المسجد لاجل ميتكان حراما، فكذلك إذا كان لا ثر آخر، فانالشرك في الموضعين حاصل ، ولهذا كانت النصارى يبنون الكنائس على قبر النبي والرجل الصالح وعلى أثره وباسمه . وهذا الذي خاف عمر رضي الله عنه أن يقم في المسلمون هو الذي قصد النبي والرابي منع أمته منه ، قال الله تعالى ( وأن الساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً ) وقال تعالى ( قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عنه كل مسجد واديوه مخلصين له الدين )وقال تعالى ( ما كان المشركين أن يعمروا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر ، أولئك حبطت أعمالم وفي النار هم خالدون ها ما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآفى خالدون ها ما يعمر مساجد الله فسى اولئك أن يكونوامن المهدين )

ولوكان هـذامستحباً لكان يستحب للصحابة والتابمين أن يصلوا فيجميع حجر أزواجه وفي كل مكان نزل فيه في غزواته اوأسفاره . ولكان يستحب أن يبنوا هناك مساجد، ولم يفعل السلف شيئا من ذلك

<sup>(</sup>۱) سقط من هناورقة من الاصل، والظاهر من سياق الكلام انه تكلم فيه على ما الضنه الناس من القبور والاماكن محال عبادة . وان ذلك نهر مشروع . واحتج على ذلك المحاديث منها حديث وان من كان قبلكم كانوا يتبخذون قبوراً نبياتهم مساجد فلا تتخذوا القبور مساجد الحقوم على مشهور التبور مساجد الحقوم على من كتاب النوسل والوسيلة له وهوم طبوع مشهور

ولم يشرع الله تعالى للمسلمين مكانا يقصد للصلاة إلا المسجد. ولا مكان يحصد للمبادة الا المشاعر. فمشاعر الحج كمرفةومزدلفةومني تقصد بالذكر والدعاء والتكبير لا الصلاة ، بخلاف الساجد، فأنها هي التي تقصد للصلاة ، وما تم مكان يخصد بمينه الا الساجد والشاعرُ . وفيها الصلاة والنسك، قال تعالى ( قل ان صلاَّي ونسكي وعمياي وتماني لله رب العالمين بيلا شريك له وبذلك أمرت )وما موى ذلك من البقاع فانه لا يستحب قصد بقعة بمينها للصلاة ولا الدعاءولا الذكر **أَذْ لَمِيْأَتْ فِيشُرَعَ اللهُ ورسوله قصدها لذلك وان كانمسكنا لنبي أَوَمَنزلاأو بموا**َّ فان الدين أصله متابعة النبي عَلَيْكُ وموافقته بغملما امرنا به وشرعه لنا وسنه لناج و نقتدي به في أفعاله التي شرع لنا الاقتداء به فيها بخلاف ما كان من خصائصه فأما الفعل الذي لم يشرعه هو لنا ولا أمرنا به ولا فعله فعلا سن لنا أن نتأسى به فيه، فهذا ليس من العبادات والقرب، فاتخاذ هذا قربة مخالفة له عَلَيْكُ وما فعله من المباحات على غير وجه التعبد يجوز لنا أن نفعله مباحاً كما فعله مناح ولـكن هل يشرع لنا ان نجمله عبادة وقربة ؟ فيـه قولان كما تقدم، وأكثر السلف والعلماء على أنا لا نجعله عبادة وقربة بل نتبعه فيه فان فعله مباحا فعلنام مباحاً وإن فعله قربة فعلناه قربة . ومن جعله عبادة رأى ازدْلكمن تمام التأسي. بهوالتشبه به ورأى ان في ذلك بركة لكونه مختصاً به نوع اختصاص (١)

# فصل

وأهل العبادات البدعية يزين لهم الشيطان تلك العبادات ويبغض اليهم السبل الشرعية، حتى يبغضهم في العلم والقرآن والحديث ، فلا يحبون مماع القرآن والحديث ولاذكره. وقد يبغض اليهم جنس الكتاب فلا يحبون كتابا ولا من معه كتاب ولوكان مصحفا أو حديثا، كما حكى النصر اباذي الهم كانوا يقولون: يدع علم الحرق،

<sup>(</sup>١) أي هذا مدرك اجتهاد مخاني جمهور السلف وا عمة الامصار في المسألة ومدرك الجمهور أنوى قان النميد عا لم يجبله الشارع عبادة شرع لم يأذن به الله وعلو في الدين وكلاهمامن عظام الموبقات المذمومة في الفرآن وقصد التبرك لايبح عالمته في أصل التشريع وكون دينه وسطا لا غلو فيه

ويأخذ علم الورق ، قال ولست أستر ألواحي منهم ، فلما كبرت احتاجوا إلى عليه وكذلك حكى السري السقطي ان واحداً منهم دخل عليه فلما رأى عندم عبرة وقلما خرج ولم يقعد عنده . ولهذا قال سهل بن عبد الله التستري : يامعشر الصوفية لاتفارقوا السوادعلى البياض فما فارق أحد السواد على البياض إلا تزندق وقال الجنيد : علمنا هذا مبني على الكتاب والسنة فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الشأن . وكثير من حؤلاء ينفر بمن مذكر الشرع أو القرآن أو يكون معه كتاب أو يكتب، وذلك انهم استشعروا أن هذا الجنس فيه ما يخالف طريقهم فصارت شياطينهم نهر بهم من هذا ، كما بهرب اليهودي والنصراني ابنه أن يسمع كلام المسلمين حتى لا يتغير اعتقاده في دينه ، وكما كان قوم نوح يجعلون أصابهم في آذانهم ويستغشون ثيابهم ائلا يسمعوا كلامه ولا يروه وقال الله تعالى عن المشركين (وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والنوا فيه لعلكم تغلبون ) وقال تعالى (فما لهم عن التذكرة معرضين في كأنهم والنوا فيه لعلكم تغلبون ) وقال تعالى (فما لهم عن التذكرة معرضين في الساع البدعي ماع والمعازف . ومن أزهدهم في الساع البدعي ماع المازف . ومن أزهدهم في الساع البدعي ماع المازف . ومن أزهدهم في الساع البدعي ماع المازف . ومن أزهدهم في الساع الشرعي ساع آيات الله تعالى

وكان بما زين لهم طريقهم أن وجدوا كثيراً من المشتغلين بالعلم والكتب معرضين عن عبادة الله تعالى وسلوك سبيله اما اشتغالا بالدنيا وإما بالمعاصي وإما جهلا و تكذيباً بما يحصل لاهل التأله والعبادة فصار وجود هؤلاء بمما ينغرهم وصار بين الغريقين نوع تباغض يشبه من بعض الوجوه ما بين أهل الملتين: هؤلاء يقولون ليس هؤلاء على شيء ، وهؤلاء يقولون ليس هؤلاء على شيء ، وهؤلاء يقولون ليس هؤلاء على شيء ، وهؤلاء يظنون أنهم يحصل لهم بطريقهم أعظم مما في الكتب

فنهم من يظن انه يلقن القرآن بلا تلقين . ويحكون ان شخصاً حصل لهذاك . وهذا كذب . نم قديكون سمع آيات الله فلماصني نفسه بذكر ها فتلاها . فان الرياضة تعمقل النفس فيذكر أشياء كان قد نسيها ، ويقول بعضهم أو يحكى ان بعضهم قال: أخذوا علمهم ميتاً عن ميت ، وأخذنا علمناعن الحي الذي لا يموت . وهذا يقع ، لكن منهم من يظن ما يلتى اليه من خطاب أو خاطر هو من الله تعالى بلا واسطة ، وقد يكون من يظن ما يلتى اليه من خطاب أو خاطر هو من الله تعالى بلا واسطة ، وقد يكون من

الشيطان. وليس عنده فرقان يفرق بين الرحماني والشيطاني. فان الفرق الذي لا يخطي و هو الترآن والسنة فما وافتى المكتاب والسنة فهو حق وما خالف ذلك فهو خطأ وقد قال تعلق ( ومن يعش عن ذكر الرحن نقيض له شيطانا فهو له قربن و واتهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون انهم مهتدون و حتى إذا جاءنا قال ياليت يبني وبينك بعد المشرقين فبئس الترين)

وذكر الرحن هو ماائرته على رسوله قال تمالى ( وهذا ذكر مبارك الزلناه ) وقال تمالى ( وما هو الآذكر للمالمين )وقال تمالى( فاماياً تينكم مني هدى فمن اتبع هدايفلا يصل ولا يشقى، ومن أعرضعن ذكري فان له مميشة ضنكا ونعشر. يوم القيامة أعى وقال رب لماحشر تني اعمى وقد كنت بصيراً \*قال كذلك اتتك آياتنا فنسينها وكذلكاليوم تنسى )وقال تعالى(ان هذاالقرآن يهدي التي هي اقوم ويبشر المؤمنين الذين يملمون الصالحات أن لهم اجرا كبرا عوان الذين لايؤمنون بالآخرة اعتدنا لم عذابا اليها ) وقال تعالى ( وكذلك اوحينااليكروحاً من أم نا ماكنت تدريماالكتابولا الايمان ولكن جعلناه نورآ نهديبه من نشاء من عبادناو انك الى الله تصبر الامور) وقال تسالى (كتاب الزلةاء اليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور باذن ربهم الى صراط المزيز الحبيـد ) وقال تعالى ( فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه وأتبعوا النور الذي أنزل ممه اولئكهم المفلحون ) مم إن هؤلاء لما ظنوا أنهذا يحصل لم منالله بلاواسطة صارواعند انفسهم أعظم من اتباع الرسول. يقول احدهم فلان عطيته على يد محمد وانا عطيبي من الله بلا واسطة . ويقول أيضا:فلان ياخذعن الكتاب وهذا الشيخ ياخذعن الله ومثل هذا وقول القائل بإخذ عن الله واعطاني الله لفظ مجمل، فإن أراد به الاعطاء والاخذ العــام وهو الكوني الخلقي اي بمشــيئة الله وقدرته حصل لي هذا ، فهو حق ، ولكن جيم الناس يشاركونه في هذا ، وذلك الذي اخذ عن الكتاب هو أيضاً عن الله اخذ بهذا الاعتبار. والكفار من المشركين وأهل الكتاب أيضاهم كذلك ، وإن أراد أن هذا الذي حصل لي هو بما يحبه الله ويرضاه ويقرب اليه

وهذا الخطاب الذي يلتى الي هو كلام الله تما لى: فهنا طريقان

احدها ان يقال له من ابن لك ان هذا انما هو من الله لامن الشيطان والقاله ووسوسته وفان الشياطين وحون الى اوليائهم وينزلون عليهم كاخبر الله تعالى بذلك في القرآن، وهذا موجود كثير افي عباد المشر كين وأهل الكتاب وفي الكهان والسحرة وشحره، وفي اهل البدع بحسب بدعتهم، فان هذه الاحوال قد تكون شيطانية وقد تكون وحائية عفلا بدمن الفرقان بين اولياء الرحن وأولياء الشيطان، والفرقان انماهو الفرقان الذي بعث الله به محداً والله فهو (الذي نزل الفرقان على عبده ليكون المالمين بذيراً) وهو الذي فرق الله به بين الحق والباطل وبين المدى والضلال وبين المدى والضلال وبين المدى والضلال وبين الرشاد والني ، وبين طريق الجنة وطريق النار ، وبين سبيل أولياء الرحن وسبيل أولياء الرحن على هذا الموضع وسبيل أولياء الشيطان. كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع

والقصود هذا انه يقال لم: اذا كان جنس هذه الاحوال مشتركا بين أهل الحق وأهل الباطل فلا بد من دليل يبين أن ماحصل لكم هو الحق

(الطريق الثاني) أن يقال: بل هذا من الشيطان لانه مخالف لما بعث الله بعداً على المناب علامة وذلك انه ينظر فيا حصل له وإلى سببه وإلى غايته فان كان السبب عبادة غير شرعية مثل أن يقال له اسجد لهذا الصنم حتى بحسل لك المراد ، أو استشفع بساحب هذه الصورة حتى بحصل لك المطلوب ، أو ادع هذا المخلوق واستفت به مثل أن يدعو الكواكب كما يذكرونه في كتب دعوة الكواكب أو ان يدعو مخلوقا كما يدعو المكواكب كا يذكرونه في كتب دعوة الكواكب وما وان يدعو مخلوقا كما يدعو الملالق سواء كان المخلوق ملكا أو نبيا اوشيخا، فأذا وان يدعو مخلوقا كما يدعو المالق سبحانه إما دعاء عبادة وإما دعاء مسئلة صارمشر كابه فينثذ ما حصل له بهذا السبب حصل بالشرك كما كان يحصل للمشر كبن وكانت الشياطين تمراءى لهم أحيانا وقد مخاطبونهم من الصنم ومخبرونهم ببعض الامور الغائبة او يتضون لهم بعض الحواثيج فكانوا يبذلون لم هذا النفع القليل بمااشتر و منهم من أحد حتى يقولا ا المعن فينة فلا تنكفو ، فيتعلون منها ما يفرقون به بين من أحد حتى يقولا ا المعن فينة فلا تنكفو ، فيتعلون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه وماه بضارين به من أحد إلا باذن الله ، ويتعلون ما يضرم ولا

ينغمهم ، ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق \* ولبئس ماشروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون)

و كذلك قد يكون سببه سماع المعازف وهذا كما يذكر عن عبمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال انقوا الحر فالهما أم الحبائث. وان رجلا سأل المرأد فقالت لأفسل حتى تسجد لهذا الوثن ، فقال لاأشرك بالله ، فقالت أو تقتل هذا الصبي النفس انتي حرم الله ، فقالت أو تشرب هذا القدح ؟ فقال هذا أهون ، فلما شرب الحر قتل الصبي وسجد للوثن وزنا بالمرأة »

والمازف هي خمر النفوس، تفعل بالنفوس أعظم مما نفعل حميا الكؤوس، خاذا سكروا بالاصوات حلفهم الشرك ومالوا إلى الفواحش والى الظلم فيشركون ويقتلون النفس التي حرم الله ويزنون

وهذه الثلاثة مُوجودة كثيراً في أهل ماع المازف: ساع المكاءوالتصدية، أما الشرك فغالب عليهم بان يحبو شيخهم أوغير ممثل ما يحبون الله، ويتواجدون على حبه وأما الفواحش فالفناء رقية الزنا وهو من أعظم الاسباب لوقوع الغواحش

ويكون الرجل والصبي والمرأة في غاية العفة والحرية حتى يحضره فتنحـل نفسه وتسهل عليه الفاحشة ويميل لهـا فاعلا أو مفعولا به أو كلاهما كما يحصــل بين شارى الحر وأكثر

وأما القتل فان قتل بعضهم بعضاً في السباع كثير يقولون: قتله بحاله و يعدون ذلك من قوته ، وذلك ان معهم شياطين محضرهم فأيهم كانت شياطينه أقوى قتسل الآخر، كالذين يشر بون الخر ومعهم أعوان لهم فاذا شربوا عربدوا فأيهم كانت أعوانه أقوى قتل الآخر، وقد جرى مثل هذا لكثير منهم، ومنهم من يقتل إما شخصاً وإما فرسا أو غير ذلك بحاله مم يقوم صاحب الثار ويستغيث بشيخه فيقتل ذلك الشخص وجاعة معه إما عشرة وإما أقل او أكثر كا جرى مثل هذا لغير واحد، وكان الجهال محسبون هذا من باب الكرامات

فلما تبين لمم ان هذه أحوال شيطانية وان هؤلاء مهم شياطين تعينهم على الاثم والعدوان عرف ذلك من بصره الله تعالى وانكشف التلبيس والغش الذي كان لهؤلاء.

وكنت في أوائل عمري حضرت مع جاعة من أهل الزهد والمبادة والارادة فكأنوا من خيار أهل هذه الطبقة فبتنا بمكان وأرادوا ان يقيموا سعاعا وأن أحضر معهم فامتنعت من ذلك فجعلوا لي مكاناً منفرداً قعدت فيه فلما سمعوا وحصل الوجد والحال صار الشيخ الكبير بهتف بي في حال وجده ويقول بإفلان قد جائ نصيب عظيم تعال خذ نصيبك ، فقلت في نفسي ثم أظهرته لهم لما اجتمعنا: أنتم في حل من هذاالنصيب فكل نصيب لا يأي على طريق محمد بن عبداقة فاني لا آكل منه شيئاً. وتبين لبعض من كان فيهم ممن له معرفة وعلم انه كان معهم الشياطين وكان فيهم من هو حكران بالحر،

والذي قلته ممناه انحذاالنصيبوهذه العطية والموهبة والحال سببهاغيرشرعي اليس هو طاعة لله ورسوله ولا شرعها الرسول فهو مثل من يقول تعال أشرب معنا الخرونين بعطيك هذا المال ، أو عظم هذا الصم ونحن نوليك هذه الولاية و نحوذلك وقد يكون سببه نذر لنبر الله سبحانه وتعالى مثل أن ينذر لصنم أو كنيسة أو قبراد تمجم أوشيخ ومحوذلكمن النذورالتي فيهاشرك فاذاأشرك النذر فقد يعطيه الشيطان بمضحوائجه كا تقدم في السحر، وهذا بخلاف النذرالة تعالى فانه ثبت في الصحيحين عن ابن عمر عن النبي عَلَيْكُ أنه نهى عن النذر وقال «انه لاياً تي بخير و انما يستخرج به من البخيل، وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن الني عَلَيْكِ بحوه، وفي رواية «فان النقو يلق ابن آدم إلى القدر» فهذا المنهي عنه هوالندر الذي يجب الوفاء به منهي عن حقدًه ، واكن اذا كان قد عقده فعليــه الوفاء به كما فيصحيخ البخاري عن النبي و انه قال « من نذر أن يطبع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه وأنما نهى عنه مَيُطَالِنُهُ لانه لافائدة فيه إلا النزام ما النزمه وقد لا يرضى به خيبقي أنما . واذا فعل تلك العبادات بلا نذركان حيراً له والناس يقصدون بالنفو مصيل مطالبهم، فبين النبي وَيُطِيِّنُهُ أَن النذر لا يأتي بخير، فليس النذرسباً في حصول مطاويهم، وذلك انالناذراذا قال: لله علي إن حفظني الله القرآن انأصوم مثلا مُلاثة أيام أو أن عامًاني الله من هذا المرض أو إن دفع الله هذا العدو أو أن قضى عني هذا الدين ضلت كذا فقد جمل العبادة التي النزمها عوضاً عن ذلك المطاوب

والله سبحانه لايقضي تلك الحاجة بمجرد تلك العبادة المنذورة بل ينعم على عبده فدلك الطاوب ليبتليه أيشكر أم يكفر ؟ وشكره يكون بفعل ماأمره به وترك مانهاه عنه

وأما تلك العبادة المنذورة فلا تقوم بشكر تلك النعمة ولا بنعم الله ، تلك النعمة ليعبده العبد تلك العبادة المنذورة التي كانت مستحبة فصارت واجبة ، لا نه سبحانه لم يوجب تلك العبادة ابتداء بل هو يرضى من العبد بان يؤدي الفرائض ويجتنب الحارم، لكن هذا الناذر يكون قدضيع كثيراً من حقوق الله ثم يذل ذلك النذر لاجل تلك النعمة ، وتلك النعمة اجل من أن ينعم الله بها لحبرد ذلك للنذور الحبتر، وان كان المبدول كثيراً والعبد مطيع لله فهو اكرم على الله من أن يعم الله من أن المنذور الحبتر، وان كان المبدول كثيراً والعبد مطيع لله فهو اكرم على الله من أن يحوجه الى ذلك المبدول الكثير فليس النذر سببا لحصول مطلوبه كالدعاء فان محموجه الى ذلك المبدول الكثير فليس النذر سببا لحصول مطلوبه كالدعاء فان المعادات جعام الله تعالى اسبابا لحصول الخير ودفع الشر اذا فعلما العبد ابتداء، وأما ما يفعله على وجه النذر فانه لا يجلب منفعة ولا يدفع عنه مضرة، لكنه كان بخيلافلما نذر لزمه وجه النذر فانه لا يجلب منفعة ولا يدفع عنه مضرة، لكنه كان بخيلافلما نذر لزمه يعونه والله أعلم

ثمت والحمد لله وحده . وصلىالله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليها وذلك نهار الثلاثاء آخر شهر صفر من سنة تسع وأربعين وسبمائة وحسبنا الله ونعم الوكيل



# ب الدارم الرحم

# ﴿ فتيا شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ﴾

(مسئلة في الغيبة) هل تجوز على أناس معينين أو يمين شخص بعينه ؟ وماحكم ذلك؟ افتونا بجواب بسيط ليعلم ذلك الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، ويستمدكل واحد بحسب قوته بالعلم والحكم

و الجواب كالحد للهرب العالمين، أصل الكلام في هذا ان يعلم أن الغيبة هي كا فسر هاالذي والحديث الصحيح لما سئل عن الغيبة فقال « هي ذكرك أخاك بما يكره » قيل: يا رسول الله أرأيت ان كان فيه ما تقول فقد بهته »

مين عَلَيْكُ الفرق بين الفية والبهتان وان الكذب عليه بهتله كافال سبحانه ( لولا إذ سمعتموه قلم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظم ) وقال تعالى ( ولا يأتين بهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ) وفي الحديث الصحيح «ان البهود قوم بهت »

قالكذب على الشخص حرام كله ، سواء كان الرجل مسلماً أو كافراً، براً أو فاجراً ، لكن الافتراء على المؤمن أشد بل الكذب كله حرام،

ولكن يباج عند الحاجة الشرعية \_ المعاريض \_ وقد تسمى كذبا لان الكلام يعني به المتكلم معنى ، وذلك المنى بريد أن يفهمه المحاطب ، فاذا لم يكن على ما يعنيه فهو الكذب المحض ، وإن كان على ما يعنيه ولكن ليس على ما يغهمه المحاطب فهذه المعاريض ، وهي كذب باعتبار الافهام ، وان لم تكن كذبا باعتبار النعاية السائغة ، ومنه قول النبي علي المحالية ( لم يكذب أبراهم إلا ثلاث كذبات كلمن في ذات الله: قوله لسارة أختي ، وقوله ( بل فعله كبيرهم هذا )وقوله (أي صقيم ) » وهذه الثلاثة معاريض ، وبها احتجاله لماء على جوار التعريض للمظلوم ، وجها احتجاله لماء على جوار التعريض للمظلوم ، وهو أن يعني بكلامه ما يحتمله الله غلوان لم يفهمه المحاطب، ولهذا قال من قال من وهو أن يعني بكلامه ما يحتمله الله على الله على على على حديث أم كاثوم وهو أن يعني بكلامه ما يحتمله الله على الله على الله على عديث أم كاثوم وهو أن ما رخص فيه رسول الله على الله على عديث أم كاثوم وهو أن ما رخص فيه رسول الله على الله المن هذا كافي حديث أم كاثوم المهاء إن ما رخص فيه رسول الله على المناه على عديث أم كاثوم المهاء إن ما رخص فيه رسول الله على المناه على حديث أم كاثوم المهاء إن ما رخص فيه رسول الله على المهاء إلى المهاء إلى المهاء إلى ما رخوم المهاء إلى المهاء المهاء إلى المهاء إلى المهاء إلى المهاء المهاء

بنت عقبة عن النبي عَلَيْكَيْ أنه قال « ليس بالكاذب الذي يصلح بين الناس فيقول خيراً او ينمي خيراً » ولم يرخص فيا يقول الناس انه كذب إلا في ثلاث في الاصلاح بين الناس وفي الحرب وفي الرجل يحدث امرأته

قال فَهُذَا كُله من الماريض خاصة ولهذا نفى عنه النبي وَاللَّهُ اسم الكاب باعتبار القصدوالغاية كاثبت عنه انه قال «الحرب خدعة» و انه كان إذا أراد غزوة ورى بنيرها

ومن هذا الباب قول الصديق في سفر الهجرة عن النبي عَلَيْكَ هذا الرجل يهديني السبيل وقول النبي عَلَيْكَ وقوله الرجل السبيل وقول النبي عَلَيْكَ وقوله الرجل السبيل وقول النبي عَلَيْكَ والدالكفار أسره «اله أخي» وعنى اخوة الدين، وفهموا منه اخوة النسب، فقال النبي عَلَيْكَ و إن كنت لأبرهم وأصدقهم السلم أخو المسلم »

والقصود هنا أن النبي علي الته فرق بين الاغتياب وبين البهتان ، وأخبر أن الخبر عايكره أخوه المؤمن عنه إذا كان صادقا فهو المغتاب، وفي قوله علي «ذكرك أخاك بما يكره »مو افقة لقوله تعالى (ولا يغتب بعضكم بعضاً ، أبحب أحدكم أن يأكل لم أخيه ميتافكر هتموه) فجعل جهة التحريم كونه أخا أخوة الا بمان، ولذلك تغلظت المنيبة أجيسب حال المؤمن ، فكلما كان أعظم المانا كان اغتيابه اشد

ومن جنس الغيبة الهمز واللمز ، فان كلاهما فيه هيب الناس والطعن عليهم كما في الغيبة ، لكن الهمز هو الطعن بشدة وعنف ، بخلاف اللمز فانه قد يخلو من الشدة والمنف، كما قال تعالى ( ومنهم من يلمزك في الصدقات ) أي يميبك و يطعن عليك . وقال تعالى ( ولا تلمزوا أنفسكم ) اي لايلمز بعضكم بعضا. وقال ( هماز مشاء بنميم ) وقال ( ويل لكل همزة لمزة )

إذا تبين هذا فنقول: ذكر الناس بما يكرهون هو في الاصل على وجهين ( أحدهما) ذكر النوع ( والتّأني ) ذكر الشخصالمين الحي أو البيت

أما الاول فكل صنف ذمه الله ورسوله يجب ذمه وليس ذلك من الغيبة كما أن كل صنف مدحه الله ورسوله بجب مدحه ، وما لعنه الله ورسوله لعن كما أن كل صنف مدحه الله وملائكته يصلى عليه ، فالله تعالى ذم الكافر والفاجر والفاسق والظالم والناوي والضال والحاسد والبخيل والساحر وآكل الرباوموكله

والسارق والزاني والحتال والفخور والمتكبر الجبار وأمثال هؤلاء، كا حد المؤمن التي وانصادق والبار والعادل والمهتدي والراشد والكريم والمتصدق والرحيم وأمثال هؤلاء، ولعن رسول الله عليه آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه عوالحد الله والمحدث حدثا أو والمحدث الم والمحدث المراقع عدثا ، ولعن الخر وعاصرها ومعتصرها وعاملها والمحمولة البه وبالمها ومشتريها وساقيها وشاربها وآكل نمنها ، ولعن اليهود والنصارى حيث حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها وأكلوا أنمانها، ولعن الله الذبن يكتمون ما أنزل عليهم السعوم فحملوها فباعوها وأكلوا أنمانها، ولعن الله الذبن يكتمون ما أنزل عليهم البينات من بعد ما بينه للناس وذكر لعنة الظالمين ،

والله هووملائكته يصلون علىالنبي ويصلون على الذين آمنوا. والصابر المسترجم عليه صلاة من ربه ورحمة ، والله وملائكته يصلون علىمعلم الناس الحيرويستغفر له كلشيء حتى الحيتان والطير ، وأمر الله نبيه أن يستغفر لذنبه والمؤمنين والمؤمنات فاذا كان القصود الامر بالخير والترغيب فيه والنهي عن الشر والتحذير منه فلابد من ذكر ذلك ولهذا كان النبي ﷺ إذا بلغه ان احداً فعل ماينهي عنه يقول. « ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهوباطلوان كان مائة شرط » « مابال رجال يتنزهون عن اشياء أترخص فيها? والله أبي لأتقاكم لله وأعلم بحـدوده » « مابال رجال يقول أحدهم: أما انا فأصوم ولا افطر ؟ ويقول الآخر أما انا فأقوم ولاانام ؟ ويقول الآخر: لا أنزوج النساء. ويقول الآخر: لا آكل اللحم؟ لكني اصوم وأفطرو أقوم وأنام وأنز وجالنساء وآكل اللح ? فمن رغب عن سنتي فليس مني ٧ وليس لاحد أن يعلق الحد والذم والحب والبغض والموالاة والعاداة والصلاة واللمن بغير الاسهاء التي علق الله بها ذلك مثل اسماء القبائل والمدائن والمذاهب والطرائق المضافة الى الائمة والمشابخ ونحو ذلك بما يراد بهالتعريف كما قال تمالى ( ياايها الناس أنا خلفناكم من ذكر وأنى وجملناكم شعوبا وقبائل لتمارفوا ، إن أكرمكم عند الله اتقاكم )وقال تعالى ( ألا إن أوليا الله لأخوف عليهم ولا هم يحزنون ﴿ الذينآ منوا وكانوايتقون)وقال( تلك الجنة التي نورث من عبادنا

من كان تقيا ) وقد قال ﷺ « ان آل ابي فلان ايسوا لي باولياء انمــا و ليي الله وصالح المؤمنين » وقال « الا ان اوليا أي التقون حيث كانوا ومن كانوا » وقال « أن الله أذهب عنكم عبية (١) الجاهلية ونخرها بالآباء . الناس رجلان: مؤمن تقي،وفاجرشق، الناس من آدم وآدم من تراب ، وقال ﴿ انه لافضل لعربي على عجمي ولالمجمي على عربي ولالابيض على اسود ولا لاسود على أبيض الابالتقوى ٥ فَذَكُرُ ۗ الازمان والعدل بأساء آلايثار والولاء والبليه والانتساب إلى عالم أو شيخ أَمَا يَقْصَدُ بَهَا التَّعْرِيفُ بِهُ لَيْتُمَارُ عَنْغَيْرُهُ ، فَامَا الْحَدُ وَالذَّمُو الْحَبُّ والبغض والموالاة والمعاداة فانما تكون بالاشياء التي الزلالله بها سلطانه ، وسلطانه كتابه، **فمن كان مؤمنا وجبت موالانه من اي صنف كان ، ومن كان كافرا وجيت** معاداته من أي صنف كان،قال تعالى ( انما وليكمالله ورسوله والذين آمنوالذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكمون ﴿ وَمَنْ يَتُولَى اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ كمنوا فإن حزب الله هم الغالبون) وقال تمالى ( ياايها الذين آمنوا لاتتخذوا اليهود والنصاري أولياء بمضهم أولياءبمض ) وقال تعالى ( والمؤمنون والمؤمنات معضهم أولياء بعض ) وقال تعالى ( لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء ) وقال تمالى ( افتتخذونه وذريته اوليـاء من دونيوهم لـكم عدو ? بئس الظالمين بدلا ﴾ وقال تمالى ( لانجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون منحاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابناءهم أو اخوانهم او عشيرتهم ، أولئك كتب في قلوبهم الايمان وايدهم بروح منه )

ومن كان فيه ابمان وفيه فجور اعطى من الموالاة بحسب إمانه ومن البغض محسب فجوره ولا بخرج من الايمان بالكلية بمجردالذنوب والمعاصي كما يقوله الحوارج والمعتزلة، ولا يجعل الانبياء والصديقون والشهداء والصالحون بمزلة الفساق في الايمان والحب والبغض والموالاة والمعاداة، قال الله تمالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتلوا فاصلحوا بينهما، فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي قبغي حتى تنيء إلى أمر الله، فان فاهات فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا إن الله

<sup>(</sup>١) پىنى الىكىر والىصبية بنيرحق

يحب المسطين إلى قوله - إنما المؤمنون اخوة ) فجملهم اخوة معوجود الاقتتال والبئي، وقال تعالى ( افنجمل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارضُ أم نجمل المتقين كالفجار؟ ) وقد قال تعالى ( ولا تأخذكم بهما رأفة في دن الله أن كنم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) فهذا الكلام في الانواع

وأما الشخص المعين فيــذكر مافيه من الشر في مواضع( منها )المظلوم له ان يذكر ظِالَه بِمَا فيه اما على وجه دفع ظلمه واستيفاء حقه كما قالت هند: يارسول الله أن ابا سِفيان رجلشحيـح وانه ليس يعطيني من النفقة مايكـفيني وولدي. فقال لهاالنبي عَيِّنَا فَيْهِ «خذيمايكفيكوولدك بالمعروف» كما قال عَيَّنَا فَيْهِ « ليُّ (١) الواجـــــــ محل عرضه وعقوبته » وقال وكيع : عرضه شكايته وعقوبته حبسه ، وقال تعالى ( لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم ) وقسد روى : انها نزلت في رجل نزل بقومهم يقروه . فاذا كان هذا فيمن ظلم بترك قراء الذي تنازع الناس في وجوبه وان كان الصحيح انه واجب، فكيف عن ظلم بمنع حقه الذي أتغق المسلمون على استجقاقه إياه؟ او مذكر ظالمه على وجه القصاص من غير عدوان ولا دخول في كذب ولا ظلم الغير وترك ذلك أفضل

(ومنها) أنَّ يكون على وجه النصيحة للسلمين في ديمهم ودنياهم من الحديث الصحيح عن فاطمة بنت قيس لما استشارت النبي عَلَيْكُ من تنكح ، وقالت : انه خطبني معاوية وابوجهمفقال«أما معاوية فصعلوك\امال!ه،وأماابو جهم.فرجل ضر اب للنساء » وروي« لايضع عصاه عن عاتقه»فبين لهاأن هذافقير قديمجزَعن حقك وهذا يؤذيك بالضرب. وكان هذا نصحاً لهاسوان تضمن ذكرعيب الخاطب

وفي معنىهذا نصح الرجل فيمن يعامله ومن يوكلهو يوضياليهومن يستشهده بل ومن يتحا كماليه. وامثالذاك،واذاكانهذاني مصلحة خاصة فكيف بالنصحفيا يتعلق به حقوق عموم المسلمين من الامراءوالحكاموالشهودوالعال أهل الديوان وغيرها ? فلا ريب أن النصح في ذلك أعظم كاقال النبي وَيَطِيِّلْكُو « الدين النصيحة ، الدين النصبيحة » قالو المن يارسول الله ؟ قال «الله و لكتابه ولرسوله ولا تُمة السامين و عامتهم

<sup>(</sup>١) بماطلته بالحق الذي عليه

وقد قالوا لعمر بن الخطاب : في أهل الشورى أمرٌّ فلاناوفلانا، فجمل يذكر في حق كل واحد من الستة \_ وهم أفضل الامة \_ أمراً جعله مانعاً له من تعيينه واذاكان النصح واجبا فيالمصالح الدينية الخاصة والعامة مثل نقلة الحديث الذين منلطون أو يكذبون كما قال يحيى بن سعيد: سألت مالكا والثوري والليث بن صعد أظنه والاوزاعي عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظ؟ فقالوا: بين أمره وِقال بمضهم لاحمد بن حنبل: انه يثقل علي ان أقول فلان كذا وفلان كذا ، فقال: اذا سكت أنت وسكت أنا فتي يعرف الجاهل الصحيح من السقيم . ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المحالفة للكتاب والسنة او العبادات الخالفة الكتاب والسنة فان بيان حالهم وتحذير الامة منهم واجب باتفاق المسلمين حتى قيل لاحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب اليكأو يتكلم في أهل البدع ? فقال: اذا قام وصلى واعتكف فانما هو لنفسه ، واذاتكلم في أهل البدع قائما هوالمسلمين، هذا أفضل . فبين إن نفع هذا عام المسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بني هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين ، ولولا من يقيمه الله الدفع ضرر هؤلاء لفسد الدن وكان فساده أعظم من فساد استيلاء المدو من أهل الحرب، فان هؤلاء اذا استولوا لم يفسدوا القلوبومافيها من الدين إلاتبعاً وأما أولئك فهم يفسدون الفلوب ابتداء

وقد قال النبي عَلَيْنَا وإن الله لا ينظر الى صور كمو أمو الكم و إنما ينظر الى قلوبكم وأعمالكم » وذلك ان الله يقول في كتابه ( لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والمعزان ليقوم الناس بالقسط، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس، وليه الله من ينصره ورسله بالقيب) قاخير انه أنزل الكتاب والمعزان ليقوم الناس بالقسط، وانه أنزل الحديد كما ذكر . فقو ام الدين بالكتاب الحادي ، والسيف الناصر ( وكني يربك هاديا ونصيراً )

والكتاب هو الاصل ولهـذا أول مابعث الله رسوله أنزل عليـه الكتاب ومكث بمكة لم يأمره بالسيف حتى هاجر وصار له أعوان على الجهاد .

وأعداء الدين توعان : الكفار والمنافقون وقد أمر الله نبيه بجهاد الطائفتين في قوله (جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ) في آيتين من القرآن

فاذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعا تخالف الكتاب ويلبسونها على الناس ولم تبين للناس فسد أمر الكتاب وبدل الدين، كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا على وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله

واذا كان أقوام ليسوا منافقين لكنهم ساعون للمنافقين قد التبس عليهسم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقاً وهو مخالف للكتاب وصاروا دعا. إلى بدع المنافقين كما قال تعالى ( لو خرجوا فيكم مازادوكم إلا خبالا ولا وضعوا خلالكم يبنونكم الفتنة وفيكم ساعون لهم ) فلا بد أيضاً من بيان حال هؤلاء بل الفتنة مجال هؤلاء أعظم فان فيهم إيماناً يوجب موالاتهم

وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين فلابد من انتحذير من تلك البدع وان اقتضى ذلك ذكرهم و تعبينهم بل ولو لم يكن كذلك لوجب بيان حالها ، لكن قالوها ظانين انها هدى و انها خير و انها دين و لم يكن كذلك لوجب بيان حالها ، وهذا وجب بيان حال من يغلط في الرقع والفتيا وهذا وجب بيان حال من يغلط في الزهد و العبادة ، وان كان الخطىء الجبهد مغفوراً له خطؤه ، وهو ما جور على اجبهاده ، فبيان القول و العمل الذي دل عليه الكتاب و السنة و اجب ما حور على اجبهاده ، فبيان القول و العمل الذي دل عليه الكتاب و السنة و اجب مذكر على وجه الذم و التأثيم له ، فان الله غفر له خطاه بل عجب لما فيه من مذكر على وجه الذم و التأثيم له ، فان الله غفر له خطاه بل عجب لما فيه من وغير ذلك و ان علم منه النفاق ، كا عرف نفاق جاعة على عهد رسول الله عن المناقب مثل عبد الله من ايو ذويه ، و كا علم المسلمون نفاق سائر الرافضة عبد الله من مثل عبد الله من المحاج و عمد بن سميد المصلوب فهذا بذكر مثل عبد الله مثل عبد القدوس بن المحاج و عمد بن سميد المصلوب فهذا بذكر منافقا أو مؤمنا خطئا ذكر عا يعلم على المرجل ان يقفو ما ليس اله علم عولا يحل له ان يتكلم في هذا الباب على قاصداً بذلك وجه الله تمالى و ان تكون كلة الله هي العليا، و ان يكون الدين الدين

كله لله، فمن تكام في ذلك بغير علم او بما يعلم خلافه كان آثما وكذلك القاضي والشاهد والمفتي كما قال النبي عَلَيْكِيِّةٍ ﴿ القضاءَ ثَلاثَةَ :قاضيان في النار وقاض في الجنة : رجل علم الحن وقضى به فهو في الجنة ، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار ، ورجل علم الحق فقضى مخلاف ذلك فهو في النار ، وقد قال تعالى (ياايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهدا. للهولو على انفسكم او الوالدين والاقربين أن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وان تاووا أو تعرضوا فان الله كان بما تعملون خبيراً ) واللي هو الكذب والاعراض كمان الحقومثله مافي الصحيحين عن النبي عَلَيْكُ إنه قال « البيعان بالخيار مالم يتفرقا فان صدقا وبينابورك لها في بيعهماوان كذباوكمامحقت بركة بيعهما ٧ مُ ثُمُ القائل في ذلك بعلم لابد له من حسن النية فلو تكلم بحق لقصد العلو في الارض او الفساد كان بمنزلة الذي يقاتل حميـة ورياء. وان تكلم لاجل الله تمالى مخلصاً له للدين كان من المجاهدين في ســبيل الله من ورثة الانبياء خلفاء الرسل، و ليس هذا الباب مخالفالقوله « الغيبة ذكرك اخاك بما يكره » فان الاخ هو المؤمن وأخا المؤمن إن كان صادقا في إيمانه لم يكره ماقلته من هذا الحق الذي يحبه الله ورسوله وان كان فيه شهادة عليه وعلى ذويه، بل عليه أن يقوم بالقسط وبكون شاهداً لله ولو على نفسه او والديه او اقربيه،ومتى كره هذا الحق كان ناقصاً في ايمانه، ينقص من اخو ته بقدر مانقص من ايمانه، فإيمتمر كراهته من الجهةالتي نقص منها ابمانه اذكراهته لما محبه الله ورسوله توجب تقديم محبة الأم ورسوله كما قال تعالى ( والله ورسوله احق ان يرضوه )

ثم قد يقال: هذا لم يدخل في حديث الغيبة لفظا ومعنى وقد يقال دخل في ذلك الذين خص منه كما يخص العموم اللفظي والعموم المعنوي وسواء زال الحكم لزوال سببه او لوجود مانعه فالحكم واحد والنزاع في ذلك يؤول الى اللفظ إذ العلمة قد يعني بها المقتضية والله اعلم وأحكم وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم

## أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقمار والتعليل وبطلان الجبر والتعطيل مجوع من فنادي

مرشخ الله المرات المرا

## ب الدارم الرحم

## وبہ نستیں

سؤال وردعلى الشيخ تقي الدين بن تيمية رضي الله عنه من الديار المصرية في شوال منة أربع عشرة وسبمائة ، في حسن إرادة الله تمالى لخلق الخلق وإنشاء الانام ، وهل يخلق لعلة أولقير علة ؟ فان قيل لا لعلة فهو عبث تمالى الله عنه ، وان قيل لعلة ، فأن قلم انها لمحدثة لزم أن يكون المعلول لم يزل، وان قلتم انها محدثة لزم أن يكون المعلول لم يزل، وان قلتم انها محدثة لزم أن يكون المعلول الم يكون المعلول عال

و الجواب الحد لله رب العالمين . هذه المسئلة من اجل المسائل الكبار التي تكلم فيها الناس وأعظمها شعباً وفروعا ، وأكثرها شبها ومحارات. فان لها تعلقا بصفات الله تعالى و بأسهائه وأفعاله وأحكامه من الامر والنهي والوعدو الوعيد ، وهي داخلة في خلقه وأمره ، فكل مافي الوجود متعلق بهذه المسئلة ، فان المحلوقات جميعها متعلقة بها وهي متعلقة بالخالق سبحانه ، وكذلك الشرائع كلها: الامر والنهي والوعد والوعيد متعلقة بها وهي متعلقة بمسائل القدر والامر ، ومسائل الصفات والاضال ، وهذه جوامع علوم الناس ، فعلم الناس ، فعلم الناس ، فعلم الناس ، والنهي

وقد تكلم الناس في تعليل الاحكام الشرعية والامر والنهي كالامر بالتوحيد والصدق والعدل والصلاة والزكاة والصيام والحج ، والنهي عن الشرك والكذب والظلم والفواحش، هل أمر بذلك لحكة ومصلحة وعلة اقتضت ذلك أم ذلك لحف المشيئة وصرف الارادة ? وهل علل الشرع بمنى الداعي والباعث ؛ او بعنى الامارة والعلامة ؟ وهل يسوغ في الحكة أن ينهى الله عن التوحيد والصدق والعدل ، ويأمر بالشرك والكذب والظلم ام لا ؟

وتكام الناس في تنزيه الله تمالى عن الظلم هل هو منزه عنهمع قدرته عليه أم الظلم ممتنع لنفسه لا يمكن وقوعه ،

وتكلموا في محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه هل هو بمعنى إرادته وهوالثواب والمقاب الخلوق ، ام هذه صفات أخص من الارادة

وتنازعوا فيا وقع في الارض من الكفر والفسوق والمصيان ، هل يريده و محبه ويرضاه كا يريد و يحب سائر ما يحدث ? امهو واقع بدون قدرته ومشيئته ؟ ولا يكون لا يقدر أن يهدي ضالا ولا يضل مهنديا ؟ امهو واقع بقدرته ومشيئته ؟ ولا يكون في ملكه مالا يريدوله في جميع خلقه حكمة بالفة ، وهو يبغضه و يكرهه و يمقت فاعله ولا يحب الفساد و لا يرضى لعباده الكفر و لا يريده الا رادة الدينية المتضمنة لمحبته و رضاه ، وإن أراده الارادة الكونية التي تتناول ماقدره وقضاه ، وفر وع هذه المسئلة كثيرة

ولاجل تجاذب الاصل ووقوع الاشتباء فيه صار الناس فيه إلى التقديرات الثلاثة المذكورة في سؤال السائل، وكل تقدير قال به طوائف من بني آدم من المسلمين وغير المسلمين

﴿ فالتقدير الاول ﴾ هو قول من يقول خلق المحلوقات وأمر بالمأمورات لالعلة ولا لداع ولا باعث ، بل فعل ذلك لحض المشيئة وصرف الارادة ، وهذا قول كثير بمن يثبت القدر، وينتسب الى السنة من اهل الكلام والفقه وغيرهم . وقد قال بهذا طوائف من اصحاب مالك والشافي وأحمد وغيرهم ، وهوقول الاشعري وأصحابه ، وقول كثير من نفاة القياس الظاهرية كان حزم وأمثاله .

ومن حجة هؤلا. انه لو خلق الخلق لعلة لكان ناقصا بدونها مستكملابها ، فانه إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة اليه سواء او يكون وجودها اولى به . فان كان الاول امتنع ان يغمل لاجلها ، وان كان الثاني ثبت ان وجودها اولى به ، فيكون مستكملا بها ، فيكون قبلها ناقصا

ومن حجبهم ماذكره السائل من انالعلة إنكانت قدعة وجبقدم المعلول لان العلة الغائية وانكانت متقدمة على المعلول في العلم والقصد كايقال : اول الفكرة آخر العمل، وأول البغية آخر الدرك. ويقال ان العلة الغائية بها صار الفاعل قاعلا فلا ريب أنها متأخرة في الوجود عن العمل، فن فعل فعلا لمطلوب يطلبه بذلك الفعل كان حصول المطلوب بعد الفعل، قدم النفل قدعا بطريق الاولى.

فلو قبل أنه يفعل لعلة قديمة إنم أن لا يحدث شيء من الحوادث وهو خلاف المشاهدة ، وإن قبل انه فعل لعلة حادثة إنم محذوران (احدهما) ان يكون وجودها فان العلة اذا كانت منفصلة عنه فان لم يعد اليه منها حكم امتنع ان يكون وجودها اولى به من عدمها ، وإذا قدر انه عاد اليه منها حكم كان ذلك حادثا فتقوم به الحوادث (والحدور الثاني) ان ذلك يستازم التسلسل من وجهين (احدهما) ان تلك العلة الحادثة المطلوبة بالفعل هي ايضا ما محدثه الله تعالى بقدرته ومشيئته ، فان كانت لغير علة أزم العبث كانت لغير علة أزم العبث كانت لغم عاد التقسيم فيها ، فاذا كان كل ما احدثه لعلة والعلة عما احدثه لزم تسلسل الحوادث (الثاني) ان تلك ما احدثه لعلة والعلة عما احدثه لزم تسلسل الحوادث (الثاني) ان تلك العلة أما ان تكون مرادة لنفسها او لعلة أخرى ، فان كانت مرادة لنفسها امتنع حدوثها لان ما اراده الله تعالى لذاته وهو قادر عليه لا يؤخر إحداثه ، وان كانت مرادة لغيرها فالقول في ذلك الغير كالقول فيها ويلزم التسلسل . وهذا و نحوه من ينفى تعليل أفعال الله تعالى وأحكامه

والتقدير الثانيك قول من يجمل العلة الغائية قديمة كا بجمل العلة الفاعلية قديمة كا يجمل العلة الفاعلية قديمة كا يقول ذلك من المسلمين كاسيآبي بيانه ، كايقول ذلك من يقوله من المتعلسفة القائلين بقدم العالم . وهؤلاء اصل قولهم أن المبدع العالم علة تامة تستلزم معلولها لا يجوز أن يتأخر عنها معلولها . وأعظم حججهم قولهم أن جميع الامور المعتبرة

في كونه فاعلا ان كانت موجودة في الازل لزم وجودالمفهول في الازل لان العلة التامة لايتأخر عنها معلولها، فانه لو تأخر لم تكن جميع شروط الفعل وجدت في الازل فانا لانعني بالعلة التامة إلاما يستلزم المعلول، فاذا قدر انه تخلف عنها المعلول لم تكن تامة ، وان لم تكن العلة التامة التي هي جميع الامور المعتبرة في الفعل وهي المقتضى التام لوجود الفعل وهي جميع شروط الفعل التي يلزم من وجودها وجود الفعل وان لم يكن جميعا في الازل فلابد إذا وجد المفعول بعد ذلك من تجدد سبب وان لم يرجيح أحد طرفي المكن بلا مرجح ، وإذا كان هناك سبب حادث فالقول في حدوثه كالقول في الحادث الاول ويلزم التسلسل . قالوا فالقول بانتفاء العالمة التامة المستلزمة للمفعول يوجب إما التسلسل وإما الترجيح بلا مرجح

م أكثر هؤلاه يتبتون لفله المنافقة عائية للفعل وهي بعينها الفاعلة ولكنهم متناقضون فانهم يثبتون له الملة الفائية ويثبتون لفعله الملة الفائية، ويقولون مع هذا ليس له ارادة بله هوموجب بالذات الافاعل بالاختيار. وقولم باطل من وجوه كثيرة: منها ان يقال هذا القول يستلزم أن لا يحدث شيء ، وان كل ما حدث حدث بنير إحداث محدث ومعلوم أن يطلان هذا أبين من بطلان التسلسل وبطلان الترجيح بلا مرجح ، وذلك ان العلة التأمة المستلزمة لمعلولها يقترن بها معلولها ولا يجوز أن يتأخر عبها شيء من معلولها، فكل ماحدث من الحوادث لا يجوز أن يحدث عن هذه العلمة التأمة ، وليس هناك ما يصدر عنه الممكنات سوى الواجب بنفسه الذي سهاه مؤلاء علة تامة ، فإذا المتنع صدور الموادث عنه وليس هناك ما محدثها غيره لزم أن يحدث بلا محدث

وأيضا فلوقدر أنغيره احدثها فانكان واجبا بنفسه كان القول فيه كالقول في الواجب الاول. وأصل قولهم أن الواجب بنفسه علة تامة تستلزم مقارنة معلوله له فلا يجوز أن يصدر على قولم عن العلة التامة حادث، لابو اسطة ولا بغير واسطة ، لان تلك

الواسطة ان كانت من لوازم وجوده كانت قديمة معه ، فامتنع صدور الحوادث عنها وان كانت حادثة كان القول فيها كالقول في غيرها

وان قدر ان المحدث للحوادث غير واجب بنفسه كان ممكنا مفتقراً الى موجب يوجب به. ثم انقبل انه محدث كان من الحوادث، وان قبل انه محدث كان من الحوادث عنه ، فان الممكن لا يوجد له علم وامتنع حين شد حدوث الحوادث عنه ، فان الممكن لا يوجد هو ولاشيء من صفاته وأفعاله الا عن الواجب بنفسه. فاذا قدر حدوث الحوادث عن ممكن قديم معلول لعلمة قديمة قبل هل حدث فيه سبب يقتضي الحدوث أم لا مقدم لم محدث سبب لزم التسلسل كما تقدم

( الوجه الثاني ) الذي يبين بطلان قولهم ان يقال : مضمون الحجة انه إذا لم يكن ثم علة قديمة لزم التسلسل او الترجيح بالامرجح والتسلسل عندكم جائز. فان أصل قولهم ان هذه الحوادث متسلسلة شيئا بعد شيءوان حركات الفلك توجب أستمداد القوابل لان تغيض عليها الصور الحادثة من العلة القديمة سواء قلتم هي المقل الفعال او هي الواجب الذي يصدر عنــه بتوسط المقول او غير ذلك من الوسائط، وأذاكان التسلسل جائزاً عندكم لم يمتنع حدوث الحوادث من غير علة موجبة للمعلول وان زم التسلسل، بل هذا خير في الشرع والعقل من قو لكم، وذلك أن الشرع أخبر أن الله خلق السموات والارض في ستة أيام وهــذا مما اتفق عليه الملل:السلمون واليهودوالنصارى. فان قيل بإنه خلقها بسبب حادث قبل ذلك كان خيراً من قولهم أنها قديمة أزلية ممه في الشرع ، وكان أولى في المقل لان العقل ليس فيه مايدل على قدم هذه الافلاك حتى يعارض الشرع، وهذه الحجة العقلية انما تقتضي انه لايحدث شيء إلابسبب حادث فاذاقيل أن السموات والارض خلقها الله تمالى بما حدث قبل ذلك لم يكن في حجتكم المقلية ما يبطل هذا ( الوجه الثالث ) أن يقال حدوث حادث بمدحادث بلا نهاية إما أن يكون

تمكنا في المقل او ممتنما ، فان كان ممتنما في المقل لزم ان الحوادث جميمها لها اول كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام، وبطل قولهم بقدم حركات الافلاك، وان كان محدثًا أمكن أن يكون حدوث مأحدثه الله تعالى كالسموات والارض موقوفًا على حوادث قبل ذلك كا تقولون أنم فيا يحدث في هذا العالممن الحيوان والنبات والمعادن والمطر والسحاب وغير ذلك فيلزم فساد حجتكم على التقدرين ثم يقال: اما أن تثبتوا لمبدعالعالم حكمة وغاية مطلوبة واما أن لاتثبتوا ، فان لم تثبتوا بطل قولكم باثبات العلة الغاثية وبطل ماتذكرونه من حكمة الباري تعالى في خلق الحيوان وغير ذلك من المحلوقات ، وأيضا فالوجود يبطل هذا القول ، فان الحكمة الموجودة في الوجود أمر يفوق العدوالاحصاء ، كاحداثه سبحانه لما محدثه من نسمتة ورحمته وقت حاجة الخلق اليه، كاحداث المطر وقت الشتاء بقدر الحاجة واحداثه للانسان الآلات التي محتاج اليهابقدر حاجتهوأمثال ذلك مماليس حذا موضع بسطه،وان أثبتم لهحكة مطاوية \_وهي باصطلاحكم العلة الغائية\_ لزمكم أن تثبتوا له المشيئة والارادة بالضرورة، فإن القول بإن الفاعل فعل كذا لحكمة كذا بدون كونه مريدآ لتلك الحكمةالمطلوبةجم بينالنقيضين،وهؤلاء المتفلسفة من أكثر الناس تناقضا ولهذا يجىلون العلم هو العالم والعلم هو الارادة والارادة هي القدرة وأمثال ذلك

(وأما التقدير الثالث)وهو انه فعل المفعولات وأمر بالمأمورات لحكمة محودة فهذا قول أكثر الناس من المسلمين وغير المسلمين، وقول طوائف من أهل الحكام من المحزلة والشافي ومالك واحمد وغيره، وقول طوائف من أهل الحكام من المحزلة والمكرامية والمرجئة وغيره، وقول أكثر أهل الحديث والتصوف وأهل التفسير وأكثر قدماء الفلاسفة وكثير من متأخريهم كابي البركات وأمثاله ، لكن هؤلاء على أقوال: منهم من قال ان الحكة المطاوبة مخاوقة منفصلة عنه أيضا كا

يقول ذلك من يقوله من المعتزلة والشيعة ومن وافقهم ، وقالوا الحكمة في ذلك أحسانه إلى الخلق،والحكمة في الامر تعريض المكافين للثواب، وقالوا ان فمل الاحسان الى الغير حسن محمود في العقل. فخلق الخلق لهذه الحكمة من غير أن يعود اليه من ذلك حكم ولا تام به فعل ولا نعت ،فقال لهمالناس أنَّم متناقضون في هذا القول لان الاحسان الى الغير محمود لكونه يعود منه على فاعله حكم يحمد لاجله ، أما لتكميل نفسه بذلك وأما لقصده الحمد والثواب بذلك، وأما لرقة والم يجده في نفسه يدفع بذلك الاحسان لالم ،وأماللتذاذهوسر وره وفرحه بالاحسان، فأن النفس الكريمة تفرح وتسر وتلتذ بالخير الذي يحصل منها الى غيرها ، فالاحسان الى الغير محود لكون الحسن يعو داليه من فعله هذه الامور حكم محمد لاجله ، اما اذا قدر أن وجود الاحسان وعدمه بالنسبة الى الفاعل سواء لم يعلم أن مثل هذا الغمل يحسن منه بل مثل هذا يمد عبثا في عقول العقلاء، وكل من فعل فعلا ليس فيه لنفسه لذة ولا مصلحة ولا منفعة بوجه من الوجوء لاعاجلة ولا آجلة كانعبثاولم يكن محموداً على هذا ، وأنَّم علتم أفساله فراراً من العبث فوقعتم في العبث، فإن العبث هو الغمل الذي ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا فائدة تمود على الفاعل، ولهذا لم يأمر الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا أحد من المقلاء أحداً بالاحسان الى غيره ونفعه ونحو ذلك الا لما له في ذلك من المنفعة والمصلحة ، والا فأمر الفاعل يغمل لايمود اليه منه لذة ولا سرور ولا منفعة ولا فرح بوجه من الوجوء لافي الماجل ولا في الآجل لايستحسن من الآمر

ونشأمن هذا الكلام نزاع بين المعتزلة وغيرهم ومن وافقهم في مسئلة التحسين والتقبيح العقلي عقائمت ذلك المعتزلة وغيرهم ومن وافقهم من أصحاب ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمدو اهل الحديث وغيرهم وحكو اذلك عن ابي حنيفة نفسه ، ونني ذلك الاشعرية ومن وافقهم من اصحاب مالك والشافعي واحمد وغيرهم، واتفق الفرية ان

على الحسن والقبح اذا فسرا بكون الفعل نافعا للفاعل ملائماً له وكونه ضارا الفاعل منافراً له انه يمكن معرفته بالعقل كا يعرف بالشرع، وظن من ظن من هذاء وهذا ليس كذلك، بل حميع الافعال التي أوجبها الله تعالى وندب البهاهي نافعة لفاعليها ومصلحة لهم، وجميع الافعال التي نهى الله عنها هي ضارة لفاعليها ومفسدة في حقهم، والثواب المترتب على طاعة الشارع نافع للفاعل ومصلحة له، والذم والعقاب المترتب على معصيته ضار للفاعل ومفسدة له ، والذم والعقاب المترتب على معصيته ضار للفاعل ومفسدة له ، والمتزلة اثبتت الحسن في افعال الله تعالى لا يعمى حكم يعود اليه من افعاله . ومنازعوهم لما اعتقدوا ان لاحسن ولا قبح الا ماعاد الى الفاعل منه حكم نفوا ذلك وقالوا القبيح في حق الله تعالى هو المتنعلذاته، معمول منه عنه من الافعال فهو حسن، اذ لا فرق بالنسبة اليه عندهم بين مفعول ومفعول ، واولئك اثبتوا حسنا وقبحا لا يعود الى الفاعل منه حكم يقوم بذاته، اذ عندهم لا يقوم بذاته وصفولا فعل ولا غيرذلك وان كانواقد يتناقضون بأخذه اذ قبسه ن ذلك على ما يحسن من العده وان كانواقد يتناقضون بعدائه، اذ عندهم لا يقوم بذاته وصفولا فعل ولا غيرذلك وان كانواقد يتناقضون بالفعال و معمود الى الفاعل منه حكم يقوم بذاته، اذ عندهم لا يقوم بذاته وصفولا فعل ولا غيرذلك وان كانواقد يتناقضون بالفيد و تعدم كولونك وان كانواقد يتناقضون الهدائه، اذ عنده المهود الى الفاعل منه حكم يقوم و القبيد العدود الهدود و المهود الى الفاعل منه حكم يقوم و الفيد العدود الهود الهدود و العدود العدود العدود العدود الهود و العدود و العدود

مم اخذوا يقيسون ذلك على ما يحسن من العبد ويقبح ، فجعلوا يوجبون على الله سبحانه ما يوجبون على العبد، ويحرمون عليه من جنس ما محرمون على العبد، ويسمون ذلك العدل والحكة مع قصور عقلهم عن معرفة حكمة، فلا يتبولون له مشيئة عامة ، ولا قدرة تامة ، فلا بجملونه (على كل شي، قدير) ولا يقولون ه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا يقرون بانه خالق كل شيء . ويثبتون له من الظلم ما نزه نفسه عنه سبحانه ، فانه قال (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظما ولا هضا) اى لا يخاف ان يظلم فيحمل عليه من سيئات غيره ولا يهضم من حسناته . وقال تعالى (ما يبدل القول لدي وما انا بظلام غيره ولا يهضم من حسناته . وقال تعالى (ما يبدل القول لدي وما انا بظلام ألمبيد) وقال عليه من سيئات المبيد) وقال عليه من حسناته . وقال تعالى (ما يبدل القول لدي وما انا بظلام أمتى يوم القيامة فتنشر له تسعة وتسعون سجلاكل سجل مدالبصر، فيقال له:هل

تنكر من هذا شيئا ؟ فيقول: لا يارب ، فيقال له لاظلم عليك اليوم ، ويؤتى ببطاقة فيها شهادة أن لا الله ألا الله فتوضع البطاقة في كفة والسجلات في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة ، فقد أخبر النبي على الله لا يظلم بل يثاب على ما ألى به من التوحيد ، كاقال تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره \* ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره )

وجمهور هؤلاء الذين يسمون انفسهم عدلية يقولون من فعل كبيرة واحدة احبطت جميع حسناته وخلد في نار جهنم، فهذا الذي ساه الله ورسوله ظلما يصفون الله به مع دعواهم تنزيهه عن الظلم، ويسمون تخصيصه من يشاء برحمته وفضله وخلقه ما خلقه لما له فيه من الحكمة البالغة ظلما. والكلام في هذه الامور مبسوط في غير هذا الموضع (وانما) نبهنا على مجامع اصول الناس في هذا الماقم

وهؤلاء المعتزلة ومن وانقهم من الشيعة يوجبون على الله سبحانه ان يفعل بكل عبد ما هو الاصلح له في دينه ، وتنازعوا في وجوب الاصلح في دنياه ، ومذهبهم انه لايقدران يفعل مع مخلوق من الصلحة الدينية غير مافعل، ولا يقدران بهدي ضالا ولا يقبل مهتديا

واما سائر الطوائف الذين يقولون بالتعليل من الفقها و اهل الحديث والصوفية و اهل الكلام وغيرهم والمتفلسفة ايضا فلا يو افقونهم على هذا بل يقولون انه يفعل ما يفعل سبحانه لحكمة يعلمها سبحانه ، وهو يدلم العباد او بعض العباد من حكمته ما يطلعهم عليه وقد لا يعلمون ذلك . والامور العامة التي يفعلها تكون لحكمة عامة ورحمة عامة ، كارسال محمد عليه النهوية في الحلقوفيه اعظم حكمة للخالق ورحمة للعالمين ) فأن ارساله كان من اعظم النعمة على الحلقوفيه اعظم حكمة للخالق ورحمة منه لعباده كا قال تعالى ( لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم يتاو علمهم آياته ويزكهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ) وقال تعالى ( وكذلك فتنا يتاو علمهم آياته ويزكهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ) وقال تعالى ( وكذلك فتنا

مِعَسَهُم يَعَشَّ لِيَعُولُوا أَهُولًا مِن الله عليهم من بيننا أليس الله باعلم بالشاكرين) وقال تعالى ( الم تر الى الذين بدلوا نعمة الله كفرا ) قالوا هو محمد عَيِّ اللهِ

فاذا قال قائل فقد تضرر برسالته طائفة من الناس كالذين كذبوه من المشركين وأهل الكتاب كان عن هذا جوابان

(أحدهما) أنه نفعهم بحسب الامكان فانه اضعف شرهم الذي كانوا يفعلونه لولا الرسالة باظهار الحجج والآيات التي زلزلت ما في قلوبهم، وبالجهاد والجزية التي اخافتهم واذلهم حتى قل شرهم ، ومن قتله مهم مات قبل ان يطول عمره في الكفر فيعظم كفره ، وكان ذلك تقليلا لشره ، والرسل صلوات الله عليهم عشوا لتحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الامكان

(والجواب الثاني) ان ما حصل من الضرر امر منمور في جنب ما حصل من النفع، كالمجار الذي عم نفعه اذا خرب به بعض البيوت او احتبس به بعض المسافرين والمكتسبين كالقصارين ونحوهم ، وما كان نفعه ومصلحته عامة كان خيرا مقصوداً ورحمة محبوبة وان تضرر به بعض الناس. وهذا الجواب اجاب به طوائف من المسلمين واهل الكلام والفقه وغيرهم من الحنفية والحنبلية وغيرهم ومن الكرامية والصوفية ، وهو جواب كثير من المتفلسفة

وقال هؤلاء جميع ما محدثه في الوجود من الضرر فلا بد فيه من حكمة قال تعالى اصنع الله الذي اتقن كل شيء خلقه ) والضرر الذي احسن كل شيء خلقه ) والضرر الذي محصل به حكمة مطلوية لا يكون شرا مطلقا، وان كان شرا بالنسبة الى من تضرر به ولهذا لا مجي ، في كلام الله تعالى وكلام رسوله عليات اضافة الشر وحده الى الله ، بللا يذكر الشر الاعلى احدوجوه ثلاثة ، إما أن يدخل في عموم المحلوقات فانه اذا دخل في المموم أفاد عموم القدرة والمشيئة والحلق وتضمن مااشتمل عليه من حكمة متملق بالمموم ، وإما أن يضاف الى السبب الفاعل ، وإما أن يحذف فاعله

قالاول كقوله تعالى (الله خالق كل شيء) و نحو ذلك ، ومن هذا الباب أمهاء الله المقترنة كالمعطي المانع ، والضار النافع ، المعز والمذل ، الحافض الرافع ، فلا يفرد الاسم المانع عن قرينه ولا الضارعن قرينه لان اقترانها يدل على العموم وكل مافي الوجود من رحمة ونفع ومصلحة فهو من فضله تعالى ، وما في الوجود من غير ذلك فمن عدله ، فكل نعمة منه فضل ، وكل نقمة منه عدل ، كا في الصحيحين عن النبي عليلية إنه قال « يمين الله ملاً ى لا يغيضها نفقة ، سحاء الليل والنهار ، أرأيتم ماأنفق منذ خلق السموات والارض ? فانه لم ينض مافي يمينه ، والقسط بيده الأخرى يخفض و برفع » فأخبر أن يده الميني فيها الاحسان الى والقسط بيده الأخرى فيها المدل والمبزان الذي به يخفض و برفع ، فخفضه و رفع ، خفضه ورفع من عدله ، واحسانه الى خلقه من فضله .

وأما حذف الفاعل فمثل قول الجن ( وإنا لاندرى أشر أريد بمن في الارض أم أراد بهم ربهم رشدا ) وقوله تعالى (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) ونحو ذلك

وإضافته الى السبب كقوله ( من شرما خلق ) وقوله ( فأردت أن أعيبها) معقوله (فأراد ربك أن يبلغا أشدها ويستخرجا كنزهما ) وقوله تعالى (ماأصابك من حسنة فن الله وما أصابك من سيئة فن نفسك ) وقوله ( ربنا ظلمنا أنفسنا) وقوله تعالى ( أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم ) وأمثال ذلك .

ولهذا ليس في أسماء الله الحسنى اسم يتضمن الشر وانما يذكر الشر في مفعولاته كقوله ( نبيء عبادي آني أنا الغفور الرحم \* وأن عذا بي هو العذاب الاليم) وقوله ( ان ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحم ) وقوله ( اعلموا ان الله شديد المقاب ) الآية ، وقوله ( إن بطش ربك لشديد \* انه هو يبدي، ويعيد \* وهو الغفور الودود)

قَيِن سبحانه أن بطشه شديد، وانه هوالغفور الودود.

واسم المنتم ليس من أسماء الله الحسني الثابتة عن النبي عَيِّلِينَةٍ وانما جاء في القرآن مقيداً كقوله تعالى ( إنا من الحبرمين منتقمون ) وقوله ( ان الله عزيز ذو انتقام) والحديث الذي في عدد الاساء الحسني الذي يذكر فيه المنتم وذكر في سياقه «البر التواب المنتقم العفو الرؤوف» ليسهوعند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي عَلَيْكُ بل هذا ذكره الوليد بن مسلم عن بعض شيوخه ولهذا لم روه أحد من أهل الكتب المشهورة إلا الترمذي، رواه من طريق الوليد بن مسلم بسياق،ورواه غيره باختلاف في الاسماء وفي ترتيبها يبين أنه ليس من كلامالنبي عَلَيْتُهُ . وسأثر من روى هذا الحديث عن أبي هريرة ثم عن الاعرج ثم عن أبي الزناد لم يذكروا أعيان الاساء، بل ذكروا قوله ﷺ « ان لله تسعة وتسعين اميا مائة إلا واحدا من أحصاها دخل الجنمة » وهكذا أخرجه أهل الصحيح كالبخاري ومسلم وغميرهما ، ولكن روي عدد الاسماء من طريق أخرى من حديث محمد بن سيرين عن أبي هربرة ورواه ابن ماجه واسناده ضعيف يعلم أهل الحديث إنه ليس من كلام النبي عَيَالِيَّةِ ، وليس في عدد الاسماء عنالنبي عَيَالِيُّهُ إلا هذان الحديثان كلاهما مروي منطريق أبي هريرة وهذامبسوط في موضعه (١) والمقصود هنا التنبيه على أصول تنفع في ممر فة هذه المسئلة فان نفوس بني آدم لايزال يجول فيها من هذه المسئلة أمر عظيم

واذا علم العبد من حيث الجلة أن لله فيا خلقه وما أمر به حكمة عظيمة كفاه هذا ، ثم كا ازداد علما وأيمانا ظهر له من حكمة الله ورحمت مايهر عقله ويتبين له تصديق ماأخبر الله به في كتابه حيث قال (سنربهم آباتنا في الآفاق

<sup>(</sup>١) ملخص كلامه ان الانتقام من اضاله التي لم يثبت له منها أسم . ونقول انه في اللغة للتي ورد بهاالقرآن بمني الجزاء والقصاص لا يسمعني الظلم كما يستعمله الناص

وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق) فانه ويُتَطِلِنهُ قال في الحديث الصحيح « لله أرحم بعباده من الوالدة بولدها » وفي الصحيحين عنه انه قال هان الله خلق الرحمة يوم خلقها مانة رحمة أنزل منها رحمة واحدة ، فيها يتراحم الخلق حتى ان الدابة لترفع حافرها عن ولدها من تلك الرحمة ، واحتبس عنده تسعاً وتسمين رحمة فاذا كان يوم القيامة جمع هذه الى تلك فرحم بها عباده » أو كما قال

ثم هؤلاء الجهور من المسلمين وغيرهم كأيمة المذاهب الاربعة وغيرهم من السلف والعلماء الذين يثبتون حكمة فلا ينفونها (١) كما نفاها الاشعرية ونحوهم الذين يثبتون ارادة بلاحكمة ومشيئة بلا رحة ولاعبة ولارضى، وجعلوا جميع المخلوقات بالنسبة اليهسواء لا يفرقون بين الارادة والحبة والرضى بل ماوقع من الكفر والفسوق والعصيان قالوا انه يحبه ويرضاه كايريده، واذا قالوا لا يحبه ولا يرضاه دينا قالوا انه لا يريده دينا، وما لم يقع من الا يمان والتقوى فانه لا يحبه ولا يرضاه عنده كالا يريده. وقد قال تعالى (إذ يبيتون ما لا يرضى من القول) فأخبر انه لا يرضاه من انه قدره وقضاه، ولا يو افقون المعتزلة على انكار قدر الله تعالى وعوم خلقه ومشيئته وقدرته، ولا يشهونه بخلقه في ايوجب و يحرم كافعل هؤلاء، ولا يسلبونه ما وصف به نفسه من صفاته وأفعاله بل أثبتوا له ما أثبته لنفسه من الصفات والافعال و تزهوه عما نزه عنه نفسه من الصفات والافعال، وقالو الن الله خالى كل شيء قدير وهو يحب الحسنين والمتقين، ويرضى عن السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان ولا يرضى لعباده الكفر، ولا

<sup>(</sup>١)كذا في الاصل وظاهره ان كلمة «الذين »صفة لما قبله وحينئذ يبقى مبتدأ الكلام بغير خبر . فاذا حذفت كانت جملة «يثبتون »خبرالمبتدأ ، واذا بقيت وجب حذف الفاء من قوله « فلا ينفونها » لتكون الجلة بعدها هي الخبر . وربما كان في الاصل تحريف غير هذا

ومليكه فقد فرق بين المحلوقات اعبانها وأفعالها كما قال تعالى ( أفنجعل المسلمين ومليكه فقد فرق بين المحلوقات اعبانها وأفعالها كا قال تعالى ( أفنجعل المسلمين كالمجرمين ) وكما قال ( أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن مجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم وممانهم الساء ما يحكمون ) وقال تعالى ( أم مجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض المجل المقين كالفجار) وقال ( وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات ) وامثال ذلك مما يبين الفرق بين المحلوقات وانقسام الحلق الى شقي وسعيد كما قال تعالى ( هو الذي خلقكم فنكم كافر ومنكم مؤمن ) وقال تعالى ( فويقا حق عليهم الضلالة ) وقال تعالى ( ويوم تقوم الساعة من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أنها ) وقال تعالى ( ويوم تقوم الساعة بومئذ يتفرقون \* فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فهم في روضة بمحمرون و ونظائر هذا في القرآن كثير .

وينبغي أن يعلم أن هذا المقام زل فيه طوائف من اهل الكلام والتصوف وصاروا فيه الى ماهو شرمن قول المعزلة ونحوهم من القدرية ، فان هؤلاء يعظمون الامر والنهي والوعدو الوعيد وطاعة الله ورسوله ، ويأمرون بالمروف وينهون عن المنكر، لكن ضلوا في القدر واعتقدوا أنهم أذا أثبتو امشيئة عامة وقدرة شاملة وخلقا متناولالكل شيء لزم من ذلك القدح في عدل الربوحكمته وغلطو افي ذلك ،

فقابل هؤلا ، قوممن العلما ، والعباد وأهل الكلام والتصوف ، فأثبتو القدر وآمنوا بأن الله رب كل شي ، و لمليكه ، و انه ماشا ، كان و مالم يشأ لم يكن ، وانه خالق كل شي ، ، و هذا احسن و صواب . لكنهم قصر وافي الأمر و النهي و الوعد و الوعيد ، وأفر طواحتى غلا بهم الى الالحراد فصار و امن جنس المشركين الذين قالوا (لوشا ، الله ما أشركنا و لا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ) فأولئك القدرية وإن كانوا يشبهون المجوس من حيث انهم أثبتوا فاعلا لما اعتقدوه شراً غير الله سبحانه ، فهؤلاء شابهوا المشركين الذين قالوا (لو شاء الله ماأشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء) فالمشركون شرين المجوس فأن الحجوس فأن الحجوس فأن المشركون وانفقت الأمة على تحريم نكاح نسائهم ومناهم وطعامهم ، وأما المشركون فانفقت الأمة على تحريم نكاح نسائهم ومذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وغيرهما انهم لايقرون بالجزية ، وجهور العلماء على أن مشركي العرب لايقرون بالجزية وإن أقرت المجوس فأن النبي والمنافق أن يقبل الجزية من المشركين بل قال « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله واني رسول الله ، فاذا قالوها عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا عقمها وحسامهم على الله عز وجل »

والمقصود هذا ان من أثبت القدر واحتج به على ابطال الامر والنعي فهو شر ممن أثبت الامر والنجي و لم يثبت القدر، وهذا متفق عليه بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل بل من جميع الحلق ، فان من احتج بالقدر وشهود الربوبية العامة الحليم المحلوقات و لم يفرق بين المأمور والمحظور، والمؤمن والكافر ، وأهل الطاعة وأهل المعصية ، لم يؤمن بأحد من الرسل ولا بشيء من الدكتب ، وكان عنده آدم وابليس سواء ، ونوح وقومه سواء ، وموسى وفرعون سواء ، والسابقون الأولون والمكافرون سواء . وهذا الضلال قد كثر في كثير من أهل التصوف والزهد والمبادة ، لاسها اذا قرنوا به توحيد أهل الكلام المثبتين للقدر والمشيئة من غير اثبات الحبة والبغض والرضى والسخط ،الذين يقولون التوحيد هوتوحيد الربوبية ، والآهم من غير اثبات الحبة والبغض والرضى والسخط ،الذين يقولون التوحيد هوتوحيد ولا يعلمون ان الاله هو المالود ، وان مجرد الاقرار بأن الله ربكل شيء ولا يعلمون ان الاله هو المالود ، وان مجرد الاقرار بأن الله ربكل شيء ولا يعلمون على دينهم بإداء الجزية

لايكون توحيداً حتى تشهد أن لاإله إلا الله كا قال تعالى ( وما يؤمن أكثرهم والله إلا وم مشركون). قال عكرمة: تسألم من خلق السموات والارض فيتولون الله، وهم يعبدون غيره، وهؤلاء يدعون التوحيد والفناء في التوحيد ويقولون أن هذا نهاية المعرفة، وأن المارف أذا صار في هذا المةام لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة لشهوده الربوبية المامة والقيومية الشاملة. وهذا الموضع وقع فيه من الشيوخ الكبار من شاء الله ولا حول ولا قوة إلا بالله

وهؤلاءغاية توحيدهم هو توحيد المشركين الذن كانوا يمبدون الاصنام الذين قال الله عنهم (قل لن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون، سيقولون لله قل أفلا تذكرون "قل من رب السموات السبعورب العرش العظيم "سيقولون الله ، قل أفلا تتقون، قلمن بيده ملكوت كلشي ، وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون، سيقولون 🕻 ، قل قأني تسحرون ) وقال تمالي (ولئن سألتهممنخلق السموات والارض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله قل فأنى تؤفكون ) وقال ( ولأن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله قل الحدلله بل أكثرهم لايملمون ) وقال تمالى ﴿ قُلُّ مِن يُرزِّقُكُمْ مِن السَّمَاءُ والارضُ أمَّ مِن يُملُّكُ السَّمَعُ والابصار ومن يخرج الملي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الأمر? فسيقولون الله . فقل أفلا تتقون \* فذَّلَكُمُ الله ربكم الحق، فماذا بعد الحق إلا الصَّلال فاني تصرفون . كذلك حقت كلة ربك على الذبن فسقوا انهم لا يؤمنون \* قل هل من شركائكم من يبدأ الخلق م يميده ? قل الله يبدأ الخلق ثم يميده، فأنى تؤفكون \* قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق وقل الله يهدي الحق أفن يهدي إلى الحق أحق أَنْ يَتَبِعُ أَمِنَ لَا يَهِدِي اللَّا أَنْ يَهِدِي فَقَالُكُمْ كَيْفَ تَعْكُمُونَ ﴾ وقال تمالي (أمَّ ن خلق السموات والارض وأنزل لكم من السماء ماء فأنبتنا به حداثق ذات بهجة ماكان لكم أن تنبتوا شجرها أله مع الله قبل هم قوم يعدلون أمن جعل الارض قرارا وجعل خلالها أنهارا وجعل لها رواسي وجعل بين البحرين حاجزا ؟ أله مع الله على أكثرهم لا يعلمون \* أمن بجب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء الارض أله مع الله ؟ قلمات البر والبحر ومن يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته ؟ أله معاللة ؟ تعالى الله عماللة عايشركون أمن يبدأ الخلق ثم يعيده ومن يرزقكم من الساء والارض أأله معالله ؟ قالى ها خالق يرهانكم ان كنم صادفين ) فان هؤلاء المشركين كانوا مقرين بان الله خالق السموات والارض وخالقهم وبيده ملكوت كل شيء ، وكانوا مقرين بان الله خالق المعرب كانوا يثبتون القدر في الجاهلية وهو معروف عنهم في النظم والنشر ، ومع عدا فلم يكونوا يعبدون الله وحده لاشريكه ، بل عبدوا غيره فكانوا مشركين شراً من اليهود والنصارى ، فن كان غاية توحيده و تحقيقه هو هذا التوحيد كان غاية توحيده توحيد المشركين .

وهذا القام مقام واي مقام ، زلت فيه اقدام ، وضلت فيه افهام ، وبدل فيه دين المسلمين ، والتبس فيه اهل التوحيد بعباد الاصنام على كثير بمن يدعون نهاية التوحيد والتحقيق والمعرفة والكلام . ومعلوم عند كل من يؤمن بالله ورسوله ان المعتزلة والشيمة القدرية المثبتين للام والنهي والوعد والوعيد خبر بمن يسوي بين المؤمن والكافر ، والبر والفاجر ، والنبي الصادق ، والمتنبي الكاذب ، واولياء الله واعدائه الذين ذمهم السلف ، بلهم أحق بالذم من المعزلة ، كاقل الحلال في كتاب (السنة والرد على القدرية) وقولهم ان الله أجبر العباد على الماصي : وذكر الروذي قال قلت لا يعبد الله : رجل يقول ان الله أجبر العباد ، فقال : هكذا لا نقول وأنكر ذلك ، وقال (يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء ) وذكر عن المروذي أن رجلا قال قلت المناهد على الماصي ، فرد كر عن المروذي أن رجلا قال قلت الله المناهد ، أراد بذلك

أثبات القدر، فسألوا عن ذلك احد بن حنبل فا نكر عليهما جميعا حتى قال - أو أمر أن يقال \_ ( يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء )

= وذكر عن عبد الرحمن بن مهدي قال أنكر سفيان الثوري «جبر» وقال ان الله جبل الحباد . قال الروذي اراد قول النبي عليه ولا شجعبدالقيس» يعني قوله « ان فيك لخلتين محبهما الله: الحلم والاناءة » فقال : الحلمة الله الم خلقين جبلت عليهما ؟ فقال « بل خلقين جبلت عليهما » فقال: الحدالله الذي جبلني على خلقين محبهما .

= وذكر عن ابي إسحاق الفزارية الوازاعي: أنا في رجلان فسالاني عن القدر فأحبب أن آتيك بهما تسمع كلامهما وتجببهما: فلترحمك الله أنت أولى فلموات بالموات بالموات بالموات الموات الموات الموات والموات بالموات والموات والم

= وذكر عن بقية بن الوليد قال ؟ سألت الزبيدي والاوزاعي عن الجبر قتال الزبيديأمر ألله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر او يمضل، ولكن يقضي ويقدر ويخلق ويجبل عبده على ما أحب (١) وقال الاوزاعي: ما أعرف للجبر

<sup>(</sup>١) كلة الجبل هنا موهمة المجبر حتى كأن الحلاف بينهما لفظي . والحق ان الحيل بمنى الحلق والفطرة ، وقد خلق الله جميع البشر مستعدين المحق والباطل وقعل الحير والشر وخلق لمم ارادة عكنهم من الترجيح بين ما يتمارض من هذه الاضداد التى المرض لهم عا عند كل من المرجحات ، وجعل الدين ، رشدا الفطرة فيا تخطي، هيه بالجهالة واتباع الهوى . وما يتفاضلون به من الاخلاق الفطرية بسئة الله في الوراثة او غيرها يكون من اسباب الترجيح ولكنه لا يدخل في معنى الحبر وسلب الاحتيار . قديم

أصلا من القرآن والسنة فأهاب أن أفول ذلك ولكن القضاء والقدر والحلق والجبل( فهذا يعرف فيالقرآن والحديث

وقال مطرف بن الشخير : لم نوكل الى القدر واليه نصير . وقال ضمرة بن رجيمة لمنؤمرأن نتوكل على القدر واليه نصبر

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي عَلَيْكِيَّةً قال ﴿ مَامَنَكُمْ مِنْ أَحِدُ إِلَّا وَقَدْعُلِّمُ مقعده من الجنة ومقعده من النار ، قالوا بارسول الله ، أقلاندع العمل ونتكل على الكتاب ? فقال ﴿ لا ، اعماوا فكل ميسر لما خلق له ﴾ وهذا باب واسع

والمقصود هنأ ان الحلال وغيره أدخلوا القائلين بالجبر في مسمى القدرية ، وان كانوا لا محتجون بالقدر على الماصي ، فكيف بمن محتج به على الماصي ومملوم أنه يدخل في ذم من ذم الله من القدرية من محتج به على اسقاط الامر والنهي أعظم ممايدخل فيه المنكر له، فان ضلال هذا أعظم. ولهذا قرنت القدرية بالمرجئة في كلام غير واحد من السلف ، وروي في ذلكحديث مرفوع لان كلامن هاتين البدعتين تفسد الامر والنهي والوعد والوعيد. فالارجاء يضمف الايمان بالوعيد ويهون أمر الفرائض والحارم،والقدري أن احتج به كان عونا للمرجي. ، وأن كُذَب به كان هو والمرجيء قد تقابلا ،هذا يبالغ فيالتشديد حتى لايجمل العبد يستمين بالله على فعل ما أمر به وثرك مانهى عنه ، وهذا يبالغ في الناحية الاخرى

ومن الملوم أن الله تمالى أرسل الرسل وأنزل الكتب لتصدق الرسل فها اخرت، وتطاع فيا امرت، كما قال تمالى ( وما ارسلنا من رسول الاليطاع باذن الله) وقال تمالى ( من يطم الرسول فقد اطاع الله ) والايمان بالقــدر من تمام ذلك . فن أثبت القدر وجيل ذلك معارضًا للامر فقد اذهب الأصل.

<sup>(</sup>۱) راجم حاشية ص ۱۴۱

ومعلوم ان من اسقط الامروالنهي الذي بعث الله بورساه فهو كافر با تفاق السلمين واليهود والنصارى، بل هؤلاء قولم متناقض لا يمكن أحداً منهم ان يميش به ولا تقوم به مصلحة احد من الخلق ولا يتعاشر عليه اثنان، فإن القدر ان كان حجة فهو حجة لكل احد ، والا فليس حجة لاحد . فإذا قدر أن الرجل ظلمه ظالم أو شتمه شأتم أو أخذ ماله أو افسد الحله أو غير ذلك فتى لامه أو ذمه أو طلب عقوبت ابطل الاحتجاج بالقدر . ومن أدعى أن العارف أذا شهد الارادة سقط عنه الامرككان هذا الكلام من الكفر الذي لا برضاه اليهود ولا النصارى، بل ذلك ممتنع في المقل عال في الشرع ، فإن الجائع يفرق بين الخبز والتراب، والمطشان يفرق بين الماء والسراب، فيحب ما يشبعه وبرويه دون ما لا ينفعه وينعمه ويسره ، وبين قالمي وأن كان من كان لا بدوان يفرق بين ما ينفعه و ينعمه ويسره ، وبين ما يضره ويشقيه ويؤله. هذه حقيقة الامر فإن الله تعالى أمر العباد بما ينفعه ونهاه عما يضره

## (تقسيم الناس في الشرع والقدر إلى اربعة أصناف)

والناس في الشرع والقدر على اربعة انواع ، فشر الخلق من يحتج بالقدر لنفسه ولا يراه حجة لنيره ، يستند اليه في الذنوب والمعايب، ولا يطمئن اليه في المناب كما قال بعض العلماء : انت عند الطاعة قدري وعند المعصية جبري اي مذهب وافق هواك تمذهب به . وبازاء هؤلاء خير الحلق الذين يصبرون على المصائب ويستغفرون من المعايب، كما قال تعالى ( فاصبر ان وعد الله حق واستغفر اذنبك) وقال ( ما اصاب من مصيبة في الارض ولا في انفسكم الا في كتاب من قبل ان نبراها ان ذلك على إلله يسير \* لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله يجب كل مختال فخور ) وقال تعالى ( ما اصاب من مصيبة الا باذن الله والله لا يجب كل مختال فخور ) وقال تعالى ( ما اصاب من مصيبة الا باذن الله

ومن يؤمن بالله يهد قلبه ) قال بعض السلف هو الرجل تصيبه المصيبة فيملم انها من عند الله فيرضى ويسلم . قال تمالئ ( والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انقسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم، ومن يغفرالذنوب الا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ) .

وقد ذكر الله تعالى عن آدم عليه السلام أنه لما فعمل ما فعمل قال ( ربنا ظلمنــا انفســنا وانــــ لم تنفر لنــا وترحنــا لنكونن من الخــاسرين ) وعن الميس أنه قال ( فبا اغويتني لأ زينن لهم في الارض ولاغوينهم اجمين ) فن تاب أشبه أبام آدم ، ومن اصرواحتج بالقدر اشبه ابليس. والحديث الذي في الصحيحين في احتجاج آدم وموسى عليهما السلام لما قال له موسى «انت آدم أبو البشر خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه ،وعلمك اسماء كل شيء ، لماذا اخرجتنا ونفسك من الجنة?فقال له آدم: انت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه، وخط لك التوراة بيده، فبكم وجدت مكتوبا على قبل ان أخلق (وعمى آدم ربه فغوى)?قال بكذا وكذا سنة، قال فحج آدمموسي» وهذا الحديث في الصحيحين من حديث ابي هريرة وقد روي باسناد جيد عن عمر رضي الله عنه فآدم أنما حجموسي لانموسي لامه على ما فعل لاجل ما حصل لهم من المصيبة بسبب أكله من الشجرة، لم يكن لومه لاجل حق الله في الذنب. فإن آدم قد تاب من الذنب كما قال تمالى ( فتلقى آدم من ربه كلات فتاب عليه ) وقال تعالى ( ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى ) ومن هو دون موسى عليه السلام يملم أنه بعد التوبة والمنفرة لا يبقى ملام على الذنب، وآدم أعلم بالله من أن يحتج بالقدرعلى الذنب ، وموسى عليه السلام اعلم بالله تعالى من أن يقبل هذه الحجة ، فأن هذه لو كانت حجة على الذنب لكانت حجة لابليس عدو آدم، وحجة لفرعون عدو موسى ، وحجة لكل كافر ، وبطل إس الله ونهيه ، بل انما كان القدر حجة لآدم

حلى موسى لانه لام غيره لاجل المصيبة التي حصلت له بفعل ذلك وتلك المصيبة كانت مكتوبة عليه

وقد قال تعالى (ما اصاب من مصيبة الا باذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه) وقال انس: خدمت النبي والله عشر سنين فما قال لى اف قط، ولا قال بشيء فعلته له ولا لشيء لم افعله لم لا فعلته لا وكان بعض اهله اذا عتبني على شيء يقول « دعوه فلو قضي شيء لكان» وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما ضرب رسول الله والله والله ولا امرأة ولا دابة ولا شيئا قط الا ان يجاهد في سبيل الله، ولا نيل منه قط شيء فا نتم لنفسه الا ان تنتهك محارم الله لم يقم لغضبه بشيء حتى ينتم لله » وقد قال عليه المحافظة ويقيم الحدود على من تمدى حدود الله ولا تأخذه في الله لومة لائم، وإذا مؤذ اوقصر مقصر فيحقه عنا عنه ولم يؤاخذه نظرا الى القدر (١)

فهذا مبيل الذين انم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا . وهذا واجب فيا قدر من المصائب بغير فعل آدي كالمصائب السياوية، او بفعل لاسبيل فيه الى العقوبة كفعل آدم عليه السلام فانه لا سبيل الى لومه شرعا لاجل التوبة ، ولا قدر الاجل القضاء والقدر . واما أذا خلل رجل رجلافله ان يستوفي مظلمته على وجه العدل، وان عضاعنه كان افضل له كا قال تعالى (والجروح قصاص فن تصدق به فهو كفارة له)

واما الصنف الثالث فهم الذين لا ينظرون الى القدر لا في المسايب ولا في المسايب ولا في المسائب التي هي من افعال المباد، بل يضيفون ذلك الى العبد، وأذا اساؤا (١) الظاهرانه (س) كان يفسل ذلك أيثار المفولانه أفضل وأفرب التقويم لا لاجل القدر.

استغفروا ، وهذا أحسن لكن اذا اصابهم مصيبة بغمل العبد لم ينظروا الى القدر الذي مضى بها عليهم ، ولا يقولون لمن قصرفي حقهم دعوه فلو قضي شيء لكان ، لاسيا وقد تكون تلك المصيبة بسبب ذنوبهم فلا ينظرون البها وقد قال تعالى (أولما اصابتكم مصيبة قد أصبتم مثايها قلم أنى هذا ؟ قل هو من عند أنفسكم ) وقال تعالى (وما اصابكم من مصيبة فيا كسبت أيديكم ) وقال تعالى (ولن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فان الانسان كفور)

ومن هذا قوله تعالى أينا تكونوايدركم الموتولو كنتم في بروج مشيدة وان تصبهم حسنة يقولواهذه من عندائه قل كل من عندالله فا لهؤلاء القوم لا يكادون يعقبون حديثا «ماأصابك من حسنة فن الله وما أصابك من مثبتي القدر وما أصابك من مثبتي القدر وما أصابك من مثبتي القدر وفاته : هؤلاء يقولون الافعال كلهامن الله لقو له تعالى (قل كل من عند الله) وهؤلاء يقولون الحسنة من الله والسيئة من نفسك لقواله (ماأصابك من حسنة فن فسك)

وقد يجيبهم الاولون بقراءة مكذوبة (فن نفسك؟) بالفتح على معى الاستفهام وربما قدر بعضهم القول في قوله تعلى وربما قدر بعضهم القول في قوله تعلى (ماأصابك) فيقولون تقدير الآية (فا لهؤلاء القوم لايكادون يفقهون حديثا) يقولون فيحرفون لفظالقرآن ومعناه ، ويجملون ماهو من قول الله—قول الصدق—من قول المنافقين الذين أنكر الله قولم ، ويضمرون في القرآن ما لا دليل على شبوته بل سياق الكلام ينفيه . فكل من هاتين الطائفتين جاهلة بمنى القرآن ومعقيقة المذهب الذي ينصره

وأما القرآن فالمراد (منه) هنا بالحسنات والسيئات النعم والمصائب ليس المراد العاطت والماصي ، وهذا كقوله تعالى ( إن تمسسكم حسنة تسؤهم وان تصبكم

سيئة يفرجوا بها عوان تصدواوتتقوا لايضركم كيدهم شيئا) وكقوله ( إن تصبك حسنة تسؤه وان تصبك مصيبة يقولواقد اخذنا امر نامن قبل ويتولواوهم فرحون قل لن يصيبنا الا ماكتب الله لنا هو مولانا ) الآية . ومنه قوله تعالى ( وبلوناهم بلخسنات والسيئات لعلهم يرجعون ) كا قال تعالى ( ونبلوكم بالشر والخير فتنة والمنا ترجيون) اى بالنعم والمصائب

وهذا مخلاف قوله ( من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن جاء بالسيئة فلا عجزى الا مثلها ) وأمثال ذلك فان المراد بها الطاعة والمصية ، وفي كل موضع مليين المراد باللفظ ، فليس في القرآن العزيز بحمد الله تعالى إشكال بل هومبين وذلك انه اذا قال ( ماأصابك ) ومامسك ونحوذلك كان من فعل غيرك بك كا قال ( ما اصابك من حسنة فمن الله ، وما اصابك من سيئة فمن نفسك ) وكاقال تعالى ( ان تصبك حسنة تسؤهم ) وقال تعالى ( وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم) واذا قال ( من جاء بالحسنة ) كانت من فعله لانه هو الجائي بها فهذا يكون فيا فعله العبد لا فيا فعل به . وسياق الآيتين يبين ذلك فانه ذكر هذا في سياق الحض على الجهاد وذم المتخلفين عنه فقال تعالى ( ياأيها الذين آمنوا خدوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميما \* وان منكم لمن ليبطئن فان أصابتكم مصيبة قال قد المنم الله على اذ لم أكن معهم شهيداً \* ولئن اصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن يبنكم وبينه مودة : ياليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظها )

فأمر سبحانه بالجهاد ودم الثبطين وذكر ما يصيب المؤمنين تارة من المصيبة فيه وتارة من فضل الله فيه، كا اصابهم بوم احد فقال ( اولما اصابتكم مصيبة قد اصبتم مثليها قلتم ألى هذا ؟ قل هو من عند انفسكم ) وأصابهم يوم بدر فضل من الله بنصره لهم وتأييده كا قال تعالى ( ولقد نصر كم الله ببدر وأنم اذلة ) ثم انه صبحانه قال ( فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ) الآية.

( وما لكم لاتقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الله قوله — اينا تكونوا يدركم الموت ولوكنم في بروج مشيدة وان تصهم حسنة يقولوا هذه من عندك ) فهذا من كلام الكفار والمنافقين اذا أصابهم نصر وغيره من النعم قالوا هذا من عند الله وان اصابهم ذل وخوف وغير ذلك من المصائب قالوا هذا من عند محمد الله وان اصابهم ذل وخوف وغير ذلك من المصائب قالوا هذا من عند محمد بسبب الدين الذي جاء به فان الكفار كانوا يضيفون ما اصابهم من المصائب الى فعل أهل الايمان

وقد ذكر نظير ذلك في قصة موسي وفرعون قال تعالى ﴿ وَلَقَدَ اخْذَنَا آَلُ فرعون بالسنين ونقصمن الممرات لعلهم يذكرون \* فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه ) ونظيره قوله تمالي فيسورة پس (قالوا ربنًا يعلم أنا البكم لمرسلون وما علينا الاالبلاغ المبين «قالوا أنا تطيرنا بكم لئن لم تنهوا لترجمنكم وليمسنكم منا عذاب أليم ) فأخبر الله تعالى ان الكفار كانوا يتطيرون بالمؤمنين فاذا اصابهم بلاء جعلوه بسبب اهل الايمان، وما أصابهم من الخير جعلوه من الله عز وجل ، فقال تعالى ( فما لهؤلاء القوم لايكادون يفقهو ن حديثًا ﴾ والله تعالى نزل احسن الحديث ، فلو فهموا القرآن لعلموا إن الله أمرهم بالمعروف ونهاهم عن المذكر، امر بالخير ونهى عن الشر، فليس فيما بعث الله به رسله ما يكون سبباللشر، بل الشرحصل بذنوب العباد، فقال تعالى ( ما اصابك من حسنة فمن الله ) اي ما اصابك من نصر ورزق وعافية فمن الله نعمة انع بها عليك وإن كانت بسبب اعمالك الصالحة فهوالذي هداك وأعانك ويسرك لليسرى . ومن عليك بالايمان وزينه في قلبك وكرهاليك الكفر والفسوق والعصيان وفي آخر الحديث الصحيح الالمي حديث ابي ذر عن النبي عَيَالِيْتُهُ فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى هياعبادي أعماهي أعمالكم احصيها لكم ثم اوفيكم اياها فعن وجد

خيراً فليحمد الله ومن وجدغير ذلك فلا يلومن الانفسه ، وفي الصحيح و سيد الاستففار : اللهم انتربي لاإلك الاانت خلقتني وأناعبدك وأناعلى عهدك وعدك ما استطمت، اعوذ بك من شرما صنعت، ابوء لك بنممتك على، وأبوء بذنبي، فأغفر في انه لا ينفر الذنوب الا انت . من قالها اذا أصبح موقنا بها فات من يومه دخل الجنة ، ومن قالها اذا المسى موقنا بها فات من يومه دخل الجنة ، ومن قالها اذا المسى موقنا بها فات من ليلته دخل الجنة »

مم قال تعالى ( وما أصابك من سيئة ) من ذل وخوف وهزيمة كما أصابهم يوم أحد ( فمن نفسك ) أي بذنوبك وخطاياك ، وان كان ذلك مكتوبا مقدراً عليك فان القدر ليس حجة لاحد على الله ولا على خلقه ، ولو جاز لأحد أن يحتج بالقدر على ما يفعله من السيئات لم يعاقب ظالم ولم يقتل مشرك ولم يقم حد ولم يكف أحد عن ظلم أحد ، وهذا من الفساد في الدين والدنيا المعلوم ضرورة فساده بصر يح المعقول، المطابق لما جاء به الرسول

فالقدر يؤمن به ولا يحتج به ، فمن لم يؤمن بالقدرضارع الحجوس ، ومن احتج به ضارع المشركين ، ومن أقر بالامر والقدر وطعن في عدل الله وحكمته كان شبيها بابليس، فأن الله ذكر عنه أنه طعن في حكمته وعارضه برأيه وهواه ، والله على ( فما أغويتني لأ زينن لهم في الارض )

وقد ذكر طائفة من أهل الكتاب وبعض المسنفين في القالات كالشهر ستاني الله ناظر الملائكة في ذلك معارضاً لله تعالى في خلقه وأمره ، لكن هذه المناظرة بين الملس والملائكة التي ذكرها الشهر ستاني في أول المقالات ونقلها عن بعض أهل الكتاب ليس لها اسناد يستمد عليه ، ولو وجدناها في كتب أهل الكتاب لم يجز أن فسدقها لمجرد ذلك، فان النبي علي الله في الصحيح انه قال « اذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فاما أن يحدثوكم بحق فتكذبونه واما أن يحدثوكم بباطل فتصدقونه » ويشبه والله أعل أن تكون تلك الناظرة من وضع بمض المكذبين بباطل فتصدقونه » ويشبه والله أعل أن تكون تلك الناظرة من وضع بمض المكذبين

المقالات، والمسنفون في المقالات ينقلون كثيراً من المقالات من كتب المعتزلة المقالات، والمسنفون في المقالات ينقلون كثيراً من المقالات من كتب المعتزلة، فانهم من أكثر الطوائف وأولها تصنيفا في هذا الباب، ولهذا توجد المقالات منقولة بعباراتهم فوضعوا هذه المناظرة على لسان ابليس، كارأينا كثيراً منهم يضع كتابا أو قصيدة على لسان بعض اليهود أو غيره، ومقصودهم بذلك الرد على المثبتين للقدر، يقولون على لسان بعض اليهود أو غيره، ومقصودهم بذلك الرد على المثبتين للقدر، يقولون أن حجة الله على خلقه لائم إلا بالتكذيب القدر، كاوضعوا في مثالب ابن كلاب أن كان تصرانياً لانه أثبت الصفات وعنده من أثبت الصفات فقد أشبه النصارى، ومتلقى أمثال هذه الحكايات بالقبول من المنتسبين الى السنة بمن لم يعرف حقيقة أمرها

والمقصودهاانالا بالكرية حجة على هؤلاء وهؤلاء: حجة على من يحتج بالقدر فان الله تعمللى أخبر انه عنهم بدنوبهم ، فلو كانت حجتهم مقبولة لم يعذبهم وحجة على من كذب بالقدر، فانه سبحانه أخبر أن الحسنة من الله وأن السيئة من فغس العبد، والقدرية متفقون على ان العبد هو المحدث للمعصية كما هو المحدث للطاعة والله عندهم ماأحدث هذا ولاهذا، بل أمر بهذا و نهى عن هذا، وليس عندهم في معمدة أنسما على عباده المؤمنين في الدين إلا وقد أنم بمثلها على المكفار عفي نمية أنسما على بن أبي طالب رضي الله عنه وأبا لهب مستويان في نعمة الله الدينية وأخكل منهما أرسل اليه الرسول وأجبر على الفيل وأز بحت علته، لكن هذا فعل الايمان بنفسه من غير أن يخصه بنعمة آمن بها، وهذا فعل الكفر بنفسه من غير أن يخصه بنعمة آمن بها، وهذا فعل الكفر بنفسه من غير أن يخصه بنعمة آمن لا جلها، وعندهم ان الله أن يغضل الله عليه ذاك المؤمن ولا خصه بنعمة آمن لا جلها، وعندهم ان الله عبب الايمان الى المكفار كأبي لهب وأمثاله كاحبيه الى المؤمنين كعلي رضي الله عنه وأمثاله ، ووزينه في قلوب الطائفتين، وكر مالكفر والفسوق والعصيان الى الطائفتين عنه وأمثاله عاحبيه الى المؤمنين كعلي رضي الله عنه وأمثاله ، ووزينه في قلوب الطائفتين، وكر مالكفر والفسوق والعصيان الى المالطائفتين، عنه وأمثاله عاحبيه الى المؤمنين الى المالطائفتين

سواء، لكن هؤلاء كرهوا ماكرهه الله اليهم بنير نعمة خصهم بها، وهؤلاء لم يكرهواماكرهه اللهاليهم

ومن توهم منهم أو من نقل عنهم ان الطاعة من الله و المصية من العبد فه و جاهل عنهم فان هذا لم يقله أحد من علماء القدرية ولا يمكن أن يقوله ، فان أصل قولم ان فعل العبد الطاعة كفعله المعصية ، كلتاهم افعله بقدرة بحصل له من غير أن يخصه بارادة خلقها فيه تختص بأحدها ، فاذا احتجوا بهذه الآية على مذهبهم كانوا جاهلين بمذهبهم وكانت الآية حجة عليهم لالمم ، لانه تعالى قال (قل كل من عند الله) وعندهم ليس الحسنات المفعولة ولا السيئات المفعولة من عند الله بل كلاهما من العبد ، وقوله تعالى (ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك ) مخالف لقولهم ، فان عندهم الحسنة المفعولة والسيئة المفعولة من العبد لا من الله سبحانه

وكذلك من احتج من مثبتة القدر بالآية على اثباته اذا احتج بقوله تعالى (قل كل من عند الله )كان مخطئا فان الله ذكر هذه الآية رداً على من يقول الحسنة من الله والسيئة من العبد ،ولم يقل أحد من الناس ان الحسنة المفعولة من الله والسيئة المفعولة من العبد

وأيضاً فان نفس فعل العبد وإن قال أهل الاثبات ان الله خلقه وهو مخلوق له ومفعول له فانهم لاينكرون ان العبد هو المتحرك بالافعال، وبه قامت، ومنه نشأت، وإن كان الله خلقها.

وأيضاً فانقوله بعد هذا (ماأصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فئ تفسك) يمتنع أن يفسر بالطاعة والمعصية، فان أهل الاثبات لايقولون ان الله خالق لجيع الافعال وكل الحوادث

ومما ينبني ان يملم أن مذهب سلف الامة مع قولهم :الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، وانه ماشاء كان ومالم يشأ لم يكن، وانه على كل شيء قدير، وانه هوالذي خلق العبد هلوعاء أذا مسه الشر جزوعا، واذا مسه الخير منوعا ، ونحو ذلك أن العبد قاعل حقيقة وله مشيئة وقدرة، قال تعالى ( لمن شاء منكم أن يستقيم \* وماتشاء ون ألا أن يشاء الله رب العالمين ) وقال تعالى ( ان هذه تذكرة فهن شاء أن كره سبيلا \* وماتشا، ون إلا أن يشاء الله هو أهل التقوى واهل المففرة )

وهذا الموضع اضطرب فيه الخائضون في القدر، فقالت المعتزلة ونحوهم من النفاة : الكفر والفسوق والعصيان أفعال قبيحة والله منزه عن فعل القبيح باتفاق المسلمين فلا يكون فعلا له

وقال من رد عليهممن المائلين الى الجبر (١) بل هي فعله و ليست أفعالاللعباد بل هي كسب العبد : وقالوا : ان قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها ولا في صفة من صفاتها، وان الله أجرى العادة بخلق مقدورها مقار نالها، فيكون الفعل خلقا من الله و ابداعا واحداثا و كسبا من العبد لوقوعه مقار نالقدرته، وقالوا : ان المبدليس محدثا لافعاله ولاموجداً لها ، ومع هذا فقد يقولون انالانقول بالجبر المحض، بل مثبت للعبد قدرة عادثة و الجري المحض الذي لا يثبت للعبد قدرة عادثة و الجري المحض الذي لا يثبت للعبد قدرة عادثة و الجري الحض الذي لا يثبت للعبد قدرة عادثة

وأخذوا يفرقون بين الكسب الذي أثبتوه وبين الخلق، فقالوا: المكسب عبارة عن اقتران للقدور بالقدرة الحادثة، والخلق هو المقدور بالقدرة القديمة، وقالوا: أيضا المكسب هو الفعل القارة عليه والخلق هو الفعل الخارج عَن محل القدرة عليه فقال لهم الناس: هذا لا يوجب فرقا بين كونه فعل وأوجد وأحدث وصنع وعمل ونحو ذلك، فان فعله واحداثه وعمله وصنعه

<sup>(</sup>١) ثم الاشعرية

هو أيضا مقدور بالقدرة الحادثة وهو قائم في محل القدرة الحادثة. وأيضافهذا فرق الاحتيقة له قان كون المقدور في محل القدرة أو خارجا عن محلها لا يعود الى تأثير القدرة فيه: وهو مبني على أصلين: ان الله لا يقدر على فسل يقوم بنفسه عوان خلقه المالم هو نفس العالم، وأكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم على خلاف ذلك

والثاني أن قدرة العبد لا يكون مقدورها خارجاً عن محلها . وفي ذلك نزاع طويل البس هذا موضعه

وأيضا فاذا فسر التأثير بمجرد الاقتران فلا فرق بين أن يكون الفارق في الحل او خارجا عن الحل

وأيضا قال لهم المنازعون: من المستقر في فطر الناس ان من فعل المعدل فهو عادل، ومن فعل المنالخ فهو عادل، ومن فعل الفائم فهو فالم أن يكون هو المتصف الكذب فاعلا لكذبه وظلمه وعدله بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف الكذب والفائم، قالوا وهذا كافلم أنم وسائر الصفاتية: من المستقر في فطر الناس أن من قام به السلم فهو عالم، ومن قامت به القدرة فهو قادر، ومن قامت به الحركة فهومت ومن قامت به الحركة فهومت ومن قامت به الارادة فهو مريد، وقلتم فهوم كان الكلام مخلوقا كان كلاما للمحل الذي خلقه فيه كسائر الصفات، فهذه المقاعدة المطردة فيمن قامت به الصفات نظيرها أيضا من فيل الافعال

وقالوا أيضا: القرآن بملوء بذكر اضافة هذه الافعال الى العباد كقوله تعالى ( جزاء بما كنتم تعملون )وقوله ( اعملوا ماشتّم )وقوله ( وقل اعملوا فسيرى الله هملكم ) وقوله ( ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) وأمثال ذلك

وقانوا أيضا ان الشرع والعقل متفقان على ان العبد يحمد ويذم على فعله ويكون حسنة له ، فاولم يكن إلا فعل غيره لكان ذلك الغيره و الحمو د المذموم عايها، وفي المسئلة كلام ليس هذا موضع بسطه لكن نغبه على نكت نافعة في هذا الموضع المشكل فنقول

قول القائل هذا فعل هذا وفعل هذا لفظ فيه إجمال ، فانه تارة يراد بالفعل تفس الفعل وتارة يراد به مسمى المصدر . فيقول فعلت هذا أفعله فعلا وعلت هذا أعمله علا ، فاذا أريد بالعمل نفس الفعل الذي هو مسمى المصدر كمالاة الافسان وصياء و فيحو ذلك فالعمل هنا المعمول ، قال تعالى ( يعملون له مايشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات ) فجعل هذه المصنوعات معمولة للجن ، ومن هذا الباب قوله تعالى ( والله خلقكم وما تعملون ) فانه في أصحالقولين (ما) يمعنى الذي ، و المراد به ماتنحتو نهمن الاصنام ( ) كاقال تعملون ) أي والله خلقكم وخلق الاصنام التي تنحتونها . ومنه حديث حذيفة عن النبي ويتاليقي « ان الله خالق كل صافع وصنعته » لكن قد يستدل بالآية على ان الله خلق أفعال العباد من وجه آخر ، فيقال: اذا كان خالقا لما يعملونه من المنحوتات لزم أن يكون هو الحالق للتأليف فيقال: اذا كان خالقا لما إنكان خالقا للتأليف كان خالقا لافعالم

والمقصود ان لفظ الفعل والعملوالصنع أنواع، وذلك كلفظ البناء والخياطة والنجارة تقع على نفس مسمى المصدر وعلى المفعول وكذلك لفظ التلاوة والقراءة

<sup>(</sup>١) التنظير هنا لا محل له فان هذا عين الاول وأعا جاء بأول الآية لاثبات أن ماموصولة لامصدرية ، والآية من عاجة ابراهيم عَلَيْكِيلَةُ لقومه (قال المبدون ما تتحتون) وهي الاصنام (والله خلقكم وما تعملون) اي والحال ان الله خلقكم وخلق الذي تعملونه نعملونه نعملونه في علوقة له واذاً يكون هو الحقيق بالمبادة وحده . ولوكانت (ما) مصدرية لكان المعنى كيف تعبدون ما تتحتون والله خلقكم وخلق عملكم عوعملهم يشمل نحت الاصنام وبشمل عبادتها فاذا كان خلقه لعملهم يقتضي انه لاعمل علم يصير الكلام متناقضا ويبطل معنى الانكار عليهم اذ يصير المنى كيف تعبدونها وانم لا تعبدونها قامرية الكرم متناقضا ويبطل معنى الانكار عليهم القورية الكرم ؟

والكلام والقول يقع على نفس مسمى المصدر وعلى ما يحصل بذلك من نفس القول والكلام ، فيراد بالتلاوة والقراءة المقروء والمتلو ، كا يراد بها مسمى المصدر والمقصود هنا ان القائل اذا قال هذه التصرفات فعل الله أو فعل العبد فان أراد بذلك انها فعل الله بمنى المصدر فهذا باطل باتفاق المسلمين وبصر يح المقل ، ولكن من قال هي فعل الله أراد به انها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات ثم من هؤلاء من قال انه ليس لله فعل يقوم به فلا فرق عنده بين فعسله ومفعولة وخلقه و مخلوقة .

وأما الجهور الذين يفرقون بين هذا وهذا فيقولون هذه مخلوقة لله مفعولة ليست هي نفس فعله، وأما العبد فهي فعله القائم به، وهي أيضا مفعولة له اذا أريد بالفعل المفعول، فن لم يفرق في حق الرب تعالى بين الفعل والمفعول قال انها فعل الله تعالى وليس لمسمى فعل الله عنده معنيان، وحينئذ فلا تكون فعلا المعبد ولا مفعولة له بطريق الاولى، وبعض هؤلاء قال هي فعل الرب والعبد فأثبث مفعولا بين فاعلين

وأكثر الممتزلة يوافقون هؤلاء على ان فعل الرب تعالى لا يكون إلا يمعنى مفعوله مع انهم يفرقون في العبد بين الفعل والمفعول، فلهذا عظم النزاع وأشكلت المسئلة على الطائفتين وحادوا فيها .

وأمامن قال خلق الرب تعالى تحلوقاته ليس هو نفس مخلوقاته قال ان أفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقة كسائر المغمولات ولم يقل انها نفس فعل الرب وحلقه، بل قال انها نفس فعل العبد، وعلى هذا تزول الشبهة، فانه يقال الكذب والفللم وتحو ذلك من القبائح يتصف بها من كانت فعلا له كما يفعلها العبد وتقوم به، ولا يتصف بها من كانت مخلوقة له اذا كان قد جعلها صفة لغيره، كاانه سبحانه

لايتصف بما خلقه في غيره من الطعوم والإلوان والروائح والاشكال والمقادير والحركات وغير ذلك ، فاذا كان قد خلق لون الانسان لم يكن هو المتلون به ، واذا خلق رائحة منتنة أو طعا مرا أو صورة قبيحة ونحو ذلك بما هو مكروه منتقبح لم يكن هو متصفا بهذه المحلوقات القبيحة المذمومة المكروهة والافعال القبيحة . ومعنى قبحها كوبها ضارة لفاعلها ، وسببا لذمه وعقابه ، وجذا أمر يعود على الفاعل الذي قامت به لا على الخالق وجالبة لألمه وعذا به . وهذا أمر يعود على الفاعل الذي قامت به لا على الخالق الذي خلقها فعلا لغيره .

ثم على قول الجهور الذين يقولون له حكمة فيا خلقه في العالم مماهو مستقبح وضار ومؤذ يقولون: له فيا خلقه من هذه الافعال القبيحة الضارة لفاعلها حكمة عظيمة كما له حكمة عظيمة فيا خلقه من الامراض والغموم، ومن يقول لاتملل أفعاله لايملل لاهذا ولا هذا . يوضح ذلك ان الله تعالى إذا خلق في الانسان عي ومرضا وجوعا وعطشا ووصبا ونصبا ونحو ذلك كان العبيد هو المريض الجاتم العطشان المتألم ، فضرر هذه المخلوقات وما فيها من الاذى والكراهة عاد اليه ولا يعود الى الله تعالى شيء من ذلك ، فكذلك ماخلق فيه من كذب وظلم وكفر ومحوذلك هي أمور ضارة مكروهة مؤذية . وهذا معنى كونهاسيئات وقبائح، أي انها تسوء صاحبها وتضره ، وقد تسوء أيضا غيره وتضره كا ان مرضه ونهن ومحه ونحوذلك قد يسوء غيره ويضره

يبين ذلك انالقدرية سلموا أن الله قد يخلق في العبد كفراً وفسوقا على سبيل الجزاء كمافي قوله تعالى (ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كاللم يؤمنوا به أول مرة) وقوله (فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم) وقوله (فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم) ثم انه من المعلوم أن هذه المحلوقات تكون فعلا للعبدوكسبا له يجزى عليها ويستحق الذم عليها والعقاب وهي مخلوقة لله تعالى ، فالقول عند أهل الاثبات فيا يخلقه

من أعمال العباد ابتداء كالقول فيا يخلقه جزاء من هذا الوجه وإن افترقا من وجه آخر ، وهم لا يمكنهم أن يفرقوا بينهما بفرق يعود إلى كون هذا فعلا لله دون هذا ، وهذا فعلا للمبد دون هذا ، لكن يقولون هذا يحسن من الله تعالى لكونه جزاء للعبد ، وهم يقولون لا يحسن منه لكونه ابتدأ العبد بما يضر الحيوان إلا بجرم سابق، او عوض لاحق منه أن يضر الحيوان إلا بجرم سابق، او عوض لاحق

وأما اهل الاثبات للقدر فمن لم يعلل منهم لايفرق بين مخلوق ومخلوق. وأما القائلون بالحكمة وهم الجهور فيقولون لله تعالى فما يخلقه من الحيوان حكم عظيمة كما له حكم في غيرهذا ، ومحن لا محصر حكمته في النواب والعوض فان هذا قياس فه تمالي على الواحد من الناس و تمثيل لحكمة الله وعدله بحكمة الواحد من الناس وعدله ، والمتزلة مشبهة في الافعال معطلة في الصفات ، ومن أصولهم الفاسدة انهم يصفون الله بما يخلقه في العالم ، إذ ليس عنــدهم صفة لله قائمة به ولا فعل قائم به يسمونه به، ويصفونه بما يخلقه في العالم :مثل قولهم هو متكلم بكلام بخلقه في غيره ومريد بارادة بحدثها لا في عمل، وقولم أن رضاه وغضبه وحبه وبنضه هو نفس الخلوق الذي يخلقه من الثواب والعقاب، وقولم أنه لوكان خالقا لظلم العبد وكذبه لكان هو الظالم الكاذب، وأمثال ذلك من الاقوالالتي اذا تدبرها العــاقل علم فسادها بالضرورة . ولهذا اشــتد نكير السلف والأئمة عليهم، لاسيا لما أظهروا القول بأن القرآن مخلوق ، وعلم السلف ان هذا في الحقيقة هو انكار لكلام الله تمالى، وانه لوكان كلامه هو مايخلقه للزم أن يكون كل كلام مُخلوق كلاما له، فيكون انطاقه للجلود يوم القيسامة وانطاقه للجبال والحصى بالتسبيح وشهادة الايدي والا رجلومحو ذلك كلاما له، وإذا كانخالقا لكل شيء كان كل كلام موجودكلامه وهذافول الحلولية والجهمية كصاحب الفصوص وأمثاله ولهذا يقولون: وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينــا نثره ونظامه

وقد علم بصريح المقول ان الله تعالى اذا خاق صفة في محل كانت صفة لذلك المحل ، فاذا خلق حركة في محل كان ذلك المحل هو المتحرك بها ، واذا خلق لونا أو ريحا في جسم كان هو المتلون المتروح بذلك ، واذا خلق علما أو قدرة أو حياة في محل كان ذلك المحل هو العالم القادر الحي، فكذلك اذا خلق ارادة وحباً وبغضاً في محل كان هو الريد الحب المبغض ، فاذا خلق فعلا لعبد كان العبد هو الفاعل ، فاذا خلق له كذبا وظلما وكفرا كان العبدهو الكاذب الظالم الكافر ، وإن خلق له صلاة وصوما وحجا كان العبد هو المصلى الصائم الحاج

والله تعالى لا يوصف بشيء من مخلوقاته، بل صفاته قائمة بذاته ، وهذا مطرد على أصول السلف وجمهور المسلمين من أهل السنة وغيرهم ، ويقولون ان خلق الله للسموات والارض بل الخلق غير المخلوق، لاسيا مذهب السلف والائمة وأهل السنة الذين وافقوهم على اثبات صفات الله وأفعاله. فان المعتزلة ومن وافتهم من الجمعية القدرية نقضوا هذا الاصل على من لم يقل ان المعتزلة ومن وافتهم من الجمعية القدرية نقضوا هذا الاصل على من لم يقل ان المخلق غير المخلوق كالاشعري ومن وافقه، فقالوا : اذا قلم ان الصفة اذا قامت عمل عاد حكمها على ذلك المحل دون غيره، كما ذكرتم في الحركة والعلم والقدرة وسائر الاعراض - انتقض ذلك عليكم بالعدل والاحسان وغيرهما من أفعال الله تعالى ، فانه يسمى عادلا بعدل خلقه في غيره محسنا باحسان خلقه في غيره ، فكذا يسمى متكلا بكلام خلقه في غيره

والجهور من أهل السنة وغيرهم يجيبون بالنزام هــذا الأصل ويقولون انما كان عادلا بالعدل الذي قام بنفسه ومحسنا بالاحسان الذي قام بنفسه . وأما المحلوق الذي حصل للعبد فهو أثر ذلك ، كما انه رحمن رحيم بالرحمة التي هي صفته ، وأما ما يخلقه من الرحمة فهو أثر تلك الرحمة ، واسم الصفة يقع تارة على الصفة التي هي المصدر ويقع تارة على متعلقها الذي هو مسمى المفعول، كلفظ الخلق يقع تارة على الغمل وعلى المحلوق أخرى ، والرحمة تقع على هذا وهذا ، وكذلك الأمريقع على أمره الذي هو مصدر أمر يا مر أمرا ، ويقع على المفعول تارة كقوله تعالى (وكان أمر الله قدراً مقدورا ) وكذلك لفظ العلم يقع على المعلوم والقدرة تقع على المقدور ونظائر هذا متعددة .

وقد امتدل أحد وغيره من أنه السنة في جلة ما استدلوا على ان كلام الله غير مخلوق بقوله عليه السلام « أعوذ بكلمات الله التامات » ونحو ذلك ، وقالوا الاستعاذة لا يحصل بالمحلوق ، ونظير هذا قول النبي والمالية « اللهم اني أعوذ برضاك من عقوبتك وبك منك »

ومن تدير هــذا الباب وجد أهل البدع والضلال لايستطيلون على قريق ألمنتسبيزالي السنة والهدى إلا بما دخلوا فيه من نوع بدعة أخرى وضلال آخر لاسما أذا وافتوهم على ذلك فيحتجون علمهم بما وافتوهم عليه من ذلك ويطلبون لوازمه حتى بخرجوم من الدين إن استطاعوا خروج الشمرة من العجين كافعلت القرامطة الباطنية والفلاسفة وأمثالم بفريق فريقمن طوائف المسلمين، والمتنزلة استطائرا على الاشعرية ونحوهم من المثبتين للصفات والقدر بما وافتوهم عليه من نغي الانعال القائمة بالله تعمالي فنقضوا بذلك أصلهم الذي استدلوا به عليهم من أن كلام الله غير مخلوق ، وأن الكلام وغيره من الأمور أذا خلق بمحل عاد حكمه على ذلك الحمل. واستطالوا عليهم بذلك في مسئلة القدر، واضطروهم الى أن بجلوا نفس مايضله العبد من القبيح صلا لله رب العالمين دون العبد ، ثم أثبتوا كسبالا حقيقة له فانه لايمقل من حيث تملق القدرة بالمقدور فرق بين الكسب والغَمَل، ولهذا صار الناسيسخرون عن قال هذا ويقولون: ثلاثة أشياء لا حقيقة لها : طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الاشعري، اضطروهم ألى أن فسروا تأثير القدرة في المقدور بمجرد الاقتران المادي، والاقـــتران العادي

يقع بين كل ملزوم ولازمه ، ويقع بين المقدور والقدرة، فليس جعل هذا مؤثرا في هذا الباب بأولى من العكس . ويقع بين المعلول وعلته المنفصلة عنه مع ان قدرة العباد عنده لايتجاوز بمحلها . ولهذا فر القياضي أبو بكر الى قول وأبو إسحاق الاسفرائيني الى قول وأبو المعالي الجوينى الى قول، لما رأوا في هذا القول من التناقض . والكلام على هذا مبسوط في موضعه والمقصود هنا التنبيه .

ومن النكت في هذا الباب ان لفظ التأثير ولفظ الجرولفظ الرزق و يحو ذلك ألفاظ مجلة، فاذا قال القائل هل قدرة المبد مؤثرة في مقدورها أم لا ؟ قيل له أولا لفظ الفدرة يتناول نوعين : (أحدهما) القدرة الشرعية المصححة للفمل التي هي مناط الامر والنهي (والثاني ) القدرة القدرية الموجبة الفمل التي هي مقارنة للمقدور لايتأخر عنها فالاولى هي المذكورة في قوله تمالى (ولله على الناسحج البيت من استطاع اليه سبيلا) فان هذه الاستطاعة لو كانت هي المقارنة للفمل لم يجب حج البيت إلا على من حج ، فلا يكون من لم يحجج عاصيا بترك الحج ، سواء كان له زاد وراحلة وهو قادر على الحج او لم يكن . وكذلك قول النبي والله الممران بن حصين « صل قائما فان لم تستطع فقاعداً فان لم تستطع فعلى جنب » وكذا قوله تمالى ( فاتقو الله ما استطم ) وقولة والله يكان قد قال فافعلوا منه منه مااستطم » لوأراد استطاعة لا تكون الا مع الفعل لكان قد قال فافعلوا منه ماتفعلون ، فلا يكون من لم يفعل شيئا عاصيا له . وهذه الاستطاعة المذكورة في كتب الفقه ولسان المهوم

والناس متنازعون في مسمى الاستطاعة والقدرة ، فمنهم من لا يُثبت استطاعة إلا ماقارن الفعل . وتجد كثيراً من الفقهاء يتناقضون فاذا خاضوا مع من يقول من المتكلمين الثبتين للقدر إن الاستطاعة لا تكون الا مع الفعل وافقوهم على ذلك، واذا خاضوا في الفقه أثبتوا الاستطاعة المتقدمة التي هي مناط الامر والنهي

وعلى هذا تتفرع مسألة تكليف مآلا يطاق ، فان الطاقة هي الاستطاعة وهي ففظ مجسل فالاستطاعة الشرعية التي هي مناط الامر والنهي لم يكلف الله أحداً شيئا بدونها فلا يكلف مالايطاق بهذا التفسير، وأما الطاقة التي لا تكون الا مقارنة للفمل فجميع الامر والنهي تكليف مالا يطاق بهذا الاعتبار ، فان هذه ليست مشروطة في شيء من الامر والنهي باتفاق المسلمين .

وكذا تنازعهم في العبد هل هو قادر على خلاف المعلوم ، فاذا أريد بالقدرة القدرة الشرعية التي هي مناط الامر والنهي كالاستطاعة المذكورة في قوله تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) فكل من أمره الله ونهاه فهو مستطيع بهذا الاعتبار وان علم انه لا يطيعه . وان أريد بالقدرة القدره القدرية التي لاتكون الا مقارنة المفعول فمن علم أنه لا يفعل الفعل لم تكن هذه القدرة ثابتة له

ومن هذا الباب تنازع الناس في الامر والارادة هل يأمر بمالا بريداً و لا يأمر الا بما يريد. فإن الارادة لفظ فيه اجال، برادبالارادة الارادة الكونية الشاملة لجيع الحوادث كقول المسلمين: ماشاء الله كان ومالم يشأ لم يكن. وكقوله تعالى (فمن برد الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجاكا نما يصعد في السماء) وقول نوح عليه السلام (ولا ينفعكم نصحي أن أردت أن أفصح لكم انكان الله يريد أن يغويكم) ولا ريب ان الله يأمر المباد بما لابريده بهذا التفسير ، والممنى كما قال تعالى (ولو شئنا لا تينا كل نفس المباد بما لابريده بهذا التفسير ، والممنى كما قال تعالى (ولو شئنا لا تينا كل نفس حداها) فدل على انه لم يؤتكل نفس هداهامه انه أمركل نفس بهداها ، وكما اتفق العلماء على انمن حلف بالله ليقضين دين غريمه غداً أن شاء الله او ليردن وديسته الوغصيه ، أولي الظهر اوالمصر ان شاء الله ، او ليصومن رمضان إن شاء الله وصو ذلك نما أمره الله به . فانه اذا لم يغمل المجاوف عليه لا يحنث مع أن الله أمره به لقوله : ان شاء الله ، في الله أمره به لقوله : ان شاء الله ، في الله أمره به لقوله : ان شاء الله ، في الله أمره به لقوله : ان شاء الله أن الله لم يشأ مع أمره به

وأما الارادة الدينية فعي يمعنى الحبة والرضى ، وهي ملازمة للامر كقوله تمالى ( يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم ) ومنه قول المسلمين : هذا يفعلشيثا لايريده الله، اذا كان يفعل بعض الفواحش، أي انه لا بحبه ولا يرضاه ، بل ينهي عنه ويكرهه .

وكذلك لفظ الجبر فيه اجمال يَرادبه اكراه الفاعلعلىالفعل بدون رضاه . كما يقال : أن الاب يجبرالمرأة على النكاح ، والله تعالى أجل وأعظم من أن يكون مجبراً بهذا التفسير فانه مخلق للمبد الرضاءوالاختيار بما يفعله ، وليس ذلك جبراً بهذا الاحتقاد ، ويراد بالجبر خلق ما في النفوس من الاعتقادات والارادات كقول محدين كعب القرظي: الجبار الذي جبر العباد على ماأر اد كافي الدعاء المأثور عن على رضى الله عنه « جبارالقلوب على فطراتها : شقيها وسعيدها » والجبرثابت بهذا التفسير فلما كان لفظ الجبر مجلا نهى الأئمة عن اطلاق اثباته او نفيه

وكذلك لفظ الرزق فيه اجمال ، فقد يراد بلفظ الرزق مَا أباحه او ملكه فلا يدخل الحرام في مسمى هذا الرزق كما في قوله تعالى ( ومما رزقناهم ينفقون ) وقوله تعالي ( أنفقوا ممارزقنا كم من قبل أن يأتي أحدكم الموت )وقوله ( ومن وزقناه منا رزقا حسنا فهو ينفقمنــه سرآ وجهرا) وأمثال ذلك . وقد يراد الرزق ما ينتفع به الحيوان وان لم يكن هناك اباحة ولا تمليك، فيدخل فيه الحرام كما في قوله تعالى ( وما من دابة في الارض إلا على الله رزقها )وقوله عليه السلام في الصحيح « فيكتب رزقه وعمله وأجله وشتى او سعيد » ولما كان لفظ الجبر والرزق ونحوهما فيه اجمال منع الأئمة من اطلاق ذلك نفيا واثباتا كاتقدم عن الاوزاعي وأبي اسحاق الفزاري وغيرهما.

وكذا لفظ التأثير فيهاجمال فانالقدرة مع المقدور كالسبب مع المسبب، والملة مع المعلول، والشرطمع المشروط، فان أريد بالقدرة القدرة الشرعية الصححة الفعل المتقدمة عليه فتلك شرط الفعل وسبب من أسبابه ، وعلة ناقصة له ، وانه أريد بالقدرة القدرة المقارنة الفعل المستلزمة له فتلك علة الفعل وسبب تام ، ومعلوم انه ليس في المحلوقات شيء هووحده علة تامة وسبب تام المحوادث بمنى ان وجوده مستلزم لوجود الحوادث، بل ليس هذا الا مشيئة الله تعالى خاصة فها شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن

وأما الاسباب الخلوقة كالنار في الاحراق، والشمس في الاشراق، والطمام والشراب في الاشباع والارواء، فجميع هذه الامور سبب لا يكون الحادث به وحده، بل لابد أن ينضم اليه سبب آخر، ومع هذا فلها موانع منعها عن الاثر، فكل سبب فهو موقوف على وجود الشروط وانتفاء الموانع. وليس في الخلوقات واحده شيء

وهذا يبين لك خطأ المتفلسفة الذين قالوا: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، واعتبروا ذلك بالآثار الطبيعية كالمسخن والمبرد ونحو ذلك، فان هذا غلط، فان التسخين لا يكون الا بشيئين (أحدها) فاعل كالنار (والثاني) قابل كالجسم القابل للسخونة والاحتراق، والا فالنار إذا وقعت على السمندل والياقوت لم تحرقه، وكذلك الشمس فان شعاعها مشروط بالجسم القابل للشمس الذي ينعكس عليه الشعاع، وله موانع من السحاب والسقوق وغير ذلك، فهذا الواحد الذي قدروه في أنفسهم لا وجود له في الخارج، وقد بسط هذا في موضع آخر

فان الواحد المقلي الذي يثبته الفلاسفة كالوجود المجرد عن الصفات وكالمقول المجردة وكالكليات التي يدعون تركب الانواع منها وكالمادة والصورة المقلمين وأمثال ذلك لاوجود لها في الخارج بل أعا توجد في الاذهان لافي الاعيان ، وهي أشد بعداً عن الوجود من الجوهر الفرد الذي يثبته من يثبته من المحلام

ظان هذا الواحد لاحقيقة له في الخارج و كذلك الواحد (١) كما قد بسط في موضعه والقصود هنا أن التأثير إذا فسر بوجود شرط الحادث أو بسبب يتوقف حدوث الحادث به على سبب آخر وانتفاء موانع وكل ذلك بخلق الله تعالى فهذا حق ، و تأثير قدرة العبد في مقدورها ثابت بهذا الاعتبار . وان فسر التأثير بأن للؤثر مستقل بالاثر من غير مشارك معاون ولا معاوق مانع فليس شيء من الحلوقات مؤثراً ، بل الله وحده خالق كل شيء فلا شريك له ولا ند له ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ( ما يفتح الله الناس من رحمة فلا ممسك لها ، وما يمسك فلا حرسل له من بعده ( قل ادعوا الذين زعم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وما له فيهما من شرك وما له منهم من ظهير ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن نه ) (قل أرأيتم ما تدعون من دون الله ان أراد في الله ضيء قل حسي هل هن كاشفات ضره ? أو أراد في برحمة هل هن ممسكات رحمته ؟ قل حسي الله عليه يتوكل المتوكلون) و نظائر هذا في القرآن كثيرة

قاذا عرف مافي لفظ التأثير من الاجال والاشتراك ارتفعت الشبهة وعرف العدل المتوسط بين الطائفتين . فمن قال: ان المؤمن والكافر سواء فيما أنعم الله عليها من الاسباب المقتضية الايمان ، وان المؤمن لم يخصه الله بقدرة ولا إرادة آمن بها، وان العبد إذا فعل لم تحدث له معونة من الله وإرادة لم تكن قبل الفهل فقوله معلوم الفساد ، وقيل لهؤلاء: فعل العبد من جلة الحوادث والمكنات ، فكل مابه يعلم أن الله تعالى أحدث غيره يعلم به أن الله احادثه ، فكون العبد فاعلا بعد أمل يكن أمر ممكن حادث فان أمكن صدور هذا المكن الحادث بدون على عدم واجوده على عدمه أمكن ذلك في غيره ، فانتقض دليل عدث واجب يحدثه ويرجح وجوده على عدمه أمكن ذلك في غيره ، فانتقض دليل

<sup>(</sup>۱) في الاصل(وكذلك الواحد) وفيه تكر ار وتشبيه للشي، بنفسه وما صححناه جههو مقتضي ما قبله

إثبات الصافع ، ولا ربب أن كثيراً من متكلمة الاثبات القائلين بالقدر سلموا للممرئة ان القادر المحتار بمكنه ترجيح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح عوقالوا في مسئلة إحداث العالم ان القادر المحتار أو الارادة القديمة التي نسبتها الى جيع الحوادث والازمنة نسبة واحدة رجحت أنواعا من المكنات في الوقت فلاي رجحته يلا حدوث سبب اقتضى الرجحان، وادعوا أن القادر المحتار بمكنه الترجيح بلا مرجح أو الارادة القديمة ترجح بلا مرجح آخر ، فاعترض عليهم هناك من نازعهم من أهل الملل والفلاسفة القائلين بأن الله لم يحدث الحوادث بأفعال تقوم بنفسه ، وان لله خلق السموات والارض وما بينها في ستة ايام ، والقائلين بقدم العالم قالوا : هذا الذي قلتموه معلوم الفساد بالضرورة ، وتجويز والقائلين بقدم العالم قالوا : هذا الذي قلتموه معلوم الفساد بالضرورة ، وتجويز حدا يقتضي جواز حدوث الحوادث بلا سبب ، والترجيح بلا مرجح وذلك يسد باب إثبات الصافع

ثم انهؤلاء المثبتين للقدر احتجوا بهذ. الحجة على نفاة القدر، وقالوا: حدوث خل العبد بعد أن لم يكن لابد له من محدث مرجح تام غير العبد، فان ما كان من العبد فهو محدث، وعند وجود ذلك المحدث المرجح التام يجب وجود فعل العبد، وهذا الذي قالوه حقوهو حجة قاطعة على القدرية ، لكنهم نقضوه و تناقضوا فيه في فعل الرب تبارك و تعالى، وادعوا هناك ان البديهة فرقت بين فعل القادر و بين الموجب بالذات ، فان كان هذا الفرق صحيحا بطلت حجتهم على المعزلة ولم تبطل قول القدرية ، وإن كان باطلا بطل قولم في إحداث الله وفعله للعالم ، وهذا هو الباطل في نفس الامر ، فان القرورية لا يمكن القدح وجوده على عدمه إلا بمرجح تام أمر معلوم بالفطرة الضرورية لا يمكن القدح فيه وهو عام الانحصيص فيه فلا في نفس الامر ، فان القرورية لا يمكن القدح فيه وهو عام الانحصيص فيه فالفرق المذكور باطل، وذلك يبطل قولم بأن خلق العالم هو العالم، وانه حدث فيه في المكن بغير سبب حادث

ومن قال أن قدرة العبد وغيرها من الاسباب التي خلق الله تعالى بها المخلوقات كيست أسبابا ، أو ان وجودها كمدمها، وليس هناك إلا مجر دافتران عادي كافتران الدليل بالمدلول ، فقد جحد مافي خلق الله وشرعه من الاسباب والحم ، ولم يجمل في المين قوة بمتاز بها عن الخد تبصر بها ، ولا في القلب قوة بمتاز بها عن الرجل يعقل بها ، ولا في القلب وهؤلا . ينكرون مافي يعقل بها ، ولا في النار قوة ممتاز بها عن التراب عرق بها ، وهؤلا . ينكرون مافي الاجسام المطبوعة من الطبائم والغرائز

قال بعض الفضلاء: تكام قوم من الناس في ابطال الاسباب والقوى والطبائع فأضحكوا العقلاء على عقولم .

ثم أن هؤلاء يقولون لاينبغي للانسان أن يقول أنه شبع بالخبز وروي بالماء، بل يقول شبعت عنده ورويت عنده فان الله يخلق الشبع والري ونخو ذلك من الحوادث عند هذه المقترنات بها عادة لا بها . وهذا خلاف الكتاب والسنة فان الله تعمالي يقول (وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمت حتى اذا أقلت سحابا ثقالا سقناه لبسلد ميت فأنزلنا به المـــاء فاخرجنا به من كل الغرات ) الآية ، وقال تمالي ( وما أنزل الله من السهاء من ماء فأحيا به الارض بعد موتها ) وقال تمالى ( قاتلوهم يصديهم الله بأيديكم ) وقال ( ونحن نتربص بكم أن يصيبكم الله بمذاب من عنده أو بأيدينا ) وقال ( ونزلنا منالسماء ماء فأ نبتنا به جنات وحب الحصيد ) وقال (وهو الذي أنزل من السياء ماءفا خرجنا به نبات كل شيء ) وقال (هو الذي أنزل من السياء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسبمون، ينبت لكم به الزرع والزيتونوالنخيل والاعناب ومن كل النمرات) وقال تمالي ( أن الله لايستحي أن يضرب مثلا ــ الى قوله ـ يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً ) وقال ( قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين \* يهدي به الله من اتبع رضوا نه سبل السلام) ومثل هذا في القرآن

كثير ، وكذلك في الحديث عن النبي عليه الله على النبي عليه و لايمون أحد منكم إلا الذنتموني حتى أصلي عليه فان الله جاعل بصلابي عليه بركة ورحمة وقال والله عليه نورا » ومثل هذا كثير .

ونظير هؤلاء الذين أبطلوا الاسباب المقدرة في خلق الله من ابطل الاسباب المشروعة في أمر الله كالذين يظنون ان ما يحصل بالدعاء والاعمال الصالحة وغير ذلك من الخيرات ان كان مقدراً حصل بدون ذلك ، وان لم يكن مقدراً لم يحصل بذلك . وهؤلاء كالذين قالوا للنبي عليه : أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب مقال د اعلوا فكل ميسر لما خلق له »

وفي السنن انه قيل: يارسول الله، أرأيت أدوية نتداوى بها، ورقى نسترقي بها، وتقاة نتقيها، هل ترد من قدر الله شيئا ؟ فقال « هي من قدر الله» ولهذا قال من قال من العلماء : الالتفات الى الاسباب شرك في التوحيد ، ومحو الاسباب ان تكون أسبابا تنبير في وجوء العقل، والاعراض عن الاسباب بالكلية قدح في الشرع والله سبحانه خلق الاسباب والمسببات، وجعل هذا سببا لهذا، فاذا قال القائل ان كان هذا مقدوراً حصل بدون السبب والالم بحصل، جوابه انه مقدور بالسبب وليس مقدوراً بلون السبب ، كاقال النبي عليه هذا الله خلق للجنة أهلا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم المل أهل السعادة . وأما من كان من أهل الشقاوة ضييسر لممل أهل الشقاوة

وفي الصحيحين عن ابن مسمود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله ويُطالق وهو الصادق المصدوق « ان خلق أحدكم مجمع في بطن أمه أربمين بوما نطفة، ثم يكون

علقة مثل ذلك، مم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل اليه الملك فيؤمر باربع كلات فيكتب رزقه وعمله وأجلهوشق او سعيد، ثمينفخ فيه الروح ،فوالذي نفسي بيده ان أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى مايكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيممل بعمل أهل النار فيدخلها ، وان أحدكم ليعمل بعمل أهل النارحتي مايكون بينه وبينها الاذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها ه فبين ﷺ أن هذا يدخل الجنة بالعمل الذي يعمله وبخم له به ، وهــذا يدخل النار بالعمل الذي يعمله ويختم له به ، كما قال عَلَيْكَاتِي ﴿ انْمَاالَاعِالَ بِالْحُواتِيمِ ۗ وَذَلْك لان جميع الحسنات تحبط بالردة ،وجميع السيئات تغفر بالتوبة،ونظيرذلك مر صام ثم أفطرَ قبل الغروباو صلى وأحدثعداً قبل كالالصلاة ثم(١)أبطل عمله وبالجلة فالذي عليــه سلف الامة وأئمتها مابعث الله به رسله وأنزل كتبه فيؤمنون بخلق الله وأمره بقدره وشرعه بحكمه الكوني وحكمه الديني وارادته الكونية والدينية ، كما قال في الآية ( فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد أن يضله يجعل صــدره ضيقا حرجا كانما يصعد في السماء) وقال نوح عليه السلام ( ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم ) وقال تعالى في الارادة الدينية ( يريد الله بكم اليسر ولا يريدبكم العسر ) وقال ( يريد الله أن يبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوبعليكم واللهعليم حكيم ) وقال ( مايريد الله ليجعــل عليكم منحرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم ) وهم مع اقرارهم بان الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، وأنه خلق الاشياء بقدرته ومشيئته يقرون بأنه لاإله الاهو، لايستحق

<sup>(</sup>١) حرف ثم لا يظهر له هنا معنى، وكما ان هذا يقل ان يقع فما جعل مثلا له يقل ان يقع ، وأنماذكر في الحديث مثلا لاطراد نظام القدر، وأما الغالب فهو ان المره يموت على ما عاش عليه ،وكذلك يبعث على مامات عليه

العبادة غيره، ويطيعونه ويطيعون رسله، ومحبونه ويرجونه ويخشونه، ويتكلون عليه وينيبون اليه ءويوالون أولياءه ءويعادون أعداءه،ويقرون بمحبته لما أمر بهولعباده المؤمنين أيضا ورضاه بذلك،وبغضه لما نهى عنــه، وللكافرين وسخطه لذلك ومقته له، ويقرون بما استفاضعنالنبي عَيْمَالِيُّهُ من ﴿ أَنَ اللَّهُ أَشَدَ فَرَحًا بَتُوبَةُعَبِّدُهُ التائب من رجل أضل راحلته بارض دوية مهلكة عليها طعامهوشرابه فطلبها فلم مجدها ،فقال تحت شجرة،فلما استيقظاذا بدابته عليهاطعامه وشرابه، فاللهأشد فرح يتوبة عبده من هذا براحلته» فهو آلهم الذي يعبدونه وربهم الذي يسألونه كما قال تعالى ( الحمد لله ربالعالمين ـ الى قوله ـ إياك نعبد وإياك نستعين ) فهو المعبود المستعان. والعبادة تجمع كمال الحب مع كمال الذل فهم يحبونه أعظم مما يحب كل محب لهبوبه كما قال تمالي ( ومن الناس من يتخذمن دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله ) وكل مايجبونه سواه فاتما محبونه لاجله كما فيه الصحيحين عن النبي عَمَالِيَّةِ انه قال « ثلاثمن كن فيه وجد حلاوة الإيمان:من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ، ومن كان يحب المر ولا يحبه الالله: ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار » وفي البرمذي وغيره « أوثق عرى الايمــان الحب في الله والبغض في الله، ومن أحب لله وابغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الايمان »وهوسبحانه محب عباده المؤمنين ، وكال الحب هو الحلة التي جعلها الله لا براهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم. فان الله انخذ ابراهم خليلاً . واستفاضءن النبي عُلِيْكِيْدُ في الصحيح من غير وجه أنه قال« أن الله أنخذ في خليلاكما أنخذ أبراهيم خليلا» وقال «لوكنت متخذاً خليلاً من اهل الارض لاتخذت أبابكر خليلا ولكن صاحبكم خليل الله» يعني نفسه ولهذا اتفق سلف الامة وأئمتهما وسائر أهل السنة وأهل المعرفة ان الله نفسه محب ومحب

وانكرت الجهميةومن تبعهم محبته. وأول من انكر ذلك الجمد بن درهم شيخ الجهم بن صفوان،فضحيبه خالد بن عبد الله القسري بواسط وقال: ياايها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فأبي مضح بالجمد بن درهم ، إنه زعم أن الله لم يتخذا بر اهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليا، تعالى الله عما يقول الجمد علوا كبيراً. ثم نزل فذبحه وهذا اصل مسئلة ابراهيم الذيجعله الله اماماً للناس قال تعالى(واذا ابتلي ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن قال أي جاعلك للناس اماماً ) وقال (ومن احسن دينا مَن اسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفاواتخذ الله ابراهيمخليلا) ومن قال أن المراد بمحبة الله محبة التقرباليه فقوله متناقض فان محبة التقرب اليه تبعلميته . فن احب الله نفسه احب التقرب اليه ومن كان لا يحبه نفسه امتنع أن يحب التقرباليه . واما من كانلا يطيعه ولا يمتثل امر. الا لأجل غرض آخر فهو في الحقيقة انما يحب ذلك الغرض الذي عمل لاجله وقد جعل طاعة الله وسيلة اليه، وقد ثبت في الصحيح عن النبي عَلَيْكُ أنه قال « اذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد : يا أهل الجنة ان لكم عندالله موعداً يريد أن ينجزكوه ، فيقولون ما هو ? الم يبيض وجوهنا ؟ ويثقل موازيننا ؟ ويدخلنا الجنة ؟ ويجرنا منالنار ؟ فيكشف الحجاب فينظرون اليه ، فما اعطاهم شيئا أحب اليهم من النظر اليه ، وهو الزيادة » فاخبر أن النظر اليه أحب اليهم من كل ما يتنعمون فيه ، ومحبة النظر اليه تبع لهبته ، فانما احبوا النظر اليه لحبتهم اياه ، وما من مؤمن الا وبجد في قلبه محبة الله وطمأ نينة بذكره وتنما بمعرفته ولذةوسروراً بذكرهومناجاته . وذلك يقوى ويضعف ويزيد وينقص محسب إيمان الخلق. فكل من كان إيمانه أكمل كان تنعمه بهذا أكمل.ولهذا قال ﷺ في الحديث الذي رواه احمد وغيره « حبب الي من دنياكم النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة » وكان عِنْ الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه الموضع عنه عنه الموضع عنه الموضع عنه الموضع الموض والمقصودهنا أنعباده المؤمنين بحبو نه وهو يحبهم سبحانه و حبهم له بحسب فعلهم ما يحبه كافي معديه البخاري عن ابي هريرة عن النبي على الله تعالى من عادى لي وليا فقد بارزني بالحاربة ، وما تقرب الى عبدي بمثل اداء ما افترضت عليه ، ولا يزال عبدي يتقرب الي بالنوافل حتى أحبه، فاذ أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، و بصره الذي يبصر به ، و يده التي يبطش به ، ورجله التي يمشي بها ، في يسمع ، وبي يبطش ، وبي يمشى و لنن سألني لاعطينه ولنن استماذني يسمع ، وبي يبطش ، وبي يبطش ، وبي عشى و لنن سألني لاعطينه ولنن استماذني يبعد ، وما ترددت عن شيء انا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت واكره مساءته ولا بدله منه »

فقد بين أن العبد أذا تقرب إلى الله بما يحبه من النوافل بعد الفرائض أحبه الله ، فب الله عبده بحسب فعل العبد لما محبه الله . وما محبه الله من عبادته وطاعته فهو تبع لحب نفسه ، وحب ذلك هو سبب حب عباده المؤمنين، فكان حبه للمؤمنين تبماً لحب نفسه.

فالمؤمنون وان كانوا محمدون ربهم ويثنون عليه فهم لا يحضون ثناء عليه بل هو كا اثنى على نفسه كا في الصحيح عنه عليه وانه كان يقول اللهم « أني اعوذ برضاك من سخطك و بعافاتك من عقوبتك، وبك منك الاحمي ثناء عليك النت كا اثنيت على نفسه و في الصحيح أنه قال «لا احداً حب اليه المدح من الله ، من الحد نفسه و قال له الا سود بن سريع : اني حمت ربي ، فقال « ان ربك اجل ذلك مدح نفسه » و قال له الا سود بن سريع : اني حمت ربي ، فقال « ان ربك محب حد العباد له وحده لنفسه اعظم من حد العباد له و بحب ثناء هم عليه و ثناؤه على نفسه اعظم من ثنا مهم عليه . و كذلك حبه لنفسه و تعظيمه لنفسه فهو سبحانه اعلم بنفسه من كل أحدوه و الموصوف بصفات الكال التي لا تبلغها عقول الخلائق ، فالهنظمة ازاره والكبرياء رداؤه . و في الصحيحين عن النبي عليه عقول الخلائق ، فالهنظمة ازاره والكبرياء رداؤه . و في الصحيحين عن النبي عقول الخلائق ، فالهنظمة ازاره والكبرياء رداؤه . و في الصحيحين عن النبي عقول الخلائق ، فالهنظمة ازاره والكبرياء رداؤه . و في الصحيحين عن النبي عقول الخلائق ، فالهنظمة ازاره والكبرياء رداؤه . و في الصحيحين عن النبي عقول الخلائق ، فالهنظمة ازاره والكبرياء رداؤه . و في الصحيحين عن النبي عقول الخلائق ، فالهنظمة ازاره والكبرياء رداؤه . و في الصحيحين عن النبي عليه و المناه المناه ، في الصحيحين عن النبي عن النبي عقول الخلائق ، فالهنظمة ازاره و الكبرياء رداؤه . و في الصحيحين عن النبي عليه و المناه ، في الصحيحين عن النبي المناه ، في المن

انه قرأ (وما قدروا الله حق قدره والارض جيعاً قبضته يوم القيامة والسموات بيمينه مطويات بيمينه سبحانه) قال « يقبض الله الارض ويطوي السموات بيمينه ثم يهزهن ، ثم يقول : أنا الملك ، انا القدوس ، انا السلام ، انا المؤمن ، انا المبيمن، انا الذي بدأت الدنيا ولم تك شيئاً ، انا الذي اعيدها » وفي رواية «يحمد الرب نفسه» (١) فهو يحمد نفسه ويثني عليها و يمجد نفسه سبحانه وهو الغني بنفسه لا يحتاج الى احد غيره ، بل كل ما سواه فقير اليه (يسأله من في السموات والارض كل يوم هوفي شان) وهو الاحد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد. كل يوم هوفي شان) وهو الاحد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد. كافوا فرح بتوبة التائب وأحب من تقرب اليه بالنوا فل ورضي عن السابقين فاذا فرح بتوبة التائب وأحب من تقرب اليه بالنوا فل ورضي عن السابقين الاولين لم يجز أن يقال: هو مفتقر في ذلك الى غيره ولا مستكمل بسواه ، فانه هو الذي خلق هؤلاء وهداهم واعانهم حتى فعلوا ما يحبه ويرضاه ويفرح به.

فهذه المحبوبات لمتحصل الابقدرته ومشيئته وخلقه، فله الملكلا شريك له، وله الحمد في الاولى والآخرة ، وله الحكم واليه ترجعون

فهذا ونحوه يحتج به الجمهور الذين يثبتون لافعاله حكمة تتملق به يحبها ويرضاها ويغمل لاجلها . قالوا : وقول القائل إن هذا يقتضي أنه مستكمل بغيره فيكون ناقصا قبل ذلك فعنه اجوبة

( احدها ) ان هذا منقوض بنفس ما يفعله من المفعولات فماكان جوابا في المفعولات كانجوابا عن هذا، ونحن لا نعقل في الشاهد فاعلاالامستكملا بفعله (الثاني) انهم قالوا: كما له أن يكون لا يزال قادرا على الفعل محكمة ، فلو قدر كونه غير قادر على ذلك لكان ناقصا

( الثالث ) قول القائل إنه مستكمل بغيره باطل، فان ذلك انماحصل بقدرته ومشيئته لا شريك له في ذلك فلم يكن في ذلك محتاجا الى غيره ، واذا قيل (١) روجع الصحيحان في التوحيد والتفسير فوجد فيهما جهد الطاقة الحديث بغير هذه الالفاظ

كل بغمله الذي لا محتاج فيه إلى غيره كان كما لو قيل كمل بصفاته أو بذاته ( الرَّابِعِ ) قول القائل كان قبل ذلك ناقصاً إن أراد بعمدم ما تجدد فلا نسلم ان عدمه قبل ذلك الوقت الذي اقتضت الحكمة وجوده فيه يكون نقصاً ، وإن أراد بكونه ناقصا معنى غيرذلك فهو ممنوع،بل يقال عدم الشي. في الوقت الذي لم تقتض الحكة وجوده فيه من الكمل، كما ان وجوده في وقت اقتضاء الحكمة وجوده كال . فليسعدمكل شيء نقصا ، بل عدم مايصلح وجوده هو النقص،كا اقتضت الحكمة عدمها هو النقصلا أن عدمها هو النقص . ولهذا كانالرب تعالى موصوفا بالصفات الثبوتية المتضمنة لكماله وموصوفا بالصفات السلبية المستازمة لكاله أيضاً. فكان عدم ماينفي عنه هو من الكمال كما ان وجود مايستحق ثبوته . من الكال . واذا عمل مثل هذا في الصغات فكذلك في الافعال ونحوها ، وليس كل زيادة يتدرها الذهن من الكال، بلكثيرمن الزيادات تكون نقصا في كال المزيد، كما يمقل مثل ذلك في كثير من الموجودات . والانسان قد يكون وجود أشياء في وقت نقصاً وعيبا في حقه وفيوقت آخر كالا ومدحا فيحقه ، كا يكون في وقت مضرة له وفي وقت منفعة له

(الخامس) إنا اذا قدرنا من يقدر على إحداث الحوادث لحكة ومن لايقدر على ذلك كان معلوما ببديهة العقل ان القادر على ذلك أكل، مع ان الحوادث لا يمكن وجودها إلا حوادث لا تكون قديمة ، واذا كانت القدرة على ذلك أكل وهذا المقدور لا يكون إلا حادثا كان وجوده هو الكال وعدمه قبل ذلك من عام الكال، إذا عدم الممتنع الذي هو شرط في وجود الكال

مم الجهور القائلون بهذا الاصل هنا ثلاث فرق (فرقة) تقول ارادته وحبه ورضاه ونحو هذا قديم ،ولم يزل راضياً عمن علم انه يموت كافراً ، كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية وأهل الحديث

والفقهاء والصوفية، فهؤلاء لايلزمهم التسلسل لاجل حلول الحوادث، لكن يعارضهم الاكثرون الذين ينازعونهم في الحكمة المحبوبة كما ينازعونهم في الارادة،فانهم قالوا : إذا كانت الارادة قدَّعة لم تزل ونسبتها الى جيع الازمنة والحوادث سواء فاختصاص زمان دون زمان بالحدوث ومفعول دون مفعول تخصيص بلا مخصص. قال أولئك: الارادة من شأنها أن تخصص . قال لهم المعارضون: من شأنها جنس التخصيص. وأما تخصيص هــذا المين على هذا المين فليس من لوازم الارادة بل لابد من سبب يوجب اختصاص أحدهما بالارادة دون الآخر . والانسان يجد من نفسه أنه يخصص بارادته ، ولكنه يعلم أنه لايريد هــذا دون هذا إلا لسبب اقتضى التخصيص، وإلا فلو تساوى ما يمكن إرادته من جميع الوجود امتنع تخصيصالارادة لواحد من ذلك دون أمثاله، فانهذا ترجيح بلا مرجح . ومتى جوز هذا انسد باب اثبات الصانع ، قالوا : ومن تدبر هذا وأممن النظر فيه علمه حقيقة ، وأنما ينازع فيه من يقلد قولا قاله غيره من غير اعتبار لحقيقته . وهكذا يقول الجمهوراذا كانالله تعالى راضيا فيأزلة ومحباوفر عايمد ثهقبل أن يحدثه فاذا أحدثه هل حصل باحداثه حكمة يحنها ورضاها ويفرح بها أو لم يحصل إلا ما كان في الازل ? فان قلتم لم يحصل إلا ما كان في الازل. قيل ذاك كان حاصلاً بدون ماأحدثه من المفعولات ، فامتنع أن تكون المفعولات فعلت لكي يحصل ذاك ، فقولكم كما تضمن أن المفعولات تحدث بلا سبب يحدثه الله تتضمن انه يفعلها بلاحكة يحبهاو يرضاها، قالوا: فقو لكم يتضمن نفي ارادته المقارنة

وعبته وحكمته التي لا يحصل الفعل إلا بها (والفرقة الثانية) قالوا أن الحكمة المتعلقة به تحصل بمشيئته وقدرته كما يحصل الفعل بمشيئته وقدرته ، كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية وأنعل الحديث والصوفية ، قالوا وإن قام ذلك بذاته فهو كقيام سائر ماأخير بممن صفاته وأفعاله بذاته. والمعتزلة تنفي قيام الصفات والافعال به وتسمى الصفات اعراضاً والافعال حوادث ، ويقولون لا تقوم به الاعراض ولا الحوادث، فيتوهم من لم يعرف حقيقة قولم أنهم ينزهون الله تعالى عن النقائص والعيوب والآفات. ولا ريب ان الله يجب تنزيهه عن كل عيب ونقص وآفة، فانه القدوس السلام الصمد السيدال كامل في كل فت من نعوت الكال كالاً يدرك الخلق حقيقته ، منزه عن كل نقص تنزيها لا يدرك الخلق حقيقته ، منزه عن كل نقص تنزيها لا يدرك الخلق كاله . وكل كال ثبت لموجود من غير استازام نقص فالخالق تعالى أحق به وأكل فيه منه ، وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخالق أحق بتنزيه عنه وأولى ببراءته منه .

روينا من طريق غير واحد كعيان بن سعيد الدارمي وأبي جعفر الطبري والبيهق وغيرهم في تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (الصمد) قال: السيدالذي قد كل في سؤدده، والشريف الذي قد كل في شرفه، والعظم الذي قد كُلُ في عظمته، والحكيم الذي قد كُلُ في حكمته، والنني الذي قد كُلُ في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والمالم الذي قد كمل في علمه، والحلم الذي قد كمل في حلمه، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد ، وهوالله عز وجل، هذه صفته لاتنبغي إلا له ليس له كفؤ ولا كمثله شيء، سبحانه الواحد القهار . وهذا التفسير ثابت عن عبد الله بن أبي صالح عن علي بن أبي طلحة الوالبي، لكن يقال أنه لم يسمع التفسيرمن ابن عباس،ولكن مثل هذا الكلام ثابت عن السلف، وروي عن سعيد بن جبير أنه قال : الصمد الكامل في صفاته وأفعاله. وثبت عن أبي واثل شقيق بن سلمة انه قال:الصمدالسيد الذي انتهى سؤدده . وحدف الاقوال وما أشبهها لاتنافي ماقاله كثير من السلف كسميد بن المسيب وأبن جبير ومجاهد والحسن والسدي والضحاك وغيرهم من أن الصمد هو الذي لاجوف له ، وهـ ذا منقول عن ابن مسمود وعن عبـ د الله بن بريدة عن أبيه موقوةا أو مرفوعاً ، فإن كلا القولين حق كما بسط الكلام عليه .

ولفظ الاعراض في اللغة قد يفهم منه ما يعرض للانسان من الامواض ونحوها، وكذلك لفظ الحوادث والمحدثات قد يفهم ما يحدثه الانسان من الافعال المنمومة والبدع التي ليست مشروعة، أو ما يحدث للانسان من الامواض ونحو ذلك. والله تعالى يجب تنزيهه عما هو فوق ذلك بما فيه نوع نقص فكيف تنزيهه عن هذه الامور ? ولكن لم يكن مقصود المعتزلة بقولهم هو منزه عن الاعراض والحوادث الانفي صفاته وافعاله، فمندهم لا يقوم به علم ولا قدرة ولا مشيئة ولارحة ولا حبولارضي ولا فرحولا خلق ولا احسان ولا عدل ولا اتيان ولا عبى، ولا نزول ولا استواء ولا غير ذلك من صفاته وافعاله

وجاهير السلين يخالفونهم في ذلك، ومن الطوائف من ينازعهم في الصفات دون الافعال، ومنهم من ينازعهم في بعض الصفات دون بعض ، ومن الناس من ينازعهم في العلم القديم ويقول إن فعله قديم وان كان المفعول محدثا ، كا يقول في نظير من يقوله في الارادة . وبسط هذه الاقوال وذكر قائليها وادلتهم مذكورة في غير هذا الموضع

والمقصودهنا التنبيه علىمجامع اجوبة الناسعن السؤال المذكور

وهذا الفريقالثاني اذا قال لهم الناس اذا اثبتم حكة حدثت بعدان لم تكن لزمكم التسلسل، قالوا: القول في حدوث الحكمة كالقول في سائر ما احدثه من المفعولات، و يحن نخاطب من يسلم لنا انه اذا أحدث المحدثات بعد أن لم تكن، فاذا قلنا إنه احدثها بحكمة حادثة لم يكن له أن يقول هذا يستلزم التسلسل، بل فقول له: القول في حدوث المفعول الذي ترتبت عليه الحكمة فا كان جوابك عن هذا كان جوابنا عن هذا

فلما خصم الغريق الثاني الفريق الاول قال لهم الفريق الثالث من المُّــة

الحديث والفقهاء والصوفية واهل الكلام: هذه حجة جدلية الزامية ولم تشغوا الغليل بهذا الجواب، وليس معكم من الادلة الشرعية ولا العقلية ما يننى مثل هذا التسلسل، بل التسلسل نوعان والدور نوعان، احدها التسلسل في العلل والمعاولات فهذا ممتنع وفاقا . والثاني التسلسل في الشروط والآثار فهذا في جوازه قولان معروفان للمسلمين وغيرهم . وطوائف من أهل الكلام والحديث والفلسسفة يجوزون هذا ومن هؤلاء السلف والأعة الذين يقولون لم يزل الله متكلما اذا شاء، وأنه لم يزل يقوم به ما يتملق بمشيئته وقدرته من الافعال وغيرها .

وين هؤلا ان ما استدل به منازعوهم على نني التسلسل في الآثار وامتناع وجود مالا يتناهى في الماضي ادلة ضعيفة ، كدليل المطابقة بين الجلتين مع زيادة احدهاء وكزيادة الشفع والوتر و نحو ذلك من الادلة التي بين هؤلاء فسادها ونقضوها عليهم بالحوادث في المستقبل و بعقود الاعداد و بمعلومات الله مع مقدوراته وغير ذلك مما قد بسط في موضعه

والدور نوعان : فالدور القبلي السبقي ممتنع ، واما الدورالمي الاقترائي وهو أن لا يكون هذا الا مع هذا فهذا الدور في الشروط وما اشبهها من المتضايفات والمتلازمات ، ومثل هذا جائز

فهذه مجامع اجوبة الناس عن هذا السؤال، وهي عدة أقوال (الاول) قول من منطة لا يعلل لاأفعاله ولا احكامه ( والثاني ) قول من يعلل ذلك بامور مباينة له منفصلة عنه من جملة مفعولاتها ( والثالث ) قول من يعلل ذلك بامور قائمة به متعلقة بقدرته ومشيئته لكن يقول جنسها حادث (والخامس)(١) قول من يعلل ذلك بامور متعلقة بعشيئته وقدرته . فإن كان الفعل المفضي للحكمة حادث النوع كانت الحكمة كذلك، وإن قدرانه قام به كلام أو فعل متعلق بمشيئته وانه لم يزل كذلك كانت الحكمة كذلك، كذلك، فيكون النوع قديما وإن كانت آحاده حادثة

(١) كذا في الاصل ولم يذكر الرابع فاما سقط واماغلطالناسخ فجل الرابع خامساً

ويمكن الجواب عن السوَّال بتقسيم حاصر ، بان يقال: لا ريب أن الله عز وجل يحدث مفعولات لم تكن ، فاما أن تكون الافعال المحدثة بجب أن يكون لها ابتداء ويجوز أن تكون غير متناهية في الابتداء كما هيغير متناهية في الانتهاء ، فان وجبأن يكون لها ابتداء امكن حدوث الحوادث بدون تسلسلها مه فاذا قال القائل لو فعل لعلة محدثة لكان القول في حدوث تلك العلة كالقول في حدوث معلولها ويازم التسلسل.كان جوابه على هذا التقدير أن الحوادث مجب أن يكون لها ابتداء، واذا فعل الفعل لحكمة محدثة كان الفعل وحكمته محدثين ، ولا يجبأن يكون الملة الحدثة علة محدثة الااذا حاز أن لا يكون الحوادث ابتداء، فاما اذا جاز أن يكون لها ابتداء بطل هذا السؤال، فكيف اذا وجب أن يكون لها ابتداء ٩ وان قيل مجوز أن تكون الحوادث غير متناهية في الابتداء كما انها غير متناهية في الانتهاء عند السلمين وسائر أهل الحق ، ولم ينازع في ذلك الا بعض أهل البدع الذين ية ولون بفناء الجنة والناركا يقوله الجهم بن صفوان ، اوبفناء حركات أهل الجنة ، كا يقوله ابو الهذيل، فان هذين اوجبا أن يكون لجنس الحوادث انتهاءكما مجوز أن يكون لها عندهم ابتداءواكثر الذبن وافتوهم على وجوب الابتداء خالفوهم في الانتياء وقالوا لها ابتداء وليس لها انتهاء . والاقوال الثلاثة معروفة فيطوائف المسلمين

والمقصود هذا أن الجواب مصل على التقديرين، فمن جوز أن يكون لها نهاية في الابتداء جوز تسلسل الحوادث وقال هذا تسلسل في الآثار والشروط لا تسلسل في المثل و المؤثر ات والممتنع انما هو الثاني دون الاول، وقال انه لا يقوم دليل على امتناع الثاني كا يقول ذلك طوائف من متقدمي أهل الكلام ومتأخريهم، ومن أوجب أن يكون طا ابتداء. قال في حدوث العلم ما يقوله في حدوث المفمول اذ لا فرق بينهما في هذا المنى ومن الاجوبة الحاصرة أن يقال: خلق الله إما أن مجوز تعليد أولا، فإن لم يجز

تمليله كان هذا هو التقرير الاول. وعلى هذا التقرير فلا يسمى هذا عبثا ، واذا سماه المسمي عبثا لم تكن تسميته عبثا قدحا فيا يحقق، فإنا نتكام على تقدير امتناع التعليل ، وإذا كان التعليل ممتنماً وجبالقول به ، ولوسماه المسمي بأي شيء سماه ، وإن جاز تعليله فلا يخلو إما أن يجوز تعليله بعلة حادثة وإما أن لا يجوز ، فإن قبل لا يجوز ذلك لزم كون العلة قديمة وامتنع على هذا التقدير قدم المعلول. فإنا نتكام على تقدير جواز تعليل المفعول الحادث بعلة قديمة ، وإن قبل يجوز تعليله بعلة حادثة أمكن القول بذلك

ثم إما أن يقال: يجوز تعليل الحوادث بعلة متناهية للفاعل لئلا يلزم أن يقوم به شيء حادث بجب أن يقوم به لحكمة ، وإن كانت مقدورة مرادة له، فان قيل بالاول لزم كون العلة الحادثة منفصلة عنه ولزم على هذا كون الفاعل يجدث الحوادث بعد أن لم تكن لعلة حادثة بغيره من غير حدوث سبب يوجب أول الحوادث ولا قيام حادث بالحدث وان قيل بل لا يجوز أن يحدث الحوادث لغير معنى يعود اليه بل يجبأن يقوم به ماهو السبب والحكة في حدوث الجوادث فانه يجب القول بذلك

ثم إما أن يقال هذا يستلزم التسلسل أو لا يستلزمه ، فان قيل لايستلزمه لم يكن التسلسل على هذا التقدير محذوراً لان التقدير انه يجوز تعليل أفعاله بعلة حادثة وان ذلك يستلزم التسلسل

ومن المعاوم أن الامرالجائز لايستازم ممتنعاً ، فأنه لواستازم ممتنعاً لكان ممتنعاً بغيره وإن كان جائزاً بنفسه ، والتقدير أنه جائز جوازاً مطلقا لاامتناع فيه وما كان جائزاً جوازاً مطلقا لاامتناع فيه لم يلزمه ما يمتنع ثبوته فيكون التسلسل على هذا التقدير غير ممتنع

فهذا جوابعن السؤال من غير النزام قول بعينه ، بل نبين انه ليس في نفس الأثمر محذور ، ولكن السؤال مبني على ست مقدمات : لزوم العبث، وأنه منتف ولزوم قدم المفعول، وأنه منتف، ولزوم التسلسل، وأنه منتف

فصاحب القول الاول يقول: لاأسلم أنه يلزم العبث ، وصاحب القول الثاني يقول: لاأسلم أنه يلزم قدم المفعول ، وصاحب القول الثالث يقول : لاأسلم أنه يلزم التسلسل، أو يقول لاأسلم أن التسلسل في الآثار ممتنع . فهذه أربع ممانعات لابد منها ومعتنع أن تكون كلها فاسدة بل لابد من صحة واحد منها وأبها صح اندفع السؤال به وهو المقصود . وذلك لان القسمة العقلية تحصر من الاقسام فيا ذكر فمن توجه عنده أحد الاقسام قال به ، وعن قد بسطنا الكلام على أصول هذه المسئلة ولوازمها وأقوال الناس فيها في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا الذب عن مجموع المسلمين، فان هذا السؤال بما أورده على الناس القائلون بقدم العالم، وقد ذكرنا عنه أجوبة متعددة فياكتبناه في جواب شبهة القائلين بقدم العالم.

ومن جملة أجوبتهم أن يقال: هذا السؤال ليس مختصاً بحدوث العالم بل هو والدوف كل مايحدث في الوجود من الحوادث، والحدوث مشهود محسوس متفق عليه بين العقلاء. فكل مايورده المورد على حدوث خلق السموات والارض يورد عليه نظيره في الحوادث المشهودة

وقد نبهنا على جنس ما محتج به كل طائفة من الطوائف في هذا القام لكن استقصاء الكلام في ذلك لاتسعه هذه الاوراق، ومن فهم ما كتب انفتح له الكلام في هذا الباب وأمكنه أن يحصل تمام الكلام في جنس هذه المسائل، فإن الكلام فيها بالتدريج مقاما بعد مقام هو الذي يحصل به المقصود، وإلا فاذا هجم على القلب الجزم بمقالات لم يحكم أدلتها وطرقها، والجواب عما يمارضها كان الى دفعها والتكذيب بها أقرب منه الى التصديق بها . فلهذا يجب أن يكون الحطاب في المسائل المشكلة بطريق ذكر كل قول ومعارضة الآخر له حتى يتبين الحقاب في المسائل المشكلة بطريق ذكر كل قول ومعارضة الآخر له حتى يتبين الحق بطريقه لمن يريد الله هدايته، ومن لم يجمل الله له نوراً فما له من نور، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، والله سبحانه أعلم .

## شرح حديث عمدانه به حصيمه

المرفوع « كمامہ اللّہ ولم يكن شىء قبلہ »

مهتحقيقات

مِثِينَ الاستال المرتبية

منقولة من الجزء الحادي والثلاثين من كتا بالكواكب الدراري الموجود بالمكتبة الظاهرية بدمشق المحروسة

## ب الدارم الرحم

الحمد لله نستمينه ونستغفره. ونعوذ بالله من شرور أنفسناومن سيئات أعمالنا. من بهده الله فلا مصلله ، ومن يصلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله الا الله وحدم لا شريك له. و نشهد أن محمداً عبده ورسوله عليه تسليما

## فصل

في صحيح البخاري وغيره من حديث عران بن حصين رضي الله عنه ان النبي عليه قال « يا بني تميم ، اقبلوا البشرى » قالوا : قد بشرتنا فاعطنا ، فاقبل على أهل المين فقال « يا أهل المين اقبلوا البشرى إذ لم يقبلها بنو تميم » فقالوا : قد قبلنا يارسول الله . قالوا جثناك لنتفقه في الدين ، ولنسا لك عن أول هذا الامر ، فقال « كان الله ولم يكن شيء قبله » وفي لفظ « معه » وفي لفظ «غيره» « و كان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء وخلق السموات والارض » « و كان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء وخلق السموات والارض » وفي لفظ « ثم خلق السموات والارض » ثم جاء في رجل فقال: ادرك نافتك، فذهبت فاذا السراب ينقطع دونها ، فوالله لوددت أني تركتها ولم أقم

قوله «كتب في الذكر» يعني اللوح المحفوظ كا قال (واقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر) أي من بعد اللوح المحفوظ، يسمى ما يكتب في الذكر فكراً كا يسمى ما يكتب في كتاب مكنون ) كا يسمى ما يكتب فيه كتاب كقوله عز وجل (انه لقرآن كريم في كتاب مكنون) والناس في هذا الحديث على قولين: منهم من قال: ان مقصو دا لحديث اخباره بان الله كان موجوداً وحده، ثم انه ابتدأ إحداث جميع الحوادث واخباره بان الموادث لها ابتداء بجنسها وأعيانها مسبوقة بالمدم، وان جنس الزمان حادث لافي زمان، وجنس الحركات والمتحركات حادث، وان الله صار فاعلا بعد ان لم يكن في فان وحنس الحركات والمتحركات حادث، وان الله صار فاعلا بعد ان لم يكن

يهُمَل شيئًا من الازل الى حين ابتدأ الفعل ولا كان الفعل ممكنًا

ثم هؤلاء على قولين : منهم من يقول : وكذلك صار متكلما بعد ان لم يكن يتكلم بشيء ، بل ولا كان الكلام ممكناله ومنهم من يقول : الكلام أمريوصف به بانه يقدر عليه ، لا أنه يتكلم بمشيئته وقدرته ، بل هو أمر لا زم لذا ته بدون قدرته ومشيئته . ثم هؤلاء منهم من يقول : هو المعنى دون اللفظ المقروء عبر عنه بكل من التوراة والا نجيل والزبور والفرقان . ومنهم من يقول بل هو حروف وأصوات لا زمة لذا ته لم نزل ولا تزال ، وكل ألفاظ الكتب التي أنزلها وغير ذلك

والقول الثاني في معنى الحديث: أنه ليس مرادالرسول هذا ، بل أن الحديث يناقض هذا ، ولكن مراده اخباره عن خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن العظيم بذلك فيغير موضع، فقال تمالي ( وهو الذي خلق السموات والارض في ستة أيام وكان عرشه على الما. ) وقد ثبت في صحيح مسلم عن عبدالله بن عمرو عن النبي عَلَيْتُ انه قال « قدر الله مقادير الحلائق قبل أن يخلق السموات والارض بخمسين الف سنة وكان عرشه على الماء » فأخبر مَيْكَالِيَّةِ ان تقدير خلق هذا العالم المحلوق في ستة أياموكان حينئذ عرشه على الماء ، كما أخبر بذلك القرآن والحديث المتقدم الذي رواه المبخاري في صحيحه عن عمران رضي الله عنه . ومن هذا الحديث الذي رواه ً ابو داود والترمذي وغيرهما عن عبادة بن الصامت عنالنبي ﷺ أنه قال «أول. ماخلق الله القــلم ، فقال له اكتب. قال وما أكتب 1 قال ما هو كائن الى يوم القيامة ، فهذا القلم خلقه لما أمره بالتقدير المكتوب قبل خلق السموات والارض بخمسين الف سنة ، وكان مخلوقا قبل خلق السموات والارض، وهواول ماخلق من هذا العالم ، ، وخلقه بمد العرش كما دلت عليه النصوص ، وهو قول جمهور السَّلْفُ ، كَمَا قَدْ ذَكُرَتُ أُقُوالُ السَّلْفُ فِيغَيْرُ هَذَا المُوضَعِ . وَالْقَصُودُ هَنَا بَيَانَ

مادلت عليه نصوص الكتاب والسنة

والدليل على هـذا القول الثاني وجوه (أحدها) ان قول أهل المين « جئناك لنسأ لك عن اول هذا الامر » اما أن يكون الامر المشاراليه هذا العالم اوجنس المحلوقات ، فان كان المراد هو الاول كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أجابهم لانه أخبرهم عن أول خلق هذا العالم ، وان كان المراد الثاني لم يكن قد أجابهم لانه لم يذكر أول الخلق مطلقا بل قال « كان الله ولا شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء ، ثم خلق السموات والارض » فلم يذكر خلق السموات والارض » فلم يذكر أيضاً ، فأنه يقول « وهو رب العرش العظم » وهو خالق كل شيء العرش وغيره ورب كل شيء العرش وغيره وي حديث أبي رزين قد أخبر الذي علي المؤق العرش ، وأما في حديث عمران فلم يخبر بخلقه ، بل أخبر بخلق السموات والارض » العرش . وأما في حديث عمران فلم يخبر بخلقه ، بل أخبر بخلق السموات والارض ، فعلم انه أخبر بأول خلق هذا العالم لا بأول الخلق مطلقا

وإذا كان انما أجابهم بهذا علم أنهم أما سألوه عن هذا لم يسألوه عن أول الخلق مطلقا ، فأنه لا يجوز أن يكون أجابهم عمالم يسألوه عنه ولم يجبهم عما سألوا عنه بل هو وَلَيْكِالِيَّةُ مَنزه عن ذلك ، مع أن لفظه أنما يدل على هذا لا يدل على ذكره أول الخلق ، وإخباره بخلق السموات والارض بعد أن كان عرشه على الماء يقصد به الاخبار عن ترتيب بعض المخلوقات على بعض ، فأنهم لم يسألوه عن مجرد الترتيب وأما سألوه عن أول هذا الامر، فعلم انهم سألوه عن مبدأ خلق هذا العالم فأخبرهم بفلك كافطق في أولم الامر خلق الله السموات والارض . وبعضهم يشرحها في الدء أو في الابتداء خلق الله السموات والارض

والمقصود ان فيها الاخبار بابتداء خلق السموات والارض واله كان الله عامراً للارض ، وكانت الربح تهب على الماء ، فأخبر أنه حينتذ كان هذا ماء

وهواء وترابًا ، وأخبر في القرآن العظيم انه خلق السموات والارض في ستة أيام. وكان عرثه على الماء، وفي الآية الاخرى (ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللارض: اءتيا طوعاً أوكرها ،فالتا أتينا طائعـين ) وقد جاءت الآثار عن. السلف بأن السماء خلقت من بخار الماء وهو الدخان

خلق السموات والارض ،فدل على أن قولهم «جثنا لنسئلك عن أول هذا الامر». كان مرادهمخلقهذا العالم والله أعلم

( الوجه الثاني) انقولهم « هذا الامر» إشارة الى حاضر موجود ، والامر يراد به الصندر ويراد به المفعول به وهو المأمور الذي كونه الله بأمره ، وهذا مرادهم فإن الذي هو قوله (١) ليس مشهوداً مشاراً اليه بل المشهود المشار اليه هذا المأمور بهقال تمالى (وكان أمر الله قدراً مِقدوراً ) وقال تعالى( أنى أمر إلله) ونظائره متمددة . ولو سألوه عن أول الخلق مطلقا لميشيروا اليه بهذا فانذاك لم يشهدوه-فلا يشيرون اليه بهذاءبل لميملموه أيضا فانذاك لايعلمالا بخيرالانبياء، والرسول عَلَيْنَةً لمُخْبَرُهُم بذلك، ولو كان قد أخبرهم به لما سألوه عنه ، فعلم ان سؤالهم كان عن أول هذا العالم المشهود

( الوَجِه الثالث ) انه قال « كان الله ولم يكن شيء قبله» وقد روي « معه » ورواي « غيره » والالفاظ الثلاثة في البخاري ، والمجلس كان واحــداً،وسؤالْهم وجوابه كانفيذلك الحبلس، وعمران الذي روى الحديث لميتم منه حين انقضى المجلس، بلقام لما أخبر بذهابراحلته قبل فراغ المجلس، وهو الخبر بلفظ الرسول فدل على أنه أنما قال أحد الالفاظ ،والآخران رويا بالمني . وحينتذ فالذي ثبت عنه لفظ « القبل » فأنه قد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هر برة عن النبي والله

<sup>(</sup>١)كذا في الاصل ولعل صوابه فان الامر الذي هوقوله للثيء (كن) فيكرن

انه كان يقول في دعاله «انت الاول فليس قبلك شيء؛ وأنت الآخر فليس بعدك شي ، ، وأنت الظاهر فليس فوقك شي ، وأنت الباطن فليس دونك شي ، وهذا موافق ومفسر لقوله تعالى ( هو الإول والآخر والظاهر والباطن )

وإذا ثبت في هذا الحديث لفظ [ القبل ] فقد ثبت أن الرسول عَلَيْتُنْهُ قَالُهُ واللفظان الآخران لم يثبت(١)واحد منعا أبداً ، وكان اكثر اهل الحديث انما مروونه بلفظ القبل «كان الله ولا شيء قبله» مثل الحيدي والبغوى وابن الاثير وغيرهم. وإذا كان انما قال « كان الله ولم يكن شيء قبله » لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث ولا لأول مخلوق

( الوجه الرابع) انه قال فيه « كان الله ولم يكن شيء قبله ،اومعه، اوغيره، وكان عرشه على الماء وكتب في الذكركل شيء » فأخبر عن هذه الثلاثة بلفظ الواو ،لم يذكر في شيء منها نم،وإنماجاء نمفي قوله « خلق السموات والارض » وبعض الرواة ذكر فيه خلق السموات والارض بثم وبعضهم ذكرها بالواو . فأما الجمل الثلاث المتقدمة فالرواة متفقون على انه ذكرها بلفظ الواو ، ومعلوم ان لفظ الواو لا يفيد الترتيب على الصحيح الذي عليه الجمهور، فلا يفيد الاخبار بتقديم بعض ذلك على بعض ، وإن قدر أن الترتيب مقصود، إما من ترتيب الذكر كونه قدم بمض ذلك على بعض، واما من الواو (٢)عند من يقول به، فانما فيه تقديم كونه على كون العرش على الماء ، و تقديم كون العرش على الماء على كتابته في الذكر كل شيء، وتقديم كتابته في الذكركل شيء على تقد يم خلق السموات والارض، وليس فيهذا ذكر أول المخلوقات مطلقا،بلولا فيه الاخباربخلق العرش والمساء وان كان ذلك كله مخاوقا كما أخبر به في مواضع أخر ، لكن في جواب أهل اليمن انما (١) لعل اصله ﴿ لا يُشْبِت ﴾ لتأ كيده بكلمة ابد أ التي عمني المستقبل (٢) امل اصله :

من جعل الواو لنرتيب الح

كان مقصود إخباره إيام عن بدء خلق السموات والارض وما بينهما وهي المحلوقات التي خلقت في سنة أيام لا بابتداء ما خلقه الله قبل ذلك

( الوجه الحنامس ) انه ذكر تلك الاشياء بما يدل على كونهاووجودها ،ولم يتعرض لابتداء خلفها،وذكر السموات والارض بما يدل على خلفها،وسواء كان قوله « وخلق السموات والارض » او « ثم خلق السموات والارض » فعلى التقديرين أخبر بخلق ذلك ، وكل مخلوق محدث كائن بعد ان لم يكن ، وان كان قد خلق من مادة، كما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ولينافخ انه قال « خلق الله الملائكة من نور ، وخلق الجان من مارج من نار ، وخلق آدم ما ومُن لكم » فان كان لفظ الرسول عَلَيْنَة « ثم خلق » فقد دل على ان خلق السموات والارض بعد ماتقدم ذكر. من كون عرشه على الماء ومن كتابته في الذكر ، وهذا اللفظ أولى بلفظ رسول الله عَيْمِاللَّهُ لما فيه من تمام البيان وحصول المقصود بلفظة المرتبب، وإن كان لفظه الواو فقد دل سياق الكلام على أن مقصوده أنه خلق السموات والارض بعد ذلك ، وكما دل على ذلك سائر النصوص قَانه قد علم أنه لم يكن مقصوده الاخبار بخلق العرش ولا الماء فضلا عن ان يقصد إن خلق ذلك كان مقارنا خلق السموات والارض، واذا لميكن في اللفظ مايدل على خلق ذلك الامقارنة خلقه خلق السموات والارض وقد أخبر عن خلق السموات مع كون ذلك علم أن مقصوده أنه خلق السموات والارض حين كان المرش على الماء كما أخبر بذلك في القرآن ، وحينتذ يجب أن يكون العرش كان عِلَى المَاء قبل خَلَقَ السموات والأرض كما أخبر بذلك في الحديث الصحيح حيث قال « قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والارض بخمسين الف سنة وكان عرشه على الماء » فأخبر أنهذا التقديرالسابق لخلق السموات والارض بخمسين الف سنة حين كان عرشه على الماء

( الوجه السادس ) ان النبي مَتَطَالِقَةِ اما ان يكون قد قال « كان ولم يكن قبله شيء » واما أن يكون قدقال « ولا شيء معه » « او غيره » فان كان انما قال اللفظ الاول لم يكن فيه تعرض لوجوده تعالى قبل جميع الحوادث . وان كان قد قال الثاني او الثالث فقوله ﴿ وَلَمْ يَكُنْ شِيءَ مَعُهُ وَكُانَ عَرَشُهُ عَلَى المَّاءُ وَكُنْبُ فِي الذكر » أما أن يكون مراده أنه حين كان لأشيء معه كان عرشه على الماء أو كان مِمد ذلك كان عرشه على الماء ، فان أراد الاول كان ممناه لم يكن معــه شيء من هذا الامر المسؤول عنه وهو هــذا العالم. ويكون المراد انه كان الله قبل هذا المالم المشهود وكان عرشه على الماء. وأما القسم الثالث وهو ان يكون الراد به كان لاشيء معه وبعد ذلك كان عرشه على الماء وكتب في الذكر ثم خلق السموات والارض، فليس في هذا اخبار باول ماخلقه الله مطلقاء بلولا فيهاخباره بخلق العرش والماء، بل إنما فيه اخباره بخلق السموات والارض، ولاصرح فيه بان كون عرشه على الماء كان بعدذلك ، بل ذكره بحرف الواو ، والواو للجمع المطلق والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه . واذا كان لم يبين الحديث اول المحلوقات ولا ذكر ما كان خلق المرش الذي أخبر انه كان علىالماء مقرونا بقوله «كان الله ولاشيء معه مه دلذاك على أن النبي عَلَيْكِيْتُهُ لم يقصد الاخبار بوجودالله وحده قبل كل شيء وبابتداء المحلوقات بعد ذلك اذ لم يكن لفظه دالا على ذلك و انما قصد الإخبار بابتداء خلق السموات والارض

(الوجه السابع) ان يقال لا يجوز ان يجزم بالمعنى الذي أراده الرسول ويُتَطَالِقَةُ الله بدليل يدل على مراده ، فلوقدر ان لفظه محتمل هذا المعنى وهذا المعنى لم يجز الجزم باحدهما الا بدليل ، فيكون اذا كان الراجح هو أحدهما لمن جزم بان الرسول ويتطالقه لن أراد ذلك المعنى الآخر فهو مخطى ، (١)

<sup>(</sup>١) كذا في الاصلوليحرر

( الوجه الثامن ) أن يقال هذا المطلوب لو كان حقا لكان اجل من أن يحتج عليه بلفظ محتمل في خبر لم يروه الا واحد، ولكان ذكر هذا في القرآن والسنة من أهم الامور لحاجة الناس الى معرفة ذلك لما وقع فيه من الاشتباء والنزاع واختلاف الناس، فلما لم يكن في السنة ما يدل على هذا المطلوب لم يجز إثباته بما يظن أنه معنى الحديث بسياقه وانما سمعوا أن النبي عِيْسِاللَّهُ قال « كان ولا شيء معه » فظنوه لفظا ثابتا مع مجرده عن سائر الكلام الصادر عن الني عليته وظنوا ممناه الاخبار بتقدمه تعالى على كل شيء، وبنوا على هذين الظنين نسبة ذلك الى النبي عَلَيْكُ وليس عندم بواحدة من القدمتين علم بل ولا عَلَنْ يَسْتَنَدُ إِلَى امارة ، وهب انهم لم يجزُّمُوا بانْمُراده المعيُّ الآخرُفِليسعندُهم ما يوجب الجزم بهذا المعنى وجاء بينهم الشكوهم ينسبون الى الرسول مالاعلم عندهم بانه قاله . وقد قال تمالى ( ولا تقفما ليس لك به علم ) وقال تعالى ( قل انما حرَّم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والامم والبني بغيرالحق وأن تشركوا **بالله مالم ينمزل به سلطاناً وأن تقولواعلى الله مالا تعلمون ). وَهَذَا كُلُّهُ لا يَجُوزُ** ( الوجه العاشر ) أنه قد زاد فيه بعض الناس « وهو الآن على ما عليه كان ﴾ وهــذه الزيادة انما زادها بعض الناس من عنده ، وليست في شيء من الزوايات. ثم إن منهم من يتأولها على أنه ليس معه الآن موجود بل وجوده عين وجود المخلوقات كما يقوله أهل وحدة الوجود الذين يقولون عين وجود الخالق هوعين وجودا لمحلوق، كما يقوله ابن عربي وابن سبمين والقونوي والتلسأني وابن الفارض ونحوهم . وهذا القول بما يعلم بالاضطرار شرعا ومقلا أنه باطل ( الوجه الحادي عشر ) ان كثيراً من الناس يجملون هذا عمدتهم من جهةالسمع:أن الحوادث لها ابتداء وانجنس الحوادث مسبوق بالعدم اذا (١) لم يجدوا

<sup>(</sup>١) لم يظهر لنا معنى هذا الظرف هنا

في الكتاب والسنة ما ينطق به مع أنهم يحكون هذا عن المسلمين واليهود والنصارى، كا يوجد مثل هذا في كتب أكثر أهل الكلام المبتدع في الاسلام الذي ذمه السلف وخالفوا به الشرع والعقل. وبعضهم يحكيه اجماعا للمسلمين، وليس معهم بذلك، مقل لا عن أحد من الصحابة والتابعين لهم باحسان ولا عن الكتاب والسنة، فضلا عن أن يكون هو قول جميع المسلمين.

وبعضهم يظنان من خالف ذلك فقد قال بقدم العالم ووافق الفلاسعة الدهرية ، لانه نظر في كثير من كتب الكلام فلم يجد فيها لا قولين : قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم إما صورته وإما مادته ، سواء قيل هو موجود بنفسه أو معلول لغيره . وقول من رد على هؤلاء من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة والكرامية الذين يقولون : إن الرب لم يزل لا يفعل شيئاً ولا يتكلم بشيء ، ثم أحدث الكلام والفعل بلا صبب اصلا .

وطائفة أخرى كالكلابية ومن وافقهم يقولون: بل الكلام قديم العين إما معنى واحد، واما أحرف واصوات قديمة ازلية قديمة الاعيان، ويقول هؤلاء ان الرب لم يزل لا يغمل شيئاً ولا يتكلم بمشيئته وقدرته مم حدث ما يحدث بقدرته ومشيئته، إما قَائمًا بذاته أو منفصلا عنه عند من لم يجوز قيام ذلك بذاته.

ومه لوم أن هذا القول أشبه بما اخبرت به الرسل من أن الله خالق كل شيء وأن الله خلق السموات والارض في منة أيام، فمن ظن أنه ليس للناس الا هذان القولان وكان مؤمناً بأن الرسل لا يقولون إلا حقا يظن أن هذا قول الرسل ومن اتبعهم . ثم اذا طولب بنقل هذا القول عن الرسل لم يمكنه ذلك ولم يمكن لا حد أن يأتي بآية ولا حديث يدل على ذلك ، لا نصاً ولا ظاهرا، بلولا يمكنه أن ينقل ذلك عن أحد من أصاب الني والتابعين لهم باحسان .

وقد جلوا ذلك منى حدوث العالم الذي هو أول مسائل أصول الدين عندهم . فيتى أصل الدين الذي هو دين الرسول قاله ولا في الدين الذي هو دين الذي الذي الله المنطب الم

وكان ذلك مما سلط الدهرية القائلين بقدم العالم لما علموا حقيقة وطهواداتهم وفسوا فساده . مم لما ظنوا ان هذا قول الرسول والمالية واعتقدوا اله والحال قالوا ان الرسول لم يبين الحقائق سواء علمها أو لم يعلمها ، وانما خاطب الجمهور بما يحيل لم ما ينتنمون به . فصار أو لئك المتكلمون النفاة محمانين في السمعيات والمنقليات ، وصار خطوهم من أكبر أسباب تسلط الفلاسفة ، لما ظن أو لئك المتكلمين وقولم . وقد رأوا أن قول أو لئك باطل فعلوا ذلك حجة في تصحيح قولم من أنه ليس للفلاسفة الدهرية على قولم بقدم الافلاك حجة في تصحيح قولم من أخفام أسباب هذا أنهم لم يحقوا معرفة ما بعث الله به رسوله والمناق

(الوحه الثالث عشر) أن الفلط في معنى هـ ندا الحديث هو من عدم المعرفة بنصوص الكتاب والسنة ، بل المقول الصريح ، فانه أوقع كثيراً من النظار واتباعهم في الحيرة والضلال ، فانهم لم يعرفوا إلا قولين قول الدهرية القائلين بالقدم. وقول الجهمية القائلين بأنه لم يزل معطلاعن أن يفعل أويتكلم بقدرته ومشيئته، ورأوا لوازم كل قول تقتضي فساده وتناقضه ، فبقوا حائر بن مرتابين جاهلين ، وهذه حالمين لا يحمى منهم ، ومنهم من صرح بذلك عن نفسه كما صرح به الرازي وغيره . ومن أعظم أسباب ذلك انهم نظروا في حقيقة قول الفلاسفة فوجدوا انه لم يزل المفعول المين مقارنا للفاعل أزلا وأبدا ، وصريح العقل يقتضي بأنه لابد أن يتقدم الغاعل على فعله ، وأن تقدير مفعول الفاعل مع تقدير انه لم يزل مقارنا له لم يتقدم الفاعل عليه بل هو معه أزلا وأبدا أمر يناقض صريح العقل. وقد استقر في الفطر أن كون الشيء الفعول مخلوقا يقتضي انه كان بمد أن لم يكن . ولهذا كان ماأخبر الله به في كتابه من انه خلق السموات والارض بما يفهم (١)جميع الخلائق انهما حدثنا بعد أن لم يكونا ، وأما تقدير كونهما لم يزالا معه مع كونهما مخلوقين له فهذا تنكرهاالفطر، ولم يقله إلاشر ذمة قليلة من الدهرية كابن سينا وأمثاله . وأما جمهور الفلاسفة الدهرية كارسطو وأتباعه فلا يقولون ان الافلاك معلولة لعلة فاعلة كما يقوله هؤلاء ،بل قولم وإن كانأشد فساداً من قول متأخريهم فلم يخالفوا صريح المعول في هذا المقام الذي خالفه هؤلاء. وأن كانوا خالفوه منجهات أخرى ونظروا في حقيقة قول أهلالكلام الجهمية والقدرية ومن اتبعهم فوجدوا أن الفاعل صار فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا من غيرحدوث شيء أوجب كونه فاعلا ، ورأوا صربح العقل يقضي بأنه اذا صار فاعلا بعــد أن لم يكن فاعلاً ، فلا بدمنحدوث شيء (٢) و أنه يمتنع في المقل أن يصير ممكنا بعدأن كان (١) قوله عايفهم الح خبر كان لامتعلق بقوله أخبر (٢) أي أوجب كو نه فا علا على أصولهم

عينماً بلا حدوث ، وانه لا سبب يوجب حصول وقت حدث وقت الحدوث وأن حدوث جنس الوقت ممتنع ، فصاروا يظنون اذا جموا بين هؤلاء أنه يلزم الجمع بين النقيضين وهو أن يكون الفاعل قبل الفعل وانه يمتنع أن يصير فاعلا بعد ان لم يكن فيكون الفعل معه فيكون الفعل مقارنا غير مقارن بأن كان بعد ان لم يكن حادثا مسبوقا بالعدم ، فامتنع على هذا التقدير أن يكون فعل الفاعل مسبوقا بالعدم ، ووجب على التقدير الاول أن يكون فعل الفاعل مسبوقا بالعدم ، ووجدوا عقولم تقصر بما يوجب هذا الاثبات وما يوجب هذا النفي ، والجمع بين النقيض ممتنع فأوقعهم ذلك في الحيرة والشك

ومن أسباب ذلك انهم لم يعرفوا حقيقة السمع والعقل فلم يعرفوا ما دل عليه الكتاب والسنة ولم يمزوا في المعقولات بين المشتبهات ، وذلك أن العقل يفرق بين كون المتكلم متكلما بشيء بعد شيء دائما ، و كون الفاعل يفعل شيئا بعد شيء دامًا ،وبين آحاد الفعل والكلام،فيقول كل واحد من أفعاله لا بد أن يكون مسبوقًا بالفاعل وأن يكون مسبوقًا بالعدم، ويمتنع كون الفعل المعين مع الفاعل أزلا وأبدآ، وأماكون الفاعل لم يزل يفعل فعلا بعد فعل فهذا من كال الفاعل، فاذا كانالفاعل حيًّا، وقيل ان الحياة مستلزمة الفعل والحركة كاقال ذلك آئمة أهل الحديث كالبخاري والدارمي وغيرهما،وانه لم يزل متكلما إذا شاء وبما شاء ونمو ذلك، كما قاله ابن المبارك وأحمد وغيرهما من أنمة اهل الحديث والسنة ــ كان كونه متكلما او فاعلا من لوازم حياته، وحياته لازمة له ، فلم يزل متكلمافعالا مع العلم بأن الحي يتكلم ويفعل بمشيئته وقدرته ، وان ذلك يوجب وجود كلام بمدكلام وفعل بَعد فعل، فألفاعل يتقدم على كل فعل من أفعاله وذلك بوجب أن كل ما سواه محدث مخلوق،ولا نقول انه كان في وقت من الاوقات ولا قدرة حتى خلق (١) والذي ليس له قدرة هو عاجز ، ولـكن نقولِ لم يزل الله عالمــا قادراً مالكاءلاشبه لهولا كيف

<sup>(</sup>١) أسل البارة ولا قدرة له حتى خلق لنفسه قدرة فقدر

[وقال في موضع آخر (١):فقلنا قدأعظمتم على الله الفرية حتى زعتم انه لايتكلم فشبهتموه بالاصنام التي تعبد من دون الله لان الاصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا تُزُولُ مَن مُكَانَ الى مُكَانَ فَلَمَا ظَهُرَتَ عَلَيْهِ الْحُجَّةِ قَالَ انْ الله قَد يَتَكُلُّمُ وَلَكُن كلامه مخلوق، وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق فقد شبهتم الله بخلقه حين زعتم ان كلامه مخلوق فني مذهبكم قد كان في وقت من الاوقات لايتكلم حتى خلق التكلم . وكذلك بنو آدم كانوا لايتكلمون حتى خلق لهم كلاما (٢) فتمالى الله عن هذه الصفة بل انه لم يزل متكلما إذا شاء . ولا نقول انه كان لا يعلم حتى خلق علما فعلم، ولا نقول انه كان ولاقدرة له حتى خلق لنفسه قدرة نم ساق كالامه رضي الله عنه ] فليس مع الله شيء (٣) من مفعولاته قديم معه . لا بل هوخالق كل شيء وكلماسوا مخلوق له وكل مخلوق محدث كأئن بمدان لم يكن وان قدرانه لم يزل خالقا فعالاً . واذا قبل انالحلقصفة كال لقوله تعالى ( افمن يخلق كمن لا يخلق ) افلا امكن أن تكون خالقيته دائمة وكل مخلوق له محدث مسبوق بالمدم وليس مع الله شيء قديم . وهــذا ابلغ في الكال من أن يكون معطلا غير قادر على الفعل ثم يصير قادراً والفعل ممكنا له بلا سبب . و اما جعل المفعول المين مقارنا له ازلا وأبدآ فهذا في الحقيقة تعطيل لحلقه وفعله ، فان كون الفاعل مقارنا لمفعوله أزلا وأبدا مخالف لصريح المقول

فهؤلاء الفلاسفة الدهرية وإن ادعوا انهم يثبتون دوام الفاعلية فهم في الحقيقة معطلون الفاعلية ، وهي الصفة التي هي اظهر صفات الرب تعالى . ولهذا

<sup>(</sup>۱) الظاهر ان هذه الجلة مدرجة في شرح الحديث نقلها صاحب الكواكب أو غيره من الموضع الآخر وقد جملناها بين علامتين هكذا [ ] (۲) يباض في الاصل

<sup>(</sup>٣) هذا الكلام متصل بما قبل الجلة المدرجة

وقع الاخبار بها في أول ما نزل على الرسول على إلى أوله ( اقرأ باسم ربك الذي خلق \* خلق الانسان من على \* اقرأ وربك الاكرم \* الذي علم بالقلم \* علم الانسان ما لم يعلم ) فاطلق الخلق تم خص الانسان واطلق التعليم ثم خص التعليم بالقيلم ، والخلق يتضمن فعله والتعليم يتضمن قوله واله يعلم بتكليمه ، وتكليمه بالقيلم من وراء حجاب وبارسال رسول يوحي باذنه ما يشاء ، قال تعالى ( وعلمك ما لم تكن تعلم ) وقال تعالى ( فن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم ) وقال تعالى ( ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى اليك وحيه وقل ربي زدي علما ) وقال تعالى ( الرحن \* علم القرآن \* خلق الانسان \* علمه البيان \* الشمس والقمر بحسبان )

وهؤلاء الفلاسفة يتضمن قولهم في الحقيقة أنه لم يخلق و لم يعلم ، فإن ما يثبتونه من الحلق والتعليم انما يتضمن التعطيل ، فإنه على قولهم لم يزل الفلك مقارنا له أزلا وأبداً ، فامتنع حينتذ أن يكون مفعولا له ، فإن الفاعل لا بد أن يتقدم على فعله ، وعندهم أنه لا يعلم شيئاً من جزئيات العلم، والتعليم فرع العلم ، فن لم يعلم الجزئيات يمتنع أن يعلمها غيره ، وكل موجود فهو جزئي لا كلي، كذا الكليات الماوجودها في الاذهاب لا في الاعيان ، فإذا لم يعلم شيئاً من الجزئيات المعينة .

ومن قال منهم لايعلم لاكليا ولا جزئيا فقوله اقبح . ومن قال يعسلم الكليات الثابتة دون المتغيرة، فهو عندهم لا يعلم شيئاً من الحوادث ولا يعلم من خلقه ، كا يقتضي قولهم أنه لم يخلقها ، فعلى قولهم لا خلق ولا علم ، وهذا حقيقة قول مقدمهم أرسطو ، فانه لم يثبت أن الرب مبدع للعالم ولا جعله علة فاعلة عبل الذي اثبته أنه علة غائية يتحرك الفلك لتشبثه به كتحريك المعشوق العاشق ، وصرح بانه لا يعلم الاشياء . فعنده لاخلق ولا علم وأول ما انزل

الله على نبيه محمد مَيْتَكِلِيْهُ ( اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق، الانسان من علق، الخرأ وربك الاكرم، الذي علم بالقلم، علم الانسان ما لم يعلم )

( الوجه الرابع عشر ) ان الله تعالى أرسل الرسل و أنزل الكتب لدعوة الخلق الى عبادته وحده لاشريك، وذلك يتضمن معرفته لما أبدعه من مخلوقاته وهي المخلوقات المشهودة الموجودة ، منالسموات والارضوما بينهما ، فاخبرالكتاب الذي لم يأت من عنده كتاب اهدىمنه بانه خلق أصول هذه المحلوقات الموجودة الملشهودة في ستة أيام ثم استوى على العرش . وشرع أهل الإيمان(١)أن يجتمعوا كل أسبوع يوما يعبدون آلله فيه ويحتفلون بذلك ويكون ذلك آية على الاسبوع الاول الذي خلق الله فيه السموات والارض. ولما لم يعرف الاسبوع إلابخبر الانبياء فقد جاء في لغنهم عليهم السلام أساء أيام الاسبوع فانالنفس يتبع النصوص (٢) فالاسم يعبرعما تصوره، فلما كان تصور اليوموالشهر والحول معروفا بالعقل تصورت ذلك الاسم وعبرت عن ذلك ، واما الاسبوع فلما لم يكن في مجرد العقل ما يوجب مَعْرَفَتُهُ فَانْمَا عَرْفَ بِالسَّمْعُ صَارِتُ مَعْرَفَتُهُ عَنْدُ أَهْلَ السَّمْعُ المُتَلَّقِينَ عَنْ الانبياء حون غيرهم ، وحينثذ فاخبروا الناس بخلق هــذا العالم الموجود المشهود وابتداء خلقه وانه خلقه في ستة أيام ، واما ماخلقه قبل ذلك شيئا بعــد شيء فهذا بمنزلة ماسيخلقه بعــد قيام القيامة ودخول اهل الجنة واهل النار منازلها . وهـــذا بما لاسبيل للمباد الى ممرفته تفصيلاً . ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ﴿ قَامَ فَينَا رَسُولَ اللهِ عَيْنَا فِي عَلَيْكُ مِقَامًا فَأْخِبُرِ نَاعِنَ بِدَهِ الخُلَقِ حَتَى دخل اهل الجنة منازلهم وأهلالنار منازلم » رواه البخاري . فالنبي ﷺ أخبرهم ببدء الحلقالىدخول أهل الجنة والنار منازلمها

<sup>(</sup>١) لمله : لاهل الايمان (٢)كذا في الاصل وهو غير ظاهروا بما للمني الذي يعدل عليه المقام ان التسمية تتبع التصورة لاسم يسبر عما تصوره واضعه

وقوله هبدأ الخلق»مثل قوله في الحديث الآخر « قدر الله مقادير الخلائق خَبَلَ أَنْ يُخْلَقُ السَّمُواتُ والارضِ بخمسينالف سنة » فان الخَلَائق هنا المراد بها الخلائق المعروفة المحلوقة بعد خلق العرش وكونه على الماء . ولهـــذا كان التقدير المخلوقات هو التقدير لخلق هذا العالم ، كما في حديث القلم : انالله لما خلقه قال ا كتب، قال: وماذا أكتب ؟ قال: اكتبما هو كائن الى يوم القيامة . وكذلك في الحديث الصحيح « ان الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والارض يخمسين الف سنة وكان عرشه على الماء» وقوله في الحديث الآخر الصحيح كان الله ولا شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكركلشيء ، ثم خلق السموات والارض » يراد به أنه كتبكل ما أراد خلقه من ذلك فان الفظ كل شيء يم في كل موضع بحسب ما سيقت له ، كا في قوله ( بكل شيء عليم - وعلى كل شيء قدير) وقوله (الله خالق كل شيء - وتدمر كل شيء -وأوتيتِ من كل شيء — وفتحنا عليهم ابواب كل شيء — ومن كل شيء خلقنا زوجين اثنين ) واخبرت الرسل بتقدم اسمائه وصفاته كما في قوله ( وكان الله عزيزاً حِكما . سميعاً بصيراً . غفوراً رحما ) وامثال ذلك

قال ابن عباس لا كان ولا يزال » ولم يقيد كونه بوقت دون وقت، وبمتنع أن يحدث له غيره صفة، بل يمتنع توقف شيء من لوازمه على غيره سبحانه ، فهو المستحق لغاية الكال ، وذاته هي المستوجبة لذلك . فلا يتوقف شيء من كاله ولوازم كاله على غيره ، بل نفسه المقدسة ، وهو المحمود على ذلك ازلا وأبدا ، وهو الذي محمد نفسه ويشي عليها بما يستحقه . وأما غيره فلا يحصي ثناه عليه بل هو نفسه كا أنى علي نفسه ، كا قال سيد ولد آدم في الحديث الصحيح « اللهم أني أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا احصي شاء عليا علياتها فتي علياتها نفسك » لا احصي شاء علياتها فتي علياتها فتي النيت على نفسك »

واذا قيل لم يكن متكلائم تكلم، اوقيل كان الكلام متنعا تمصار مكنا له على هذا معوصفه له بالنقص في الازل وانه عبددله الكال ومع تشبيه له بالخلوق الذي ينتقل من النقص الى الكال معتنعا من جهة ان الممتنع لا يصير ممكنا بلا صبب والعدم المحضلاشي وفيه (١) فامتنع ان يكون الممتنع فيه يصير ممكنا بلاسبب حادث و كذلك إذا قيل كلامه كله منى واحد لازم لذاته ليس له فيه قدرة ولا مشيئة كان هذا في الحقيقة تعطيلا للكلام وجمعا بين المتناقضين اذهوا ثبات لموجود لا حقيقة له ، بل يمتنع أن يكون موجوداً مع أنه لا مدح فيه ولا كال ، وكذلك اذا قيل كلامه كله قديم المين وهو حروف وأصوات قديمة لازمة لذاته ليس فيه قدرة ولا مشيئة كان هذامع ما يظهر من تناقضه و فساده في المقول لا كال فيه اذ لا يتكلم بمشيئته ولا قدرته ولا اذا شاءه

أما قول من يقول ليس كلامه الا ما يخلقه في غيره فهذا تعطيل للكلام من كل وجه وحقيقته انه لا يتكلم كما قال ذلك قدماء الجهمية ، وهو سلب للصفات اذ فيه من التنافض والفساد حيث أثبتوا الكلام المعروف و نفوا لوازمه ما يظهر به انه من افسد اقوال العالمين ، بانهم اثبتوا انه يأمر وينهى ويخبر ويبشر وينذر وينادي من غير أن يقوم به شيء من ذلك، كاقالوا انه يريدو يحب ويبغض ويغضب من غير أن يقوم به شيء من ذلك، وفي هذا من مخالفة صريح المعقول وصحيح من غير أن يقوم به شيء من ذلك، وفي هذا من مخالفة صريح المعقول وصحيح المنقول ماهو مذكور في غير هذا الموضع

وأما القائلون بقدم هذا العالم فهم أبعد عن المعقول والمنقول من جميع الطوائف ولهذا أنكروا الكلام القائم بذاته والذي يخلقه في غيره ، ولم يكن كلامه عندهم الا ما يحدث في النفوس من المعقولات والمتخيلات، وهذا (معنى) تكليمه لموسى عليه السلام وعندهم، فعاد التكليم الى مجرد علم المكلم . ثم إذا قالوا مع ذلك انه لا يعلم

<sup>(</sup>١) كذا في الاصل والمني المراد أنه ليس فيه شيء من معني السببية

والمر ثيات علا علم ولا اعلام وهذا عاية انتعفيل وانتقس وهم ليس للم دلول قط على قدم شيء من العالم و بل حججهم انما تدل على قدم نوع الفعل وانه لم يزل الفاعل فاعلا او لم يزل لفعله مدة او انه لم يزل للسادة مادة ، وليس في شيء من أدلتهم مايدل على قدم الفلك ولا قدم شيء من حركاته ولا قدم الزمان الذي هو مقدار حركة الفلك . والرسل أخبرت يخلق الافلاك (۱) وخلق الزمان الذي هو مقدار حركتها ، مع اخبارها بانها خلقت من مادة قبل ذلك ، وفي زمان قبل هذا الزمان فانه سبحانه أخبر أنه خلق السموات والارض في ستة أيام ، وسواء قبل أن تلك الايام بقدار هذه الايام المقدرة بطاوع الشمس وغروبها او قيل أنها أكبر منها كا قال بعضهم : ان كل يوم قدره الف سنة، فلا ريب ان تلك الايام مقدار حركة هذه الافلاك . وتلك الايام مقدرة بحركة أجسام موجودة قبل مقدار حركة هذه الافلاك . وتلك الايام مقدرة بحركة أجسام موجودة قبل خلق السموات والارض غيرهذه الايام موجودة قبل مقدار حركة هذه الافلاك . وتلك الايام مقدرة بحركة أجسام موجودة قبل خلق السموات والارض (۱)

<sup>(</sup>١) الفلك في الاصل مدار المكوك وعراه في منازله ، وفي اصطلاح مؤلاه الفلاسفة الذين يرد الشيخ عليهم ان الفلك جسم صلب شفاف كروي وان الافلاك تسمة . سبعة منها فلدراري السبعة المعروفة على اصطلاحهم والثامن لجميع النجوم الثوابت والتاسع خالمن الكواكب والتجوم ويسمونه الاطلس . وقد نقض علم الميئة الجديد هذا الاصطلاح وأثبت بطلانه ، وكلام الشيخ ليس نصا في اثباته واتما يقول أن الفلك عمناه الاعم وكفا كان فهو مخلوق

<sup>(</sup>٧) اليوم في اللغة الوقت الذي يحده ما يقع فيه كأ يام العرب في حروبها وغيرها ومنه قوله تعالى (وذكرهم بأيام الله) ومنه يوم الحساب الزمن الذي يقم فيه . فأيام خلق السموات والارض هي الازمنة التي خلق الله كل طور أو مقدار منها في ذمن كخلفه لمادة الارض في يومين وتقدير أقواتها النبائية والحيوانيسة في يومين متمة أربعة أيام . كافي سورة فصلت. ولا يعم تقدير كل يومينها بأيامنا إلا خالتها هزوجك

وقد أخبر سبحانه انه (استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض إثقيا طوعا او كرها قالتا أتينا طائدين ) فحلقت من الدخان . وقد جاءت الآثار عن السلف انها خلقت من بخار الماء ، وهو الماء الذي كان العرش عليه، المذكور في قوله (وهو الذي خلق السموات والارض في ستة أيام وكان عرشه على الماء) فقد أخبر انه خلق السموات والارض في مدة ومن مادة ولم يذكر القرآن خلق شيء من لاشيء ، بل ذكر انه خلق المحلوق بعد ان لم يكن شيئا كما قال (وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا ) مع اخباره أنه خلقه من نطفة

وقِوله ( أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالِقون) فيها قولان ، فالاكثرون. على أن المراد أم خلَّمُوا من غير خالق بل من العدم المحض؟ كما قالتعالى ( وسخر لكم مافي السموات وما في الارضجيعامنه) كما قال تعالى ( وكلته ألقاها إلى مربم وروح منه ) وقال تعالى ( وما بكم من نعمة فمن الله ) وقيل: ام خلقوا من غير مادة ، وهذا ضعيف لقو له بعد ذلك ( أم هم الحالقون )فدلذلك على ان التقسيم. أم خلقوا من غير خالق أم هم الخالةون ? ولو كان المراد من غير مادة لقال: أم. خلقوا من غير شيء أم من ماء مهين ﴿ فدل على أن المراد أنا خالقهم لا مادتهم، ولان كونهم خلقوا من غير مادة ليس فيه تعطيل وجود الخالق، فلو ظنوا ذلك لم يقدح في أعانهم بالخالق بل دل على جهلهم، ولانهم لم يظنوا ذلك ولا يوسوس الشيطان لابن آدم بذلك ، بل كلهم يعرفون انهم خلقوا من آبائهم وامهاتهم ، ولان اعترافهم بذلك لايوجب ايمانهم ولا يمنع كفرهم . والاستفهام استفهام المُكَارَ مَقْصُودَهُ تَقْرِيرُهُمُ انْهُمُ لَمْ يَخْلَقُوا مِنْ غَيْرِشِيءُ ، فَأَذَا أَقْرُوا بَأْنْ خَالِقًا خَلَقْهُمْ نغمهم ذلك ، وأما اذا أقروا بأنهم خلقوا من مادة لم ينن ذلك عنهم من الله شيئا (الوجه الخامس عشر) أن الاقرار بأن الله لم يزل يفعل مايشا. ويتكلم بمايشا. هو وصف الكال الذي يليق به وما سوى ذلك نقص يجب نفيه عنه ، فان كونه لم يكن قادرًا ثم صار قادراً على الكلام أو الفعل مع انه وصف له فانه يقتضي انه كان ناقصاً عن صفة القدرة التي هي من لوازم ذاته والتي هي من أظهر صفات الكال ، فهو ممتنع في العقل بالبرهان اليقيني ، فانه اذا لم يكن قادراً ثم صار قادراً فلا بد من أمر جعله قادراً بعد أن لم يكن ، فاذا لم يكن هناك إلا العدم المحض امتنع أن يصير قادراً بعد أن لم يكن ، وكذلك ممتنع أن يصير عالما بعد أن لم يكن ، وكذلك ممتنع أن يصير عالما بعد أن لم يكن ، وكذلك متنع أن يصير عالما بعد أن لم يكن فبل هذا ، مخلاف الانسان فانه كان غير عالم ولا قادر ثم جعله غيره عالما قادراً وكذلك اذا قالوا كان غير متكلم ثم صار متكلما .

وهذا مما أورده الامام أحمد على الجهمية إذ جعلوه كان غير متكلم ثم صار متكليا . قال : كالانسان، قال:فقد جمتم بين تشبيه وكفر. وقد حكيت ألفاظه في غير هذا الموضم(١)

وادًا قال القائل: كان في الازل قادراً على أن يخلق في الايزال، كان هذا كلامة مَتناقضا لانه في الازل عندهم لم يكن يمكنه أن يغمل ، ومن لم يمكنه الغسل في

(١) قال الامام أحمد في كتاب الرد على الزنادقة والجهية الذي نقله الخلال واعتمد عليه الفاضي أبو يسلى وغيره: فلما ظهرت عليه الحجة قال ان الله قد ينكلم ولكن كلامه مخلوق، قلنا وكذلك بنو آدم كلامهم فقد شبهم الله بخلقه حتى زهم ان كلامه محلوق ففي مذهبكم في وقت من الاوقات لا يشكلم حتى خلق التكلم وكذلك بنو آدم كانوا ولا يتكلمون حتى خلق لم كلاما. فقد جمتم بين كفر و بين تشييه تعالى الله عن هذه الصفة، بل نقول ان الله لم زل متكلما أزلا ولا نقول انه كان لا يشكم حتى خلق علما فهم ولا نقول انه كان لا يشكم حتى خلق كلامافتكلم، ولا نقول انه كان لا يهم حتى خلق علما فهم من الاوقات ولا علم له حتى خلق المفه، والذي لا يهم هو جاهل، ولا نقول أنه كان في وقت من الاوقات ولا علم له حتى خلق علما فهم، والذي لا يهم هو جاهل، ولا نقول أنه كان في وقت من الاوقات ولا قدرة له حتى خلق قدرة، والذي ليس له قدرة عاجز، ولمكن نقول لم زل الله طالما قادراً متكما بلا متى ولا كف

الازل امتنع أن يكون قادراً في الازل، فأن الجع بين كونه قادراً وبين كون المقدور ممتنعاً جع بين الضدين، فأنه في حال امتناع الفعل لم يكن قادرا وأيضاً يكون الفعل ينتقل من كونه ممتنعاً الى كونه ممكنا بغير سبب موجب يحدد ذلك ممتنع

وأيضاً ها من حال يقدرها المقل إلاوالنمل فيها ممكن وهو قادر. وإذا قدر قبل ذلك شيئا شاءه الله قالاً مركذلك، فلم يزل فادراً والفعل ممكن وليس لقدرته وتمكينه من الفعل أول، فلم يزل قادراً يمكنه أن يفعل فلم يكن الفعل ممتناً عليه قط وأيضاً فنهم يزعون انه يمتنع في الازل والازل ليس شيئا محدوداً يقف صنده العقل بل ما من غاية ينتهي اليها تقدير الفعل إلا والآزل قبل ذلك بلاغاية محدودة ، حتى لو فرض وجود مدائن اضعاف مدائن الارض في كل مدينة من الحردل ما يملؤها وقدر انه كلا مضت ألف ألف سنة فنيت خردلة في الخردل كله والأزل لم ينته ، ولو قدر اضعاف ذلك اضعافا لاينتهي . قا من وقت يقدر إلا والأزل قبل ذلك . وما من وقت صدر فيه الفعل إلا وقد كان قبل ذلك عكنا . واذا كان ممكنا فما الموجب لتخصيص حال الفعل بالحلق دون ماقبل فلك فها لايتناهي . ؟

وأيضا فالازل معناه عدم الاولية ، ليس الازل شيئا محدوداً ، فقولنا لم يزل خادراً بمنزلة قولنا هو قادر داعًا، وكونه قادراً وصف دائم لا ابتداء له ، فكذلك اذا قبل لم يزل متكلما اذا شاء ولم يزل يفعل ماشاء، يقتضي دوام كونه متكلما وفاعلا بمشيئته وقدرته ، و اذا ظن الظان ان هذا يقتضي قدم شيء معه كان من فساد تصوره ، فأنه اذا كان خالق كل شيء فكل ماسواه مخلوق مسبوق بالعدم ، فليس معه شي، قديم بقدمه . و اذا قبل لم يزل يخلق كان معناه لم يزل يخلق مخلوقا بعد مخلوق ، ننني ماننفيه من الحوادث مخلوق كا لا يزال في الابد يخلق مخلوقا بعد مخلوق، ننني ماننفيه من الحوادث

والحركات شيئاً بعد شيء . وليس في ذلك إلا وصفه بدوام الفعل لامان. معنف منعولا من الفعولات بمينه .

وان قدر أن نوعها لم يزل معه فهذه المية لمينها شرع ولا عقل ، بل هي من كاله ، قال ثبالى ( أفن يخلق كن لا يخلق أفلا تذكرون) والحلق لا يزالون معه وليس في كومهم لا يزالون معه في الستقبل ماينافي كاله، وبين الازل في المستقبل مع أنه في الماضي حدث بعد أن لم يكن إذ كان كل مخلوق فله ابتداء ، ولا نجزم أن يكون له أنهاء . وهذا فرق في أعيان المحلوقات ، وهو فرق صحيح لكن يشتبه على كثير من الناس النوع بالمين ، كا اشتبه ذلك على كثير من الناس في الكلام فلم يغرقوا بين كون كلام المين أنه لم يزل متكلا اذاشاء وبين كون الكلام المين قديما المين قديما كلاف عند مخلوق مسبوق بالمسدم ، وكذلك كل ماسواه . وهذا الذي كالفلك عند مخلوق مسبوق بالمسدم ، وكذلك كل ماسواه . وهذا الذي خل عليه المقولات الصريحة المالية من الشبه كا قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع ، وبينا مطابقة المقل المعرج النقل الصحيح

وان من غلط اهل الفلسفة والكلام او غيرهم فائما هو لغلط فيهما او في احدها، وإلا قالقول الصدق المعارم بعقل او سهم يصدق بعضه بمضالا يكذب بعضه بخشا قال تعالى ( والذي جاء بالصدق وصدق به أو لئك هم المتقون ) بعد قوله، ( ومن أظلم بمن افترى على الله كذبا أو كذب بالحق لما جاءه ) وانما مدح من جاء بالصدق وصدق بالحق الذي جاءه . وهذه حال من لم يقبل إلا الصدق ولم يودما يجيئه به غيره من الصدق ، بل قبله ولم يعارض بينهما ولم يدفع أحدها

<sup>(</sup>١) ياش في الاصل ولمه ( قديما والثيء المين )

والآخر ، وحال من كذب على الله ونسب اليه بالسمع أو العقل مالا يصح نسبته اليه أو كذب بالحق لما جاء ، فكذب من جاء بحق معلوم من سمع أو عقل ، وقال تعالى عن أهل النار ( لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ) فأخبر أنه لو حصل لهم سمع أو عقل ما دخلوا النار، وقال تعالى ( أولم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب يه قلون بها أو آذان يسمعون بها فانها لاتعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ) وقال تعالى (سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ) أي ان القرآن حق ، فأخبر أنه سيري عباده الآبات المشهودة المحلوقة حتى يتبين ان الآيات المتلوة المسموعة حق

ومما يعرف به منشأ غلط هاتين الطائفتين غلطهم في الحركة والحدوث ومسمى ذلك ، فطائفة كارسطو وأتباعه قالت : لا يعقل أن يكون جنس الحركة والزمان والحوادث حادثا وأن يكون مبدأ كل حركة وحادث صار فاعلا لذلك بعد أن لم يكن، وأن يكون الزمان حادثا بعد إن لم يكن حادثا ، مع ان قبل وبعد لايكون يكن، وأن يكون الزمان حادثا بعد إن لم يكن حادثا ، مع ان قبل وبعد لايكون إلا في زمان ، وهذه القضايا كلها انما تصدق كلية لاتصدق معينة ، ثم ظنوا ان الحركة المعينة وهي حركة الفلك هي القديمة الازلية وزمانها قديم، فضلوا ضلالا مبينا مخالفا لصحيح المنقول المتواتر عن الانبياء صلى الله عليهم وسلم مع مخالفته لصريح المقول الذي عليه جمهور المقلاء من الاولين والآخرين .

وطائفة ظنوا انه لا يمكن أن يكون جنس الحركة والحوادث والفعل إلا بعد أن لم يكن شيء من ذلك، أو انه يجب أن يكون فاعل الجميع لم يزل معطلا ثم حدثت الحوادث بلا سبب أصلا وانتقل الفعسل من الامتناع الى الامكان بلاسبب، وصار قادراً بعد أن لم يكن بلا سبب، وكان الشيء بعد ما لم يكن في غير زمان، وأمثال ذلك بما يخالف صر بح العقل، وهم يظنون مع ذلك أن هذا قول أهل المللمن فلسلمين واليهود والنصارى، وايس هذا القول منقولا عن موسى ولا عيسى ولا

عد صلوات الله عليهم وسلامه ولا عن أحد من أصحابهم ، أما هو مما أحدثه بمض أهل البدع وانتشر عند الجهال بحقيقة أقوال الرسل وأصحابهم ، فظنوا ان هذا قول الرسل حلى الله عليهم وسلم ، وصار نسبة هذا القول الى الرسل واتباعهم يوجب القدح فيهم إما بعدم المرفة بالحق في هذه المطالب المالية ، وإما بعدم بيان الحق ، وكل منهما يوجب عند هؤلاء أن يعزلوا الكتاب والسنة وآثار السلف عن الاهتداء

واتما ضاوا لمدم علمهم بما كان عليه الرسول وَلَيْكُلِيْهُ وأَصِحَابِه رضي الله عنهم والتنابعون لهم باحسان. فان الله تعالى أرسل رسوله وَلَيْكُلِيْهُ بالهدى وَدين الحق ليظهره على الدين كله ، وكني بالله شهيدا

﴿ انتمى ﴾





## قلعدة أهل السنة والجماعة

﴿ فِي رَحِمَةُ أَحِلَ البِدَعِ وَالْمَاصِي وَمِشَارَ كُتُهُمْ فِي صَلَاةً جَمَّاعَةً ﴾ قال شيخ الاسلام تقي الدين أحمد ابن تيمية رحمه الله :

بسم الآ الرحمن الرحيم

قال الله تعالى وتقدس ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تمون الا وأنتم مسلمون و واعتصموا بحبل الله جيعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم اذكنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا ، وكنتم على شفا خفرة من النارفأ نقد كمنها ، كذلك ببين الله لكم آياته لعلكم تهتدون \* ولتكن منكم أمة يطعون الى الخير وياصرون بالمروف وينهون عن المنكر وأولئك م المفلحون \* ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعدما جاءهم البينات وأولئك فلم عداب عظم عداب عظم \* يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) قال ابن عباس وغيره : تبيض وجوه اهل البدعة والفرقة ( فاما الذين اسودت وجوه هم أكفرتم بعداينانكم فذو قواالعذاب بما كنتم تكفرون \* وأما الذين ابيضت وجوهم في رحة الله هم فيها خالدون)

وفي الترمذي عن ابي امامة الباهلي عن النبي عَيَّمَا في الحوارج ( انهسم كلاب إهل النار » وقرأ هذه الآية ( يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ) قال الأمام احمد : صح الحديث في الحوارج من عشرة أوجه . وقد خرجها مسلم في مخيصه ، وخرج البخاري طائفة منها. قال النبي عَيِّما الله هم المحمد مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم . يقرءون القرآن لا مجاوز حناجرهم، عرقون من الاسلام كما عرق السهم من الرمية — وفي رواية — يقتلون اهل الاسلام وبدعون أهل الاوثان »

والخوارج هم اول من كفر المسلمين بالذبوب ، ويكفرون من خالفهم في جدعتهم ويستحلون دمه وماله . وهذه حال أهل البدع يبتدعون بدعةويكفرون من خالفهم في يدعتهم . وأهل السنة والجاعة يتبعون الكتابوالسنةويطيعون الله ورسوله ، فيتبعون الحق ، ويرحمون الخلق

وأول بدعة حدثت في الاسلام بدعة الخوارج والشيعة ، حدثتا في اثنا ،خلافة امير المؤمنين على بن ابي طالب، فعاقب الطائفتين . اما الخوارج فقاتلوه فقتلهم، وأما الشيعة غرق غاليتهم بالنار وطلب قتل عبد الله بن سبأ فهرب منه، وأمر مجلد من يفضله على أبي بكر وعمر . وروي عنه من وجوه كثيرة أنه قال : خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر مم عمر . ورواه عنه البخاري في صحيحه

### فصل

ومن أصول أهل السنة والجاعة انهم يصلون الجم والاعياد والجاعات ، لا يدعون الجمة والجاعة كما ضل اهل البدع من الرافضة وغيرهم ، فان كان الامام مستوراً لم يظهر منه بدعة ولا فجور صلي خلفه الجمة والجاعة باتفاق الائمة الاربعة وغيرهم من أئمة المسلمين، ولم يقل أحدمن الأثمة انه لا يجوز الصلاة الا خلف من علم باطن أمره ، بل مازال المسلمون من بعد نبيهم يصلون خلف المسلم المستور، ولكن اذا ظهر من المصلي بدعة أو فجور وأمكن الصلاة خلف من يعلم انه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره، فأ كثر أهل العلم يصححون انه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره، فأ كثر أهل العلم يصححون صلاة الماموم ، وهذا مذهب الشافي وأبي حنيفة ، وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد . وأما اذا لم يمكن الصلاة الا خلف المبتدع او الفاجر وليس هناك جمة اخرى فهذه تصلى خلف المبتدع والفاجر عنما منا عند عامة اهل السنة والجاعة وهذا مذهب الشافي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أمّة اهل السنة بلا خلاف عندهم

وكان بعض التاس اذا كثرت الاهواء يحب انلايصلي الاخلف من يمرفه على سبيل الاستحباب، كانقل ذلك عن احمد انهذكر ذلك أن سأله . ولم يقل احد الله لا تصبح الا خلف من عرف حاله

ولما قدم أبوعمرو عثمان بن مرزوق إلى ديار مصر وكان ملوكها في ذلك الزمان مظهرين للتشيع، وكأنوا باطنية ملاحدة، وكان بسبب ذلك قد كثرت البدع وظهرت بالديار المصرية\_أمر أصحابه ان لايصلوا الاخلف من يعرفونه لاجل ذلك (١) م بعد موته فتح الملوك السنة قبل صلاح الدين وظهرت فيها كلة السنة الخالفة الرافضة ، تم صارالعلم والسنة يكثر بهاويظهر

فالصلاة خلف المستور جائزة باتفاق علماء المسلمين ، ومن قال ان الصلاة محرمة او باطلة خلف من لايمرف حاله فقدخالف إجماع أهل السنة و الجماعة. وقدكان الصحابة رضوان الله عليهم يصاون خلف من يعرفون فجوره ، كماصلي عبدالله من مسمود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وقد كان يشرب ﴿ لَمْهُ وَصَلَّى مَرَّةَ الصَّبِحِ ارْبُمَا وَجَلَّدُهُ عَبَّانَ بِنَ عَفَانَ عَلَىٰذَلْكَ . وَكَان عبد الله بنُ عمر وغيره من الصحانة يصلون خلف الحجاج بن يوسف. وكان الصحابة والتا بمون يصلون خلف إبن ابي عبيد وكان متعما بالالحاد وداعيا إلى الضلال

ولامجوز تكفير المسلم بذنب فعله ولا بخطأ اخطأ فيه كالمسائل التي تنازع خِيها اهل القبلة ، فانالله تمالي قال ( آمن الرسول بما الزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، لانفرق بين احد من رسله، وقالوا سمعنا وأطمنا غفرانك وبنا واليك المصير) وقد ثبت فيالصحيح انالله تعالى اجاب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطأهم

<sup>﴿</sup>١﴾ أَي لاجِل كون ملوكهم الفاطسين ودعائهم ملاحدة لا شيعة مبتدعة فقطم

والخوارج المارقون الذين امرالنبي وَقَطِيْتُةُ بِقَتَاهُمْ قَاتُلُهُمْ الْمُدِينَ عَلَيْ الشَّهِ الدِّينَ مِن الصحابة ابن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما والتابيين ومن بعدهم ولم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين معقتاهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على اموالى المسلمين، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لانهم كفار ولهذا لم يسب حريمهم ولم يغنم اموالهم

واذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والاجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله ويتلاق بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشستبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم ؟ فلا بحل لاحدى هذه الطوائف أن تكفر الاخرى ولا تستحل دمها ومالها ، وإن كانت فيها بدعة محققة ، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة ايضاً ؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ . والغالب انهم جميعاً جهال بمحقائق ما يختلفون فيه

والاصل أن دماء المسلمين وأموالم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحل إلا باذن الله ورسوله . قال النبي والمائح لما خطبهم في حجة الوداع « ان دماء كم واموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلا كهذا في شهر كم هذا موقال وعرضه » وقال عليه هذا موقال وعرضه » وقال عليه « من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنافهو المسلم له ذمة الله ورسوله » وقال « اذا التنى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » قبل يا رسول الله هذا القاتل، فيا بالملقتول في النار » قبل يا رسول الله هذا القاتل، فيا بالملقتول في قال « انه اراد قتل صاحبه » وقال « لا ترجموا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » وقال « اذا قال المسلم لا خيه يا كافر فقد عامه احدها » وهذه الأحاديث كلها في الصحاح .

واذا كان المسلمة أولا في القتال او الشكفير لم يكفر بنىلك كما قال عمر بن

وكذلك ثبت في الصحيحين عن أسامة بنزيد إنه قتل رجلا بعد ما قال الله إلا الله وعظم النبي عليه ذلك لما أخبره وقال « يا أسا ة أفتلته بعد ما قال الله إلا الله ? » وكرر ذلك عليه حتى قال أسامة : تمنيت أني لم أكن أسلمت إلا يومئد . ومع هذا لم يوجب عليه قوداً ولا دية ولا كفارة ، لانه كان متأولا ظن جواز قتل ذلك القائل لظنه إنه قالها تموذاً

فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضا من الهل الجل وصفين ونحوهم وكاهم مسلمون مؤمنون كاقال تعالى ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتاوا فأصلحوا بينها فان بغت إحداها على الآخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله فان فاءت فأصلحوا بينها بالمدل وأقسطوا إن الله يحب القسطين ) فقد بين الله تعالى الهم مع اقتتالهم وبغي بعضهم على بعض إحوة مؤمنون وأمر بالاصلاح بيثهم بالعدل و ولهذا كان السلف مع الاقتتال يوالي بعضهم بعض موالاة الدين لا يعادون كماداة الكفار كو فيقبل بعضهم شهادة بعضهم العلم من بعض و ويتوارثون و يتنا كحون ويتعاملون عماملة المسلمين بعضهم مع بعض مع ما كان بينهم من القتال والتلاعن وغير ذلك و وقد ثبت في الصحيح ان الذي عن الله على من عره فأعطاه ذلك ، وسأله أن لا يسلط عليهم عدوا من غيرهم فأعطاه ذلك ، وسأله أن لا يسلط عليهم عدوا من غيرهم فأعطاه ذلك ، وسأله أن

<sup>(</sup>١)أي في شأن حاطب

لا يجمل بأسهم بينهم فلم يعط ذلك» وأخبر أن الله لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم يغلبهم كلهم حتى يكون بعضهم يقتل بعضا وبعضهم يسبي بعضا

وثبت في الصحيحين لما نزل قوله ( قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذا إ من فوقكم ) قال « أعوذ بوجهك » ( او من تعتأرجلكم ، قال «أعوذ بوجهك» ( او يلبسكم شيعا ويذيق بعضكم بأس بعض ) قال « هاتان أهون »

هذا مع ان الله أمر بالجماعة والائتلاف،ونهى عنالبدعة والاختلاف،وقال ( ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيما لست منهم في شيء ) وقال النبي عَلَيْكُيْ « عليكم بالجاعة فان يدالله على الجاعة » وقال « الشيطان مع الواحدوهومن الاثنين أبعد » وقال « الشيطان ذئب الانسان كذئب الغنم والذئب انما يأخذ القاصية والنائية من الغنم »

فالواجب على المسلم اذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجاعة ويوالي المؤمنين ولا يعاديهم ، وأن رأى بمضهم ضالا أو غاويا وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك،والا فلا يُكلف الله نفسا الا وسعها . واذا كان قادراً على أن يولي في امامة المسلمين الافضل ولاه، وان قدر أن يمنع من يظهر البدع والفجور منمه . وأن لم يقدر على ذلك فالصلاة خلف الاعلم بكتاب الله وسنة نبيه الاسبق الى طاعة الله ورسوله أفضل كما قال النبي عَلَيْتُ في الصحيح قد م القوم أقرأهم لكتاب الله . فإن كانوا في القراءة سواء فإعلمهم بالسنة. فإن كانوافيالسنة سواء فاقدمهم هجرة . فإن كانوا في الهجرة سواء ف قدمهم سنا >وإن كان في هجره لمظهر البدعة والفجور مصلحة راجعة هجره ، كما هجرالنبي الله الثلاثة الذين خلفوا حتى تاب الله عليهم . واما أذا ولي غيره بغير أذنه وليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية كان تفويت هذه الجمة والجماعة جهلاوضلالا، وكان قد رد بدعة ببدعة

حتى أن الصلى الجمة خاف الفاجر اختلف الناس في اعادته الصلاة و كرهها أكثرهم عمق قال احد بن حنبل في رواية عبدوس: من أعادها فهو مبتدع . وهذا أظهر القولين ، لان الصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة اذا صلوا خلف أهل الفجور والبدع ، ولم يأمر الله تعالى قط أحداً اذا صلى كا أمر بحسب استطاعته أن يعيد الصلاة . ولهذا كان صح قولي العلماء ان من صلى بحسب استطاعتهان لا يعيد، حتى المتيم لخشية البرد ، ومن عدم الماء والتراب إذا صلى بحسب حاله ، والمحبوس وذوو الاعذار النادرة والمعتادة والمتصلة والمنقطمة لا يجبعلى أحدمنهم والمحبوس وذوو الاعذار النادرة والمعتادة والمتصلة والمنقطمة لا يجبعلى أحدمنهم المتطاعته

وقد ثبت في الصحيح ان الصحابة صاوا بذير ماء ولا تيم لما فقدت عائشة عقدها ولم يأمرهم النبي عليه الاعادة ، بل أبلغ من ذلك أن من كان يترك الصلاة جهلا بوجوبها لم يأمره القضاء ، فعمرو وعاد لما أجنبا وعرو لم يصل وعاد تحرغ كاتتمرغ الدابة لم يأمرها بالقضاء ، وابوذر لما كان يجنب ولا يصلي لم يأمره بالقضاء ، والمستحاضة لما استحاضت حيضة شديدة منكرة منعتها الصلاة والصوم لم يأمرها بالقضاء ، والذين أكلوا في رمضان حتى يتبين لا حدهم الحبل الابيض من الحبل الاسود لم يأمرهم بالقضاء ، وكانوا قد غلطوا في معنى الآية فظنوا ان خوله تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) هو الحبل فقال النبي عليه و اتما هوسواد الليل وبياض النهار » ولمياً مرهم بالقضاء ، والمسيء في صلاته لم يأمره باعادة ما تقدم من الصلوات ، والذين صلوا الى بيت المسيء في صلاته لم يأمره باعادة ما تقدم من الصلوات ، والذين صلوا الى بيت المنافرة حتى بلغهم الذسخ لم يأمرهم باعادة ماصلوا ، وان كان هؤلاء أعذر من غيرهم لتسكهم بشرع منسوخ

وقد اختلف الملماء في خطاب الله ورسوله هل يثبت حكمه في حق العبيد

قبل البلاغ ؟ على ثلاثه أقوال، في مذهب أحد وغيره . قبل يثبت وقبل لا يثبت وقبل لا يثبت وقبل لا يثبت وقبل البلاغ ؟ على ثلاثه أقوال، في مذهب مادل عليه القرآن في قوله تمالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) وقوله ( لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وفي الصحيدين « ماأحد أحب اليه العسذر من الله من أجل ذلك ارسل الرسل مبشرين ومنذرين »

فالمتأول والجاهل المدور ليس حكمه حكم الماند والفاجر بل قد جعل الله لكل شيء قدرا .

## فصل

أجمع المسلمون على شهادة أن لاإله إلا الله وأن محداً رسول الله وان ذلك حق يجزم به المسلمون ويقطعون به ولا برتابون، وكل ماعلم المسلم وجزم به فهو يقطع به وإن كانالله قادراً على تغييره، فالمسلم يقطع بمايراه ويسمعه ويقطع بأن الله قادر على ما يشاء ، وأذا قال المسلم أنا أقطع بذلك فليس مراده أن الله لايقد وعلى تغييره ، بل من قال أن الله لايقدر على مثل إماتة الخلق واحيائهم من قبورهم وعلى تسيير الجبال وتبديل الارض غير الارض فانه يستتاب فان تاب وإلا قتل والذين يكرهون لفظ القطع من أصحاب أبي عرو بن مرزوق هم قوم أحدثوا والذين يكرهون لفظ القطع من أصحاب أبي عرو بن مرزوق هم قوم أحدثوا والذي من عندهم ولم يكن هذا الشبخ ينكر هذا ، ولكن أصل هذا الهم كانوا يستثنون في الايمان كا نقل ذلك عن السلف فيقول أحدهم : أنا مؤمن أن شاء الله وسوله ، فيشك من ذلك الاستثناء كونه لا يقطع بأنه فعل الواجب كا أمر الله ورسوله ، فيشك من ذلك الاستثناء كونه لا يقطع بأنه فعل الواجب كا أمر الله ورسوله ، فيشك في قبول الله لذلك فاستثنى ذلك ، أو للشك في العاقبة ، أو يستثني لان الأمور في قبول الله لذلك فاستثنى ذلك ، أو للشك في العاقبة ، أو يستثني لان الأمور عيمها انها تكون بمشيئة الله كقوله تعالى ( لتذخان المسجد الحرام إن شاء الله )

مع ان الله على بأنهم بدخلون لاشك في ذلك ، أو لئلا بزكي أحدهم نفسه وكان أولئك متنمون عن القطع في مثل هذه الأمور ، ثم جاء بعدهم قوم جهال فكرهوا لفظ القطع في كل شيء ، ورووا في ذلك أحاديث مكذوبة ، وكل من روى عن الذي عليه أو عن أصحابه أو واحد من علماء المسلمين انه كره فنظ القطع في الامور الجزوم بها فقد كذب عليه . وصار الواحد من هؤلاء يظن أنه اذا أقر بهذه الكلمة فقد أقر با مر عظم في الدين ، وهذا جهل وضلال من هؤلاء الجهال لم يسبقهم الى هذا أحد من طوائف المسلمين ، ولا كان شيخهم أبو عن مرزوق ولا أصحابه في حياته ولا خيار أصحابه بعد موته متنعون من هذا اللفظ عللقا ، بل أنما فعل هذا طائفة من جهالم

كا أن طائفة أخرى زعموا أن من سب الصحابة لايقبل الله توبته وإن تأب ورووا عن النبي عليه الله قال « سب أصحاب ذنب لا ينفر » وهذا الحديث كذب على رسول الله وقائلي لم يروه أحد من اهل العلم ولا هو في شي من كتبهم المعتمدة وهو منافل القرآن لان الله تعالى قال (أن الله لا ينفر أن يشرك به وينفر مادون قلك لمن يشاء) هذا في حق من لم يتب . وقال في حق التائبين (قل ياعبادي الذبن أمر فواعلى أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله أن الله لا ينفر الدنوب جميعا أنه هو الغفور الرحيم ) فثبت بكتاب الله وسنة رسوله عليه الرحيم ) فثبت بكتاب الله وسنة رسوله عليه الله عليه ومعلوم أن من سب الرسول من الكفار المحاربين وقال :هوساحر أو شاعر ومعلوم أن من سب الرسول من الكفار المحاربين وقال :هوساحر أو شاعر أو معلم أو معلم أو مقتر وتاب تاب الله عليه . وقد كان طائفة يسبون النبي

أو مجنون أو معلم أو مفتر وتاب تاب الله عليه . وقد كان طائفة يسبون النبي من إهل الحرب ثم اسلموا وحسن إسلامهم وقبل النبي عَلَيْكُ منهم : منهم أبو منفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي عَلَيْكُ ،وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وكان قد ارتد وكان يكذب على النبي عَلَيْكُ ويقول : أنا كنت أعلمه القرآن، ثم تاب وأسلم وابعه النبي عَلَيْنَ على ذلك

واذا قيل:سب الصحابة حق لآدمي. قيل:المستحل لسبهم كالرافضي يمتقد ذلك دينا ، كا يعتقد الكافرسبالنبي ﷺ دينا . فاذا تابوصار يحبهم ويثني عليهم ويدعو لهم محا الله سيئاته بالحسنات. ومن ظلم انسانا فقذفه او اغتابه او شتمه ثم تاب قبل الله توبته . لكن ان عرف المظلوم مكنه من أخذ حقه ، وان قذفه او اغتابه ولم يبلغه ففيه قولان للعلماء ، هما روايتان عن احمد : اصحما انه لايملمه أبي اغتبتك.وقد قيل بل يحسن اليه في غيبته كما أساءاليه في غيبته . كما قال الحسن البصري : كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته . فاذا كان الرجل قد سب الصحابة او غير الصحابة وتاب فانه يحسن اليهم بالدعاء لهم والثناء عليهم بقدر ماأساء اليهم.والحسنات يذهبن السيئات. كما ان الكافر الذي كان يسب النبي ويقول انه كذاب اذا تاب وشهد أن محداً رسول الله الصادق الصدوق وصار يحبه ويثني عليه ويصلي عليه كانت حسناتهماحية لسيئاته والله تعالى(يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم الفعاون) وقد قال تعالى (حمَّ ، تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم، غافر الذنبوقا بل التوب شديدالمقاب ذي الطول لا إله ألا هو اليه المصير )

آخر كلام شيخ الاسلام ابن تيمية ، قدس الله روحه الزكية ، وأسكننا وإياه بمنه الغرف العلية . وصلىالله على محمد وصحبه وسلم

[ يقول محمد رشيد صاحب المنار ] هـذه الرسالة من أنفس ما كتبه شيخ الاسلام وأنفعه في التأليف بين أهل القبلة الذين فرق الشيطان بينهم باهواء البدع وعصبيات المذاهب، على كونه أقوى أنصار السنة برهانا ، وأبلغ المفند بن للبدع قلما ولسانا، ومنهاجه في الرد على المبتدعة ببيان الحق بالادلة، وحكم ما خالفه من شرك وكفر وبدعة، مع عدم الجزم بتكفير شخص معين له شبهة تأويل، فضلا عن تكفير فرقة تقيم أركان الدين . فجزاه الله أفضل الجزاء على ارشاده و نصحه للمسلمين فرقة تقيم أركان الدين . فجزاه الله أفضل الجزاء على ارشاده و نصحه للمسلمين .

# المذهب الصخيح الواضح

فيما جاء من النصوص فى وضع الجوائح

فى المبايعات والضمانات والمؤجرات

من تحقیقات

شيخ الإسلام ابن تيمية

قدس الله سره

منقول من الجزء الحادي والثلاثين من كتاب الكواكب الدواري الموجود بالمكتبة الظاهرية بدمشق المحروسة

قال شيخناشيخ الاسلام تقي الدين ابوالعباس احدبن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني رحمه الله تعالى ورضي عنه :

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لاإله إلا الله وحده لاشريك له وأشهد أن محداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسلما

## فصل

في وضع الجوائح في المبايعات والضانات والمؤاجرات بما تمس الحاجة اليه ، وذلك داخل في قاعدة تلف المقصود المقود عليه قبل الممكن من قبضه

قال الله في كتابه (ياأيها الذين آمنوا لاتاً كلوا أموال كم بينكم بالباطل الا تكون بجارة عن تراض منكم) وقال تعالى ( ولا تا كلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتا كلوا فريقا من أموال الناس بالا موأنم تعلمون) وقال تعالى بفيا ذم به بني إسرائيل ( فبا نقضهم ميثاقهم - الى قوله - وأخذه الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل ) ومن أكل أموال الناس بالباطل أخذ أحد العوضين بدون تسليم المعوض الآخر، لان المقصود بالهود والعقود المالية مو التقابض، فكل من العاقدين يطلب من الآخر تسليم ماعقد عليه ولهذا قال تعالى ( واتقوا الله الذي تساملون به ) أي تتعاهدون وتتعاقدون ، وهذا هو موجب المقود ومقتضاها ، لان كلا من المتعوض والقبوض هي المسؤولة المقصودة الآخر وسا له منه ، فالمقود موجبة القبوض والقبوض هي المسؤولة المقصودة الطلوبة، ولهذا تنم المعقود بالتقابض من الطرفين، حنى لو أسلم الكافران جسد المطلوبة، ولهذا تنم المعقود بالتقابض من الطرفين، حنى لو أسلم الكافران جسد

التقابض في المقود التي يعتقدون صحتها او تماكا الينا لم نتمرض لذلك لانقضاء المقود بموجباتها ، ولهذا نهى عن بيع الكاليء الكاليء الانه عقد وابجاب على النفوس بلا حصول مقسود لاحد الطرفين ولا لما . ولهذا حرم الله الميسر الذي منه بيع النور ، ومن النور ما يمكنه قبضه وعدم قبضه كالدواب الشاردة ، لان مقسود المقد وهو القبض غير مقدور عليه

ولجذا تنازع الملماء في بيع الدين طىالغير ، وفيه عن احمدروايتان ، وإن كان المشهور عند أصحابه منعه ، وبهذا وقع التعليل في بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، كَمَا فِي الصحيحِينَ عن أنس بن مالك ﴿ أنرسول الله عَلَيْكُ فِي عن بيم الثمار حى بزهى، قبل: وما تزهى إقال حتى « محمر » قال رسول الله على «أرأيت اذا منع الله الثمرة ، بم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟ » وفي لفظ انه « نهى عن بيم النمرة حتى يبدو صلاحهاو عن النخل حتى يزهو ؟ قيل: وما يزهو قال محارٌّ ويصفار، وفي لفظ الب النبي علي و نعى عن بيم النمو حتى مزهو ، فقلت لانس: مَازِهُوهِا 9 قال: تحمر وتصفر ، أرأيت ازمنع الله الفر، بم تستحل مال أخيك 9 وهذه ألفاظ البخاري . وعند مسلم « نهي عن بيع عمر النخل حتى يزهو » وعنده ان النبي عليه قال ﴿ إِنْ لَمْ يُسْرِهَا اللهُ فَمْ يُسْتَحَلُّ أَحَدُكُمُ مَالَ أَخَيْهِ ؟ ﴾ قال أبو مسمود الدمشق: جعل مالك والدراوردي قول أنس: أرأيت ان منع الله المرقب من حديث النبي مَنْكُلُكُم . أدرجاه فيه ، ويرون أنه غلط . وفيا قاله أبومسمودنظر وهذا الاصلمتفق عليه بين السلمين ليس فيه نزاع ، وهو من الاحكام اللي مجب اتفاق الابم والملل فيها في الجلة، فإن مبنى ذلك على المدار والقسط الذي تتوم به السناء والارض موبه أنزل الله الكتب وأرسل الرسل، كما قال تمالى ( لقد إُرْسَلْنَا وَمِنْنَا ۚ بِالْبِيَّاتِ وَأَنْزَلْنَا مَمْمُ الْكِتَابِ وَالْمِيْزَانَ لِيْقُومُ النَّاسُ بِالقَسِطُ ﴾

وذلك ان الماوضة كالمبايعة والمؤاجرة مبناها على المسادلة والمساواة من الجانبين ، لم يبذل أحدهما مابدله ، الاليحصل له ماطلبه . فكل منهمة آخذ معط طالب مطلوب. فاذا تلف القصود بالعقد المعقود عليه قبل التمكن من قبضه ــ مثل تلف العين المؤجرة قبل التمكن من قبضها وتلف مابيع بكيل او وزن قبــل عييزه بذلك واقباضه ونحو ذلك لم مجب على المؤجر أو المشتري أدا الإجرة أو الثمن ثم ان كان التلف على وجه لا يمكن ضانه وهو التلف بامر ساوي بطل المقــد ووجب رد الثمن الى المشتري ان كان قبض منه، وبريء منه ان لم يكن قبض، وأن كان على وجه يمكن فيه الضمان وهو أن يتلفه آدمي يمكن تضمينه فللمشتري الفسخ لاجل تلفه قبل التمكن من قبضه وله الامضاء لامكان مطالبة المتلف ، فإن فسخ كانت مطالبة المتلف للبائع وكان للمشتري مطالبة البائع بالثمن ان كان قبضه ، وأن لم يفسخ كان عليه الثمن وله مطالبة المتلف، لكن المتلف لا يطالب الا بالبـدل الواجب بالاتلاف، والمشتري لا يطالب الا بالمسمى الواجب بالمقد ، ولهذا قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم: أن المتلف أما أن يكون هو البائع او المشتري او ثالثا او يكون بامر ساوي، فان كان هو المشتريفاتلافه كقبضه يستقر به العوض ، وان كان بامر ساوي انفسخ المقد ، وان كان ثالثا فالمشتري بالخيار، وأن كان المتلف هوالبائع فأشهرالوجهين انه كاتلاف الاجنبي، والثاني إنه كالتلف السمائي ،

وهذا الاصل مستقر في جميع المعاوضات اذا تلف المعقود عليه قبل التمكن من القبض تلفا لاضمان فيه انفسخ العقد، وأن كان فيه الضمان كان في العقد الخيار. وكذلك سائر الوجوه التي يتعذر فيها حصول المقصود بالعقد من غير أياس، مثل ان ينصب المبيع أو المستأجر غاصب، أو يفلس البائع بالثمن، أو يتعذر فيها ما تستحقه الزوجة من المنعة والقسم، أو ما يستحقه الزوج من المتعة فيها ما تستحقه الزوج من المتعة

ونحوها ، ولا ينتقض هذا بموت أحد الزوجين ، لان ذلك تمام المقد ونهايته، ولا يالطلاق قبل الدخول لاننفس حصول الصلة بين الزوجين أحد مقصودي المقد ولهذا ثبتت به حرمة المصاهرة في غير الربيبة

## فصل

والاصل في أن تلف المبيع والمستأجر قبل التمكن من قبضه ينفسخ به المقد من السنة مارواه مسلم في صحيحه عن جابر بن عبدالله قال قال رسول الله عليه و لو بعت من أخيك ثمراً فاصابته جائحة فلا بحل لك أن تأخذ منه شيئا ، بم تأخذ مال أخيك بنير حق ؟ » وفي رواية أخرى « أن رسول الله عليه أم بوضع الجوائم »

فقد بين النبي عَلَيْنِهِ في هـذا الحديث الصحيح أنه أذا باع تجرآ فأ صابته على له أن يأخذ منه شيئا، ثم بين سبب ذلك وعلته فقال هبم تأخذ مال أخيك بنير حق? وهذا دلالة على ماذ كر مالله في كتابه من تحريم أكل المال بالباطل وانه أذا تأف المبيع قبل التمكن من قبضه كان أخذ شيء من الثمن أخذ ماله بنير حق بل بالباطل، وقد حرم الله أكل المال بالباطل لانه من الظلم المحاف القسط عن تقوم به السماء والارض. وهذا الحديث أصل في هذا الباب

والعلماء وان تنازعوا فيحكم هذا الحديث كا سنذكره واتعقوا على أن تلف المبيع قبل التمكن من القبض يبطل المقد ويحرم أخذ الثمن فلست أعلم عن النبي حديثا صبحا صربحا في هذه القاعدة وهي (ان تلف المبيع قبل التمكن من المبين يبطل المقد) غير هذا الحديث

وهذا له نظائر متعددة قد ينص النبي وَلَيْكُنَا نَهُ نَصَا يُوجِبُ قَاعِدة ويخني النص على مِن أحكام تلك القاعدة وبتنازعوا فيالم

يبلغهم فيه النص . مثل اتفاقهم على المضاربة ومنازعتهم في المساقاة والمزارعة وهما ثابتان بالنص،والمضاربة ليس فيها نص، وأنما فيها عمل الصحابة رضي الله عنهم ولهذا كان فقهاء الحديث يؤصلون أصلا بالنص ويفرعون عليهلاينازعون في الاصل المنصوص ويوافقون فيالا نص فيه ،ويتولد من ذلك ظهور الحكم المجمع عليه لهيبة الاتفاق في القلوب وانه ليس لاحد خلافه

وتوقف بعض الناس في الحكم المنصوص. وقد يكون حكمه أقوى من المتفق عليه . وأن خنى مدركه على بمض العلماء فليس ذلك بمانع من قوته في نفس الأمر حتى يقطع به من ظهر له مدركه

وَوضَعُ الجُوائْحُ مِن هَذَا البابِ،فانْهَا ثَابِتَةً بِالنِّص،وبالعمل القديم الذي لمُعلِّم فيه مخالف من الصحابة والتابمين، وبالقياس الجلى والقواعد المقررة ، بل عندالتاً مل الصحييح ليس في العلماء من يخالف هذا الحديث على التحقيق

وذلك أن القول به هو مذهب أهل المدينة قديما وحديثا، وعليه العمل عندهم من لدن رسول الله ﷺ إلى زمنمالك وغيره ،وهومشهور عنعلما ثهم كالقاسم ابن محمد ويحيي بن سميد القاضي ومالك واصحابه ، وهو مذهب فتهاء الجديث كالامام احمد وأصحابه وأبي عبيد والشافعي في قوله القديم .وأما فيالقول الجديد فانه علق القول به على ثبوته لانه لم يعلم صحته ، فقال رضي الله عنه : لم يثبت حندي أن رسول الله ﷺ أمر بوضع الجوائح، ولوثبت لم أعده ،ولو كنت قائلا بوضعها لوضعتها في القليل والكثير

فقد أخبر انه إنما لم يجزم به لانه لم يعلم صحته . وعلق القول به على ثبوته ، فقــال : لو ثبت لم أعده . والحديث ثابت عند أهل الحديث لم يقدح فيه احد من علماء الحديث بل صححوم ورووه في الصحاح والسنن رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والامام احمد. فظهر وجوب القول به على اصل الشافعي اصلا واما أبو حنيفة قانه لايتسور الخلاف معه في هذا الاصل على المتيقة لان من اصله: أنه لايفرق بن ماقبل بدو الصلاح وبعده ، ومطلق العقد عنده وجوب القطع في الحال ولو شرط التبقية بعد بدو الصلاح لم يصح عنده بناء على مارآه من أن العقد موجب التقابض في الحال، فلا مجوز تأخيره لانه شرط مخالف مقتضى المقد، فاذا تلف المر عنده بعد الميم والتخلية فقد تلف بعد وجوب قطعه كالوتلف عند غيره بعد كال اصلاحه، وطرد أصله في الاجارة فمنده لا يملك المنافع فيها إلا بالتبعن شيئا فشيئا لا يملك بمجرد المقد وقبض المين ولهذا يفسخها بالموت وغيره ومعلوم أن الاحاديث عن النبي مسلك المناء حيث نهى النبي عليك عني ما بعد بدو المعلاح وقبل بدوها كا عليه جاهير العلماء حيث نهى النبي عليك عن بيم الهار بعد وابن عبر وابن وخيفة بمن يقول ببيع البار بعد بدو

والذين ينازعون في وضع الجوائح لاينازعون في أن المبيع اذا تلف قبل التمكن من القبض يكون من ضمان البائع ، بل الشافعي أشد الناس في ذلك قولا فانه يقول : أذا تلف قبل القبض كان من ضمان البائع في كل مبيع ويطرد ذلك في غير البيع ، وابو حنيفة يقول به في كل منقول . ومالك واحد القائلان بوضع الجوائم يفرقان بين ما أمكن قبضه كالمين الحاضرة وما لم يمكن قبضه لما دوى البخاري من دواية الزهري عن سالم عن ابن عرقال: مضت السنة أن ما أدركته الصقعة حبا مجوعا فهو من مال المشتري

واما النزاع في ان تلف الثمر قبل كال صلاحه تلف قبل التمكن من القبض أم لا: فالهم يقولون هذا تلف بمد قبضه لان قبضه حصل بالتخلية بين المشري وبيته، قان هذا قبض المقار وما يتصل به بالاتفاق، ولان المشري يجوز تصرفه فيه بالبيع وغيره، وجواز التصرف يدل على حصول القبض لان التصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز، فهذا سر قولم

وقد احتجوا بظاهر من أحاديث معتضدين بها، مثلمارواه مسلم في صحيحه عن ابي سعيد قال: أصيب رجل في عهد رسول الله عليه في عار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله عليه في تصدق الناس عليه ، فلم يباغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله عليه النام له لا فلامائه و خدوا ماوجد م وليس لهم الاذلك، ومثل ماروي في الصحيحين أن امرأة أتت النبي عليه فقالت: ان ابني اشرى عرة من فلان فاذهبها الجائعة فسأله أن يضع عنه فتألى أن لا يفعل خيرا »

ولا دلالة في واحد من الحديث بن أما الاول فكلام مجل فانه حكى أن رجلا اشترى ثماراً فكثرت ديونه فيمكن أن السعر كان رخيصافكثر دينه لذلك، ومحتمل أنها تلفت او بعضها بعد كال الصلاح او حوزها الى الجرين او الى البيت او السوق ، ويحتمل أن يكون هذا قبل نهيه أن تباع الثمار قبل بدوصلاحها. ولو فرض أن هذا كان مخالفا لكان منسوخا ، لانه باق على حكم الاصلوذاك ناقل عنه ، وفيه سنة جديدة فلو خولفت لوقع التغيير مرتين ، واما الحديث الثاني فليس فيه الا قول النبي علي الله أن لا يفسل خيراً » والخير قد يكون واجبا وقد يكون مستحبا، ولم يحكم عليه لمدم مطالبة الحصم وحضور البينة اوالاقرار، ولمل يكون مستحبا، ولم يحكم عليه لمدم مطالبة الحصم وحضور البينة اوالاقرار، ولمل التلف كان بعد كال الصلاح

وقد اعترض بمضهم على حديث الجوائح بانه محمول على بيع الثمر قبل بدو صلاحه كما في حديث أنس. وهذا باطل لمدة أوجه

(أحدها) ان النبي وَلِيَّالِيَّةِ قال ( اذا بعت من أخيك ثمرة فأصابها جائحة » والبيع المطلق لاينصرف إلا إلى البيع الصحيح ﴿ وَالنَّانِي ﴾ انه اطلق بيم الثمرة ولم يقل قبل بدو صلاحها قاما تقييده ببيمها قبل بدو صلاحها فلا وجه له

(الثالث) انه قيد ذلك بحال الجائعة ، وبيع المرقبل بدو صلاحه الابجب فيه عن يحال

(الرأبع) إن المقبوض بالمقد الفاسد مضمون ، فلو كان النمر على الشمسجر مقبوضا لوجب أن يكون مضمونا على المشتري في المقد الفاسد . وهذا الوجب يوجب أن يحتج بحديث أنس على وضع الجوائح في البيع الصحيح . كما توضع في البيع الفاسد ، لان ماضمن في الصحيح ضمن في الفاسد ، وما لا يضمن في الصحيح لايضمن في العاسد ، وما لا يضمن في الصحيح لايضمن في الفاسد .

واما قولم: انه تلف بعد القبض فمدوع ، بل نقول ذلك تلف قبل بمام القبض وكما له ، بل وقبل التمكن من القبض ، لان البائع عليه تمام النربية من ستى النمر ، حتى لو ترك ذلك لكان مفرطا ، ولو فرض ان البائع فعل ما يقدر عليه من التخلية فلنشتري انما عليه ان يقبضه على الوجه المعروف المعتاد . فقد وجد التسليم دون تمام التسلم . وذلك أحد طرفي القبض . ولم يقدر المشتري الاعلى ذلك ، وانما على المشتري ان يقبض المبيع على الوجه المعروف المعتاد الذي اقتضاه العقد ، سواء كان القبض مستعقبا للمقد اومستأخرا وسواء كان جلة او شيئا فشيئا

ونحن نظر دهذا الاصل في جميع المقود ، فليس من شرط القبض ان يستمقب المقد ، بل القبض بجب وقوعه على حسب ما اقتضاه المقد لفظا وعرفا ، ولهمذا بجوز استثناء بمض منفعة المبيع مدة معينة وان تأخر بها القبض على الصحيح ، كا يجهوز بيع السجر واستثناء ثمره للبائع ، وان تأخر معه كال القبض ، ويجوز عد الا بارة لمدة لا تلي المقد .

ومر ذلك ان القبض هو موجب المقد فيجب في ذلك ما اوجبه العاقدان يعلم بالمنظم وعرفها . ولهمذا قلنا ان شرطا تمجيل

المنع في الاجارة لتوجه ذلك .

القطع جاز اذا لم يكن فيه فساد بحظر مالشرع ، فإن المسلمين عند شروطهم الاشرطا الحرح الماوحرم حلالا، وإن أطلفا فالمعرف تأخير الجداد والحصاد الي كال الصلاح واما استدلاكم بإن القبض هو التخلية فالقبض مرجعه الى عرف الناس ، حيث لم يكن له حد في اللغة ولا في الشرع . وقبض ثمر الشجر لا بد فيه من الخدمة والتخلية المستمرة الى كال الصلاح ، بخلاف قبض مجرد الاصول ، وتخلية كل شيء بحسبه، ودليل ذلك المنافع في العين المؤجرة

واما استدلالهم بجواز التصرف فيهالبيع ،فمن احمد فيهذه المسألة روايتان: ( احدهما )لا يجوز بيمه ما دام مضمونا على البائم لانه بيع ما لم يقبض فلا يجوز وعلى هذا يمنع الجكم في الاصل ( والرواية الثانية ) يجوز التصرف؛ وعلى هــذه الرواية فذلك بمنزلة منافع الاجارة بإنها لو تلفت قبل الاستيفاء كانت من ضان المؤجر بالاتفاق، ومسع هذا فيجوز التصرف فيها قبل القبض، وذلك لانه في الموضمين حصل الاقباض المكن فجاز التصرف فيه باعتبار التمكن ، ولم يدخل في الضمان لانتفاء كماله وتمامه الذي به يقدر المشترى والمستأجر على الاستيفاء، وعلى هذا فمندنا لا ملازمة بين جواز التصرفوالضمان ،بل يجوز التصرف بلا ضان كما هنا ، وقد يحصل الضمان بلا جواز تصرفكا في المقبوض قبضافاسدا، كَمَا لُو أَشْتَرَى قَفْيْرًا مِن صِبْرَةً فَقَبْضُ الصِبْرَةَ كُلُهَا ، وَكَمَا فِي الصِبْرَةَ قَبْل نقلها على احدى الروايتين . اختارها الخرقي . وقد يحصلان جيما وقد لا بحصلان جيماً ولنا في جواز ايجار العين المؤجرة بأكثر من أجرتها روايتان ، لما في ذلك من ريح ما لميضمن ، ورواية ثالثة : إن زاد فيها عارة جازت زيادة الأجرة فتكون الزيادة في مقابلة الزيادة . فالروايتان في بيم الثمار المشتراة نظير الروايتين في أيجار المين المؤجرة ، ولو قيــل في النار انما يمنع من الزيادة على الثمن كرواية وبهذا الكلام يظهر المعنى في المسئلة وان ذلك تلف قبل التمكن من القبض المقسود والمقد ، فيكون مضمونا على البائع كتنف المنافع قبل التمكن من قبضها و ذلك لان التخلية ليست مقسودة لذاتها وانما مقسودها تمكن المشتري من قبض المبيع ، والثمر على الشجر ليس بمحرز ولامقبوض، ولهذا لا قطع فيه، ولا المقسود على البائع ولمقد كونه على الشجر . وانما المقسود حصاده وجداده ، ولهذا وجب على البائع مابه يشمكن من جداده و سقيه ، والاجزاء الحادثة بعد البيع داخلة فيه وان كانت معدومة كما تدخل المنافع في الاجارة وإن كانت معدومة ، فكيف يكون المعدوم مقبوضاً قبضاً مستقراً موجبالانتقال الضان?

#### فصل

وعلى هذا الاصل تتفرع المسائل، فالجائمة هي الآفات الساوية التي لا يمكن مها تضين أحد، مثل الربح والبرد والحر والمطر والجليد والصاعقة وتحوذلك، كا لو تلف بها غير هذا المبيع، قان أتلفها آدي يمكن تضمينه، أو غصبها غاصب، فثال أصحابنا كالقاضي وغيره: هي يمزلة إتلاف المبيع قبل التمكن من قبضه يخير المشتري بين الامضاء والفسخ كا نقدم، وإن أتلفها من الآدميين من لا يمكن ضانه كالجيوش التي تنهها واللصوص الذين يخربونها، فخرجوا فيه وجهين من المست جائمة لانها من فعل آدمي (والثاني) وهو قياس أصول المذهب انها حقة وهو مقعب مالك كا قانا مثل ذلك في منافع الاجارة، لان المأخذ انماهو أمكان الضان، ولهذا لو كان المتلف جيوش الكفار أو أهل الحرب كان ذلك كالآفة السياوية ، والجيوش واللصوص وإن فعلوا ذلك ظلما ولم يمكن تضمينهم فيم يمنزلة العرد في المغي، ولو كانت الجائمة قد عيبته ولم تتلفه فهو كالميب الماحث قبل المتمكن من القبض، وهو كالميب القديم بماك من قبضه فلا فرق بين قليل الجائمة وإذا كان ذلك وإذا كان ذلك وإذا كان ذلك بمنزلة تلف المبيع قبل التمكن من قبضه فلا فرق بين قليل الجائمة وإذا كان ذلك وإذا كان ذلك وإذا كان ذلك بمنزلة تلف المبيع قبل التمكن من قبضه فلا فرق بين قليل الجائمة وإذا كان ذلك وإذا كان ذلك بمنزلة تلف المبيع قبل التمكن من قبضه فلا فرق بين قليل الجائمة وإذا كان ذلك وين قليل المبيع قبل التمكن من قبضه فلا فرق بين قليل الجائمة وإذا كان ذلك وإذا كان ذلك المبيع قبل التمكن من قبضه فلا فرق بين قليل الجائمة والمه الناس القبرة المبيع قبل التمكن من قبضه فلا فرق بين قليل الجائمة والمبيع قبل التمكن من قبضه فلا فرق بين قليل الجائمة والمبيع قبل التمكن من قبضه فلا فرق بين قليل الجائمة والمبيع قبل التمكن من قبط فلا فرق بين قليل الجائمة والمبيع قبل التمكن من القبط التمكن القبط التمكن من قبط التمكن من قبط المبيع قبل التمكن من قبط المبيع قبل المبيع قبل المبيع قبل التمكن من قبط المبيع قبل المبيع المبي

وكثيرها في/أشهر الروايتين، وهي قول الشافعي وأي عبيدة وغيرها من فقهاء المحديث لعموم الحديث والمني (والثانية) ان الجائعة الثلث فا زاد كقول مالك، لانه لابد من تلف بعض الشر في العادة، فيحتاج الى تقدير الجائعة فتقدر بالثلث، كا قدر به الوصية والنذر ومواضع في الجراح وغير ذلك، لان النبي عَيَّالِيَّةُ قال الثلث، والثلث، والثلث كثير » وعلى الرواية الاولى يقال ، الفرق مرجعه الى العادة ، فا جرت العادة بسقوطه أو أكل الطير أو غيره له فهو مشروط في المقد، والجامعة ماذاد على ذلك، وإذا زادت على العادة وضعت جيمها، و الذلك اذا زادت على المادة وقلنا بتقديره فانها توضع جيمها، وهل الثلث مقدر بثلث القيمة أو ثلث المقدار ؟ على وجهين، وهما قولان في مذهب مالك.

# فصل

والجوائح موضوعة في جميع الشجر عند أصحابنا ، وهو مذهب مالك . وقد نقل عن أحد انه قال : انما الجوائح في النخل ، وقد تأوله القاضي على انه أراد إخراج الزرع والخضر من ذلك ، ويمكن انه أراد ان لفظ الجوائح الذي جاء به الحديث هو في النخل وباقي الشجر ثابتة بالقياس لا بالنص ، فان شجر المدينة كان النخل . وأما الجوائح فيا يبتاع من الزرع ففيه وجهان ذكرها القاضي وغيره (أحدها) لاجائحة فيها ، قل القاضي : وهذا أشبه ، لانها لاتباع بلا بعد تكامل صلاحها وأوان جدادها ، بخلاف الثمرة فان بيها جائز بمجرد بدو الصلاح ومدته تطول . وعلى حذا الوجه حمل القاضي كلام أحد : انما الجوائح في النخل \_ يعني لما كان بهنداد \_وقد سئل عن جوائح الزرع فقال ؛ الجوائح في النخل \_ يعني لما كان بهنداد \_وقد سئل عن جوائح الزرع فقال ؛ ألم الجوائح في النخل و كذلك مذهب مالك أنه لا جائحة في الثمرة اذا يبست ، والزرع لا جائحة في النخل ، لانه انما يباع يابسا ، وهذا قول من لا يضع الجوائح في الثمر كأ بي حنيفة والشافي في القول الجديد الملق ( ١ )

(والوجه الثاني) فيها الجائحة كالثمرة، وهذا هو الذي قطع به غير واحد من أصحابنا كأبي محد لم يذكروا فيه خلافا ولم يفرقوا بين ذلك وبين الثمرة، لأن الذي وتعليل نهى عن ببع العنب حتى يسود ، وبيع الحب حتى يشتد ، فبيع هذا بعد اشتداده ، ومن حين يشتد الى حين يستحصد مدة قد تصيبه فيها جائحة ، ومن أصحابنا من قال: ما تنكر و حله كالتثاء والخيار وعموها من الخضر والبقول وغيرها فهو كالشجر وثمره كشره في ذلك لصحة بيع أصوله صغاراً كانت أو كبارا مثمرة أو غيرة مشرة .

#### فصل

هذا إذا تلفت قبل كال صلاحها ووقت جدادها ، فان تركها الى حين الجداد فتلفت حينتذ فكذلك عند أصحابنا . ونقل عن مالك أنها تكون من ضان المشتري . والشافعي قولان ، وذلك لانه لم يبق على البائع شيء من التسليم، والمشتري لم يحصل منه تفريط لا خاص ولا عام فان تأخيرها الى هذا الحين من موجب المقد . فأ صحابنا راعوا عدم تمكن المشتري وعدم تفريطه ، والمنازع راعى تسلم البائم وتمكينه .

وأما إن تركها حتى يجاوز (١) نقلها وتكامل بلوغها ثم تلفت فغيها المسحابنا ثلاثة أوجه (أحدها) أن يكون من ضمان البائع أيضاً لعدم كال قبض المشتري وهو الذي قطع به القاضي في المجرد وابن عقيل واكثر الاصحاب وهو مذهب عالك والشافعي، لكن القاضي في المجرد علله بما أذا لم يكن له عذر دون نها أذا عاقه موض أو مانع ، وأما غيره فذهبوا الى الوجه الثالث وهو عدم المتعاد المتكان الرفع والمجد . قال ابن عقيل : هذا هو الذي يقتضيه مذهبنا وهو

<sup>(</sup>١) يباض بالأصل

كا قال، فإن هذه الثمرة بمنزلة المنفعة في الاجارة . ولو حال بين المستاجر الحائل وبينها حائل بخصه مثل مرضه و محوه لم تسقط عنه الاجرة منزلا بالمناه المناه الم

### فصل

هذا إذا اشترى الثمرة والزرع، فإن اشترى الاصل بعد ظهور الثمر او قبل التأبير واشترط الثمر فلا جائحة في ذلك عند أصحابنا ومالك وغيرها. ولذلك احترز الخرق من هذه الصورة فقال: واذا اشترى الثمرة دون الاصل فتلفت بجائحة من السماء رجع بها على البائع، وذلك لانه هنا حصل القبض الكامل بقبض الاصل، ولهدندا لا يجب على البائع سقي ولا مؤونة أصلا، فإن المبيع عقار والمقار قبض بالتخلية، والثمر دخل ضمناً وتبما، فإذا جاز بيعه قبل صلاحه جاز هنة تبعا، ولو بيع مقصوداً لم يجز بيعه قبل صلاحه

#### فصل

هدندا الكلام في البيع المحض للثمر والزرع ، وأما الضان والقبالة وهو أن يضمن الارضوالشجر جميعاً بعوض واحد لمن يقوم على الشجر والارض و يكون الشمر والزرع له ، فهدندا العقد فيه ثلاثة أقوال

(أحدها) انه باطل وهذا القول منصوص عن أحد، وهو قول أبي حنيفة والشافعي، بناء على ان في ذلك تبعاً للثمر قبل بدو صلاحه (والثاني) يجوز اذا كانت الارض هي المقصودة والشجر تابع لها بأن يكون شجرا قليلا، وهذا قول مالك (والثالث) جواز ذلك مطلقا، قله طائفة من أصحابنا وغيرهم، منهم ابن عقيل، وهذا هو الصواب لان إجارة الارض جائزة ولا يمكن ذلك إلا بادخال الشجر في المقد فجاز للحاجة تبعا، وان كان في ذلك بيع ثمر قبل بدو صلاحه

إذا بيع مع الاصلى ولان ذلك ليس ببيع الثمر . لان الضامن هذا هو الذي يسقي الشجر ويروع الارض، فهوفي الشجر بمنزلة المستأجر في الارض، والمبتاع الشعري الزرع ، قلا يصح إلحاق أحدها بالا خرء ولان عربن الخطاب رضي الله عنه قبل حديقة أسيدين الحضير ثلاث منين بعد موته وأخذ القبالة فوفى بها هيئة وواه حرب السكر مائي في مسائله وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه باسناد صحيح، ولان عربن الخطاب ضرب الخراج باتفاق الصحابة على الارض التي فيها شجو مخل وعنب وجعل للارض قسطا والشجر قسطا ، وذلك اجارة عند أكثر من يتازعنا في هذه المسئلة ، وهو ضان لارض وشجر . وقد بسطت الكلام في هذه المسئلة في القواعد الفقهية .

والغرض هنا مسئلة وضع الجواع ، فاذا قلنا لا يصح هذا المقد فكيف العطريق في الماملة ٤ قيل انه يؤجر الارض ويساقي على الشجر (والزرع) منها ، وهذا قول طائعة من أصحاب الشافي وغيره ، وهو قول القاضي أبي يعلى في كتاب إبطال الحيل ، والمنصوص عن أحد ابطال هذه الحبلة وهو الصواب ، كا قررنا في كتاب ابطال الحيل فساد ذلك من وجوه كثيرة ( منها )انه إنجمل أحد المقدين شرطا في الآخر كم يصح ، وإن عقدهما عقدين مفردين لم تجز له هذه المحابة في مال مو كله الغائب ونحوه الحاب ومحوه

(ومنها) انه قد علم ان اعطاء الموض العظيم من الضامن لم يكن لاجل منفعة الارض التي قد لاتساوي عشر العوض وانما هو لاجل الشرة ، وكذلك المالك قد علم أنه لم يشترط لتفسه من الثمرة شيئا، وهو لايطا لب بذلك القدر النذر الذي لا قيمة له ، وأنما جمل الثمرة جيمها للضامن

وفي الحلة فيذًا المقد إما أن يصح على الوجه المعروف بين الناس وإما أن لا

يصح بحال ، لكن الثاني فيه فساد عظيم لا يحتمله الشريعة فتعين الاول. وأم: هام الحيلة فيعرف بطلانها بأدنى نظر

و فعلى هذا إذا حصلت جا يحة في هذا الضان، فانقلنا: المقد فاسدفيكون قد اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها وقد خلي بينه وبينها وتلفت قبل كال الصلاح أو لم قطلم . وقد تقدم أن النبي عَلَيْكِيْنَةِ أَنَّا نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّمْرُ قَبْلُ بَدُو صَلاحَهُ لَقُولُهُ < أرأيت ان منع الله الثمرة » أو قال هأرأيت إن لم يثمرها الله، فيم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق ? » واذا أصابتها جائحة منعت كال صلاحها وأفسدتها فقد منع الله الثمرة فيجب أن لا يا خذ مال أخيه بغير حق . ومن قال النب الشهرة تضمن بالقبض في العقد الصحيح فالزمه أن يقول انها تضمن بالقبض في العقد الفاسد ، فاذا تلفت هنا يكون من ضمانه لان المقبوض بالمقد الفاسد مضمون على الشَّعري، لكن بجب أن يضمنوا قيمتها حين تلفت، وقد يكون تلفها في أواثل ظهورها وقيمتها قليلة ءوقد يكون بعد بدو صلاحها وهذا مما يلزمهم فيه إلزاما قويات وهو انه اذا اشتراها بعد بدو صلاحهامستحقةالتبقية فكثير من أجزائهاوصفاتها لم يخلق بعمد ، فاذا تلفت بجائحة ولم نضع عنه الجائحة، فيجب أن لايضمن إلا ماقبضه دون مالم مخلق بعــد ولم يقبضه ، فيجب أن ينظر قيمتها حين أصابتهـــا الجائحة فينسب ذلك الى قيمتها وقت بدو الصلاح ، فيضمن من اشمن بقــدر ذلك ، يمنزلة من قبض بعض المبيع وبعض منفعة الاجارة دون بعض فانه يضمن ماقبضه دون مالم يقبضه بعــد . فاما أن يجمل الاجزاء و صفات المدومة التي لم تخلق بعسد من ضمانه وهي لم توجد فهـذا خلاف أصول الاسلام، وهو ظلم بين لا وجه له ، ومن قاله فعليه أن يقول انه اذا اشترى الشرة قبــل بدو صلاحها وقبض أصلها ولم يخلق منها شيء لاكة منعت الطام أن يضمن الثدن جميعة للبائم، وهذا خلاف النص والاجاع مويلزمه أن يقول انه لو بدأ صلاحها في المقد الفاسد قتلفت بآفة ساوية أن يضمن جيع الثمرة كما يضمنها عنده بالمقد الصحيح كان ماضين بالقبض في أحدهما ضمن بالقبض في الآخر ، إلا أنه يضمن هنا بالمسمى وهناك بالبدل. وهذه حجة قوية لا محيص عنها ، قانه إن جعل مالم يخلق من الاجراء مقبوضا لزمه أن يضمن في المقد الفاسد ، وإن جعله غير مقبوض لزمه أن لا يضمن في المقد الصحيح . والاول باطل قطماً مخالف للنص والاجماع ومن قال من الكوفيين: ان المدقود عليه هو ماوجد فقط وهو المقبوض فقد سلم من هذا التناقض، لكن لزمه مخالفة النصوص المستفيضة ، ومخالفة عمل المسلمين قديما وحديثا ، ومخالفة الاصول المستقرة ، ومخالفة العدل الذي به تقوم السماء قديما وحديثا ، ومخالفة الاصول المستقرة ، ومخالفة العدل الذي به تقوم السماء

وهددا كالحجج القاطعة على وجوب وضع الجوائح في العقود الصحيحة والفاسدة، ووضعا في العقد الفاسد أقوى ، وأما اذا جملنا الضان صحيحا فانا نقول يوضع الجوائح فيه ، كا نقوله في الشراء وأولى أيضا ، وأما من يصحح هذه الحيلة ويرى العقد صحيحافقد نقول أنت مساق والمساقاة ليسفيها جائحة في بني هذاعلى وضع الجوائح في المساقاة

والارض، كا هو مقرر في موضعه

### فصل

وأما الجوائح في الاجارة فنقول: لا نزاع بين الائمة أن منافع الاجارة اذا تمطلت قبل التمكن من استيفائها سقطت الاجرة ، لم يتنازعوا في ذلك كا تنازعوا في تلف الثمرة المبيعة ، لان الشهرة هناك قد يقولون قبضت بالتخلية ، وأما المنعة التي لم توجد فلم تقبض بحال. ولهذا نقل الاجماع على ان العين المؤجرة اذا تلفت قبل قبضها بطلت الاجارة ، وكذلك اذا تلفت عقب قبضها وقبسل التمكن من الانتفاع ، إلا خلافا شاذاً حكوه عن أبي ثور . لان المعقود عليه تلف قبل قبضه فاشبه تلف المبيع بعد القبض جعلا لقبض المين قبضاً المنفعة .

وقد يقال: هو قياس قول من يقول بعدم وضع الجوائح ، لكن يقولون:
المعقود عليه هنا المنافع وهي معدومة لم تقبض، وانما قبضها باستيفائها أو التمكن
من استيفائها ، وانما جعل قبض العين قبضاً لها في انتقال الملك والاستحقاق،
وجواز التصرف . فاذا تلفت العين فقد تلفت قبل الشكن من استيفاء المحفعة
فتبطل الاجارة .

وهذا يلزمهم مثله في الثمرة باعتبار مالم يوجد من أجزائها . والاصول في الثمرة كالمين في المنفعة وعدم التمكن من استيفاء المقصود بالعقد موجود في الموضعين . فابو ثور طرد القياس الغاسد كما طردالجهور القياس الصحيح في وضع الجوائح وابطال الاعارة ،

وان تلفت العين في اثناء المدة انفسخت الاجارة فيا بقى من المدة دون ما مضى . وفي انفساخها في الماضي خلاف شاذ ، وتعطل بعض الاعيان المستأجرة يسقط نصيبه من الاجرة كتلف بعض الاعيان المبيعة ، مثل موت بعض الدواب المستأجرة وانهدام بعض الدور

وتمطل المنعة يكون بوجهين (أحدهما) تلف المين كموت العبد والدابة الستأجرة (والثاني) زوال نعما بأن مجدث عليها ما يمنع نفعها كدار انهدمت وأرض للزرع غرقت أو انقطع ماؤها ، فهذه اذا لم يبق فيها نفع فعي كالتالفة سواء لا فرق بينهما عند أحد من العالماء ، وإن زال بعض نفعها القصود وبعي بعصه مثل أن يمكنه زرع الارض بنير ماء ويكون زرعا ناقصا وكان الماء ينحسر عن الارض التي غرقت على وجه يمنع بعض الزراعة أونشوء الزرع ، ملك فسخ الاجارة فلن خان ذلك كالعيب في البيع به ولم تبطل به الاجارة . وفي إمساكه بالارش قولان في المذهب ، وان تعطل نفعها بعض المدة لزمه من الاجرة بقدر ما انتفع به كاقال الخرق فان جاء أمر غالب مججر المستأجر غن منفعة ما وقع عليه العقد لزمه من الاجرة فان جاء أمر غالب مججر المستأجر غن منفعة ما وقع عليه العقد لزمه من الاجرة فان جاء أمر غالب مججر المستأجر غن منفعة ما وقع عليه العقد لزمه من الاجرة

على من المنتاج وافا بقي من المنعة ما ليس عو المقصود بالمقده مثل أن ينقطم الماء عن الارض المنتاج وافا بقي من الانتفاع بها بوضم حطب و نصب خيمة و كذلك الدار المتهدمة يمكن قصب خيمة فيها عوالارض التي غرقت يمكن صيد السمات عنها، فهل تبطل الاجارة هنا أو يكون هذا كالنقص الذي يملك به النسخ على وجين (أعدها) تبطل عوهو قول أكثر الماناء، كأبي حنيفة ومالك والشافي في وجين (أعدها) تبطل عوهو قول أكثر الماناء، كأبي حنيفة ومالك والشافي في صورة المقد كان وجودها وعدمها مواه (والثاني) عملك الفسخ، وهو فص الشافي في صورة انقطاع الماء. وقد اختاره القاضي وابن عقيل في بعض المواضع. والاول اختاره غيرها من الاصحاب.

# فصل

إذا تبين هذا فاذا استأجر ارضا المزرع فقد ينقطع الماء عنها او تغرق قبل الورع ، وقد ينقطع الماء عنها او تغرق او يصيب الزرع آفة بعد زرعها وقبل وقت الحصاد ، فما الحكم فيحذ المسائل ؛

المنصوص عن أحد والاسحاب وغيرهم في انقطاع الماء ... ان انقطاعه بمد الزرع كانقطاعه قبله، إن حصل معه بمض المنفعة وجب من الاجرة بقسط ذلك وان تعطلت المنفعة كلها فلا اجرة قال احد بن القاسم : سألت ابا عبد الله : من رجل أكثرى ارضاً يزرعها وانقطع الماء عنها قبل عام الوقت؛ قال: يحط عنه من الاجرة بقدر مالم ينتفع بها او بقدر انقطاع الماء عنها

مصرح بأن انقطاع الما. بمد الزرع يوجب ان يحطعنه من الأجرة بقدر مانقص من المنصة، وعلى هذا اصابنا من غير خلاف أعلمه

وذكر الثانفي وغيره إنه إذا اكثرى ادضا للزرع فزرعها ثم اصابها غرق أو آقة من غير الشرب فلم ينبت لؤمه السكواء وذكر إن احمد نص (١٠ على ذلك (١) بهامش الاصل وسيعت بخطه « كميل النفل أحمد في نفي ضهان الزرع» وانها لو غرقت في وقت زرعا فل يمكنه الزراعة لم تلزمه الاجرة لتعلو التسليم وكذلك ذكر صاحب التغريع مذهب مالك في الصورتين، فالقاضي يغرق بين الصورتين كالنصين المفترقين: يفرق بين انقطاع الما وبين حدوث الغرق وغيره من الآفات، بأن انقطاع الماء فوات نفس المنفعة المعقود عليها لان المعقود عليه أرض لها ماء ، فانقطاع الماء المعتاد بمنزلة عدم التسليم المستحق كموت الدابة والاجرة انما تستحق بدوام التسليم المستحق، وأما الغرق وغيره من الآفات التي تفسد الزرع فهو إتلاف لمين ملك المستأجر، فهو كما لواستأجر داراً فتلف له فيها توب وحقيقة الفرق انه مع انقطاع الماء لم تسلم المنفعة ومع تلف الزرع تسلم المنفعة وحقيقة الفرق انه مع انقطاع الماء لم تسلم المنفعة ومع تلف الزرع تسلم المنفعة لكن حصل ما أتلف ملك المستأجر فهو كما لو تلف بعد الحصاد

وسوى طائفة من اسحابنا كالشيخ ابي محد في الاجارة بين انقطاع الماء وحدوث النرق الذي يمنع الزرع او يضر الزرع وانذلك إن عطل المنفعة اسقط الاجرة وان امكن الانتفاع معه على تعب من القصور، مثل ان يكون النرق يمنع بعض الزراعة او يسوء الزرع ثبت به الفسخ ،وانكان ذلك لايضر كغرق بماء ينحسر في قرب من الزمان لا يمنع الزرع ولا يضره وانقطاع الماء عنها إذا ساق المؤجر اليه الماء من مكان آخر او كان انقطاعه في زمن لا يحتاج اليه فيه لم يكن له الفسخ وعلى هذه العلوية ينقل جواب احد من مسئلة انقطاع الماء الى مسئلة غرق الزرع ،ومن مسئلة غرق الزرع الحادث قبل الزرع اذا منع من الزرع ، والمعقود عليه واحد، وذلك ان غرق الزرع الحادث قبل الزرع اذا منع من الزرع ، والمعقود عليه المقصود بالمقدهو المحكن من الانتفاع الى حين الحساد ليس إلقاء البذر هو جميع المعقود عليه ولو كان ذلك وحده هو المعقود عليه فرجب إذا انقطع الماء بهد ذلك ان لا يملك الفسخ ولا يسقط شيء من الاجرة ولم يقولوا به ولا يجوز بهد ذلك ان لا يملك الفسخ ولا يسقط شيء من الاجرة ولم يقولوا به ولا يجوز بهد ذلك ان لا يملك الفسخ ولا يسقط شيء من الاجرة ولم يقولوا به ولا يجوز بهد ذلك ان لا يملك الفسخ ولا يسقط شيء من الاجرة ولم يقولوا به ولا يجوز بهد ذلك ان لا يملك الفسخ ولا يسقط شيء من الاجرة ولم يقولوا به ولا يجوز

أن يقال بعد لا قاضل بقينا ان مقصود المستأجر الذي حقد عليه المقد هو مكنه من الانتقاع بقرية الارض وهوائها ومائها وشمسها الى ان يكل صلاح ذرعه ، فتى والمستمنعة المراب او المساء او الحواء او الشمس لم ينبت الزرع ولم يستوف المنفية المقصودة بالمقدد، كا لو استأجر داراً للسكنى فتعذرت السكنى بها لبعض الاسباب، مثل خراب حائط أو انقطاع ماء او انهدام سقف وعوذلك

ولا خلاف بين الامة ان تعطل المنفة بأمر ساوي يوجب سقوط الاجرة أو تقصها الو الفسخوان لم يكن المستأجر فيه صنع كوت الدابة وانهدام الداروانقطاع ماء السياية فكذ المن مدوث الغرق وغير ممن الا فات الما نعتمن كال الانتفاع بالزرع

يوضح ذلك أن المقصود المعقود عليه ليس هو مجرد فعل المستأجر الذي هو شق الارض وإلقاء البدر حتى يقال اذا عمن من ذلك فقد عمن من المنعة جيمها وإن حصل بعده ما يفسد الزرع وعنع الانتفاع به، لان ذلك منتقض انقطاع الماء بعد ذلك ، ولان المعقود عليه نفس منفعة الارض، وانتفاعه بها ليس هو فعل فعل فان فعل ليس هو منفعة له ولا فيه انتفاع له بل هو كلفة عليه وتعب ونصب بذهب فيه نفعه وماله ، وهذلك قد نفعته الدار وركوب الدابة ، فان نفس السكنى والركوب الدابة ، فان نفس السكنى والركوب الدابة ، فان نفس

ولما شق الارض فتعب و فعب و إلقاء البدر إخراج مال، والما يعمل ذلك لما يرجوه من التفاعم المنع الذي خلق من التفاعم المنع الذي خلق الارض من الانبات كا قال تمالى (سبحان الذي خلق الازواج كلم الما تنبت الارض ومن انفسهم و ما لا يملون ) وقال (ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل و الاعناب) وقال (فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا و زيتونا وغلا) وليس تقائل ان يقول: ان إنبات الارض ايس مقدوراً للستأجر ولا للمؤجر والمعقود عليه بجب أن يكون معدوراً عليه ، لان هذا خلاف إجاع المسلين بل ومائل العقود عليه المعقود عليه المقمود بالاجارة لا يجب أن يكون من فعل أحد

المتاجرين بل مجوز أن عبل غيرها من حيوان أوجاد وأن كانا اعاجزين عن تلك المنفة مثل أن يؤجره عبداً أو دابة ونفع هو باختيارها، ومثل أن يؤجره داواً السكى ونفس الانتفاع بها هو بما خلق الله فيها من البقاء على تلك الصورة ليس ذلك من ضل المؤجر، وكذلك جريان الماء من السهاء ونبعه من الارضهو داخل في المقود عليه وليس هو من مقدور احدها

وكذلك أذا آجره منقولا من سلاح أوكتب أوثياب أو آلة صناعة أو غير ذلك فان المنفعة التي فيه ليست من ضل المؤجر ونظائر ذلك كثيرة، فكذلك نغم الارض الذي مخلقه الله فيها حتى ينبت الزرع بترابها ومائها وهوائها وشمسها، وان كان أكثره لايدخل في مقدور البشر\_ هو المقود عليه المقصود بالسقد فاذا تلف هذا الممقود عليه بطل العقد وان بطل بعضه كان كا لو تعطل منفعة غيرمين الاعيان المؤجرة بل بطلان الاجارة او نقص الاجرة هنا أولى منه في جوائح المر فان الذين تنازعوا هناك من أصحاب ابي حنيفة والشافى حجيهمأن الثمرة تلفت بعد التبض فهوكما لو تلفت بعد الجذاذ أو بعد وقته ، واما هنا فقد اتفق الائمة على أن المنفعة أما تقبض القبض المضمون على الستأجر - شيئًا فشيئًا . ولهذا أتنقوا على أنه أذا تلفت المين أو تعطلت المنضة أو بعضها في أثناء المدة سقطت الأجرة او بعضها او ملك النسخ، وانما دخلت الشبهة على من دخلت عليه حيث ظن أن المنفعة المقصودة بالمقد اثارة الارض والبذر فيها وظن أن تلف الزرعبيد ذلك بغرق أو غيره بمنزلة تلف زرع الزارع بعد الحصاد وبمنزلة تلف ثوب له في الدار الستأجرة . وهذه خفلة بينةلن تدبر ،

ولهذا ينكر كل ذي قطرة سليمة ذلات حيّ من لم يمارس علم الفقه من الفلاحين وشذاذ المتفقة ونحوم فانهم يعلمون ان المعقود عليه هو انتفاع المستأجر منفعة العين المؤجرة لا مجرد تعبه و نفقته الذي هو طريق إلى الانتفاع فان ذلك يمنز الماسر أجهو إلجامه

واقتياد طلفر سللستاجرة وذلك طريق إلى الانتفاع الركوب لاانه المقود عليه وإن كان داخلافيه عو كذلك شد الاحال وعقد الحبال و عوذلك هو طريق إلى الانتفاع الحل على المنابة وهود اخل في المقود عليه المقصود هو نفس حمل الدابة للحمل والركوب وإن كان الحل نفع المدابة والاسراج والشدفعل المستأجر فكذلك هذا الشق والبذر، وإن كان فعلم فهو داخل في الاجارة بطريق التبع لا نه طريق إلى النفع المقود عليه المقصود بالمقدوه و نفع الارض بما يخلقه فيها من ماه وهوا وشمس.

في خلن ان جرد فعله هو المقود عليه فقد غلط غلطا بيناً باليتين الذي لا شبهة فيه وسبب غلطه كون فعله أمراً عسوساً لحركته وكون نفع الارض أمراً معقولالمدم حركتها فالذهن لما أدرك الحركة المحسوسة توجم انهاهي المقود عليه وهذا غلطمنقوض بسائر صور الاجارة فان المعقود عليه هو نفع الاعيان المؤجرة سواء كانت جاملة كالارض والدار والثياب أو متحركة كالاتامي والدواب ولاعمل الشخص المستأجر واتماعل الشخص المستأجر طريق الى استيفاء المنفعة ، فتارة تقمون به الاستيفاء كالركوب واللبس وقارة يتأخر ضه الاستيفاء كالبناء والفراس والزرع . فان المقود عليه حصول منفعة الارض البناء والغراس والزرع لا مجرد عمل البائي الغارس الزارع الذي هو حق نفسه هو الذي بذل الاجرة في مقابلته والمحال المنفوذ عليه المنفوذ عليه من منفعة المين المؤجرة لافيا هو له من حمل نفسه فان شراحته بحقه على ومن تصور هذه قطع بما ذكرناه ولم يبق عنده فيه شبهة إن شاء الله واذا كان المقود عليه نفس منفعة المين من أول المدة إلى آخرها فأي وقت

واذا كان المعقود عليه نفس منفعة المين من أول المدة إلى أخرهافاي وقت تقست فيه هذه المنفعة بنقص ما وانقطاعه أو بزيادته وتغريقه أو حدوث جراد أو برد أو حر أو ثلج ونحو ذلك بما يكون خارجا عن العادة ومانعاً من المنفعة المعتادة فان ذلك يمنع المنفعة المعتود عليها، فيجب أن يملك الفسخ أو يسقط من الاجرة بقدر مافات من المنفعة كانقطاع الماء وليس بين انقطاع الماء وزيادته وسائر الموانع فرق يصلح لافتراق الحكم

اذا تبين ذلك فقد تقدم نص احمد والخرقي وغيرها على أنهعليه من الاجرة بقدر ماحصل له من المنفعة وهذا نوعان

(احدهما) حصول المنفعة في بعض زمن الاجارة أو بعض اجزاء العين المستاجرة فهذا تسقط فيه الأجرة على قدر ذلك وبجب بقسط ماحصل من المنفعة وتكون الاجرة مقسومة على قدر قيمة الامكنة والازمنة فان كلامنهاقد يكون مَمَاثُلًا وقد يكون مختلفًا بأن يكون بمض الارض خيرًا من بعض وكرى بمض فصول السنة أغلى من بعض . وقد صرح بذلك اصحابنا وغيرهم

( والثاني ) نقص المنفعة في نفس المكان الواحد والزمان الواحد مثل ان يقل ما السماء عن الوجه المعتاد أو يحصل غرق ينقص الزرع ونحو ذلك ، فهنا لاصحابنا وجهان ( احدهما ) انه لإعلك الا الفسخ ( والثاني ) وهو مقتضى المنصوص وقياس المذهب الله يخير بين النسخ وبين الارش كالبيم ، بل هو في الاجارة أوكد ، لانه في البيام يمكنه الرد والطالبة بالثمن وهنا لايمكنه رد جبيع المنفعة ، فانه لا بردها الا متغيرة

فلو قيل هنا : أنه ليسله الا المطالبة بالارش كما نقول على احدى الروايتين: أن تعيب المبيع عند المشتري عنم الرد بالعيب القديم ويوجب الارش – لكان ذلك اوجه وأقيس من قول من يقول ليس له اذا تمقب المنفمة الا الرد دون الطالبة بالارش. فهذا قول ضعيف جدآ بعيد عن اصول الشريمة وقواعد الذهب وخلاف مانص عليه احمد وأئمة اصحابه ، وأن كان القاضي قد يقوله في المجرد ويتبعه عليه ابن عقيل او غيره ، فالقاضي رضي الله عنه صنف ( الحبرد ) قديما بعد أن صنف (شرح المذهب) وقبل أن يحكم (التعليق والجامع الكبير) وهو يأخذ المسائل التي وضعها الناس واجابوافيها على اصولم فيجيب فيها يمانص عليه احدواصحابه وبما تقتضيه اصوله عنده فربما حصل في بعض المسائل التي تتغرع وتتشعب ذهول المفرع في بعض فروعها عن رعاية الاصول والنصوص في نحوذلك وعلى هذا فاذا حصل من الضرر — كالبرد الشديد والغرق والهواء المؤذى والجراد والجليد والفأر ونحوذلك — ما نقص المنفعة القصودة المستحقة بالمقد ، فيصنع في ذلك كا يصنع في أرش المبيع الميب : تنظر قيمة الارض بدون تلك الآفة وقيمتها مع تلك الآفة ، وينسب النقص الى القيمة الكملة ويحط من الأجرة المساة بقدر النقص ، كأن تكون اجرتها مع السلامة تساوى الفسا ومع الآفة تساوى ألما فقصت خس القيمة فيحط خس الاجرة المساة ، وكذلك في جائمة المثر ينظر كم نقصته الجائمة ، وكذلك في جائمة المثر ينظر كم نقصته الجائمة ، وكذلك فو تغير المثر وعاب او ربعها ، او خسها ? يحط عنه من الثمن بقدره . وكذلك فو تغير المثر وعاب فظر كم نقصه ذلك العيب من قيمته ؟ وحط من الثمن بنسبته .

وأما ماقد يتوهمه بمض الناس ان جائحة الزرع في الارض المستاجرة توضع من رب الارض أو يوضع من رب الارض بمض الزرع قياسا على جائحة المبيع في الثمر والزرع ملك بالمقد نفس الثمر والزرع . قاذا تلفت قبل التمكن من القبض تلفت من ملك البائع . وأما المستاجر فانما استحق بالمقد الانتفاع بالارض، وإما الزرع نفسه فهو ملكه الحادث على ملكه لم يملكه بعقد الاجارة، وإنما ملك بعقد الاجارة المنفعة التي تنبته الى حبن كال صلاحه فيجب الفرق بين جائحة الزرع والثمر المشترى وبين الجائحة في منفئة الارض المستاجرة المزروعة . قات هذا مزلة اقدام ومضلة افهام ، غلط فيما خلائق من الحكم والمقومين والمجيحين والملاك والمستأجرين ، حتى ان بمضيم يظنون ان جائعة الاجارة للارض المزروعة بمنزلة جائحة الزرع المشترى و بعض

المتفقية يغلن ان الارض المزروعة اذا حصل مها آقة منعت من كال الزرع لم تنقص المنفعة ولم يتلف شيء منها ، وكلا الامرين غلط لمن تدير

ونظير الارض المستأجرة للازدراع الارض المستأجرة للغراس والبناء فان المؤجر لايضمن قيمة الفراس والبناء اذا تلف، ولكن لوحصلت آفة منعتكمال المنفعة المستحقة بالعقد، مثل أن يستولي عدو يمنع الانتفاع بالغراس والبناء أوتحصل آفة من جراد او آفة تفسد الشجر المفروس ، او حصل ربح بهدم الابنية ومحو ذلك، فهنا نقصت المنفعة المستحقة بالعقد نظير نقصالمنفية الارض المزروعة

ولما كان كثير من الناس يتوهم ان المستأجر توضع عنـــه الجائحة في نفس الزرع والبناء والغراس كالمشترى نني ذلك العلماء، ويشبه أن يكون هذا معنى مانص عليه أحمدو نقلدأصحابنا كالقاضي وابيمحمد حيث قانوا ــ واللفظلابي محمد اذا استأجر أرضاً فزرعها فتلف الزرع فلا شيء على المؤجر، نص عليه احمد ولا نعلم فيه خلافًا . لان المعقود عليه منافع الارض ولم يتلف انما تلف مال المستأجر فيها فصاركدار استأجرها ليقصر فيها ثيابا فتلفت الثياب فيها

فهذا الكلام يقتضي أن المؤجر لايضمن شيئاً من ذرع المستأجر كايضمن البائع بزرع المشتري ولذلك ذكر ذلك في باب جوائح الاعيان وعلل ذلك بانالتالف انما هوعين ملك المستأجر لاالمنفعة وهذا حسن في نفي ضماننفس الزرع، ويظهر فلك فيا أذا تلف الزرع بعد كاله. وقد بينا فيا تقدم أن نفس المنفعة المعود عليها تنقص وتتعطل بما يصيب الزرع من الآفة فيحطمن الاجرة بقدر مانقص من المنفعة

فما نغي فيه الشيخ الخلاف ضمان نفس العين ولم يذكر ضمان نقص المنفعة هنا ، لمكن ذكره في كتاب الاجارة والموضع موضع اشتباه وفي كلام أركتر العلماء فيها اجال وبمما حققناه يتضح الصواب.والله سبحانه وتعالى أعلم

( انتهت رسالة الجوائع )

# فهرس

م ابن تيمية )	الجزء الخامس من بحوعة افرسائلوالمسائل لشيخ الاسلا	)
	6 101 x -012 x 2 X	

•	·
(٣	( الرسالة الاولى :قاعدة شريغة في المعجزاتوالكرامات من ص ٢ ــ ١
Y	صفات الكمال ترجع الى ثلاثة : العلم ، والقدرة ، والننى
٧.	فصل : الخارق للماد: يكون لعمة من الله ويكون سبباً للمذاب
٨	( فصل ) كلات الله نوعان : كونية ودينية
4	( الاول ) كما قال لنبيه ﷺ ( وقل رب ادخلني مدخل صدق ) الا َّ ية
١٠	(القسم الثاني) مثل من يعلم عا جاه به الرسول خبراً وأمراً ويسل به الخ
Ċ	( < الثانث) من مجتمع له الأمران · بإن يؤني من الكشف والتأثير الكون
<b>)</b> - [	مايريد به الشرعي
11	القسم الاول • كحال كثير من الصحابة الح
•	القسم النانى وهو صاحب الكشف والتأثيرالكونى الخ
¥Y.	القسم الاول اذا صع فهو أفضل من وجوه :
•	( أحدها ) ان علم الدين لا ينال الامنجة الرسول وَلَيْكِيْكُو
>	(الثاني) أن الدين لا يعمل به الاالمؤمنون الصالحون
)	( الثالث ) ان العلم بالدين والعمل به ينفع صاحبه في الآخرة
>	﴿ الرَّابِعُ ﴾ أن السُّكُفُفُّ والتأثير أما أن يكون فيه فائدة أو لا الح
۱۳	( الحامس ) أن الدين ينفع صاحبه في الدنيا والآخرة
12	( السادس ) ان الدين أن صع علما وعملا فلا بد أن يوجب خرق العادة
١.	( السابع ) أن الدين هو أقامة حق العبودية
ين ۱۷	(مُصل)المهالكائنات وكشفهاله طرق متعددة منها ما هو ضاربالجسم و بالعقل و بالد
14	طرق الأحكام الشرعية التي يذكلم عليها في أصول الفقه
٧, ,	الله من الأول الكتاب الثافر المنة التر لأنجاف خلام القرآن ما تفسر

<b>Y.</b> •	الطريق الثالمي السمن المتواترة عن رسول الله إما متلقاة بالقبول الخ
41	« الرابع الأجاع . الخامس القياس على النص والاجاع . السادس الاستصحاب
44	و السابع المصالح المزملة وكونها شرعادين لم يأذن به الله
Ý٦	العبادات بمضها حيح وبعضها بإطل وقد توصف الاعتقادات والمقالات بأنها باطلة
44	مواضع الاشتباء والنزاع واختلاف الحلائق
44	مقدمات تكشف هذه المشكلات (احداها) ماكل حسن منا
<b>)</b>	(المقدمة الثانية )أن الحسن والقبح قد يكونانصفة لاضالنا
<b>h</b> .•	(المقدمة الثالثة ) أن الله خلق كلشيء وهو على كل شيء قدير
<b>&gt;</b>	( ﴿ الرَّابِيةَ) إِنَّ اللَّهُ إِذَا أُمْمُ السِّدِيثِيُّ فَقَدْ أَرَادُهُ مِنْهُ إِرَادَةُ شُرَّعِيةً
	( ﴿ الحامسة) إن عبته ورضاه مستلزمتان للارادة الدينية والام الديني وكذلك
•	بنضه وغضبه وسنخطه مستلزم لديدم الارادة الدينيسة
74	مسئلة خلقه وأمره وما يتصل بعا من صفاته وأفعاله
	﴿ الرسالة الثانية ﴾
	(تفصيل الاجمال ، فيايجب لله من صفات الكمال ، _ من ص ٢٧ - ٨٠)
	فين الاستفتاء عن مقدمة وهي أن يقال هذه صفة كال فيجب لله اثبا بها، وهذه
74	صفة نقص فيتعين انتفاؤها، واختلانهم في تحقيق مناطها في افرادالصفات
	جواب شيخ الاسلام عن هذا السؤال وهو مبنى على مقدمتين:
<b>.</b> •	(القدمة الأولى) أن بعلم أن الكال ثابت لله
	الحد نوعان :حد على إحمانه لمباده وهومن الشكر وحمد لما يستحقه هو بنفسه
4	من لموت الكال
نع • (	(المقدمة التانية) لابدمن اغتبار أمرين: أن يكون الكال عكناً وأن يكون سلبا عن النقم
۳	فسل في رد قول القائل انها أعر أسلانة وم الا بجسم مركب والركب تمكن محتاج
•	<ul> <li>د او قامت به الافعال لكان محلا الحوادث الخ</li> </ul>
	و في من المن المن المن المن المن المن المن ا
y	ه في تتيجة ما نقدم وهو كون ماجاء به الرسول هو الحق وأن أولى الناس با
^	ساف هذه الامة
· •	ححض شبهات نفاة الصفات من ثلاثة وجوه

دد ۱۲	نصل قول المتفلسفة أن اتصافه بهذهالصفات إن أوجب كمالا له كان كاملا بهو
<b>%Y</b>	« النَّافي للصفات الحبرية الممينة بشبهة استلزامها التركيب
٦.	« قول القائل ﴿ المناسبة ﴾ لفظ بجمل
17	<ul> <li>قول القائل الرحمة ضفوخور في الطبيعة وتأم على المرحوم باطل</li> </ul>
ч	<ul> <li>قول القائل النضب غلبان دم القلب بطلب الانتقام ليس بصحيح</li> </ul>
44	﴿ قُولُ الْقَائِلُ أَنَّ الضَّحَكُ خَفَةً روحَ لِيسَ بِصَحِيحٍ
٧٤	<ul> <li>في الردعلىمنكريالتبوات بالمقل</li> </ul>
(1	<ul> <li>قول المشركينان عظمت وجلاله يقتضىأن لايتقربالي إلا بواسط</li> </ul>
Yo.	و بطلان ذلك من وجوه
YY	صل قول القائل الكمال والنقص من الامور النسبية
٧A	لنبوة كمال للنبي وإذا ادعاحا المفترون كان ذلك نقصآ منهم
<b>Y</b> 4:	ولهم نحن نقطع النظر عن متعلق الصفة وتنظر فيها هارهي كمال أم نقص ?
۸٠	فريظ السيد محمد رشيد رضا لهذه الرسالة
	﴿ الرسالة الثاكثة ﴾
	(العبادات الشرعية ، والفرق بينها وبين البدعية، مـمن ١٠٤ - ١٠٤)
٨١	سل في السادات والفرق بين شرعيها وبدعيها
44	بادات الدينية أصولها الصلاةوالصيام والقراءة
A£	قصودهنا التكلم فيعبادات غيرمشروعة حدثت فيالمتأخرين كالخلوات
	اء هذه البادأت الدعية في الحلوات على استفاضة المعرف من العلل الفسال
. '	وإفضاؤها إلى الكفر وخياء هذا على مثل أبي حامدً . وطلانه من وجوه
	احدها أفالعقل الفمال باطل لاحقيقةله
AY	الثانيان ما يجله التفي القلوب تارة يكون بواسطة الملائكة الخ
	الثالث أن الانبياء جاءتهم الملائكة من ربهم بالوحي ومنهم من كلم التر
- 1	الرابع ان الانسان اذا فرغ قلبه من كل خاطر فن أبن بعر أن ما يحصل فيه حق ا
M	الحامس قدعل بالسمع والمقل أنه إذا فرغ قلبه من كل شيء حلت فيه الشياطين
A٩	السادس أن هذه الطريقة لوكانت حقاقاعا تكون في حق من لم يأته رسول
4.	السابعان أباحامد يشبع ذاك بنقش الصين والروم لصفة دار أحد الملوك

44	احتجاجهم على الحلوات بما وردفي المزلةو بطلانه
. 1	فسل وحذه الخلوات قد يقصد أحجابها الاماكن التي ليس فيها أذان ولا نقام في
44	الجاءة والجمة فيحصل لهم فيها أحوال شيطانية
	« الانبياء صلوات القوسلامه عليهم قد أمرنا الله أن نؤمن عا أوبوه وأ
48	نقتدي مم ويهداهم
	لايجوز أن يقال هذا مستحب أومشروع الابدليل شرعي
44	
	فصل : قصد الصلاة والدعاء في مكان لم يقصد الأنبياء فيه ذلك
44	<ul> <li>أحل البادات البدعة بزن لم الشياطين تلك البادات</li> </ul>
1.1	وه دعوى الصوفية الاخذعن الله بلاواسطة من طريقين
	﴿ الرسالة الرابعة ﴾
	( فنيا شيخ الاسلام في مسئلة النيبة. من ص ١٠٥ - ١١٢)
1.0	هل تجوز النبية لأناس معينين وما حكم ذلك ?
)	يان أن النيبة مي كا فسرها عَيْكُ ( ذ كرك أخاك عا بكره )
1.4	تفريق النبي وللطلخ ين النبية والهتان
1.4	للؤمن الفاجر يعطىمن للوالاة بحسب اعانه ومن البغض بحسب فجوره
11.	وجوب والأحال أعة البدع من أحل المقالات الخالفة المكتاب والسنة
111	أعداءالدن نومان: الكفار والمنافئون
114	عروط غيية ألمنانق والبندح
111	
	الرمالة الخامسة 🎾
طيل)	﴿ أَقُومُ مَاقِيلٌ ۚ فِي المُشيئة والحُكَّة والقضاء والقدر والتعليل؛ وبطلان الجبروالتعا
	استفتاء في حسن إزادة الله تمالى خلق الخلق وإلهاء الانام و هل يخلق املة أو لعير ها
•	الجواب وينان أن عده المسئلة من أجل المسائل الكبار التي تكلم الماس فيها
1,10	التازع فياوقع في الارض من الكفر والفسوق، وصارالناس فيه إلى تقديرات
امرد	التقدير الاول حوقول من يقول خلق الخلوقات وأمر بالمأمورات لا لملاولا لد
111	<ul> <li>الثاني قول من عجل العلة النائية قديمة</li> </ul>
	و التاك انفضار النسلات وأو بالأسان باك تورو

14.	النزاع بين الممزلة وغيرهم في مسئلة التحسين والتقسيح والمدل الخ
141	قول المتزلة والشيعة بوجوب الاصلح على الله
177	وسالة محمد وكالله نسمة ورحمة عامة
جہین ۱۲۳	الرد على من يقول انرسالة محمدقد تضرر بهاطائفة من الناس ــ من و
371	ليس في أساء الله الحسني اسم يتضمن معنى الشر
170	امم المنتقم ليس من أسماء الله الحسنى الثابنة عن النبي عِلَيْكِيْنَةٍ
177	جهور المسلمين وغيرهم يثبنون لله حكمة ولا ينفونها كما ينفها الاشعرية
174	ينبنيأن يبلأن هذا المقام قد زل فيهطواتف من أهل الكلام والتصوف
	من أُثبت القدر واحتج به على إيطال الامر والنجي فهوشر عن أثبت الامر و
NYA	وَلِمْ يَثْبَتِ القِدرِ
174	غاية توحيد هؤلاء توحيد المشركين الذبن كانوا يمبدون الاصنام
141	أَنُوالَ اللَّمَاءُ فِيمَعَىٰ (جَرِ ) و ﴿ جَبِّلُ ۖ وَالْفَرْقُ بِينَمَا
144	تقسم الناس فيالشرع والقدر الى أربعة أصناف
371	بيان منى حديث محاجة آدم وموسى في القدر
الموت	التازع كثير من مثبتي القدر ونفاته في قوله المالي ( أيا تكونوا بدرككم
المر تالي	_ إلى قوله _ وما أَصابِك من سيئة فمن تفسك والمراد بالحسنات وال
1747	القدر يؤمن به ولا محتج به
16.	المقصود منا أن الآية حجة على من يحتج بالقدر وعلى من كذب به
127 -437	مذهب سلف الامة ان العبد فاعل حقيقة والمهيئة وقدرة. كسب الاشعرية
186	الغمل والمسل والصنع أنواع
127	حكمة الله فيها بخلفه بما يضر ويستقبح
	المعزلة مشبهة في الافعال معطلة في الصفات ومن أصولم الفاسدة وصف الله بما
14900	أحل البدح لا يستطيلون على المنتسبين إلى السنة إلا بماد خلوا فيه من نوع بدعة
10. 4	منالنكت في هذا الباب أن لفظ التأثير والجبر والرزق ونحوها ألفاظ مجما
101	الناس متنازعون في مسمى الاستطاعة والقدرة في الام والارادة
104	خطأ المتفاسفة الذين قالوا الواحد لايصدر عنه إلاواحد
الفتين ١٥٤	تفصيل الاجمال في افغا التأثير برفم الشبهة وسرف المدل المتوسط بين الط

1012	<b>إيطال الاسبا</b> ب والقو <del>ى والط</del> بائم في خلق الله والاسباب المشروعة في أمر الله
6	الذي عليه سلف الامة وأغمها هومابث الله بهرسله من الاعان بخلق الله وأمره
104	بقدرهوشرعه، مجكمه الكوني وحكمه الديني
11.	منقال انالمراد بمحبة اللهجبة التقرب اليهفقوله متناقض
1774	قول القائل : ان قيام الصفات به يقتضي انه مستكمل بنير مفيكون ناقصاً والاجو بة عن
	الجهورالةاثلون بهذا الاصلحناثلات فرق نفرقة تقول إرادته وحبه ورضاء قديم
175	الفرقة الثانية قالوا ان الحكمة المتعلقة به تحصل بمشيئته وقدرته
111	الغرقةالثالثة من أعمة الحديث وحجتها على الفرقتين
177	عامع أجو بة الناس عن هذا السؤال
	﴿ الرسالة السادسة ﴾
11	شرح حدیث عمر ان بن حصین « کان الله و لم یکن شیء قبله » من ۱۷۱ — ه
	فعل في حبح البخاري وغيره من حديث عمر أن بن حصين أن التي عَلَيْكُمْ قَال
144	﴿ يَا بَنِي بَمِ اقْبُلُوا البِشْرِي ﴾ قالوا بِشرتنا فاعطنا _ الحديث
144	من قال في هذا الحديث : إن مقصوده الإخباربان الله كان موجودا
174	من قالمه فيه أن مراده اخبار معن خلق العالم المشهود الح والدليل عليه من وجوء
37/	(أحدها) ان قول أهل البن ﴿ جِنَّاكُ لَنْسَأَلُكُ آلَحُ ﴾
140	﴿ الوجه الثاني ﴾ ان قولهم ﴿ هذا الاءر ﴾ اشارة الى حاضر
•	﴿ الثَّالَثُ أَنَّهُ قَالَ ﴿ كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُن شَيَّءُ قَبِّلُهُ ﴾
171	<ul> <li>الرابع أنه قال فيه ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَّاهُ الحَّ ﴾</li> </ul>
144	<ul> <li>الحامس أنه ذكر ثلث الاشياء بما يدل على كونها ووجودها</li> </ul>
144	<ul> <li>السادس أن التي عَلَيْكَ أما أن بكون قال (كان ولم يكن قبله شيء )</li> </ul>
•	« السابع ان يقال: لا يجوزان يجزم بلمني الذي أراده الرسول الا بدليل
174	« التامن لوكان هذاحقا الكان أجل من ان يحتج عليه بلفظ محتمل
	« الماشر أنه قد زادفيه بيض الناس « وهو الآن على ما عليه كان »
	<ul> <li>الحادي عشر ان كثيراً من الناس عبلون هذا عمد سم على ابتداء الحراد،</li> </ul>
	الثاني عشرانهم لمااعتقدوا ان هذاهو دين الاسلام أخذوا محتجون عليا
	<ul> <li>الثالث عشر الغلط في هذا الحديث من جهل نصوص الكتاب : السنا</li> </ul>

141	الوجه الرابع عشر أن الله تمالي أوسل الرسل لدعوة الحلق الى عباد تعوجه
	<ul> <li>الحامس عشر أن الاقرار بانالله لم يزل يفعلما شاه هو وصف الكامران الاقرار بانالله لم يزل يفعلما شاه هو وصف الكامران ا</li></ul>
11.04	
	﴿ الرسالة السابعة ﴾
	( قاعدة في جمع كلة السامين ، ووجوب اعتصامهم بحبل الله التين ، وحظر
( 777_	وأفظمه تكفير أحدمن أهل التبلة ، وترك صلاة الجاعة مع أهل البدعة من ١٩٨٠.
194 =	(نصل) ومنأصولأهل السنة والجاعة أنهم بصلونا لجمع والاعياد والجماعاء
144	لأيجوز تكفير المسلم بذنب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه
4.5	(نصل) ماأجع عليه المسلمون من شهادة أن لاإله إلاالله الـ
	الرسالة الثامنة
	( المدهب الصحيح الواضح ، فيمسألة وضع الجوائح )
	(فصل) فيوضع الجوائح في المبايعات والضهانات والمؤجرات ما عس الحاجة اليـ
711	« الأصل أن تلف المبيع والمستأجر قبل المكن من قبضه يفسخ به العقد
314	طلان الاعتراض على حديث الجوائع بحمله على بيم التمر قبل بدو صلاحه
AIA	(فصل) وعلي هذا الاصل تنفرع المسائل _ فالجائحة هي الآفة السائية
Y\Y	٥ الجواع موضوعة في جميع الشجر عند اصحابنا (الحنابلة)
YIA.	<ul> <li>هذا إذا تلفت قبل كال صلاحها ووقت جذاذها</li> </ul>
44.	<ul> <li>« اذا اشترى الثمرة والزرع</li> </ul>
· D .	« هذا الكلام فيالبيع المحض للثمر والزرع
446	﴿ الْجُوائِّحُ فِي الاَجَارَةُ وَتَحْقِيقَ القولَ فَبِهَا
440	<ul> <li>حكم الارض المستأجرة تفرق أو ينقطع عنها الماه</li> </ul>
444	متناع المنفعةمن الارض أو نقصها يسقط الاجرةأو بعضها
YYY	لاجماع على أن تمذر المنفعة بأمر ساوي يسقط الاجرة
YYA	لف المتقمة المقصودة من العقد تبطله أو تجيز فسخه
444	لمقودعليه في الأجارة : الانتفاع من المين السَّتَأْجِرَةُ لا عمل المستأجر
74.	عل المستحق من الاجرة بقدر الانتفاع من العين المستأجرة
444	لارض المستأجرة للبناء والفراس كالمستأجرة للزرع
10.1.	( ثم الغهرس ويليه الحظأ والصواب )
	ر یا بیلا ۵ دیگ ، سد درستانی ا